الهـــجـــرة
والتغيير الديموغرافي وخطط التنمية في العراق

إقليم كوردستان نموذجاً

هەڤاڵنامەی کتێب

رزگـــار سعيد قـادر بشـدَري

مركز كوردۆلۆجى

إقليم كوردستان
جامعة ألسليمانية
مركز الدراسات الكوردية (كوردۆلۆجى)

- إسم الكتاب: الهـجـرة والتغيير الديموغرافي وخطط التنمية في العراق إقليم كوردستان نموذجاً
- المؤلف: رزگـار سعيد قادر بشـدَري
- الطبع الكومبيوتري: الكاتب
- المراجعه أللغوية : د. بيستون علي كريم
- تصميم و مشرف الطبع: بريار فرج كاكي
- تصميم الغلاف: رَنج شكري
- رقم الإيداع : ١٣٣٧ لسنة 2009
- مطبعة رَنج- السليمانية
- عدد النسخ: ٧٠٠ عدد
- السعر: ٣٠٠٠ دينار
- التسلسل (٣٢).

گەڵاڵەی کتێب

مركز الدراسات الكوردية (كوردولوجي)
العنوان: السليمانية- تل المهندسين- محلة: ١٠٥، زقاق: ٢٥، رقم الدار: ٤، رقم البريد: ٩٥
هاتف: ٣١٩٣٠٩٣
Kurdology2006@yahoo.com

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**٧**
الفصل الأول: مفهوم الهجرة وأهميتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية	**٩**
-المبحث الأول: مفهوم الهجرة	١١
- المبحث الثاني : دوافع الهجرة	٥٧
-المبحث الثالث :تأثير الهجرة في خطط التنمية	٧٨
الفصل الثاني :التغييرات الديموغرافية وآثارها في التنمية	**١٠٣**
- المبحث الأول : التغيير الديموغرافي في إقليم كوردستان	١٠٥
- المبحث الثاني :اثار التغيير الديموغرافي في التنمية البشرية والإقتصادية	١٤١
- المبحث الثالث : واقع الاقتصادالعراقي وآفاق التنمية في كوردستان	١٥٣
االفصل الثالث: خطط التنمية ودور الخصوبة والإحصاء في العملية التنموية	**١٨٣**
- المبحث الأول: خطط التنمية في العراق	١٨٥
- المبحث الثاني : الخصوبة وتأثيرها في العملية التنموية	٢٠٤
- المبحث الثالث : تعدادات السكان ودور الإحصاء في العملية التنموية	٢١٩
الخاتمة	**٢٣٤**
التوصيات	**٢٣٧**
المصادر	**٢٤٠**

هەوالنامەی کتێب

المقدمة

استكمالا لموضوع رسالة الماجستير" العمالة الوافدة والتغيير الديموغرافي في العراق ١٩٦٨-١٩٩٠ " التي انجزتها في عام ٢٠٠٥ م، وقع اختياري على موضوع له صلة وثيقة بمجريات الاحداث عالميا وعربيا ووطنياً، وله آثار مباشرة في واقع التنمية في العراق عموماً وإقليم كوردستان العراق خصوصاً، وكذلك ينسجم مع توجهات واهتمامات الجامعة العالمية للعلوم الاسلامية التي تسعى الى تغطية مساحة واسعة من واقع العراق وما تدور فيه من احداث على جميع الأصعدة.

فشحنت كل طاقاتي وامكانياتي وجهودي وجندتها في هذا الاطار، واضعاً نصب عيني المتغييرات والمستجدات من الاحداث اليومية التي تعصف بكيان العراق بكل أجزائه، والصعوبات والمشاكل التي تواجهه في كافة الميادين الامنية والخدمية.

لقد شكلت عمليات الهجرة والتغيير الديموغرافي عاملاً من اهم عوامل التحول الإجتماعي والإقتصادي والسياسي في العراق. ومرت هذه العمليات بمراحل مثلت حلقات مفصلية في تأريخ العراق الحديث. وبشكل عام، فقد افرزت المتغييرات واقعا جديداً فيه الكثير من المصاحبات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، ويحمل الكثير من المعطيات التي تفرض نفسها في المطالبة بتقديم الخدمات المختلفة، التعليمية والصحية والثقافية وغيرها،مقرونة بالارتفاع الكبير في اسعار النفط، وخطط التنمية والبرامج المرسومة لها.

ويحظى موضوع الهجرة والتغيير الديموغرافي اهتماما متزايدا من قبل ذوي الاختصاص وهذا يعود بصفة اساسية الى اهمية موضوع السكان ودوره في التنمية، والدور المتعاظم للموارد البشرية في التنمية هذا و تُضم هذه الأطروحة ثلاثة فصول، يتناول الأول منها : ومن خلال ثلاثة مباحث،مفهوم الهجرة وأهميتها الإقتصادية والإجتماعية و السياسية فضلاً عن دوافع الهجرة، في حين يتناول الفصل الثاني ومن خلال ثلاثة مباحث ايضاً التغييرات الديموغرافية وأثرها في التنمية في العراق وإقليم

كوردستان علاوة على تسليط الضوء على واقع الاقتصاد العراقي وآفاق التنمية في كوردستان، أما الفصل الثالث و فقد حمل عنوان خطط التنمية و دور الخصوبة والاحصاء في العملية التنموية و يضم ثلاثة مباحث، الأول منها يتناول خطط التنمية في العراق ، فيما يتناول المبحث الثاني الخصوبة و تاثيرها في العملية التنموية واخيراً يتناول المبحث الثالث من الفصل تعدادات السكان ودور الاحصاء في العملية التنموية.

وفي ختام الأطروحة هناك خاتمة عن الموضوع مع توصيات يراها الباحث ضرورية إلى جانب قائمة بالمصادر العربية والأجنبية مع ملخص باللغة الإنكليزية، ومن الله التوفيق.

الكاتب

هەواڵنامەی کتێب

الفصل الأول

مفهوم الهجرة وأهميتها
الإقتصادية والإجتماعية والسياسية

هدوالنبهى كتب

هەوالنامەی کتێب

المبحث الأول : مفهوم الهجرة

الهجرة هي الانتقال من موقع جغرافي إلى آخر، حسب الضرورات الحياتية والمصلحية أو المعيشية، سواء: كانت على شكل أفراد أو عوائل أم جماعات دينية أم عرقية أم سياسية.فهي ظاهرة معروفة في المجتمع لانساني القديم بصور وأشكال مختلفة، وتعني الارتحال من مكان إلى آخر ولمدد مختلفة. وتعدالهجرة عاملا مؤثراً في نمو عدد السكان وتؤثر تأثيرا مباشرا في الخصائص الديموغرافية والإقتصادية.

هذه الظاهرة لها تعريفات مختلفة تبعا لتعدد الظروف والعوامل المؤثرة. ولعل أفضل تعريف لها : (إنها احتجاج ضد اللامساواة وإحدى مظاهر الإنسان نحو الحياة الكريمة، وتحديه لقسوة الطبيعة وقوى التسلط والاستغلال التي تحرص باستمرار على إبقاء حالة اللاتوازن في الارض)[١]. وجاء تعريف الهجرة في قاموس(وبستر)[٢] كما يأتي:

١- الانتقال من مكان إلى آخر وخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه.

٢- الانتقال بصفة دورية أو فصلية من إقليم أو مناخ إلى إقليم أو مناخ آخر.

٣- بمعنى النقل أو التحول من مكان إلى آخر.

وجاء تعريف الهجرة في كتاب(مبادىء علم الديموغرافية) أن : الهجرة هي نوع من الانتقال الجغرافي أوالمكاني المتضمن التغيير الدائم لمحل الإقامة الاعتيادي بين وحدة جغرافية وأخرى[٣].

وتعد الهجرة إحدى ظواهر حركة السكان الميكانيكية.وقد حظيت بنصيب لابأس به من الدراسة إذا ماقورنت بالحركات الأخرى وذلك لأن لها آثارها الكبيرة على حجم

---

[١] ينظر: الأحمد، طالب جبار:الحياة الإجتماعية للعراقيين في المهجر، بنك المعلومات العراقي، ١٩٩٧،ص٢٢

[٢] ينظر : سميث، ت، لين: أساسيات علم السكان، ترجمة محمد سيد غلاب و فؤاد أسكندر، مطبعة المكتب المصري الحديث، ط١، الأسكندرية (بدون تاريخ) ص٤٩٩.

[٣] ينظر : علي، يونس حمادى : مبادىء علم الديموغرافية، بغداد (بدون تاريخ)، ص ١٩٦.

السكان،وعلى تركيبتها، وكذلك لها آثارها الإقتصادية والإجتماعية على المناطق الطاردة للسكان والمناطق الجاذبة لهم.وعند الاطلاع على ماكتبه المختصون في جغرافية السكان نلاحظ أن معظمهم يتفقون على التعريف الآتي للهجرة: (الهجرة هي انتقال السكان من منطقة إلى أخرى لغرض تغيير مكان الإقامة الدائم، فإذا كان انتقالُ السكان داخلَ حدود الدولة الواحدة تسمى الهجرة الداخلية (Internal Migration) وإذا كان عبر الحدود السياسية تسمى الهجرة الدولية(International Migration).

أنواع الهجرة

لاشك أن السكان ينتقلون خلال حياتهم وحسب طبيعة عملهم وتباين إمكاناتهم المادية من مكان لآخر وتبايُن هذا الانتقال من حيث الزمن والمسافة المقطوعة، وقد أطلق الجغرافيون تجاوزاً على هذا النمط من الحركات: (الهجرات)، لأن السكان لايهدفون من تلك الحركات الإقامة الدائمة، وإنما يذهبون إلى مكان معين لهدف معين، فعندما يتحقق الهدف يرجع السكان إلى مكانهم الأصلي بعد مرور ساعات أو أيام أو بضعة أشهر، ويمكن تصنيف تلك الحركات إلى[1] :

أولاً : الهجرة الموسمية : Seasonal

ويدخل تحت هذا النمط جميع الحركات التي يذهب فيها السكان إلى مكان معين في فصل أو موسم محدد لتحقيق الهدف المقصود ثم الرجوع إلى أماكنهم الأصلية بعد ذلك، مثل حركة الصيّادين وبخاصة صيّادي الأسماك [2]،حيث ينتقل صيادوالأسماك في محافظة ميسان إلى مناطق معينة في الهور في موسم (الذرة) وهو موسم خروج الأسماك من الهور إلى الأنهار لغرض وضع بيوضها، ورجوع الصيادين إلى قراهم بعد ذلك، كذلك انتقال الصيادين في بحر الشمال في أساطيل منتظمة للصيد ورجوعهم بعد عدة أيام، وتدخل ضمن هذا الصنف حركة البدو في مواسم معينة طلبا للكلأ في موسم الربيع والرجوع إلى

---

[1] ينظر : الخفاف، عبد علي حسن وآخر: جغرافية السكان، جامعة البصرة، العراق ١٩٨٦، ص ٢٨٠.

[2] Clarke, John: Population Geography, Peramon Press Ltd, UK 1972K page 127-131.

أماكنهم لأصلية بعد تسمين حيواناتهم [1]. وكانت محافظة البصرة يؤمها عدد كبير من سكان أرياف المحافظات المجاورة ولاسيما ميسان وذي قار في موسم جني التمور وكبسها، ويرجعون إلى محافظاتهم بعد انتهاء الموسم،وكان الرعاة الكورد في إقليم كوردستان يهاجرون بقطعانهم إلى أعلى الجبال في فصل الصيف بحثاً عن المراعي الخضراء.[2]

ثانياً: الرحلات لغرض الراحة والإستجمام :

ينتقل السكان من مكان إلى آخر لتوفر الراحة والإستجمام بين المصايف والمشاتي والمنتجعات لغرض الترفيه عن أنفسهم والإستمتاع بالظواهر الجغرافية المتباينة داخل بلدهم أوخارجه، والسفر لهذا الغرض يقتصر على الموسورين من السكان للتكاليف الباهضة التي يتطلبها، أما في الوقت الحاضر فقد تطور السفر بشكل ملحوظ حيث أخذت الطبقات الوسطى وحتى الفقيرة تمارسه لإنخفاض الأجور التي تخص السفر والسكن والطعام بواسطة الجمعيات ووكالات السفر والسياحة، واصبح السفر لايقتصر على المتعة والراحة فحسب، وإ نما يتعدى ذلك إلى زيادة المعرفة والإطلاع على جوانب مختلفة لحياة الشعوب والأمم وتوسيع أفق الشخص عن أمور كانت مجهولة أو غامضة عنده، وقد يجمع بعضهم معلومات كافية خلال أسفاره فيؤلف كتابا بعد رجوعه إلى وطنه يتضمن جوانب كثيرة عن حياة الشعوب لها فائدتها في أدب الرحلات.

ثالثاً : الحركة بين مركزالمدينة وضواحيها :

بعدتطور النقل من حيث الوسائط والطرق المختلفة أخذ السكان يميلون إلى السكن في ضواحي المدن تاركين المركز لفئات أخرى لها القدرة على دفع الأجور العالية للعقارات، كالمحلات التجارية والمصارف والمكاتب وعيادات الأطباء أو دوائر الحكومة وغيرها بالإضافة إلى أن ضواحي المدن تتمتع بميزات، أبرزها قلة تلوث الجو ورخص الأسعار عموما والهدوء. ومن الأمور التي شجعت على السكن في ضواحي المدن تطور وسائل

---

[1] ينظر : عباس، ناجي، البداوة واستيطان البدو، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد الخامس، حزيران ١٩٦٩، مطبعة أسعد، بغداد، ص١٧٠.

[2] ينظر : خصباك، شاكر، بدوالعرب ورعاة الكورد، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد السادس،حزيران ١٩٧٠، مطبعة أسعد، بغداد، ص٩٩، ١١٦.

النقل وخدمات الإتصال وبخاصة الهاتف لذلك ظهرت حركة يومية للسكان بين ضواحي المدينة ومركزها والعكس، فقد تستغرق دقائق أو ساعات حسب طبيعة واسطة النقل وموقع الضاحية بالنسبة لمركز المدينة وقد تصل المسافة الى عشرات الكيلومترات، وقد قامت كثير من الدول بتشجيع المواطنين على السكن في المناطق الريفية المحيطة بالمدينة بموجب تخطيط مسبق يأخذ بعين الاعتبار عدم زحف الأنشطة الصناعية وبناء المساكن على الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، إلا أن بعض المدن توسعت على حساب الأراضي الزراعية المجاورة فأدى إلى أضرار كبيرة، وأحسن مثال على ذلك مدينة بغداد مما جعل السلطات المعنية تفكر في معالجة هذا الموضوع بتشريعات وقرارات مختلفة، ولكنها جاءت في وقت متأخر بعد أن زال عن الوجود كثير من البساتين والمزارع المحيطة ببغداد القديمة.وفي إقليم كوردستان يهاجر العديد من سكان القرى إلى المدن في فصل الشتاء، ثم يعودون إلى قراهم في فصل الصيف لممارسة الزراعة و قطف ثمار البساتين.

رابعاً : الهجرات الأخرى :

إن الإنسان في حركة دائمة من أجل تحقيق أغراض كثيرة تتعلق بكسب الرزق أو الحصول على ظروف أفضل في الجوانب المادية والنفسية، لذلك نجده ينتقل لمسافات متباينة من محل سكناه الدائم ثم يعود بعد ذلك، ومن هذه الحركات انتقال الفلاحين من قراهم إلى الحقل يوميا خاصة اذا كان نمط الإستيطان الريفي من النوع المجمع أوإذا كانت الحقول بعيدة عن المساكن وهذا يدفع الفلاحين إلى إستخدام الحيوانات في الدول النامية أو وسائل النقل الحديثة في الدول المتطورة.

ومن حركات السكان أيضا الباعة المتجولون من مكان إلى آخر ورجوعهم إلى مساكنهم بعد قطعهم مسافات كبيرة خاصة بعد استعمالهم السيارات التي تم تطويرها كمخازن متنقلة لبيع الأطعمة والمواد المنزلية والأدوات الاحتياطية الخفيفة والمثلجات والكماليات.

ومن الحركات الأخرى انتقال طلاب الجامعات بين مساكنهم وجامعاتهم وهم قد يقضون أربع سنوات أو أكثر متنقلين بين المسكن الأصلي ومقر الجامعة التي قد تبعد مئات الكيلومترات، كما في حالة الطالب الذي يسكن محافظة البصرة ويواصل دراسته في محافظة بغداد أو العكس.كذلك انتقال العسكريين من مكان إلى آخر لتأدية واجبهم

الوطني دون نقل محل سكناهم الأصلي إلى مقرات أعمالهم التي لايستقرون فيها لمدة طويلة.

وتنقسم الهجرة إلى نوعين بغض النظر عن حجم الجماعات المهاجرة :

أولا : الهجرة الداخلية

الهجرة الداخلية هي الانتقال ضمن الرقعة الجغرافية المحددة لأراضي الدولة الواحدة وذلك لظروف وعوامل كثيرة، قسم منها يتعلق بالجانب الإقتصادي الذي يؤدي إلى نزوح أعداد من السكان إلى مناطق تتوافر فيها الموارد وفرص العمل. أو منها مايتعلق بالجانب الإجتماعي بظهور أنظمة إقطاعية وحكم مستبد يؤدي إلى تفكك هذه العلاقات وتولد لدى الكثيرين الرغبة في الهروب والتحرر من الظلم.وقد ساعد تطور أساليب الهجرة ووسائلها من مكان إلى آخر على كسر الحواجز بين المجتمعات وسهل سبل العيش والتعايش بين الأمم والشعوب.

قياس الهجرة

تعترض الباحث في موضوع الهجرة الداخلية عدة مشاكل، أبرزها ندرة الحصول على البيانات الدقيقة وخاصة في الدول النامية، لذلك اتبع العلماء عدة طرق لقياس الهجرة وتقدير حجمها.ومن المسلم به أن لكل طريقة محاسنها ومساوءَ، فبعض الطرق لها فائدة في معرفة حجم الهجرة لمدة معينة فقط، ومنها ما يكون لها فائدة في معرفة اتجاه الهجرة والتوزيع الجغرافي للمهاجرين.وسوف نستوفي باختصار أهم الطرق المتبعة لقياس الهجرة الداخلية آخذين بنظر الاعتبار أن كل طريقة لايمكن أن تعطينا العدد المطلوب بدقة، وذلك لأن المهاجرين يكونون عرضة الى تغييرات عدة ابرزها الولادات والوفيات أو الهجرة مرة أخرى إلى مكان آخر وهي :

محل الولادة

تعدّ هذه الطريقة من أشهر الطرق المتبعة في تحديد حجم المهاجرين إلى منطقة معينة حيث يعدّ الذين يولدون في مكان معين ويسكنون خارجه وقت التعداد مهاجرين منه، والداخلون إليه مهاجرين إليه، وعلى ضوء إجابة المواطن عن مكان مسقط راسه في يوم تعداد السكان يقسم المواطنون إلى :

أ- غير مهاجرين، وهم اولئك الذين حضروا في المكان الذي ولدوا فيه.

ب- المهاجرون، وهم أولئك الذين حضروا في مكان غير المكان الذي ولدوا فيه، أي: إنهم متواجدون في مكان غير مسقط رأسهم.

إن هذه الطريقة المعروفة اتبعها عدد كبير من الباحثين لتقدير عدد المهاجرين في أقطار عديدة، حيث يحتاج الباحث في معرفة هذه الطريقة إلى التعرف على بعض مزاياها، لأنها شائعة الاستعمال في البلدان النامية التي تتوفر في تعداداتها بيانات المحل والإقامة واحتمال قلة الخطأ، لأنه عند السؤال عن محل الولادة لايتحرج الشخص عن إعطاء الإجابة عن محل الولادة، كذلك فإنها لاتكلف الباحثين عناءاً كبيراً، لأنه يمكن الحصول على البيانات بعد تبويب المعلومات وفرزها من النتائج النهائية للتعدادات السكانية، أما عيوبها فيمكن تلخيصها بما يأتي :

عَدّ السكان الطارئين على المنطقة زائرين أو مهاجرين إليها، كذلك قد يذكر بعض السكان محل ميلاد جديد لأنهم يرومون قطع علاقتهم بمحل ميلادهم القديم لبعده أو غير ذلك من الأسباب: يؤدي إلى نتائج غير واقعية، ومن العيوب أيضا أن بعض السكان قد لايذكر محل الميلاد بدقة لتغيير أسماء الوحدات الإدارية أو تغيير حدودها[1].

تغيير محل الإقامة (تغيير المسكن)

إن قوانين تسجيل النفوس في كثير من دول العالم لاتخلو من مواد تلزم فيها المواطنين على إخبار الدوائر المختصة عن تغيير محل إقامتهم ليتسنى لتلك الدوائر معرفة تنقلات الأفراد من كل وحدة إدارية داخل البلد واليه، فدوائر الأحوال المدنية تعدّ الشخص الذي ينقل سجل محل إقامته من منطقة إلى أخرى مهاجراً. وبموجب هذه الطريقة تختلف الثقة بالبيانات الواردة عن عدد المهاجرين باختلاف التطور الحضارى للدول وتباين مستوى سكانها الثقافي وفي مدى التدريب والشعور بالمسؤولية لدى موظفي دوائر الأحوال المدنية فيها،ومن عيوب هذه الطريقة أن معاملات تغيير المسكن لايقبل عليها المواطنون في الدول النامية إلا إذا دعت الحاجة إليها، حيث يوجد عدد غير قليل من السكان الذين استقروا منذ سنين في منطقة معينة وبقيت قيودهم في منطقة أخرى، ومن عيوبها أيضا

---

[1] ينظر: الريحانى، عبد محور نجم : عرض وتقديم للطرق الإحصائية المتبعة في تقديم عدد المهاجرين، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد رقم (١٩٧٧/١٢) جدول٣، ص٤٠.

ان طلبات تغيير المسكن قد لايقدمها المواطنون عند هجرتهم مباشرة، فلذلك تتجمع في بعض الأحيان الطلبات الحديثة مع الطلبات المتآخرة وحينئذٍ لاتتفق وواقع الحال. وفيما يتعلق بالعراق فقد نصت المادة ١٩ من قانون تسجيل النفوس رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٥ على ضرورة إخبار المواطن دوائر الأحوال المدنية عن تغيير محل إقامته خلال ستة أشهر، إلا أن عددا كبيراً من المواطنين لم يلتزم بتطبيق نص المادة المذكورة.

الإحصاءات الحياتية

تستند هذه الطريقة على معرفة الفرق بين الزيادة الكلية للسكان وبين الزيادة الطبيعية الناجمة عن الفرق بين الولادات والوفيات في مدة معينة لمنطقة معينة. ولابد من توفر معلومات معينة لتطبيقها. ولهذه الطريقة تعدادان،واحد للسكان وآخر لعدد الولادات والوفيات في الفترة مابين التعدادين وبالامكان معرفة صافي الهجرة إلى محافظة البصرة للفترة بين تعدادي ١٩٥٧-١٩٦٥. كما يتضح في الجدول التالي:

صافي الهجرة إلى محافظة البصرة للفترة بين تعدادي ١٩٥٧-١٩٦٥ حسب طريقة الاحصاءات الحياتية[1].

التعدادات	النسمة
عدد السكان بموجب تعداد ١٩٥٧	٥٠٣ر٣٣٠ نسمة
عدد السكان بموجب تعداد ١٩٦٥	٧٦٣ر٦٢٣ نسمة
الزيادة الإجمالية للسكان١٩٥٧-١٩٦٥	٢٦٠ر٢٩٣ نسمة
عددالولادات المسجلة للمدة ١٩٥٧-١٩٦٥	١١٢ر٤٣٧ نسمة
عدد الوفيات المسجلة للمدة ١٩٥٧-١٩٦٥	٢٥ر٣٢٨ نسمة
الزيادة الطبيعية للسكان للمدة ١٩٥٧-١٩٦٥	٨٧,١٠٩ نسمة
صافي الهجرة للمدة ٩٥٧-١٩٦٥	١٧٣ر١٨٤ نسمة

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

- إحصاءات سنوات (١٩٥٧- ١٩٦٥..

[1] ينظر :المصدر نفسه، ص٣٤.

من مزايا هذه الطريقة أنها بسيطة، حيث يحتاج الباحث إلى عدد السكان في تعدادين والوفيات الواقعة بين التعدادين، ولكن من أبرز عيوبها عدم دقة البيانات الخاصة بالمواليد والوفيات في البلدان النامية، وهذا يؤثر على النتائج النهائية لهذه الطريقة، كذلك لايمكن الاعتماد عليها فيما إذا كانت نتائج التعدادات السكانية غير دقيقة لعدد السكان الإجمالي.

مقارنة معدلات نمو السكان لزمن معين

إن هذه الطريقة تعتمد على مقارنة بين معدل النمو السنوي السكاني للدولة وبين معدل النمو السنوي لسكان منطقة معينة داخل الدولة نفسها لزمن معين ويتم تقدير عدد المهاجرين في زمن معين وخاصة بين التعدادين بمعرفة الفرق بين عدد السكان المتوقع وجوده في منطقة معينة على ضوء معدل النمو السكاني السنوي للدولة عموما للمدة بين تعدادين (أي بمعزل عن الهجرة من المنطقة وإليها)وبين عدد السكان الفعلي الموجود في المنطقة نفسها حيث يمكن الحصول عليه بموجب نتائج التعداد السكاني الأخير (وحتى يمثل في الحقيقة سكان المنطقة مطروحا منه صافي الهجرة للزمن ما بين التعدادين).

- **نسب البقاء:**

تنطبق هذه الطريقة بتتبع عدد فئة عمرية معينة من السكان بين تعدادين، ومقارنة العدد الفعلي لهذه الفئة مع التعداد الثاني والعدد المفروض بقاوه على قيد الحياة حيث يتم استخراجه بواسطة معادلة نسب البقاء من هذه الفئة بعد مرور السنين التي مضت بين التعدادين،ثم يستخرج صافي الهجرة بين تعدادين للفئة المذكورة، و تنطبق هذه الطريقة على الفئات العمرية الأخرى في منطقة الدراسة لإستخراج صافي الهجرة لمجموع السكان.

والجدير بالذكر أن نسب البقاء إما أن تستخرج من بيانات تعدادات السكان، وإما من جداول الحياة.ونظراً لكون كثير من البلدان لاتتوفر فيها جداول حياة صحيحة لذلك يعتمدمعظم الباحثين على نسب البقاء المستخرجة من بيانات التعدادات السكانية، ولا شك ان من أبرز عيوب هذه الطريقة أنها لايمكن استخدامها في البلد الذي توجد فيه ظاهرة الهجرة الخارجية، كذلك فإن عدم إعطاء السكان معلومات دقيقة عن أعمارهم الحقيقية يؤثر تاثيرا بالغاً على ذلك.وإن تسجيل المتخلفين عن التعداد الأول في التعداد

الثاني يجعل النتائج غير صحيحة، و أن إهمال تقدير هجرة الأطفال من الأمور التي لها آثار سلبية على نتائج هذه الطريقة، أما أبرز مزاياها فإنها تربط بين التغيير الحاصل في حجم الفئات –العمرية وظاهرة الوفيات في كل منها. وخلاصة القول إن إختيار الباحث لأي طريقة من الطرق المذكورة آنفاً تحدده عدة عوامل مع الأخذ بنظر الاعتبار مدى تقدم البلد وظروفه الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في فترة قياس الهجرة وكذلك طبيعة التعدادات السكانية.

أشكال الهجرة الداخلية

إن حركات السكان داخل البلد الواحد، ضمن مفهوم الهجرة،تتخذ أشكالاً متعددة، ولكن لوحظ أن اكثرها وضوحا وشيوعا وتأثيراً من حيث الجوانب الإقتصادية والإجتماعية هماالشكلان المتميزان الآتيان :

١-الهجرة بين الوحدات الإدارية :

إن سكان الوحدات الإدارية في أي بلد تحدث بينهم هجرة داخلية بين الوحدات الطاردة والوحدات الجاذبة للسكان على ضوء التباين الإقتصادي والإجتماعي فيما بينها، كذلك على ضوء خطة الدولة في معالجة بعض المشاكل الإقتصادية، وخاصة إذا كان التباين في الهجرة قليلاًجداً فيجعل حركة السكان ذات أثر قليل في تباين نموهم، أي: إن عدد من يهاجر من الوحدة الإدارية يساوي إلى حد ما عدد من يهاجر إليها، في حين يوجد العكس في بعض الدول. ولكي نوضح ظاهرة الهجرة بين الوحدات الإدارية في الدولة الواحدة أو كما يطلق عليها بعض الباحثين (الهجرة الإقليمية Regional Migration) نضرب باختصار بعض الأمثلة على أقطار مختلفة في العالم :

- **الإتحاد السوفيتي السابق :**

رغم كبر مساحة روسيا القيصرية فإن الهجرة إلى أقاليمها كانت محدودة، ومن أبرز الأسباب عدم تطور طرق النقل فيها وقلة وجود الاختلافات الإقتصادية الواضحة بين الأقاليم، لأن الطابع الزراعي كان هو الغالب،فلذلك كانت آسيا السوفيتية قبل ثورة ١٩١٧ تتميزبقلة السكان، أما بعدالثورة فقد هاجر إليها ملايين من السكان بسبب

المشاريع المختلفة التي نفذتها الحكومة فيهاوبسبب مد طرق النقل،وأبرزها طريق سكة حديد سيبريا لذلك ظهرت إلى الوجود عدة مدن جديدة بأحجام مختلفة.

- **الولايات المتحدة الأمريكية :**

إن الهجرة من العالم القديم وخاصة من أوربا إلى العالم الجديد الولايات المتحدة الأمريكية ليست هي الطابع الوحيد لحركة السكان إلى تلك الأصقاع، وإنما توجد هجرة سكانية داخل الولايات المتحدة ذاتها، وقد أخذ سيل المهاجرين في أول الأمر يتجه من الشرق إلى الغرب نحو السهول الوسطى وإلى كاليفورنيا مدفوعا بدوافع كثيرة، أبرزها الحصول على الأراضي الزراعية والبحث عن الذهب إلى عهد قريب.ومنذ ١٩٥٠ هاجر نحو ٥ ملايين نسمة إلى كاليفورنيا.و توجد هجرة واضحة ومتميزة من الولايات الجنوبية التي يكثر فيها الزنوج باتجاه الولايات الشمالية الشرقية ذات التطور الصناعي الكبير.

- **إنكلترا :**

من الأمور البارزة لحركة السكان بين الوحدات الإدارية في إنكلترا هي سيل الهجرة من الشمال إلى الجنوب وخاصة من مناطق أسكتلنده ذات الموارد القليلة إلى المناطق الصناعية في الجنوب الشرقي وتعدّ هذه الحركة من أبرز أسباب زيادة سكان مدينة لندن والمدن الأخرى المجاورة لها[١].

- **أقطار أخرى :**

إن حركة السكان بين الوحدات الإدارية يمكن ملاحظتها في أقطار أخرى كما في النرويج، وبين الوحدات الإدارية التي تتميز بوعورة أرضها إلى المناطق الأخرى كما فعل الأسكتلنديون في إنكلترا. كذلك في فرنسا فقد هاجر سكان الهضبة الوسطى إلى وادي الزون وحوض باريس Paris Basin كذلك يوجد تدفق واضح للمهاجرين من جنوب إيطاليا الفقيرة إلى شمالها المتطور. وكذلك في العراق حيث ثبت أن أبرز المحافظات الجاذبة على ضوء تعداد ١٩٦٥ هي السليمانية و أربيل و كركوك و بغداد و البصرة والمحافظات

[١] ينظر: الخفاف، مصدرسابق، ص٣٠٧-٣٠٨.

الطاردة هي نينوى و دهوك و ديالى و الأنبارو واسط و بابل و كربلاء و القادسية و المثنى و ميسان وذي قار[1].

٢- الهجرة من الريف إلى المدن :

إن هجرة السكان من الأرياف إلى المدن ظاهرة عالمية لاتقتصر على بلد دون آخر أو قارة دون أخرى، ولكنها تختلف من مكان إلى آخر من حيث نسبة المهاجرين وتأثيرهم المتباين على المناطق الريفية والمناطق الحضرية، فقد يكون لهجرة اليدالعاملة من الريف إلى المناطق الصناعية أثر إيجابي على اقتصاد بعض الدول إذا استخدمت المكننة الزراعية على نطاق واسع بحيث تكون الفرصة مواتية للاستفادة من اليد العاملة الريفية في المجال الصناعي بعد تلقيها التدريب الكافي، ولكن الخطورة تكمن في بعض الدول التي تعاني من تباين كبيرفي النواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية بين الريف والمدينة وخاصة في معظم الدول النامية، بسبب وجود نزوح مستمر من سكان الأرياف إلى المدن وما ينتجه من أثار سلبية.

إن الهجرة من الريف إلى المدن بدأت في أوروبا في أوآخر القرن الثامن عشر، أي: منذ بداية الثورة الصناعية، حيث أخذت المدن تزدحم ويكبر حجمها نتيجة الزيادة الطبيعية وغير الطبيعية من المهاجرين، وقد ارتفعت نسبة سكان المدن في إنكلترا إلى أكثر من ٨٢٪، وفي ألمانيا إلى أكثر من ٧٦٪. وقد نما عدد سكان المدن في بعض الأقطار بشكل ملفت للنظر حيث ظهرت المدن ذات الملايين المحتشدة كمدينة لندن وطوكيو ونيويورك وشنغهاي ولوس أنجلس وغيرها، وعلى ضوء تتبع تطورسكان مدينة باريس الكبرى يلاحظ أنها في السنوات الثلاثين الأخيرة بلغت الزيادة السكانية فيها الضعف.وفي الوطن العربي كان و لعامل الهجرة من الريف إلى المدن أثر كبير في نمو سكان المدن بشكل واضح ولا يزال، ومن الجدول أدناه يتبين أن سكان المدن في جمهورية مصر العربية تطور بمرور الزمن بشكل سريع، وأن تلك الزيادة ناجمة عن الهجرة إليها بصورة أساسية وبخاصة من الريف. وعلى الرغم من ان المهاجرين إلى بعض المدن جلبوا الرخاء اليها بتحويلها إلى مدن صناعية إلا أن الصناعة غيرت مورفولوجية بعض المدن وجلبت لها التلوث

---

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص٣٠٨.

بمختلف أشكاله. فمدينة حلوان على سبيل المثال كانت قبل دخول الصناعة إليها من مدن الاستشفاء بما يتوفر فيها من عيون المياه الارتوازية، وقد زالت هذه الوظيفة عنها بعد أن أصبحت من أبرز مراكز صناعة الحديد في مصر وزاد سكانها بسبب الهجرة إليها.ويبين الجدول الأتي حجم الزيادة السكانية في مصر في النصف الأول من القرن الماضي:

تطور سكان المدن في جمهورية مصرالعربية[1]

السنة	سكان المدن / مليون
١٩٠٧	١٣٫٨٤
١٩١٧	١٤٫٧٦
١٩٢٧	١٧٫٢١
١٩٣٧	١٨٫٤٧
١٩٤٧	٢٢٫٢١
١٩٦٠	٣٧٫٤٠

الهجرة والتحضر

يقسم السكان عادة إلى قسمين وفقا لمناطق سكناهم، هما: سكان الريف وسكان الحضر، إن النمو الطبيعي لسكان الريف أسرع من نمو سكان الحضر لأسباب عديدة، ولكن الملاحظ أن سكان الحضر أخذوا يزدادون بصورة إجمالية بنسب مطردة أكثر من سكان الريف، وهذا ناجم عن الهجرة حيث أدى إلى زيادة ظاهرة التحضر.إن المدن الكبيرة ذات الملايين من السكان كانت نادرة في آخر القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر ولكنها ازدادت من حيث العدد وزاد عدد سكانها بمرور الزمن نتيجة عملية التحضر، أي: نزوح سكان الأرياف إلى المناطق الحضرية.فالمدن التي يبلغ سكانها ١٠٠ ألف نسمة فاكثر كان مجموع سكانها في العالم سنة ١٨١٠ (١٣٫٦ مليون نسمة) وارتفع سنة ١٨٥٠ إلى (٢٧٫٥ مليون نسمة) وفي سنة ١٩١٠ أصبح ٨٨٫٦ مليون نسمة وفي سنة ١٩٥٠ أصبح ٣١٣٫٦ مليون نسمة[2]

---

[1] ينظر: الجوهري، د. يسري عبدالرزاق وزميله: دراسات سكانية، القاهرة ١٩٧٩، ص٢١٧

[2] ينظر : المصدر السابق، ص٣١٠

وعلى ضوء المعلومات التي نشرتها الأمم المتحدة بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الثاني للسكان في المكسيك في ١٩٨٤/٨/٦ حيث ناقش المشكلات السكانية وأثرها على التطور الإجتماعي والإقتصادي في العالم،فقد ذكرت إحدى اللجان المتخصصة أن سكان بعض المدن يتضاعف في عشر سنوات تقريبا في حين يتضاعف عدد سكان الأحياء الفقيرة في نفس المدن كل خمس سنوات (إن تلك الأحياء تضم المهاجرين بصورة اعتيادية) وعند تحليل الأرقام الواردة في الجدول الأتي:

أثر التحضر على أحجام أبرز المدن الكبرى في العالم[١]

المدن	السكان١٩٥٠مليون نسمة	السكان المتوقع سنة٢٠٠٠نسمة
نيويورك	١٢ر٤	١٩ر٥
لندن	١٠ر٤	١٩ر٥
مكسيكو	٣ر٠٠	٢٧ر٦
شنغهاي	٥ر٨	٢٥ر٩
طوكيو	٦ر٧	٢٣ر٨
بومباي	٣	١٦ر٣
ساوباولو	٢ر٧	٢١ر٥
ريودي جانيرو	٣ر٤	١٤ر٢
بوينس ايرس	٥ر٣	١٢ر٢

هدوالتامي كتب

يتبين مما يأتي:

١- إن المدن الكبرى في العالم والتي تزدحم بملايين السكان تزداد زيادة كبيرة جداً، ليس بفعل الزيادة الطبيعية، وإنما بفعل الهجرة التي أثرت على ظاهرة التحضر بشكل واضح.

٢- إن الدول النامية أخذت تكتسب أهمية واضحة في عدد المدن ذات الأحجام الكبيرة في العالم وهي ظاهرة تحتاج إلى معالجة سريعة، لأن معظم سكان تلك المدن يعانون من الفقر

[١] ينظر: بحث من بحوث هيئة الأمم المتحدة بمناسبة المؤتمر الدولي الثاني للسكان المنشور في صحيفة الجمهورية العدد (٥٤٥٨) سنة١٩٨٤.

وقلة الخدمات وانخفاض المستوى الصحي، وتتوقع مصادر الأمم المتحدة أنه بحلول سنة ٢٠٠٠ ستكون مدينة مكسيكو من المدن الكبيرة في العالم، وسيصل سكان بكين ٨ر٢٢مليون نسمة، وسكان لوس انجلس ١ر١٢مليون نسمة، وسكان القاهرة ٨ر١٢مليون نسمة. وعند دراسة ظاهرة التحضر وعلاقتها بالهجرة في الوطن العربي نجد أن الهجرة ساهمت مساهمة فعالة في هذه الظاهرة، فقد بلغت نسبة سكان المدن في الوطن العربي في سنة ١٩٨١ أكثر من ٤٠٪ باستثناءكل من السودان وسلطنة عمان ووصلت إلى أعلى مستوى في كل من بلد الكويت حيث بلغت ٨٦٪، إن هذه النسب أخذت بالازدياد بمرور الزمن نتيجة تدفق سيل المهاجرين خاصة من الريف إلى المدن. ومن مظاهر التحضر في الوطن العربي ارتفاع عدد سكان الحضر من ٨ر١٧ مليون نسمة سنة ١٩٥٠ إلى ٦ر٤٧ مليون نسمة سنة ١٩٧٣. ان التحضربشكله المذكور أدى إلى مشاكل كثيرة فحدا ببعض الدول إلى التفكير لوضع خطط لإعادة توزيع السكان كتشجيع الهجرة المعاكسةأو وضع إغراءات أو محفزات للسكان في المناطق الريفية أوالمدن الصغيرة أو وضع العقبات أمام السكان المهاجرين إلى المدن المكتظة عن طريق التعليمات أو التشريعات[1]

ثانيا : الهجرة الخارجية (الدولية)

يمكن تعريف الهجرة الدولية بأنها: انتقال السكان من دولة إلى أخرى لغرض تغيير مكان الإقامة الدائم، أي: انتقال السكان عبر الحدود السياسية لتحقيق أهداف عديدة، وسيقتصر البحث هنا على دراسة طرق تحديد عدد المهاجرين وكذلك تيارات الهجرة الدولية،فعلى سبيل المثال انتقال السكان من دول العالم إلى أوروبا كما هو الحال للسكان الأتراك، وهجرة الأيدي العاملة إلى دول الخليج.

طرق تحديد عدد المهاجرين

من الصعوبات التي تواجه الباحثين هي الحصول على البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية وتحديد عدد المهاجرين، وقد اتبعت الدول عدة طرق لايخلو أي منها من مطالب، وذلك لأن بعض المهاجرين لايعلن عن نيته بالهجرة، وانما يسافر من بلده لغرض الراحة

---

[1] ينظر: ابوصيحة، كاير، تحليل البيئة العاملي، دراسة التركيب الداخلي في المدن، مجلة دراسات العلوم الأنسانية، الجامعة الأُردنية، العدد (١٠) بتاريخ ١ حزيران ١٩٨٣، ص٥٥.

والاستجمام أو الدراسة أو الاستشفاء أو غيرها من الأسباب،فبعض الدول تحدد عدد المهاجرين بموجب إحصاءات جوازات السفر، ولكن هذه الطريقة لاتخلو من نواقص، خاصة إذا كانت منطقة الحدود واسعة وفيها مناطق تساعدعلى تسلل المهاجرين. وفي الدول البحرية قد يستفاد من إحصاءات الموانىء، لأن التعليمات المتبعة هي أن يعد المسؤول عن السفينة قوائم بأسماء المسافرين على ظهر سفينته، وقداتبع هذا الأسلوب كُلَ من إنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع القرن التاسع عشر، ومن حسنات هذه الطريقة أنه بالإمكان حجز السفينة في مكان معين وتدقيق الأوراق الرسمية للمسافرين على ظهرها قبل نزولهم إلى ارض الميناء. ولكن من مساوئها أنها قد لاتفرق بين الدولة والدول الأخرى كشركات النقل البري وشركات النقل الجوي، وأن بيانات تلك الشركات لايمكن الوثوق بها، لأنه قد تتدخل في عملية إعدادها عدة إعتبارات، وفي بعض الدول التي طبقت أسلوب سجل السكان منذ حقبة طويلة وخاصة بعض الدول الاوربية مثل هولندة والدول الأسكندنافية فبالإمكان الاستفادة من بيانات سجل السكن عندما يقدم الشخص المعني طلبا لمكان الإقامة عند سفره، ولكن من الجوانب التي تؤدي إلى الإرباك في هذه الطريقة أنه من الصعوبة معرفة أن المسافر سيصبح مهاجرا أم سيعود إلى بلده الأصلي.

تيارات الهجرة الدولية

من الأمور المسلم بها أن التيارات الواضحة للهجرة الدولية اتجهت من العالم الجديد ولكن بنسب متفاوتة حيث أثرت على تلك التيارات عوامل عدة، ولكن لايمكن إغفال الموجات البشرية التي تحركت بين قارات العالم القديم أو بين أقطار القارة الواحدة تبعا لشدة عوامل الطرد والجذب، وسنتطرق إلى الهجرة الآسيوية والهجرة الأوربية والهجرة الأفريقية ونتناول هجرة اليهود إلى فلسطين المحتلة عند دراستنا للهجرة الآسيوية.

١ -الهجرة الآسيوية :

أ- الهجرة في عموم القارة

على الرغم من أن القارة الآسيوية أكبر القارات مساحة وأكثرها سكانا، إلا أنها لاتساهم مساهمة كبيرة في الهجرة الدولية، وربمايعود ذلك لعدة أسباب، أبرزها تعلق

الآسيويين بأرضهم وتراثهم، لأن بلدانهم نشأت فيها حضارات عريقة وخاصة في وديان الأنهار المهمة، والسبب الآخر هو القيود التي وضعتها بعض الدول وخاصة في الأمريكيتين وأستراليا في طريق الهجرة الآسيوية، فاستنادا إلى بيانات سنة ١٩٦٢ بلغ عدد الصينيين المهاجرين من الصين وجزيرة فرموزا حوالي ٢٠مليون نسمة، وهو عدد قليل لايتناسب وعدد سكان أكبر دولة من حيث السكان، وقد اتجه الصينيون إلى العالم الجديد وخاصة في مدينتي نيويورك وسان فرانسيسكو وشكلوا جالية واضحة المعالم وكذلك في كندا وفي المملكة المتحدة. وهاجر الصينيون إلى اقطار جنوب شرق آسيا. ومن الاسيويين المهاجرين اليابانيون حيث هاجروا إلى جزر هاواي في الولايات المتحدة وكندا ثم اتجهوا إلى امريكا الجنوبية ولاسيما البرازيل وبيرو والأرجنتين. وقد ارتبطت الهجرة اليابانية الأولى بالاهداف السياسية التي كانت تروم تحقيقها الدولة في بسط نفوذها على المناطق المجاورة على أن عدد اليابانيين خارج بلادهم لايتجاوز ٣-٤ مليون نسمة.

لقد هاجر الهنودوالباكستانيون إلى المملكة المتحدة وجزر الهند الغربية واتحاد جنوب افريقيا بالاضافة إلى هجرة الهنود داخل القارة الاسيوية إلى جزيرة سيلان وبورما وسنغافورة والملايو وان عدد الهنود خارج القارة الهندية لايزيد كثيراً على ١٠ ملايين نسمة، وقد هاجر العرب ولاسيما من سوريا ولبنان إلى الولايات المتحدة ثم إلى اقطار امريكا اللاتينية وخاصة البرازيل والارجنتين وشكلوا جالية كبيرة لها مدارسها وصحفها ونواديها. ومنذ بداية القرن الماضي اخذت الهجرة تتجه إلى شرق افريقيا وغربها إلى اقطار غاناوسيراليون ونيجريا وكينيا وتنجانيقا واوغندة [1].

ب- هجرة اليهود إلى فلسطين المحتلة :

من غير المشكوك فيه ان فلسطين بلد عربي آسيوي اغلب سكانها من العرب المسلمين والمسيحيين عاشوا فيها منذ اقدم العصور، اما اليهود فشكلوا اقلية ضئيلة جدا ذات سلوك انعزالي ولكن بعد قرار الحركة الصهيونية بجعل فلسطين وطنا قوميا ليهود العالم اخذ اليهود يتدفقون إلى فلسطين من شتى انحاء العالم باعداد كبيرة تمهيدا لاغتصابها وطرد سكانها الاصليين من العرب وجعل اليهود هم الاغلبية بمرور الزمن. ان موجات المهاجرين اخذت تزداد بتعاون الدول الغربية مع اليهود بعد اعلان وعد بلفور

---

[1] ينظر : الخفاف :المصدر السابق، ص٣١٤.

١٩١٧ السيء الصيت. ومن الجدول الأتي نلاحظ ان اكثرالموجات عدداً دخل إلى فلسطين بعد إعلان دولة إسرائيل ولاسيما سنة ١٩٤٩ حيث بلغ صافي الهجرة لتلك السنة (٢٣٩ر٤٢٤) وشكلوا حوالي ٩٧ ٪ من الزيادة الإجمالية لأن الزيادة الطبيعية لم تتجاوز ٢ر٧ ٪[١].

ويبين الجدول أدناه عدد اليهود المهاجرين إلى فلسطين بين عامي ١٩٢٣-١٩٦٠:

(الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة ١٩٢٣- ١٩٦٠)

السنة	عدد المهاجرين	السنة	عدد المهاجرين	السنة	عدد المهاجرين
١٩٢٣	٨ر١٧٥	١٩٣٦	٢٩ر٧٢٧	١٩٤٩	٢٣٩ر٤٢٤
١٩٢٤	١٣ر٨٩٢	١٩٣٧	١٢ر٨٦٨	١٩٥٠	١٦٩ر٦٢٠
١٩٢٥	٣٤ر٣٨٦	١٩٣٨	١٢ر٨٦٨	١٩٥١	١٧٥ر٠٩٥
١٩٢٦	١٣ر٨٥٥	١٩٣٩	٢٧ر٥٦١	١٩٥٢	٢٤ر٣٦٩
١٩٢٧	٣ر٠٣٤	١٩٤٠	٨ر٣٩٨	١٩٥٣	٢٤ر٣٦٩
١٩٢٨	٢ر١٧٨	١٩٤١	٥ر٨٨٦	١٩٥٤	١٨ر٣٧٠
١٩٢٩	٥ر٢٤٩	١٩٤٢	٣ر٧٣٣	١٩٥٥	٣٧ر٤٧٨
١٩٣٠	٤ر٩٤٤	١٩٤٣	٨ر٥٠٧	١٩٥٦	٥٦ر٢٣٤
١٩٣١	٤ر٠٧٥	١٩٤٤	١٤ر٤٦٤	١٩٥٧	٧١ر٢٢٤
١٩٣٢	٩ر٥٥٣	١٩٤٥	١٣ر١٢١	١٩٥٨	٢٧ر٠٨٢
١٩٣٣	٠٣ر٣٢٦	١٩٤٦	١٧ر٧٦٠		
١٩٣٤	٤٢ر٣٥٩	١٩٤٧	٢١ر٥٤٢	١٩٦٠	٢٤ر٥١٠
١٩٣٥	٦١ر٨٥٤	١٩٤٨	١١١ر٠٠٥		

ان معظم المهاجرين كانوا من الولايات المتحدة الأمريكية والقارة الاوروبية اما سكان فلسطين من العرب فقد تم تهجيرهم من بلادهم بشتى الوسائل إلى ان اصبح سكان

---

[١] ينظر : الجوهري يسري: االمصدر السابق،ص ٣٣٦. وينظر: Samuel N. Dicken & other: Introdution to Human Geograohy, N.10 Publishing Company, London 1963, page 45.

فلسطين المحتلة سنة ١٩٨٢ نحو ٣ر١٤٧ر٦٨٣ وان اكثر من ٨٠٪ منهم من اليهود الصهاينة[١].

٢-الهجرة الاوروبية

من الظواهر الجديرة بالملاحظة عند دراسة السكان ان القارة الاوروبية رغم صغر مساحتها مقارنة بالقارات الأخرى، كانت اكثر من غيرها إسهاما في تغذية تيارات الهجرة الدولية فهذه الظاهرة وزيادة عدد سكان القارة وصغر مساحتها وقلة مواردها الإقتصادية جعلت امكاناتها على إعالة عدد أكبر من السكان بمرور الزمن ضعيفة. و أن الحروب التي سادت القارة وخاصة الحربين العالميتين الأولى والثانية والتقسيمات السياسية التي رافقت ذلك، وكذلك التعصب المذهبي دفع بعض الأوربيين إلى الهجرة طلبا للتمتع بالحرية الدينية وغيرها من الأسباب. ومن تتبع البيانات المتوفرة وجد أن معظم الأوروبيين إتجهوا إلى الأمريكيتين، حيث هاجر من قارة أوروبا أكثر من ٦٥ مليون نسمة، منهم نحو ٤٥ مليون نسمة إلى أمريكا الشمالية ونحو ٢٠ مليون نسمة إلى أمريكا الوسطى والجنوبية[٢].

لقد كان معظم المهاجرين من الهجرات المبكرة من أقطار أوربا الشمالية والشمالية الغربية ولاسيما العناصر الانكلوسكسونية. وبعد ذلك ساهمت أقطار جنوب أوروبا في تلك الهجرات وخاصة إيطاليا حيث اتجه نحو ٣٤ مليون منهم إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ثم البرازيل والأرجنتين.

إن أغلب المهاجرين كانوا من الجزر البريطانية ثم الدول الأسكندنافية وبلجيكا وهولندة. وقد شهدت حقبتا ١٨٨١-١٨٩٠ هجرة واضحة للإيرلنديين والسويديين والنرويجيين.

أما مهاجروا أقطار جنوب أوربا ولاسيما الإسبان والبرتغاليون و الإيطاليون فقد إتجهوا إلى أمريكا الوسطى والجنوبية لأسباب عديدة أهمها ثقافية ودينية.

---

[١] ينظر : الخفاف : المصدر السابق، ص٣١٤. وينظر :
UN: Demographic Yearbook 1982, M.Y 1984, P137

[٢] ينظر : علي، يونس حمادي، مبادىء علم الديموغرافية، ص٢٠٥. وينظر : الخفاف، ص٣١٧.

وشملت الهجرة إلى الأمريكيتين النمساويين والمجريين واليوغسلافيين والألمان أيضا.و اتجه بعض المهاجرين الأوربيين إلى أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندة. و هاجر الاسبان والفرنسيون والإيطاليون إلى شمال أفريقيا' وغربها وإتجه البريطانيون بالدرجة الأولى ثم الهولنديون إلى جنوب أفريقيا. أما أستراليا والجزر المحيطة بها فان معظم المهاجرين اليها كانوا من البريطانيين.

وعند التمعن في دراسة هجرة سكان أوربا يتضح أن الهجرة لم يكن جميعها إلى خارجها، وإنما هناك حركة للسكان داخل القارة وبين وحداتها السياسية المختلفة. فهناك هجرة العمال الإيطاليين والأسبان والبرتغاليين إلى فرنسا للاشتغال في أعمال البناء والتعدين في المناجم والزراعة وأعمال الخدمات.وهناك هجرة إلى ألمانيا الغربية من ايطاليا واسبانيا واليونان ويوغسلافيا وحتى من تركيا(القسم الأوربي) كذلك هناك عدد من المهاجرين إلى كل من هولندة وبلجيكا ومعظمهم من البولنديين. وقد دلت البيانات على أن الآف العمال يعبرون الحدودالسياسية بين الأقطار الأوربية يوميا وهذا حدا بالمتفائلين من سكان أوربا إلى القول :((إن ظهور دولة الولايات الأوربية ليس بالهدف البعيد المنال))[1].

٣- الهجرة الأفريقية

عانى سكان أفريقيا من مأساة التهجير بالقوة من موطنهم الأصلي إلى مناطق أخرى ولاسيما إلى الولايات المتحدة الأمريكية.فمنذ بداية القرن السادس عشر تم تهجير أكثر من ٢٠ مليون زنجي من قارة أفريقيا وتم بيعهم على شكل رقيق في قارة أمريكا الشمالية بالدرجة الأولى وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية (الولايات الجنوبية الشرقية). لقد نشطت في تلك الفترة ماسمي بالتجارة المثلثة حيث تأتي سفن إنكلترا إلى ساحل أفريقيا الغربي محملة بالزنوج الذين غالبا ما يكونون مقيدين بالسلاسل ويرسلون إلى العالم الجديد. إن تجارة الرقيق هذه أدت إلى وفاة عدد كبير من الزنوج وهم في طريقهم من أفريقيا إلى العالم الجديد، لأنهم كانوا يعانون من الجوع والعطش وسوء المعاملة خلال تلك العملية. وقدتم تخمين من مات منهم في الطريق بحدود ١٥٪. وهذه هي المأساة التي

---

[1] ينظر: الخفاف : المصدر السابق، ص٣١٨

قام بها المستعمرون لإستعباد بني البشر بتحقيق مكاسب مادية لتشغيلهم في مزارع القطن والمناجم وفي الخدمات المختلفة.وقد وصل عدد الزنوج الآن في الولايات المتحدةالأمريكية إلى اكثرمن ١٦ مليون نسمة. ولم يقتصر تهجير الزنوج على الولايات المتحدة الأمريكية بل شمل جزر الهند الغربية وشمال كولومبيا وشرق البرازيل ايضا.

وبالرغم من إلغاء تجارة الرقيق منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر في بعض الدول وأوآخر ذلك القرن في البعض الآخر، إلا أن التجارة بالرقيق الأسود والأبيض بقيت مستمرة عمليا. وعلى سبيل المثال الغت بريطانيا تجارة الرقيق سنة ١٨٣٦ وفرنسا سنة ١٩٤٨ والولايات المتحدة الأمريكية ١٨٦٣ وكوبا ١٨٨٠ والبرازيل ١٨٨٨ [١].

وبالإضافة إلى هذه العملية فقد هاجر بعض السكان رغبة في تحقيق مستوى معاشي أفضل كهجرة سكان المغرب العربي إلى فرنسا و ولاسيما هجرة الجزائريين الذين يشكلون نسبة لابأس بها من اليد العاملة في فرنسا.

ان القارة الافريقية من جانب آخر أستقبلت الآفا من سكان القارات الأخرى فقد هاجر إليها العرب من شبه الجزيرة العربية إلى سواحلها الشمالية مبشرين بالدين الاسلامي وأقاموا فيها حضارة مزدهرة ومن هناك إنتقلت إلى أوربا بعد ذلك، كما هاجر العرب كتجار واستقروا في غانا وسيراليون ونيجيريا وكينيا وتنجانيقا وأوغندة، و هاجر من القارة الأوروبية وخاصة الإنكليز إلى جنوب أفريقيا، والإسبان والفرنسيون والإيطاليون إلى شمالها، وكذلك هاجر الهنودوالباكستانيون إلى جنوب أفريقيا وجنوبها الشرقي.

إن هجرة الأوربيين إلى قارة أفريقيا إرتبطت بالمناطق الساحلية بالدرجة الأولى بإستثناء قسم من الساحل الغربي الذي سمي(مقبرة الرجل الابيض) لظروفه البيئية السيئة التي لاتتلائم مع اسلوب حياتهم حيث بلغت نسبة الوفيات بين الاوربين[١] الذين نزلوا في تلك المناطق في نهاية القرن التاسع عشر أكثر من ٧٦ ألفا.

ولا بد ان نشير إلى ان الهجرة كانت منذ ان وجد الانسان على سطح هذا الكوكب الارضي، جزءا مهما وحيويا من حياته، وذلك حفاظاً على سلامته وإدامة بقائه

---

[١] ينظر : غلاب، محمد وزميله : دراسات سكانية، ص١٤٤، وينظر : الطرزي، عبدالله : مبادىء في علم السكان، نشر دار الفرقان، بغداد(دون تأريخ)، ص٥٥ وما بعدها. وينظر : خفاف،المصدر السابق، ص٣١٨.

وعيشه. حيث كان الانسان منذ الأزمنة القديمة في صراع دائم ومستميت مع الطبيعة والظواهر الطبيعية ومتغيراتها، وقد اجبرته الظروف بصورة قسرية على مغادرة المكان الذي يسكن فيه تفادياً للاخطار المحدقة به للمحافظة على كيانه الإجتماعي والجسدي من اثار الظواهر الطبيعية مثل : الزلازل والبراكين والفيضانات المدمرة والتغييرات الجوية غير المنسجمة مع طبيعة الانسان ومستلزمات ديمومة حياته. علما ان المعلومات المتوفرة لدينا والمتعلقة بحياة الانسان في الازمنة الغابرة جداً ضئيلة. ولاسيما تلك التي تتعلق بهجرته وتنقلاته الاضطرارية خلال الحقب التأريخية القديمة، وذلك لعدم اكتشاف الكتابة وتنظيم المعلومات الضرورية وذلك بسبب عدم تقدم البشرية آنذاك من النواحي العلمية والمعرفية من جهة وحدوث الكوارث والنكبات الطبيعية كتلك التي حدثت اثناء الطوفان المشهورة والمدمر المسمى بـ (طوفان نوح) والانزلاقات القارية. وقد جاء ذكرها في الكتب الدينية القديمة ((فقد حدث اكثر من طوفان واكثر من كارثة كونية)[1]، وهذه الأسباب كلها أدت إلى ضياع المعلومات الضرورية المتراكمة عن تلك الحقب القديمة من التأريخ والى فقدانها.

ان تأريخ الانسان القديم يبين ان هجرات الانسان كانت من مكان إلى امكنة أخرى غير بعيدة عن مكان استيطانه الاصلي، وسبب هجرته كان في اغلب الاحيان يرجع إلى اسباب تتعلق بالحفاظ على حياته بعيداً عن النزاعات والحروب وتأمين معيشته وراحته بحثا عن مصادر المياه وغيرها.

واليوم فان العلماء يعتمدون في دراساتهم العلمية على ماتبقى من الآثار والرسومات على ابواب الكهوف والاحجار الاثرية الضخمة والتماثيل، لتسجيل الأسس المتينة لنظرياتهم وآرائهم حول المفردات والتفصيلات الدقيقة المتعلقة بالسيرة الحياتية للانسان القديم ولبناء تلك الأسس. وهناك كتب تشير إلى ان الهجرات العربية اول مابدأت كانت من الجزيرة العربية وكانت على شكل موجات بشرية توجهت إلى وادي الرافدين، مثلما جاء في كتاب((اوهام التاريخ اليهودي))، بأن مجموعات من القبائل

[1] ينظر : منصور، انيس : الذين هبطوا من السماء. دار الشروق. القاهرة ٢٠٠١،ص٢٧.

العربية القديمة خرجت من جزيرة العرب متجهة نحوالشمال الشرقي في حدود الالف الرابع قبل الميلاد[1].

وفي كتاب الهجرات العربية إلى الهلال الخصيب[2]، قسم المؤلف الهجرات العربية الآتية من الجزيرة العربية إلى تسع هجرات بدأت بحدود اربعة الاف سنة قبل الميلاد وانتهت بسنة ٦٣٨ قبل الميلاد وكان سبب الهجرات المتتالية من الجزيرة العربية التبدلات والمتغييرات الكبيرة التي حصلت في مناخات المناطق المأهولة بالسكان حيث حدث تغيير في المناخ من مناخ رطب وممطر إلى مناخ جاف جدا وارتفاع في درجات الحرارة بسبب تحول الاراضي الخصبة إلى صحارى جرداء لانبات فيها ولاماء وغير صالحة للزراعة.

وبعد الفتوحات الاسلامية وانتشار الدين الاسلامي وتثبيت أركانه في الجزيرة العربية حدثت هجرة كبيرة من الجزيرة إلى وادي الرافدين والهلال الخصيب كان من اهدافها نشر الدين الاسلامي ومد نفوذه في هذه المناطق.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، اخذت الهجرة طابعا آخراً وبالذات بعد هزيمة الدولة العثمانية وتشكيل حكومات عربية على انقاضها وحصولهم على الاستقلال السياسي من الامبراطورية العثمانية المنهارة. حيث حدثت هجرة من الشرق الاوسط، ولاسيما من الدول العربية في شمال افريقيا، إلى الدول الاوربية وبصورة خاصة إلى فرنسا[3]. كان لهذه الهجرة اهداف مختلفة، منها : العمل وكسب العيش والدراسة ونيل الشهادات العليا والاشتغال في الاعمال التجارية. و بدأت هجرة الفلسطينيين و تهجيرهم بعد الحرب العالمية الثانية إلى الدول العربية المجاورة، بعد الاعلان عن تشكيل الدولة الاسرائيلية في فلسطين.

ومن الجدير بالذكر إن اكتشاف النفط في المنطقة العربية كمافي العراق والسعودية والكويت ودول الخليج العربي وليبيا والجزائر، أحدث تغييرات جوهرية مهمة في سياسة عدد من الدول الأوربية وتوجهاتها لاسيما بريطانيا وفرنسا تجاه دول النفط كالعراق ودول

---

[1] ينظر : السعد، جودت، اوهام التاريخ اليهودي، منشورات الاهلية، ط١، بيروت ١٩٩٨،ص٣١.

[2] ينظر : حدة، د.حسن: الهجرات العربية من الجزيرة الى الهلال الخصيب، مطبعة اليازجي، دمشق ١٩٦٩،ص٣١.

[3] ينظر : الراوي، د. منصور : دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، دار الكتب للطباعة والنشر،بغداد ١٩٩١،ص١٠٤.

الخليج والجزائر، وهذه التغييرات ادت إلى طفرة نوعية في إقتصاديات تلك البلدان وأحدثت تحولات سياسية واجتماعية مهمة فيها. ونظراً لقلة الايدي العاملة في تلك البلدان إزدادت فرص العمل بصورة ملحوظة وخاصة الايدي العاملة المدربة في مجال الإنتاج النفطي وقد اضطرت تلك الدول لاستدراج وجلب العمال الفنيين والمهندسين والخبراء من الدول الاوربية وخاصة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وكذلك العمال غير المهرة الوافدين من الدول العربية والهند وباكستان وايران وغيرها من الدول الآسيوية.

وكان الفلسطينيون اول من هاجر إلى الدول المنتجة للنفط وذلك بسبب احتلال ارضهم وتشردهم من موطنهم، نتيجة للنزاع الفلسطيني الاسرائيلي، وكان قسم منهم من المؤهلين وذوي الشهادات العالية ولكن القسم الاكبر منهم كانوا من العمال غير المهرة الذين سبق لهم ان اشتغلوا في المجالات الخدمية والزراعية وغيرها. وبعد اكتشاف النفط في ليبيا وازدياد الموارد المالية وقلة الكثافة السكانية فيها هاجر اليها عدد كبير من العمال والمهندسين ولاسيما من الفلسطينيين والمصريين والتونسيين. وتجدر الاشارة هنا إلى ان السعودية وفرت فرص الاشتغال للعمال اليمنيين بنسبة عالية وكبيرة، نظرا للحدود المشتركة وعلاقات الجيرة بينهما.

ومن الجدير بالذكر ان الدول المستقبلة للعمال الوافدين تسجل احيانا نسبة قبول عالية واحيانا أخرى نسبة قبول واطئة من الدول المرسلة وذلك نتيجة للخلافات السياسية التي تحصل بين الاونة والأخرى فيما بينهم وتنتج مشاكل وصعوبات واحياناً طرد مئات العمال منهم بحيث يصبح العمال الضحية الأولى والاخيرة لمثل هذه الخلافات السياسية، مثل ماحدث في ليبيا عام ١٩٨٥ حيث اصدرت الدولة امرا اقتضى بموجبه ابعاد و نحو(٥٠) الف تونسي وطردهم من ليبيا[١]، وطردت وفسخت عقود مايقارب من (٥٠)الف عامل اسيوي من ليبيا. و قامت دولة الكويت بطرد العمال الفلسطينيين والاردنيين وعددهم حوالي(٤٠٠) الف بعد غزو العراق لها عام ١٩٩١ ومن ثم تحريرها من قبل الدول المتحالفة. وكذلك طردت السعودية العمال اليمنيين في سنة ١٩٩١ وقد بلغ

[١] ينظر : الطرزي : مبادىء في علمالسكان، ص٥٧.

عـددهم نحـو نـصف مليـون عامـل بـسبب مـساندة حكومـة الـيمن للعـراق في احتلالهـا للكويت[1].

اما بالنسبة للعراق، فمن الملاحظ ان العراق ومنذ زمن بعيد كان محط انظار الاقـوام المجاورة، وذلك لتميزه بوفرة المياه وخصوبة الارض واعتـدال المنـاخ، وقـد حـصلت هجـرات عديدة إلى العراق على مر العصور حيث شهد وادي الرافدين منـذ عـشرات الالـوف مـن الـسنين هجـرات اقـوام وشـعوب عديـدة ولاسـيما الـساميين الـذين اسـسوا حـضارة وادي الرافدين العريقة في أور واكد وبابل... الخ. ونستطيع القـول ان هجـرات منتظمـة سياسـية ودينيـة إلى وادي الرافـدين تمـت بعـد ظهـور الاسـلام وانتـشار دعوتـه في أرجـاء وادي الرافدين، فقدمر العراق بمسلسل طويل من الاحداث والـصراعات وعـدم الاسـتقرار حتـى ظهور الدولة العثمانية ثم تشكيل الدولة العراقية سنة ١٩٢٠، وبعـدان تحـرر العـراق مـن هيمنة الخلافـة العثمانيـة ونـال اسـتقلاله، بقـي متعبـاً ومنهـوك القـوى نتيجـة الـويلات والمآسي والحروب المدمرة و انتـشار الامـراض والاوبئـة الـتي ادت إلى مـوت الملايـين مـن ابنائه، فاصبح العراق بحاجة ماسة لأيدٍ عاملة وافدة لـسد الـنقص الحاصـل في هـذا المجـال الحيوي.

الهـجـــرة فـــي الـعـــراق

تنقسم الهجرة في العراق إلى نوعين:

أ- داخلية وتنقسم بدورها إلى :

١- هجرة طوعية.

٢- هجرة قسرية.

ب- هجرة خارجية وتنقسم بدورها ايضاً إلى :

١-هجرة طوعية.

٢- هجرة قسرية.

---

[1] ينظـر : النجـار، د. بـاقر سـلمان: حلـم الهجـرة للثـروة، ط١، مركزدراسـات الوحـدة العربيـة، بيروت٢٠٠١،ص١٧٥.

أ- الهجرة الداخلية :

١- الهجرة الداخلية الطوعية :

ان لكل هجرة دوافع وملابسات خاصة بها. سواءاً كانت الهجرة على شكل افراد أو مجموعات لها اسبابها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ويشمل هذا النوع من الهجرة القرويين المهاجرين من قرية إلى أخرى او من منطقة إلى منطقة أخرى، بهدف الحصول على العمل في المجالات الزراعية أو الهجرة من القرى إلى المدن الكبيرة والاستقرار فيها تاركين العمل الزراعي والقيام باعمال أخرى متنوعة، لتحقيق وضمان مستوى معيشة افضل لعوائلهم. و تحدث الهجرة احياناً من مدينة إلى أخرى أو من منطقة إلى منطقة صناعية أو تجارية أو عمرانية أخرى، لتحقيق الأغراض السابقة وكانت هذه الهجرات متبعة وموروست بشكل متواصل منذ القدم في تاريخ العراق.

٢-الهجرة الداخلية القسرية :

هذا النوع من الهجرة يشمل الذين اجبروا واضطروا على ترك ديارهم بدون اختيارهم دون اي اعتبار لرغباتهم سواءاً كانت الأسباب راجعة لكوارث طبيعية مثل الزلازل والبراكين والفيضانات أو بسبب الضغط المسلط عليهم من جانب الحكومة أو بحكم صراعات عشائرية متبعة او نتيجة وقوع المنطقة ضمن منطقة العمليات العسكرية الجارية، كما حدث في كوردستان العراق طوال سنوات الحرب المدمرة بين العراق وايران من جهة، وبين الحركة الكوردية المسلحة والحكومة العراقية من جهة ثانية، وهذا النوع من الهجرة الداخلية القسرية ينطبق على سكان كوردستان العراق بصورة خاصة حيث ان الحكومات المتعاقبة في العراق اتخذت اجراءات خاصة، قاسية وتعسفية بحقهم. وتبدو هذه الاجراءات بصورة واضحة بحق اليزيديين الكورد والكورد الآخرين القاطنين في منطقة كركوك ومنطقة الموصل وضواحيهما بعد عام ١٩٧٥، وكذلك في منطقة خانقين

وبعقوبة،[١] والمناطق الممتدة إلى حدود مدينتي الكوت والعمارة. وخاصة بالنسبة للاكراد الفيليين القاطنين في تلك المناطق وبالذات في منطقة بدرة وجصان.[٢]

ان ممارسة مثل هذه الاجراءات وتطبيق سياسات التطهير العرقي التي مارستها الحكومات العراقية المتعاقبة تجاه الكورد دفعت بهم إلى ترك اماكن سكنهم والهجرة إلى اماكن بعيدة والسكن في المدن العراقية الأخرى. حتى لايكونوا امام انظار المسؤولين في جهاز الامن والمخابرات. وهذه الهجرات القسرية زادت بصورة اشد واقسى بعد إستيلاء حزب البعث على السلطة في العراق اثر الإنقلاب العسكري عام ١٩٦٨ وفيما بعد اتخذت السلطة البعثية في العراق اجراءات لاانسانية لامثيل لها في التاريخ الحديث حيث بدأت الكوارث والويلات وسياسة التطهير العرقي تتوإلى على العراقيين عربا واكرادا والاقليات الأخرى من تركمان واشوريين وكلدان وغيرهم، ونتيجة لهذه الاجراءات التعسفية القاسية حدثت هجرات قسرية اجبارية داخلية وخارجية في انحاء مختلفة من العراق.

وسوف استعرض اهم الهجرات التي حدثت للاقليات القومية في العراق في العصر الحديث:

أ- هجرة البارزانيين :

البارزانيون عشيرة مشهورة يسكنون في منطقة تقع شمال محافظة أربيل الواقعة في كوردستان العراق، وهي منطقة جبلية وعرة، وعرفت تلك المنطقة باسم (بارزان)، لذا سميت العشيرة باسم المنطقة ايضا، تحيط بهم عشائر كردية أخرى مثل : السورجيين والزيباريين واللولانيين والهركيين، وهم كانوا على خلاف مع بعضهم وذلك لان العشائر المحيطة بالبارزانيين كانوا من الموالين للحكومات العراقية المركزية المتعاقبة بعكس البارزانيين. وفي شهر تشرين الأول من سنة ١٩٤٥[٣]،حدث نزاع مسلح بين عشيرة

---

[١] ينظر: قيتولي، صلاح الدين أنور، التحليل الجغرافي في السياسة التعريب في قضاء خانقين، دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة السليمانية،٢٠٠٧،ص٨٥.

[٢] ينظر: محمد خليل اسماعيل، الكورد الفيليون بين حملات التسفير وسياسة التعريب، مطبعة جامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠٠٥، ص١٧.

[٣] ينظر : البارزاني، ايوب : المقاومة الكوردية للاحتلال ١٩١٤-١٩٥٨، ط١، دار نشر حقائق المشرق، فرنسا٢٠٠٢، ص٦.

البرزاني بقيادة الملا مصطفى البارزاني من جانب وبين العشائر المحيطة بعشيرة البارزاني وبدعم ومساندة من الحكومة العراقية من جانب آخر. ومن الطبيعي ان تمارس الحكومة سياسة فرق تسد بين العشائر المتنازعة وقدانفجر النزاع بعد قيام البارزانيين باحتلال كافة مخافر الشرطة في اراضي بارزان نهاية عام ١٩٤٤، واصدر الحكم بالاعدام على ملا مصطفى البارزاني، إلى جانب عدد من الضباط و ١٢٠ شخصا من البارزانيين[١].

بعد معارك عنيفة واقتتال دموي استمر لمدة سنتين نتج عنها تدمير هائل لعشرات من القرى في منطقة بارزان وضواحيها مع قتل عشرات من البارزانيين وجرحهم وكذلك من قوات العشائر المدعومة من الحكومة العراقية. ومن الجدير بالذكر ان حركة بارزان كانت حركة قومية وطنية وان لم تكن نضجت تماما، ولكن عُدَت كحركة ثورية شعبية تناضل من اجل الدفاع عن الكورد واراضيها ونالت مساندة ومشاركة قوية من لدن ابناء الشعب الكوردي في كافة انحاء كوردستان العراق – غير ان قوة البارزانيين العسكرية لم تكن متكافئة مع قوات الحكومة العراقية المهاجمة والمدعومة من بريطانيا وبمساندة من قوات غير نظامية من ابناء العشائر المتواجدة في المنطقة، اضافة إلى استعمال مختلف انواع الاسلحة من طائرات ومدافع ثقيلة ضدهم، ومع ذلك تمكن البارزانيون من صد هجوم القوات الحكومية ببسالة وشجاعة نادرتين وذلك بشهادة كثير من المؤرخين والكتاب الكورد والعرب والاجانب وصدرت مؤلفات كثيرة تشيد ببطولاتهم. وفي النهاية اضطر البارزانيون إلى الانسحاب من مناطقهم التي دمرتها المعارك العنيفة وأحرقتها وإلى الهجرة مع عوائلهم (المقدرة بحوالي ١٠٫٠٠٠) الاف من البارزانيين إلى كوردستان ايران للالتحاق بجمهورية (مهاباد) الفتية. ومما هو جدير بالذكر ان الكثيرين منهم قد ماتوا نتيجة الجوع والمرض والتعب والمعارك وانتشار الاوبئة بينهم. وقد صاحب الملا مصطفى البارزاني مجموعة كبيرة من الضباط والجنود والمثقفين والسياسين والشخصيات البارزة من الاحزاب الكوردية الذين أسهموا معه في ادارة وتنظيم شؤون هذه الجمهورية والدفاع عنها. ولكن مما يؤسف له ان هذه الجمهورية الكوردية لم يكتب لها النجاح بسبب مستجدات السياسة الدولية، ولاسيما بريطانيا وامريكا المساندتان لحكومة (شاه) ايران ونتيجة لسياسة الاتحاد السوفيتي السابق الغاشمة تجاه وجود هذه الجمهورية،

---

[١] ينظر : المصدر السابق : ص٢٧٥.

حيث ادت بالنتيجة إلى سقوطها واضطرار الملا مصطفى البارزاني إلى اللجوء إلى الاتحاد السوفيتي، وعودة الالاف إلى العراق، ثم صدور حكم الإعدام بحق الشيخ أحمد البارزاني ومجموعة من الضباط والعسكريين الكورد الذين كانوا معه.

وكانت المجموعة التي صاحبت الملا مصطفى البارزاني مكونة من (٥٦٠) شخصا وهم من المقاتلين الشبان، وكانت الرحلة شاقة وصعبة وخطيرة لانهم واجهوا معارك كثيرة من قبل القوات العسكرية للدولتين الايرانية والتركية، اضافة إلى معاناة التعب والجوع والمناخ القاسي، وقدطالت المسيرة حوالي شهرين قطعوا خلالها اكثر من (٣٠٠)كم مشياً على الاقدام وعندما وصلوا إلى جمهورية اذربيجان السوفيتية لم يبق منهم سوى (٥٠٠) شخص، اي مات او قتل او فقد منهم (٦٠) شخصا ووصلوا إلى الحدود الفاصلة بين حكومة ايران وحكومة اذربيجان السوفيتية في يوم ١٩٤٧/٦/١٥ وهذه اول رحلة تأريخية قومية كردية بدأت من منطقة (بارزان) في كوردستان العراق حتى دخولهم اراضي الاتحاد السوفيتي السابق.[١]

وبعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ من قبل مجموعة من الضباط الوطنيين بقيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم وتأييد الشعب العراقي للثورة لحظة اعلانها. وفي (١٩٥٨/٨/٢٩) ابرق الملا مصطفى البارزاني من جيكوسلوفاكيا رسالة تهنئة إلى عبدالكريم قاسم، يطلب فيها السماح له بالعودة مع رفاقه إلى العراق، وجاء الرد بالايجاب والموافقة في ١٩٥٨/٩/٣. وبعد ان وصلوا إلى القاهرة إستقبله الرئيس (جمال عبد الناصر)، ثم توجهوا إلى بغداد يوم ١٩٥٨/١٠/٦. وتم استقبال الملا مصطفى من قبل الزعيم عبد الكريم قاسم يوم ١٩٥٨/١٠/٨[٢].

ب- تهجير الكورد الفيليين :

ان سياسة طردالكورد وإبعادهم ومحاولات صهرهم وإبادتهم في كوردستان وعموم العراق كانت مسألة اساسية اتبعتها الانظمة الشوفينية التي تعاقبت على حكم العراق منذ استقلاله، لكن الوضع اصبح اكثر سوءاً وتعقيدا منذ ان تولت السلطة البعثية

---

[١] ينظر : وردي، محمد توفيق، هجرة البارزانيين الى الاتحاد السوفيتي·باللغة الكوردية)، ط٢، مطبعة حركة المحدثين، أربيل٢٠٠١، ص٥١ وما بعدها.

[٢] ينظر : المصدر السابق،ص٥٩.

الحكم في العراق عام ١٩٦٨ حيث استمرت في تمرير سياسة شوفينية بغيضة ومقيتة، وسعت بكل طاقتها إلى هضم وانكار حقوق القوميات والاقليات والمذاهب الأخرى في البلاد ولاسيما الحقوق الطبيعية للشعب الكوردي الذي يعد ثاني اكبر قومية في العراق من حيث الكثافة السكانية. وقد عمدالنظام إلى انكار وتجاهل جميع حقوقه المشروعة ولم يمنحه غير المآسي والويلات وارتكب بحقه انتهاكات لا انسانية خطيرة تحت عناوين ومسميات مختلفة، وما قضية اضطهاد الكورد الفيليين وإبعادهم من موطنهم الا حلقة مرتبطة من مسلسل المآسي والويلات تلك، وقد اشارت اغلب الكتابات والمصادر التاريخية الموثوقة إلى ذلك. ويقينا فان الكورد الفيليين الذين يسكنون في بغداد والمدن الشرقية من العراق، وبعض المدن الوسطى قد مارسوا دورهم الفعال في بناء العراق منذ اقدم العصور والازمنة حتى قبل ان تكون هناك دولة اسمها العراق من كل الجوانب وهم عراقيون اقحاح ومن خيرة طوائف المجتمع العراقي وابرياء من تهمة التبعية لاية دولة أخرى لكنهم لمواقفهم القومية والوطنية الشجاعة أصبحوا عرضت لابشع اساليب القهر والظلم من قبل السلطة الحاكمة.وتعود جذور هذه السياسة العنصرية إلى مطلع الاربعينات في القرن الماضي ولاسيما في عهد ياسين الهاشمي، حيث بدأت اولى الحملات الرسمية ضدهم وهجر على اثرها الالاف من الكوردالفيليين إلى ايران بذريعة انهم من ذوي اصول غير عراقية[١].

وتعقدت هذه المشكلة بعد بروزالحركة التحررية الكوردية في الستينات والسبعينات ودور الكورد الفيليين الفعال فيها. وبغية محاربتهم وترعيبهم اعيدت ممارسة سياسة التسفير والإبعاد بحقهم من جديد وتعقدت المشكلة بشكل اكثر بمجيء النظام البعثي الى الحكم وشرع ببدء حملة تسفيرية سافرة في مطلع عام ١٩٦٩ أبعد بموجبها اكثر من (١٢) الف كردي فيلي واعقبتها حملة مماثلة في اوائل ١٩٧٢ أبعد على اثرها (٧٠) الفا آخرين على الرغم من احتجاج قيادة الحركة الكوردية انذاك والتي كانت في فترة هدنة وتفاوض مع النظام على امل اقرار قانون الحكم الذاتي للشعب الكوردي[٢].وكانت مسالة الكورد الفيليين من ضمن الموضوعات التي ادرجت للنقاش. وبعد انتكاسة اذار عام ١٩٧٥ أثر

---

[١] ينظر : المجلة العراقية، حقوق الانسان. العدد الاول، بغداد، كانون الثاني ٢٠٠٠، ص٥.

[٢] ينظر : بيبريال، سعدون : مقال مطبوع على الالة الطابعة بعنوان تسفير الكورد الفيليين ما بين القوانين العراقية ومبادىء حقوق الانسان.

ابرام اتفاقية الجزائر بين العراق وايران شرع النظام بتهجير سكان القرى الكوردية التي يقطنها الكورد الفيليين من خانقين شمالا مرورا بمندلي وحتى جنوب بدرة وزرباطية. ولكن ليس إلى ايران هذه المرة بل إلى الغرب وجنوب العراق بهدف تفتيت تجمعاتهم العشائرية في تلك المدن واقتطاعها عن امتداداتها الطبيعية لإقليم كوردستان العراق. وفي عام ١٩٨٠ وقبل اندلاع الحرب مع ايران اصدر مجلس قيادة الثورة قراره المشؤوم المرقم(٦٦٦) في ١٩٨٠/٥/٧ خول بموجبه وزير الداخلية صلاحية اسقاط الجنسية العراقية عن الكورد الفيليين وتسفيرهم إلى ايران بعد ان اختلقت المخابرات العراقية عملية مصطنعة لاغتيال (طارق عزيز) أُلقيت فيها اللائمة على الفيليين وأُتهموا بمعاداة السلطة، وعلى اثرها قامت الاجهزة الامنية في بغداد والمدن الأخرى بحملات ومداهمات واسعة وانتهاكات سافرة لحرمة بيوتهم والقت خلالها القبض على الاف من افراد العوائل البريئة حيث الغالبية منهم اكراد فيلية وبعضهم عرب (تبعية) وبعضهم من اصول ايرانية، وزجتهم في السجون والمعتقلات وصودرت وثائقهم ومستنداتهم الثبوتية، و استولت الحكومة على عقاراتهم وممتلكاتهم بعد ان رمت بهم السلطات على الحدود الايرانية بصورة مأساوية لم يشهد لها تاريخ العراق مثيلا وقد وصل عدد المهجرين حسب الاحصاءات إلى اكثر من (٣٠٠) الف شخص واحتجزت السلطات العراقية نحو(٦٠٠٠) من ابناء المسفرين الذين تراوحت اعمارهم بين(١٦-٣٥) سنة كرهائن إلى ما بعد انتهاء الحرب مع ايران ولكن ومع انتهاء الحرب وبعد انقضاء اكثر من (٢١) عاما على حجزهم مازالوا مجهولي الاثر والمصير. وبعد سقوط النظام المزاح في العراق اتضح بان معظمهم قد دفنوا في المقابر الجماعية التي تم العثور عليها[١]. وهكذا اقترفت حكومة البعث هذه الجريمة الشنيعة بحق هذه الشريحة الاصيلة من الكورد دون الاكتراث بالمفاهيم الانسانية والقيم الحضارية وتحت اعين وصمت المجتمع الدولي وتجاهله.

واتضح فيما بعد، كما اعترف بذلك مقرر حقوق الانسان الخاص في العراق، بان خطة تسفير الفيليين كانت نابعة من نزعة عنصرية وطائفية غير قانونية، لان اغلب أولئك المسفرين كانوا من الذين يحملون شهادة الجنسية العراقية. واشار إلى ان عملية الابعاد تتناقض ونصوص مبادىء الاعلان العالمي لحقوق الانسان. اذ جاء في المادة (٢)

---

[١] ينظر : نفس المصدر،نفس الصفحة.

من الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري لسنة ١٩٧٣ عدم جواز حرمان أي شخص من الجنسية بشكل تعسفي لاي سبب كان. ويقول تقرير رفعته احدى المنظمات الدولية في هذا الصدد : قبل نشوء دولة العراق كان جميع المواطنين مسجلين على اساس التبعية اماكتبعية عثمانية او ايرانية. لذا فان العديد من السنة والشيعة من العرب والكورد سجلوا انفسهم بانهم من التبعية الايرانية[١]، ولكن مع نشوء الدولة العراقية اصبح الجميع مواطنين عراقيين بعد صدور قانون الجنسية العراقية لعام ١٩٢١ لان الجميع شملهم القانون الجديد واصبحوا مخيرين كيفما يشاؤون وبمحض ارادتهم في كيفية تسجيل انفسهم وقتذاك. وعلى هذا الاساس فان اغلب المسفرين عام ١٩٨٠ قد استوطنوا العراق قبل صدور القانون المذكور. وجاء قرار ابعادهم منافيا لنصوص ذلك القانون وكذلك القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٢٤ ومبادىء القانون الدولي التي اعدتها اتفاقية (لاهاي) عام ١٩٣٠ إذ تلزم الدول كافة على احترام حقوق المواطنة وتمنعها من التلاعب في قواعد تنظيم الجنسية وقيدها بمراعاة الاتفاقات الدولية والقوانين المعترف بها فيما يتعلق بمادة منح الجنسية. وكذلك نص الدستور العراقي الصريح الذي وضع غداة ثورة تموز عام ١٩٥٨ على شراكة الكورد والعرب في الوطن العراقي، اضف إلى ذلك المادة(٢) من قانون الجنسية العراقية عدد(٤٣) لسنة ١٩٦٣ السارية المفعول إلى الان حيث أجازت لجميع الكوردالفيليين حق منح الجنسية العراقية وذلك لإستيفائهم جميع الشروطالمطلوبة، إما بصورة مباشرة عن طريق انفسهم اوعن طريق آبائهم واجدادهم.ويتناقض قرار التسفير الصادر على اساس التبعية مع الفقرة (١٦-ج)من الدستور وإذ تنص على ماياتي : لاتنزع الملكية الخاصة الا لمقتضيات المصلحة العامة وفق تعويض عادل وحسب الاصول القانونية. اذن اين تكمن المصلحة العامة في بث التعصب وترحيل شريحة مهمة من المجتمع الكوردي؟ واين العدالة في غصب وسلب اموالهم التي هي بالاصل نتاج كدحهم المتواصل طيلة الحقبة الطويلة من عمرهم وعلاوة على ذلك حرمانهم من حق التعويض..؟ إضافة إلى ذلك فان قرار التسفير يتنافى مع المادة(١٧) من مبادىء اعلان حقوق الانسان العالمي حيث تؤكد على انه لايجوز الإستيلاء على اموال أي شخص بالقوة

[١] ينظر : ميدل ايست انترناشيونال: حملات التهجيرالمنسية في العراق، تشرين ثاني ١٩٩٢، ص٢١.

وكذلك الفقرة (٢٣-ب) التي تؤكد بانه لايجوز اجبار أي شخص على ترك موطنه وإبعاده بشكل تعسفي دون سبب وجيه أو عذر شرعي أو مسوغ قانوني.

وجاء في المادة (٢٠) : تسقط الجنسية العراقية عن كل شخص اذا ثبت انه خدم في جيش دولة اجنبية أخرى دون إذن مسبق من سلطات الحكومة العراقية، وهذه الحالة لاتنطبق على الكورد الفيليين حتى ذلك الوقت، اي على القرار الصادر بشأن تسفيرهم بل على العكس من ذلك ان اغلبهم خدم في صفوف الجيش العراقي بكل وطنية واخلاص وسرحوا منه بموجب قوانين الخدمة العسكرية النافذة.وكان من بين المسفرين والمحتجزين العديد من الضباط حتى ساعة اعتقالهم[١].

ويحق لوزير الداخلية منح شهادة الجنسية العراقية للأشخاص الذين عاشوا في العراق لمدة(١٨)عاماً مع ابنائهم المولودين فيه ومن ابناء العشائر الآتية: (سورة ميري، كوركوش، زركوش، قره لوس، ملكشاهي، اركوازي، فيلي) واشترطت في فقراتها (أ) ان يكون المتقدم مقيما في العراق مدة لاتقل عن (١٥) عاما على التوالي، لكن النظام البعثي وكما هو معلوم لايأبه ولايعير اي اهتمام حتى لقراراته التي اتخذت وصدرت من قبل الجهات العليا المتنفذة. فسرعان ما اتضح بعد اصداره القرار (٦٦٦) زيف قراراته. وقد تبين ان القرار (١٨٠) كان مصيدة اراد بها ايقاع اكبر عدد ممكن من الكورد الفيليين. فاذا كان الهدف منح الجنسية وشهادة الجنسية فالقرار كان كافياً لتسوية القضية بالطرق القانونية وذلك لإستيفائهم الشروط المطلوبة،ولكن النظام تعمد إصدار القرار الأول (٦٦٦) (قرار اسقاط الجنسية) ليصبح مبرراً لتمرير عمله الشاذ، وبهذا اتضح جليا وحسب المعطيات، ان قرار ابعاد الكورد الفيليين كان عملا مخالفاً ومنافياً للقوانين ولكافة الاعراف العراقية والدولية. وبعد مرور حوالي (٢٢)عاما على تلك الجريمة اللا انسانية لم تتحرك اية جهة دولية أوإقليمية لنجدتهم من هذه المحنة[٢]، وما زال اغلب الكورد الفيليين في الغربة يعانون من الظلم والحرمان من الهوية ومن ادنى الحقوق الانسانية.

---

[١] ينظر : كوردستان نوى : صحيفة تصدربالسليمانية باللغة الكوردية، العدد ٢١٢ بتاريخ ٢٠٠١/٤/٨.

[٢] يتظر: الشرعية الدولية لحقوق الانسان الصادر من مركز حقوق الانسان في الامم المتحدة جنيف- ١٩٩٥- صحيفة الوقائع –الرقم-٢.

ج ـ هجرة الصابئة المندائيين

تعد المندائية اقدم ديانة موحدة في التأريخ، تدعو للايمان بالله ووحدانيته، وكتابهم المقدس (كنزا ربا)، واركان الديانة عندهم ترتكز على خمسة : التوحيد والتعميد والصلاة والصيام والصدقة. وهذه الديانة كانت منتشرة في الحجاز و ارض الرافدين وفلسطين ما قبل المسيحية،ولايزال بعض اتباعها موجودين في العراق. وقدارتبطت طقوسهم ولاسيما طقوس التعميد بمياه الرافدين، حيث يعطي الفكر المندائي منزلة رفيعة للمياه، فهم يعتقدون ان الماء هو العنصر الذي يعطي الحياة للجسم والروح. وهم يتكلمون اللغة المندائية(Mandaean) وهي من اللغات السريانية الآرامية.

وقد امتهنوا الحرف التي تمتاز بالدقة مثل صناعة القوارب وصياغة الذهب والفضة،وقد برز منهم في العصر الحديث الكثير من الكفاءات.

وتميز دور الصابئة السياسي ما بعد الاستقلال الوطني في العراق في بدايات القرن الماضي بحركة اليسار العراقي، وقد كانوا عرضة لحملات مستمرة للاضطهاد في الحقب التي واجه فيها اليسار العراقي المحن والمآسي في أواخر الاربعينيات وحقبة انقلاب البعث في ١٩٦٣م وما بعد مجيء نظام البعث إلى السلطة في عام ١٩٦٨ م. وقدموا العديد من الضحايا من خلال حملات الإعتقالات والإغتيالات والإعدامات بحيث اضطر الكثير منهم للهجرة عنوة داخل العراق وخارجه.وبقيت طائفة المندائية متماسكة،وان اصبحت جماعة صغيرة، على الرغم من كل ما واجهته من اضطهاد ومصاعب[1].

د ـ هجرة الإيزيديين :

قبل الخوض في تفاصيل هجرة الإيزيديين وملابساتها تجدر الاشارة هنا إلى ان المؤرخين حرفوا وغيروا تاريخ الشعب الكوردي ولم يعدوا الايزيديين جزءاً أصيلاً وقديماً من الأمة الكوردية، وقد وقع بعض المؤرخين العرب مع الاسف الشديد في اخطاء تاريخية بعيدة كل البعد عن الحقيقة والواقع، فالتاريخ هوتسجيل كامل لكل المتغييرات والحوادث الطبيعية والإجتماعية، وعلى سبيل المثال فان المسعودي رجع الكورد إلى أصل عربي

---

[1] ينظر: Manaean Association Union www.mandaeanunion. ovg

وعدهم عرباً إذ قال: (إن اصل الكورد يرجع إلى ربيعة بن نزار بن معاد العربي) [1]، فكيف استطاع المسعودي وسمح لنزاهته العلمية بأن يحرف تاريخ الأمة الكوردية بهذه البساطة؟

وفي العصر الحديث حاول الحكام المستبدون والديكتاتوريون كتابة التاريخ حسب مراميهم ومفاصدهم غير النبيلة والكيل لهم بالمدح والثناء على بطولاتهم واعمالهم امثال ستالين وهتلر في اوربا، والدكتاتور صدام حسين الذي لم يضاهيه أي دكتاتور آخر لامن قبله ولا من بعده. وقد باءت محاولاتهم بالفشل الذريع ولم يجنوا سوى المذلة والهوان ولعنة التاريخ.

وقد أشرنا في بداية الموضوع ان الايزيديين اكراد اقحاح، عاشوا منذ آلاف السنين قبل الميلاد في كوردستان[2]، وشاركوا المسلمين في السراء والضراء. وعند امعان النظر في التاريخ الحديث يتبين لنا أنهم كانوا و يعيشون في منطقة (اسكي كلك) وناحية(به رده ره ش) وأقضية شيخان وسنجار وزاخو ولايزالون ينتشرون بأعداد كبيرة في كثير من القرى التابعة لقضاء تلعفر ومحافظة دهوك.وهم في سكناهم مجاورون للمسيحيين والمسلمين الكورد والعرب وكذلك اليهود الذين سكنوا المنطقة سابقا.

ولم يذكر المؤرخون أية منازعات دينية أو قومية بينهم وبين المسيحيين اواليهود طيلة الحقب الطويلة للعهود المنصرمة. وقد قام بعض الامراء المسلمين باثارة النزاعات والاضطرابات بينهم وبين بعض الكورد المسلمين، كالذي قام به الامير (محمد كور) الرواندوزي في سنة ١٨٣٣م بشن حملة شنيعة عليهم باسم الاسلام والمسلمين وقتل منهم أعدادا كبيرة،وبعد انتهاء الحرب العالميةالثانية وتنامي الشعور القومي تلاشت المنازعات الدينية بين الايزيديين واخوانهم الكورد المسلمين وساهموا معهم بصورة فعالة في الحركات القومية الكوردية، و ازدادت حدة الصراعات بين الكورد والعرب واشتدت بعد الحرب العالمية الأولى و خاصة بعد تشكيل الحكومة العراقية،لانها اتخذت سياسة القمع والاضطهاد القومي والديني ضدهم وحرمتهم من فرص التعلم والدراسة. و مع اننا لانملك إحصائية دقيقة عن عددهم الإجمالي حاليا ولكن يمكننا القول بأن عدد ايزيدي

---

[1] ينظر: حسين، سربست: الايزيدية في تاريخ امتهم،ط٢، اللغةالكوردية، منشورات مكتب الفكر والتوعية، السليمانية ٢٠٠٢، ص٨

[2] ينظر : المصدر السابق، ص١٠-١١.

كوردستان العراق حسب المناطق التي إنتشروا فيها يقدر باكثر من نصف مليون نسمة، ويتمركزون في سوريا في مناطق الحسكة و راس العين و القامشلي و عفرين ومدينة حلب، ويبلغ عددهم نحو (٢٠ر٠٠٠) ألف نسمة، وقد هاجر قسم منهم في السنوات الاخيرة إلى اوربا. اما ايزيدية كوردستان تركيا فقد هاجرت غالبيتهم بصورة قسرية إلى اوربا وخاصة ألمانيا، ويبلغ تعدادهم نحو(٤٠ر٠٠٠) الف نسمة، وهناك ايزيديون في عدد من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وخصوصا في ارمينيا وجورجيا حيث يبلغ تعدادهم نحو مائة الف نسمة، وتوجد ست قرى خاصة بهم في ايران قرب مدينة كرمنشاه في قضاء (كرمين). ويوجد عدد من العوائل في لبنان أيضا[١].

وبسبب ممارسة اعمال الاضطهاد الكثيرة والجائرة بحقهم، اضطر كثير منهم إلى الهجرة إلى اوروبا وخاصة ألمانيا، و قدر (اندرياس اكرمان)، عدد الايزيدية الموجودين حاليا في المانيا بين ٢٠٠-٣٠٠ ألف نسمة[٢].

ومع مصادقة العراق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري - المبرمة في ١٨شباط ١٩٦٩ - وفي ١١ كانون الثاني ١٩٧٠، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٣ والنافذة في ١٨ تموز١٩٧٦. وتعهد الدول الموقعة عليها بالعمل جماعة وفرادى، بالتعاون مع المنظمة الدولية لاحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا دون تمييز بسبب العرق او الجنس او اللغة او الدين وشجب العزل والفصل العنصري خاصة، ومع ان مجلس الامن قد شدد على ان ممارسة سياسة الفصل العنصري ومواصلة تعميقه وتوسيع مجالاته هي من الأمور الخطيرة التي تعكر وتهدد الامن والسلم الدوليين واحترام حقوق الانسان، فإن الحكومة العراقية منذ توليها السلطة في اوآخر الستينات من القرن العشرين، وأمتدادا للسياسات اللا انسانية للأنظمة السابقة، قامت بممارسة انتهاكات لاحصر لها ومخالفات صريحة لتلك الاتفاقات دون اي رادع. والمحصلة النهائية لهذه

---

[١] ينظر: مركز لالش: مجلة لالش(مجلة ثقافية للايزيديين في كوردستان)، العدد ١٤ كانون الاول ٢٠٠٠، مطبعة تربية دهوك،دهوك٢٠٠٠،ص٧.

[٢] ينظر : المصدر السابق :ص١٠٤. وحسب الاحصائيات والتقديرات التي توصل اليها مركز لالش قد يتجاوز عدد الايزيديين في المانيا(٧٥) الف نسمة.

الممارسات هي ترجيح كفة الميزان القومي لصالح العرب المؤيدين لسياستها العدوانية في المناطق ذات التنوع القومي ولاسيما المناطق الغنية بالنفط والمهمة استراتيجيا[1].

ب - الهجرة الخارجية (الدولية)

- الهجرة الخارجية الطوعية :

من الصعب بيان وتحديد جميع الاسباب الداعية لإتخاذ قرار الهجرة إلى الخارج، فالأسباب تتداخل بعضها في بعض، وعوامل الطرد المتعلقة بالهجرة الطوعية الخارجية اشد حدة من العوامل الطاردة المتعلقة بالهجرة الداخلية. وقد حصلت حالات هجرة طوعية لاشخاص او جماعات بشكل محدود، بدوافع إقتصادية وسياسية واجتماعية، لكن ملامحها لم تكن بارزة في العراق بعكس الهجرات الاضطرارية والقسرية.

- الهجرة الخارجية الاضطرارية والقسرية :

إذا كانت الهجرة اضطرارية يملك الاشخاص سلطة اتخاذ القرار بالهجرة اوالبقاء، ولكنهم يميلون إلى الهجرة في سبيل تحاشي كثير من الاضرار والمخاطر التي قد تترتب على اتخاذ القرار بالبقاء، وهذه هي التي حصلت في العقود الاخيرة من العراق إلى بلدان العالم الأخرى. اما اذا كانت الهجرة قسرية فلايملك الاشخاص المعنيون أيّ سلطة في اتخاذ القرار بالهجرة او البقاء، وهذا ما حصل للكثير من العراقيين قديما وحديثا، ولم تكن هجرة اليهود العراقيين في الخمسينات من القرن الماضي الا نوعا من انواع الهجرات القسرية التي حصلت في العراق. وبما اننا بصدد الحديث عن هجرة اليهود فلا بد لنا ان نذكر شيئا عنهم وعن اصولهم وهجرتهم استنادا إلى الدلائل الدينية والتاريخية المتوفرة لدينا.

١ - من هم اليهود ؟

اليهود هم من القوميات القديمة جدا، سكنوا الناصرة منذ الاف السنين قبل الميلاد. وتوجد دلائل قوية وكثيرة حولهم وحول سكناهم، وهذا لاينفي وجود اقوام أخرى في المنطقة وتاثيراتها المهمة في مجريات الأحداث التأريخية، ولكن في بحثنا هذا سنركز على اليهود بصورة خاصة، وهناك دلائل تأريخية ودينية كثير تثبت وجود بني إسرائيل في

---

[1] ينظر: الحكيم، د. صاحب : التقرير الدولي عن حقوق الانسان في العراق، مؤسسة المنار، لندن ١٩٩١،ص١٣.

موطنهم الحالي، مثل نزول التوراة بلغة اليهود وورود اسمهم في التوراة والانجيل والقرآن، وكذلك الآثار التاريخية التي اكتشفت قرب البحر الميت في سنة ١٩٤٧ ومخطوطات (الجينزا) في ١٨٩٦ في مصر واكتشافات (تل المصطبة) سنة ١٩٦٢ في الاردن وغيرها من المكتشفات الاثرية الكثيرة الأخرى التي لايمكن حصرها[١].

ومما لاجدال فيه ان اليهود والعرب عاشوا على هذه الارض منذ مدة طويلة.ولكن من المؤسف أن مجموعة من الأسباب دفعت بالطرفين إلى صراعات ونزاعات مستديمة و حروب مسلحة ودموية عبر تاريخ طويل دون ايجاد حل جذري ايجابي لهذه المشكلة المستعصية.واذا نظرنا ودققنا في حجج ودلائل كل طرف من الطرفين بعين الجدية لوجدنا ان لكل منهما وثائقه الخاصة وبراهينه الكافية تدعم ادعاءاته حسب قناعاته وايمانه المطلق بها، وهذا التمسك سواء كان من النواحي التاريخية أم الدينية، لم تكن غير ذريعة لخلق مشكلة او مشاكل تتراكم يوما بعد يوم امام ايجاد السبل الناجحة لتخفيف او إزالة وحل المشكلة. فمثلا نرى ان الطرف العربي يدعي وحسب وثائق خاصة به، بأن اليهود جاؤوا من الجزيرة العربية على شكل موجات إلى مناطق شرق البحر الابيض المتوسط، وانتشروا فيها، ويقولون: بان ديانة اليهود ديانة سماوية وان نزولها عليهم بلغتهم، لاتكون مستمسكاً على كونهم شعبا مستقلا، لأن لغتهم في الأصل فرع أو جزء من اللغة السامية[٢]. حسب آراء المؤرخين العرب. اما الجانب اليهودي فعنده من الوثائق والآثار التاريخية القديمة والدلائل الدينية والتاريخية ما يجعله متمسكا بها بشدة، ولايتنازل عنها. ويدعي اليهود بانهم كانوا تحت ضغوط وحروب مفروضة عليهم من قبل الآشوريين والبابليين وغيرهما، مما دفعهم إلى الهجرة من موطنهم الأصلي إلى أماكن أخرى. ولم تكن تلك الهجرات قد جرت مرة أو دفعة واحدة، بل كانت موزعة على حقب تاريخية متباينة، وهذه الهجرات القسرية الإجبارية أدت إلى استحداث التغيير الديموغرافي في موطنهم.

وقد صدر في ١٩٤٥/٥/١٤ قرار بتشكيل دولة لليهود ذات سيادة معترف بها رسميا على الصعيد الدولي[٣]، وأصبحت الدولة عضوا دائما ونشطا في المحافل الدولية، وجعلت

---

[١] ينظر: السعد، جودت : اوهامالتاريخ اليهودي، ص١٣٢.

[٢] ينظر: المصدر نفسه :ص١٠.

[٣] ينظر : المصدر نفسه : ص٨ وما بعدها.

العرب على طول الخط في الخندق المعادي لهذه الدولة، ولاسيما الشعب العربي الفلسطيني الذي يعاني من الأعمال الإرهابية التي يمارسها العدو الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني من احتلال واغتصاب الأراضي بالقوة وبتشجيع من الدول الكبرى، والاستمرار في بناء المستوطنات اليهودية على الأراضي العربية، وقتل الشباب والناس العزل بالمئات. ونتجت عن هذه الاعمال مقاومة مستمرة من ابناء الشعب الفلسطيني لنصرة قضيتهم العادلة. ومن الجدير بالذكر ان اكثرية اليهود في العالم لم يكونوا راغبين بالعودة إلى الدولة الاسرائيلية وهذا هو السبب الواضح والجلي من وراء بقاء كثير منهم في الدول الغربية مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، وسبب البقاء في تلك الدول يعود إلى أنهم لم يكونوا تحت اي ضغوط سياسية او دينية او قومية او عرقية ومستوى حياتهم جيد. اما في البلدان العربية وغيرها فانهم كانوا مضطهدين اضطهادا كبيرا ومن شتى النواحي وخاصة من النواحي الدينية والعرقية، وهذه الحالة دفعتهم إلى الهجرة إلى اسرائيل والمشاركة في تشكيل الحكومة، بما فيهم يهود العراق الذين رحلوا قسرا باوامر من السلطات الحكومية، حيث بدأت الهجرة من سنة ١٩٥٠، ولأجل الاطلاع على بعض المعلومات الضرورية عن يهود العراق الجدول الاتي :

عدد اليهود في المحافظات العراقية حسب إحصاء سنة ١٩٤٧. [١]

بغداد	**٧٧٥٤٢**	**العمارة**	**٢١٣١**
البصرة	١٠٤١٩	الحلة	١٨٦٥
الموصل	١٠٣٤٥	الدليم	١٤٤٢
كركوك	٠٤٠٤٢	الديوانية	٨٢٥
أربيل	٠٣١٠٩	المنتفك	٦٥٢
بعقوبة	٢٨٥٠	الكوت	٣٤٩
السليمانية	٢٢٧١	كربلاء والنجف	٠٣٩
المجموع ١١٧٨٧٧ نسمة			

[١] ينظر: باثاي، روفائيل : يهود كوردستان، دار اراس للطباعة والنشر، أربيل ٢٠٠٢، ص١١

وهذه الاحصاءات تشير إلى العدد الاجمالي التقريبي لليهود في العراق، الذين كانوا منتشرين في كافة المدن والمحافظات والاقضية والنواحي والقرى والارياف العراقية، وكانوا يزاولون اعمالاً ومهنا مختلفة ولاسيما في المجالات الزراعية والحرفية، وقد استطاع قسم منهم الحصول على الشهادات في مختلف المجالات وتبوأوا المراكز العليا في الدولة. وتمكنوا من الدخول في الوزارات، حيث أصبح(ساسون حزقيل) (١٨٦٠- ١٩٣٢) وزيرا للمالية في وزارتي عبدالرحمن النقيب وعبد المحسن السعدون أيام حكم الملك فيصل الأول في العراق في ٢٣/اب/١٩٢١. وكثير من شخصياتهم المثقفة شارك في النشاطات الوطنيةوالسياسية. وكانت مشاركتهم فعالةفي الاحزاب الوطنية في ذلك الحين وخاصة في صفوف الحزب الشيوعي العراقي واصبحوا اعضاء قياديين فيه، وكانت لهم مراكز ثقافية خاصة بهم في مدن بغداد والموصل وديالى وخانقين، وكانت لهم مدارس خاصة لتعليم أبنائهم، و دورالعبادة (الكنيست) الخاصة بهم في كافة المدن العراقية.ومن المعلومات المذكورة سابقا، يتبين لنا أنهم كانوا فئة عراقية نشيطة ومساهمة في المجالات الحيوية في المجتمع العراقي. وهذه الهجرة تعد من الهجرات القسرية والإجبارية لان الحكومة أجبرتهم على الهجرة وترك العراق ومصادرة جميع ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة من الأموال والعقارات والمحلات التجارية والأراضي الزراعية وغيرها[1].

هجرة العراقيين في العقود الأخيرة وتأثيراتها على البنية السكانية

إن دراسة هجرة العراقيين في العقود الاخيرة ليست بالامر الهين نظراً لشحة المصادر والمعطيات التي تعالج هذا الموضوع، ولان السلطات الرسمية العراقية السابقة لم تنشر أية معلومات عن تطور حجمها واتجاهاتها وبنيتها. والكثير من سلطات بلدان المهجر لاتنشر بيانات مفصلة عن العراقيين، ربما لكونهم حديثي الهجرة والبعض الآخر ينشر عنهم بيانات ضمن مواطني دول الشرق الأوسط أوقارة آسيا أو العرب عموما ومن ثم لايمكن فصلها والاستفادة منها.

في الجزء الأول أستعرض تطور الهجرة في العراق مع التركيز على المدة التي تلت ١٩٦٨ وأبين اتجاهاتها في السنوات الاخيرة. وفي الجزء الثاني نحاول معرفة تاثير الهجرة

---

[1] ينظر : باور، احمد: يهود كوردستان(باللغة الكوردية)،المطبعة الحكومية، وزارة اعلام إقليم كوردستان العراق، السليمانية ٢٠٠٠، ص٣٤-٣٥.

على البنية السكانية في العراق وبلدان المهجر : البنية العمرية والنوعية (الجنسية)، البنية العائلية، خصوبة السكان، النسيج الإجتماعي، البنية التعليمية، بنية السكان النشطين اقتصاديا، البنية الاثنية والدينية والمذهبية وازدواج الجنسية. وقد اتبعت في كتابة البحث بشكل رئيسي منهجية الجغرافية السكانية، هذا العلم الذي تقترب دائرة اهتمامه من علم الديموغرافية (السكان).

تطور وإتجاه الهجرة

تعد ظاهرة هجرة العراقيين إلى الخارج بأعداد كبيرة ظاهرة حديثة، إذ لم يعرف تاريخ العراق المعاصر لها مثيلا باستثناء هجرة اليهود العراقيين إلى اسرائيل بعد قيامها في الحقبة ١٩٤٨-١٩٥١ وكانت اعداد قليلة من العراقيين تهاجر إلى الخارج قبل مجيء نظام البعث إثر انقلاب ١٩٦٨. وهذا يعود إلى ضعف ميل العراقيين لترك بلدهم حتى في الحقب التي كان العراق يشهد فيها معدلات بطالة مرتفعة. فقد بلغ عدد العراقيين المسجلين في الخارج (٤٢٤٦٤) في عام ١٩٥٧ منهم نحو(٣١٠٠٠) عاملا، أي بنسبة ٧٤٪. وقد تقلص العدد الأخير إلى (٢٥٨٩٧) في عام ١٩٦٥. ويشير تعداد عام ١٩٦٥ إلى وجود (٣١٤٥) شخصا يحملون الشهادات العالية خارج العراق منهم (٥٠٣) يحملون شهادة أعلى من البكالوريوس أو الدبلوم و(٢٦٩) يحملون شهادة الدكتوراه في مختلف الاختصاصات [١].

بدأ تيار الهجرة يتصاعد بعد انقلاب ١٩٦٨ نتيجة سياسات القمع السياسي والفكري والتبعيث القسري والتمييز القومي والديني المذهبي والمناطقي التي انتهجها نظام البعث، وهذا دفع اعدادا من المواطنين للهجرة وبالاخص من الكوادر المتخصصة واصحاب الكفاءات. وطبقا لبحث اعدته منظمة العمل العربية بلغ عدد المهاجرين العراقيين من اصحاب الكفاءات (٤١٩٢) خلال (١٩٦٦-١٩٦٩)إلى الولايات المتحدة، و(٢٠٤) إلى كندا. وفي دراسة أخرى صادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ قدرت ان ٥٠٪ من حملة الشهادات الجامعية الأولى (البكالوريوس) في العلوم الهندسية و٩٠٪ من حملة شهادات الدكتوراه هم خارج العراق.وتشير دراسة أخرى إلى ان عدد الذين ولدوا

---

[١] ينظر: الانصاري، فاضل : مشكلة السكان نموذج القطر العراقي، دمشق ١٩٨٠، ص١٢٦-١٢٨. وينظر: مصطفى،شيركو جودت،ص٧١.

في العراق وغادروا إلى الولايات المتحدة خلال عام ١٩٧٧ بلغ (٢٨١١) مهاجرا، وان (٦٣٤) منهم كان سكنهم الاخير قبل الهجرة العراق. ولو حسبنا ان ٥ ٪من الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة هم من الاجانب الذين ولدوا في العراق، فإن النسبة الباقية مع ذلك تبقى عالية جدا [١].أضف إلى ذلك تزايد اعداد الطلبة الذين درسوا في الخارج ولم يعودوا حتى عام ١٩٧٠. وتشير النسب الآتية ومن إلى عدم عودة الخريجين من الدول التي درسوا فيها: من الولايات المتحدة الأمريكية (٣٨ر٥٪)، المانيا الاتحادية(٢٣٪) و بريطانيا(١٥٪) و البلدان الاشتراكية (٨ر٥٪)، و بلدان اوروبا الغربية (٦ر٦٪) و البلدان الاسيوية غير العربية(٤ر٨٪) والبلدان العربية (٥ر٦٪) [٢].وقد تصاعدت هذه النسب في الثمانينات بسبب عدم رغبة الكثير من الخريجين في ان يكونوا وقودا للحرب العراقية-الايرانية. والدليل الذي يؤكد كثرة الكوادر واصحاب الكفاءات التي كانت تقيم في خارج العراق الحملة الواسعة التي قام بها النظام في أوائل السبعينات بإرسال وفود رسمية عالية المستوى لإقناع(اصحاب الكفاءات)بالعودة إلى العراق، وذلك بتقديم الامتيازات المادية والمعنوية لهم مع ذلك لم يعد الا القليل منهم، وحتى الذين عادوا، هاجر معظمهم مرة ثانية، بسبب عدم وجود مقاييس موضوعية لتقييم الكفاءات على المستوى الرسمي، والمضايقات التي تعرضت لهم، ومن ابرزها سياسة البعث القمعية وانعدام حرية التعبير. وطبقا للتعداد السكاني لعام ١٩٧٧ بلغ مجموع العراقيين المقيمين في الخارج (٢٨٠ر١٤٢) نسمة[٣]. وفي ١٩٧٨ شن النظام حملة جديدة من القمع السياسي والفكري رافقها الاعتقال والتعذيب والاعدام ضد القوى الوطنية والديمقراطية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي فاضطر الآلاف للجوء إلى المنافي. كذلك فان حملة القمع والتصفيات ضد القوى والاحزاب الاسلامية التي بلغت ذروتها في الثمانينات أدت إلى هجرة عدد غير قليل من العراقيين. وقد حصل التهجير الجماعي بشكل رئيسي على مرحلتين، الأولى في اوائل السبعينات واستهدف الكورد الشيعة الفيلية الذين يعيشون قرب حدود ايران في شرق بغداد وشمالها وبغداد نفسها، وكذلك استهدف الذين اطلق عليهم اسم (المقيمين بشكل غير قانوني)، وهم الايرانيون الذين جاؤوا وا لزيارة النجف وكربلاء منذ

---

[١] ينظر :الانصاري، فاضل : المصدر السابق، ص١٢٨-١٢٩.

[٢] ينظر : الحبيب، جميل : التعليم والتنمية الإقتصادية، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد ١٩٨١،ص١٠٦.

[٣] ينظر : مصطفى، شيركو جودت : ص٧٣.

عدة عقود واستقروا هناك. وهذه الحملة شملت مايقارب المائة الف بعد ان وجردوا من منازلهم واعمالهم وممتلكاتهم وأجبروا على ترك العراق[1].وفي نيسان ١٩٨٠ بدأ النظام حملة تهجير واسعة شملت الكورد الفيلية استعدادا لشن الحرب ضد ايران. وشملت الشيعة ايضا، حيث وصل تعداد اولئك المهجرين حسب الاحصاءات الدقيقة إلى اكثر من (٣٠٠) ألف شخص ما عدا الذين احتجزتهم السلطات العراقية حيث بلغ عددهم ما يقارب (٦٠٠٠) من ابناء المسفرين الذين تراوحت اعمارهم بين(١٦-٣٥) سنة واتخذوهم كرهائن وأسقطوا الجنسية العراقية عنهم. وتصاعدت هذه الحملة في سنوات الحرب العراقية الايرانية وبعدها حتى وصل عدد المهاجرين والمهجرين في عام ٢٠٠١ إلى نحو ٧١٦ الف شخص. وان حملة التهجير هذه كانت لها بدايات ولو بنطاق أضيق في ١٩٦٩-١٩٧٠ حيث هجر نحو (٥٠ر٠٠٠) عراقي بدعوى انهم من أصول ايرانية [2].ومن الاسباب الأخرى التي دفعت العراقيين للهجرة هو الحرب العراقية –الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ بعد رفض الكثيرمن المواطنين وخاصة الشباب ان يكونوا وقودا لهذه الحرب. ولولا منع السفر الذي فرضه النظام في عام ١٩٨٢ جراء ادراكه تصاعد تيار الهجرة لاستمرت الهجرة بأعداد كبيرة. ومع ذلك بلغ عدد طالبي اللجوء العراقيين في اوروبا(٢٤ر٧٥٠). بين ١٩٨٠-١٩٨٩ موزعين على ١٦ دولة. وقد تصاعد عددهم في اوروبا بعد السماح بالسفر وتوقف الحرب.ففي عام ١٩٨٩ بلغ عددهم(٤٣٧٠)بعد ان كان المعدل السنوي(٢٥٠٠) في الحقبة ١٩٨٠-١٩٨٨. وهناك عدد آخر توجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا ودول أخرى حيث بلغ عدد المهاجرين العراقيين اليها(١٩٦٠)بين ١٩٨١-١٩٩٠ و(الكثير من بلدان اللجوء المتقدمة تعدّ اللاجيء مهاجرا وتدخله في سجل المهاجرين بعد حصوله على اللجوء والإقامة مثل الولايات المتحدة و كندا و هولندا و الدانمارك والسويد والنرويج، وغيرها).وقد توجهت اعداد أخرى إلى دول عربية وغير عربية واقامت فيها ليس بصفة لجوء. وهذه الاعداد لايمكن معرفتها بدقة.والجداول الأتية توضح تصاعد عدد المهاجرين.

---

[1] ينظر : الحكيم، د. صاحب، مصدر سابق، ص١٤٥.

[2] ينظر : عبدالجبار، فالح، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، القاهرة ١٩٩٥، ص١٤٦-١٤٧. وينظر : جريدة المؤتمر، لندن ٢٣-٢٩ أذار ٢٠٠٢، ص١٣. والعدد المؤرخ في ٨-١٤ حزيران ٢٠٠٢، ص٦.

جدول يوضح طلبات اللجوء المقدمة من قبل العراقيين في اوروبا خلال١٩٨٠-٢٠٠٠[١].

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٨٠	١٥٩٠	١٩٨٧	٢٣٦٠	١٩٩٤	١٠٠٨٠
١٩٨١	٢٥٣٠	١٩٨٨	٣٣٨٠	١٩٩٥	١٥٣١٠
١٩٨٢	٢٣٧٠	١٩٨٩	٤٣٧٠	١٩٩٦	٢٣٢٦٠
١٩٨٣	١٢٧٠	١٩٩٠	٧٧٠٠	١٩٩٧	٣٦٥٠٠
١٩٨٤	٢٣٧٠	١٩٩١	٩٠٧٠	١٩٩٨	٣٥٦١٠
١٩٨٥	٢٢٦٠	١٩٩٢	١١٣٢٠	١٩٩٩	٣٢٠٧٠
١٩٨٦	٢٢٤٠	١٩٩٣	١٠١٢٠	٢٠٠٠	٣٦٠٠٠

وقد تسارع تيار الهجرة ومازال مستمرا بعد كارثة غزو الكويت في ٢ أب ١٩٩٠ وما نتج عنها من قمع الانتفاضة في آذار ١٩٩١ وفرض الحصار الإقتصادي الجائر على العراق. ومع تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء في عام ١٩٩٦ فان هذا لم يخفف من الهجرة بل بالعكس شهد تيارا متدفقا ومستمرا.

جدول يبين مجموع طلبات اللجوء المقدمة من قبل العراقيين في الدول الاوروبية خلال الحقبتين ١٩٨٠-١٩٨٩ و ١٩٩٠-١٩٩٩(٢).

بلدان اللجوء	١٩٨٠-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٩
اسبانيا	٦٠٠	٢٢٢٠
ايطاليا	٧٥٠	٦٠٥٠
بلجيكا	٩٠	١٥١٠
بلغاريا	—	٥٦٠
البرتغال	١٠	١٠
بولندا	—	٨٥٠
الجيك	—	١٢٩٠
الدانمارك	٢٠٠٠	١٠٦٩٠
السويد	٧٨٤٠	٢٥٢٠٠

[١] ينظر : مصطفى : شيركو جودت، ص٨١

[٢] ينظر : مصطفى : شيركو جودت : المصدر السابق، ص٧٥.

سويسرا	٤٠٠	٥٥٣٠
فرنسا	٥٦٠	٢٢١٠
فلندا	٢٠	٨٥٠
المانيا	٣٩٤٠	٥٥٠٥٠
المملكة المتحدة	٢١٣٠	٩٧١٠
النمسا	٥٣٠	١١٢٥٠
النرويج	٥٦٠	٦٤٥٠
هنغاريا	—	١٤٩٠
هولندا	٦٧٠	٣٦٤٣٠
اليونان	٤٦٥٠	١٣٧٠٠
المجموع الكلي	٢٤٧٥٠	١٩١٠٥٠

في أعقاب قمع الانتفاضة حدثت موجة نزوح كبيرة للسكان من كوردستان ومن وسط العراق وجنوبه. ففي منتصف نيسان ذكرت التقارير بان مليونين من المواطنين الكورد يشكلون نحو نصف سكان كوردستان نزحوا من مدنهم وقراهم هربا من قرات النظام واتجهوا نحو الحدود التركية – الايرانية أو نحو الجبال حيث الامان النسبي، وان(٥٠٠ر٠٠٠) ألف منهم عبروا الحدود التركية، وتحرك اكثر من مليون من الكورد ومن سكان الجنوب باتجاه ايران. وكان الكثير من هؤلاء النازحين على الحدود في ظروف بالغة السوء ينتظرون دخول هذين البلدين، وقد مات الكثير منهم جراء سوء الأحوال الجوية والامراض والمجاعة. ونتيجة لضغط الرأي العام العالمي سمحت تركيا بدخول النازحين إلى اراضيها بعد ان رفضت في البداية، اما ايران فقد فتحت حدودها وآوت اكثر من ٣ر١ مليون لاجيء من كوردستان وجنوب العراق. وكانت عودة النازحين سريعة إلى كوردستان، بعد اقامة المنطقة الآمنة في الإقليم والعداء الذي واجهه النازحون خصوصا في تركيا. و كانت عودة اللاجئين الكورد أيضا سريعة من ايران إلى العراق [١].

وفي منتصف ١٩٩١ ذكرت التقارير ان (٢٣٠٠٠) لاجيءٍ مدنى و(١٣٠٠٠) أسيرٍ عراقي رفضوا العودة إلى العراق وفضلوا اللجوء في مخيمين في شمال السعودية [٢]. وقد

---

[١] ينظر: مصطفى : شيركو جودت : مصدر سابق، ص٧٧

[٢] ينظر:المصدر نفسه: ص٧٧.

وصل عدد اللاجئين المهجرين والمهاجرين واغلبهم من الشيعة إلى ٧٢٦ ألف نسمة حسب التعداد السكاني في ايران عام ٢٠٠١. وهناك مجموعة أخرى من النازحين وقعت خارج نظام اللجوء(يشترط باللاجئين عبور الحدود الدولية وطلب اللجوء في دولة ثانية) هؤلاء هم النازحون داخل العراق خصوصا في الجنوب الذين نزحوا في اعقاب القمع الدموي للانتفاضة. وقد بلغ عددهم (٧٠٠,٠٠٠) في ١٩٩١/١٢/٣١. وارتفع العدد إلى (٩٠٠,٠٠٠) في ١٩٩٧/١٢/٣١ وبهذا يحتل العراق المرتبة الخامسة بين الدول التي لديها اكبر عدد من المواطنين النازحين داخليا[١]. وان هجرة هذه الاعداد الكبيرة من العراقيين قد تركت آثارا ديمغرافية واضحة في جنوب العراق. ومن المتوقع ان يكون عدد اللاجئين في ايران الان قد انخفض بعد الحملة التي شنتها السلطات الايرانية لإخراج اللاجئين العراقيين من اراضيها. اما في السعودية فقد بقي (٥٤٠٠) لاجيءٍ ويعود هذا الانخفاض في عددهم إلى توجه القسم الاكبر منهم إلى بلدان اللجوء الأخرى. ومن الملاحظ انه لم تتوجه خلال تلك السنوات أية منظمات انسانية إلى مخيم رفح لمساعدتهم، لذلك يعيش هؤلاء ظروفا بالغة السوء دفعت بالبعض منهم إلى العودة إلى العراق على الرغم مما يتوقعونه من تنكيل النظام بهم. وتشير البيانات إلى ان عدد طلبات لجوء العراقيين في ١٩٩٩ بلغ في كل من الاردن (٧٧٣٠)، وفي تركيا(٢٤٧٠)و لبنان(١٣١٠)و كندا (٣٦٠)و الولايات المتحدة الأمريكية (١٧٠)و تايلاند(١٣٠)، وباكستان(٧٠). وفي الكويت بلغ عدد العراقيين الذين هم موضع اهتمام المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة(١٣٠٠٠) وفي اليمن(٢٠٠٠) لنفس الوضعية في عام ١٩٩٩[٢]. وبين ١٩٩٠-١٩٩٩ إرتفع عدد طالبي اللجوء العراقيين في اوروبا إلى (١٩١٫٠٤٠) في ١٩ دولة اوروبية.وبلغ عدد العراقين الذين حصلوا على الاقامة وعدوا مهاجرين في الولايات المتحدة (٣٢٢٠٠) في الحقبة ١٩٩١-١٩٩٨. وحدثت زيادة مهمة في عدد اللاجئين العراقيين إلى استراليا من (٢٤٠) خلال السنوات ١٩٩٨-١٩٩٩ -٢٠٠٠. وتوجه إلى الدول الاوروبية مجتمعة (٤٩٢٤٠) لاجيء عراقي في عام ١٩٩٩ واحتل مجموعهم في اوروبا المرتبة الثانية بعد لاجئي يوغسلافيا في عامي ١٩٩٩و٢٠٠٠ ونسبة ٨٪ في

---

[١] ينظر:المصدر نفسه : ص٧٧

[٢] ينظر:المصدر نفسه: ص٧٨

السنة الاخيرة من مجموع طالبي اللجوء في القارة عام ٢٠٠٠، وعلى صعيد العالم احتلوا عام ٢٠٠١ المرتبة الثانية بعد اللاجئين الافغان [١]. وعند مقارنة سنوات الثمانينات مع التسعينات نلاحظ ان اكبر عدد من طالبي اللجوء العراقيين في اوروبا قد توجهوا في عقد الثمانينات إلى السويد بنسبة(٣٢٪) وإلى اليونان(١٩٪) والمانيا(١٦٪). اما في التسعينات فقد حدث تغيير مهم في توجهم اذ استقبلت المانيا اكبر عدد منهم، اي بنسبة ٢٩٪ وهولندا ١٩٪ والسويد ١٣٪. ويبدو ان هذا التغيير يعود بشكل اساسي إلى نسبة قبول طلبات اللجوء في الدول الاوروبية، فكلما كانت النسبة أعلى كان التوجه اكبر[٢].

وحسب الأمم المتحدة فان اللاجئين العراقيين هم اكثر اللاجئين تشتتا في العالم اذ يتوزعون على ثمانين بلداً، هذا اضافة إلى البلدان الأخرى التي يقيمون فيها ولكن ليست بصفة لاجئين. ومن الصعب معرفة اعدادهم فيها بدقة، مثل البلدان العربية التي لاتنشر احصاءات مفصلة عنهم. ومن الصعب ايضا معرفة العدد الإجمالي للعراقيين في بلدان المهجر لعدة اسباب منها ان الاحصاءات الرسمية دأبت على عدم ذكرها. ثم ان العدد عنصر متحرك حيث الهجرة مستمرة من العراق وهناك تزايد ناتج عن الولادات الجديدة في الخارج إلى جانب الوفيات. والكثير من هذه الولادات والوفيات غير موثق في السجلات الرسمية العراقية نتيجة مقاطعة العراقيين لسفارات النظام. أضف إلى ذلك ان التعدادين السكانيين اللذين اجريا في عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٧ (هذا التعداد لم يشمل إقليم كوردستان) وتمت مقاطعته من قبل معظم العراقيين في الخارج. ثم هناك دول تحذف الحاصلين على جنسيتها من دولهم الاصلية وتدخلهم في سجلات مواطنيها، فمثلا نلاحظ انخفاض مجموع العراقيين في بريطانيا من (٢٤٠٠٠) في ١٩٩٤ إلى (١٨٠٠٠) في ١٩٩٨ في الوقت الذي زادت فيه طلبات اللجوء المقدمة من قبل العراقيين في هذه الحقبة. ولايعقل وجود هذا العدد القليل فتقديرات عدد العراقيين في بريطانيا يتراوح بين(١٠٠,٠٠٠-٢٥٠,٠٠٠). وحسب الأمم المتحدة وصل عدد المهاجرين والمهجرين إلى ٤ر٥ مليون عراقي[٣].

---

[١] ينظر : مصطفى، شيركو جودت، ص٧٨.

[٢] ينظر : المصدر السابق : ٧٨.

[٣] ينظر:المصدر السابق: ص٧٩.وينظر : الحزب الشيوعي العراقي : وثائق المؤتمر الوطني السابع، منشورات(طريق الشعب)، ٢٠٠١،ص٤٠.

المبحث الثاني: دوافع الهجرة

دوافع الهجرة

ان الهجرة بكل انواعها لاتكون بدون سبب أو اسباب واضحة، و ان عملية الهجرة عملية غير طبيعية و كثيراً ما تكون اضطرارية و تسبب تغييرات عميقة في نفوس الذين يقومون بها من جميع النواحى، لان الفرد بصورة عامة يميل إلى الاستقرار في مكان معين اذا توفرت فيه مستلزمات الحياة الضرورية له سواء كانت مادية أو معنوية، و لكن اذا تغييرت تلك الظروف واصبح من الصعب على المرء العيش في بلده لسبب أو لآخر فإنه يشد الرحال إلى مكان آخر.

ويلاحظ الباحثون ان كثيرا من الهجرات المعاصرة سببت نتائج سلبية على اصحابها و خاصة من الناحيتين النفسية و الإجتماعية، و ان اكثر الهجرات القسرية حدثت في بلدان ذات أنظمة دكتاتورية لا تراعى فيها حقوق الانسان و حقوق المواطنة.

و يمكننا حصر اسباب الهجرة و دوافعها، سواء كانت داخلية أو خارجية بعوامل طاردة (push factors) تعمل على دفع السكان من منطقة معينة أو قطر معين إلى الخارج و تحول دون استقرارهم في المنطقة أو القطر. ومن جانب آخر هناك عوامل جاذبة (pull factors) من خارج المنطقة أو القطر تدفع هؤلاء السكان على ترك موطنهم الاصلي وتجعلهم يتجهون إلى مناطق أو بلدان أخرى. ومن الامور المسلم بها ان عدد المهاجرين ازداد كلما ازدادت مغريات عوامل الجذب من الخارج و عوامل الطرد من الداخل. و من النواحي التى لابد من أخذها بنظر الاعتبار صعوبة ترك المكان الذى ترعرع فيه وله فيه الاقارب و الاصدقاء و الذكريات إلا اذا اقتنع بأن عوامل الجذب من الخارج اصبحت قوية و مغرية له كى يحقق من خلالها أهدافه و أمنياته.

لقد تطرق بعض الباحثين في الدراسات السكانية إلى دوافع الهجرة و انواعها. و من أبرزهم الباحث(Bogue) حيث ذكر بان العوامل الطاردة يمكن ان تكون نتيجة فقدان العمل والنفور من المجتمع المحلى و تناقص مصادر الثروة الطبيعية و الانفصال عن المجتمع

لعدة اسباب، أبرزها الزواج و الكوارث الطبيعية، و الاضطهاد على اختلافه و خاصة السياسي و الديني.

اما العوامل الجاذبة فيحددها بظروف معيشة افضل و الحصول على دخل اعلى، و فرص افضل للعمل و الحياة و الحصول على تعليم جامعي و الالتحاق برب العائلة و خاصة الزوج. و نظرية الطرد و الجذب هذه عبارة عن تصنيف للقوى الكامنة وراء الهجرة[1]، وفي كل حالة من حالات الهجرة هناك عدة متغييرات لكلا النمطين تعمل و تتداخل لدرجة ان الهجرة لايمكن إرجاعها إلى عوامل الطرد كل على حدة، وانما هناك تداخل بينها بحيث ان العوامل التى تسبب هجرة شخص قد تختلف عن تلك التى تؤدي إلى هجرة شخص آخر، لذا فعند البحث في ظاهرة الهجرة يجب الكشف عن الدوافع الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية التى تسبب هذه الظاهرة.

❖ عوامل الهجرة الداخلية :

أولاً : العوامل الإقتصادية :

يعدّ العامل الإقتصادي من أبرز العوامل التي أدت إلى هجرة السكان سواء كانت هجرة داخلية ام خارجية، و من الملاحظ ان الثورة الصناعية أدت إلى تطور كبير في حياة سكان المدن فأدت إلى رفع مستواهم المعاشي على نقيض سكان الأرياف ولاسيما في الدول النامية، لذلك اخذ سكان الأرياف بالهجرة إلى المدن على شكل أفراد أو مجموعات بهدف تحسين أوضاعهم الإقتصادية في المدن، وقد لعبت وسائل الإعلام المختلفة دورها في ترغيب سكان الأرياف إلى الهجره لأنها وضحت الهوة الكبيرة بين رفاه سكان المدن وفقرهم

ومن الدراسة الميدانية سنة ١٩٧١ لسكان محافظة ميسان التي تعدّ من أبرز المحافظات الطاردة للسكان في العراق ظهر أن معظم العوائل الراغبة بالهجرة هي من الريف و تتفأوت دخولها السنوية بين ٣٠-٤٥ ديناراً [2]، لذلك أولت الحكومة أهمية

---

[1] ينظر : الخفاف: الصدر السابق، ص ٢٨٣. و ينظر : السعدى، د. رياض ابراهيم : الهجرة الداخلية – للسكان في العراق ١٩٤٧-١٩٦٥، ص ١٤٧.

[2] ينظر : الريحاني، عبد محور نجم : اسباب هجرة السكان من محافظة ميسان ونتائجها، مجلة كلية الاداب، جامعة البصرة، العدد ١١ ص٢٠٤.

كبيرة لهذه المحافظة في مجال المشاريع الصناعية والزراعية لرفع المستوى المعيشي للسكان للحد من ظاهرة الهجرة

ولا شك ان سكان ارياف بعض الدول النامية قاموا بهجرة واسعة من الأرياف إلى المناطق الصناعية بهدف تحسين سكان الأرياف لأوضاعهم الإقتصادية وهذا ادى إلى زيادة عدد سكان تلك المناطق بشكل مطرد وغير متوقع، مثال على ذلك: ان كفر الدوار في جمهورية مصر العربية كان عدد سكانها سنة ١٩١٧ نحو(٨٥٠) نسمة ولكن قفز عدد سكانها إلى ١١ ألف نسمة سنة ١٩٤٧ بعد أن أصبح مركزا لصناعة الغزل والنسيج ثم ارتفع العدد إلى ٤٣ ألف نسمة سنة ١٩٦٠ بسبب الهجرة إلى تلك المنطقة.[١]

وفي بعض الدول يلعب نظام الملكية والتصرف بالأرض دورا فعالا كعامل اقتصادي مهم من عوامل الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، حيث إن معظم الاراضي الزراعية في بعض الدول يستولي عليها الإقطاعيون وبملكيات كبيرة يؤدي إلى حرمان الفلاح من المردود الفعلي للأرض التي يزرعها، وأحس مثال على ذلك سياسة الحكومة في العهد الملكي في العراق، حيث فوضت الحكومة إلى أحد شيوخ قبيلة شمر في لواء الموصل(محافظة نينوى حاليا) مساحة ٨ر١مليون دونم للتصرف بها [٢].

ولايمكن إغفال البطالة في الريف ودورها في الهجرة الداخلية، حيث إن استخدام المكننة الزراعية أدى إلى فيض من الايدي العاملة الزراعية في الأرياف الأمر الذي دفعها إلى التفتيش عن فرص العمل في المدن، كذلك فإن البطالة المقنعة نتيجة الزراعة الموسمية لبعض المحاصيل الزراعية أدت إلى انخفاض دخل الفلاح ودفعته للهجرة إلى المدن.

وإن بعض البلدان مثل جمهورية مصر العربية زاد ضغط السكان على الارض الزراعية في الريف فأدى إلى وصولها إلى الإنتاجية الحدية لقلة خصوبة التربة بمرور الزمن ولاسيما زيادة ملوحتها (Marginal Product) وهذا بدوره ادى إلى انخفاض دخل الفلاح نجعله يهاجر من القرية إلى المدينة الصغيرة ثم إلى المدن الكبيرة ثم إلى الخارج [٣]

---

[١] ينظر : الجوهري يسري عبد الرزاق، وزميله : مصدر سابق – ص١٢١٧.

[٢] ينظر : سلمان، حسن محمد : دراسات في الاقصاد العراقي، الطبعة الاولى، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٦، ص٢٨.

[٣] ينظر : بيركس، ج، س وزميله : السكان والهجرة الدولية في الدول العربية، اللجنة الإقتصادية لغربي اسيا، النسخة العربية، مكتبل العمل الدولي، بيروت ١٩٨٠، ص٢٦.

إن ظاهرة العجز في الأرض لأغراض استثمارها بالزراعة لاتقتصر على جمهورية مصر العربية. ويمكن فهم حركة السكان في العقود الأخيرة في قارة أفريقيا في ضوء هذا المنطلق، فقد شهدت هذه القارة هجرة اليد العاملة من المناطق الريفية إلى المدن على نطاق واسع، وتكمن وراء هجرة الايدي العاملة هذه عوامل الفقر وفقدان الفرص الإقتصادية التي تسود المناطق الريفية إلى حد ظهور العجز لأغراض استثمارها بالزراعة والرعي[1] ولم تقتصر الهجرة الداخلية بين الريف والمدن فحسب، كظاهرة شائعة، وانما شملت هجرة السكان من مناطق حضرية إلى مناطق حضرية أخرى داخل القطر الواحد، وذلك بسبب تفأوت الاجور وتباين الامتيازات التي يحصل عليها الفرد.

ثانيا : العوامل الإجتماعية النفسية :

من الجوانب التي تمتاز بها المناطق الريفية كونها تتميز بعلاقات اجتماعية بسيطة لقلة وسائل الترفيه أو عدم وجودها كالنوادي ودور عرض السينما والمسرح والملاعب وغير ذلك، ولكن في المناطق الحضرية تكون العلاقات الإجتماعية اكثر انفتاحا. وهذا السبب يجعل الشباب من سكان الأرياف والمدن الصغيرة التي تفتقر إلى وسائل الراحة والترفيه يفكرون بالهجرة إلى المدن الكبيرة التي تشبع طموحهم. وقد تصل نسبة المهاجرين من بعض المناطق إلى ٤٠٪ لعدم توفر الخدمات ووسائل الترفيه والتسلية.

وقد استخدمت بعض الدول التخطيط العلمي لمعالجة الظاهرة بتوفير بعض المغريات في المناطق أو الاقاليم الطاردة للسكان وقد نجح بعضها وفشل البعض الآخر، فقد فشلت اليابان في مشروع ترغيب السكان للهجرة إلى جزيرة هوكايدو، وفشلت اندنوسيا في مشروع ترغيب السكان بالهجرة من جزيرة جأوة التي اكتظت بالسكان إلى جزيرة سيليبس وغيرها من الجزر، في حين نجح الاتحاد السوفيتي في مشروع الهجرة إلى سيبيريا بسبب التخطيط الجيد لمعالجة هذا المشروع وبتقديم المغريات والمحفزات الكثيرة لجذب اعداد كبيرة للهجرة وذلك بتأمين الظروف المعيشية الجيدة وتوفير فرص العمل وتأمين أفضل مستلزمات الحياة اليومية والمستقبلية.

---

[1] ينظر : البطحي، د. عبد الرزاق محمد وزميله: جغرافية الريف، مطبعة جامعة بغداد، بغداد ١٩٨٢،ص١١٩.

ثالثا : العوامل الجغرافية :

ان حركة السكان في داخل القطر الواحد تتأثر بعوامل جغرافية متعددة يتأثر بها السكان المهاجرون فتعمل على تحديد المناطق التي يهاجرون إليها بشكل أو بآخر، وعلى ضوء نتائج بعض الدراسات يمكن تلخيص العوامل الجغرافية فيما يأتي :

١- مساحة البلد :

اذا كان القطر ذا مساحة كبيرة فإنه يوفر فرصا أكثر للعمل وتباينا في البيئات الجغرافية، فيؤدي إلى حركة كبيرة بين السكان، ومن الواضح ان الهجرة الداخلية في الاتحاد السوفيتي أو الصين أو البرازيل تكون اكبر وفرصها أوفر مما هي عليه في الدول ذات المساحة الصغيرة مثل لبنان وتونس وسويسرا، ففي هذه الدول الصغيرة تكون الهجرة الخارجية بديلا عن الهجرة الداخلية.

٢- تنوع البيئات الجغرافية :

ان هذه النقطة لها علاقة وثيقة بما سبقها حيث ان القطر الواسع المساحة الذي يتصف بتنوع البيئات الجغرافية سواء من ناحية المناخ أو التضاريس أو البيئة الجيولوجية يؤدي حتما إلى تنوع الثروات الطبيعية والإنتاج الزراعي، وهذا بدوره يعطي فرصة اكبر لحركة السكان من إقليم إلى آخر، وان كان بعض المهاجرين يفضلون الهجرة إلى المناطق التي تتشابه إلى حد ما في ظروفها الطبيعية ومناطقهم الأصلية.

٣- التباين الاثنوغرافي :

لقد أثبتت الدراسات المختلفة التي تربط بين علاقة الهجرة بالصفات الاثنوغرافية للسكان بأن هناك علاقة وثيقة جداً بين حجم الهجرة وتشابه السكان في تلك الصفات، أي إن المهاجر يميل إلى الهجرة إلى المنطقة التي يتكلم فيها السكان لغته، وكذلك إلى المنطقة التي يماثل انحداره الأصلي لكي لا يكون عرضة لمشاكل متوقعة كالتعصب العنصري أو الديني أو غيرهما، وعلى ضوء ذلك يعلل صغر حجم الهجرة الداخلية بين الولايات الهندية، مع عدد سكان الهند الكبير، إلى تعدد اللغات واللهجات والأديان والمذاهب والأجناس والسكان.

٤- المسافة وعلاقتها بحجم الهجرة :

من الامور المسلم بها ان للمسافة علاقة وثيقة بحجم الهجرة، حيث إن المهاجر يميل إلى الهجرة إلى المناطق القريبة من مكان سكنه الأصلي. وكلما تيسرت سبل السفر

المريحة والرخيصة يهاجر إلى مناطق أبعد. وقد حأول بعض الباحثين وضع نظرية تقوم على أساس العلاقة بين الهجرة والمسافة، فكلما بعدت مناطق الهجرة، قلت نسبة المهاجرين إليها.

رابعا : العامل الديموغرافي :

تتباين معدلات نمو السكان من منطقة إلى أخرى وهذا يرجع إلى عدة أسباب متداخلة، أبرزها تباين معدلات الولادات والوفيات. فإذا كانت الزيادة الطبيعية للسكان في منطقة معينة أعلى بشكل واضح من مناطق أخرى فإن هذا الفائض يدفع إلى الهجرة وخاصة إذا كانت موارد منطقتهم محدودة. ومن العوامل التي تؤدي إلى الهجرة أن سكان الأرياف يميلون إلى زيادة نسلهم أكثر من سكان المدن،وهم مدفوعون بعدة عوامل، منها اقتصادية وأخرى اجتماعية، وإن هذه الزيادة لاتتناسب في بعض المناطق والزيادة الحاصلة في الأراضي الزراعية المستعملة. وفي معظم الدول النامية تستغل مساحات كبيرة من الأرض بأساليب غير متطورة فيؤدي إلى انخفاض دخل المستغلين منهم وبطالة الآخرين وميلهم إلى الهجرة إلى مناطق أخرى.

❖ عوامل الهجرة الخارجية :

إن عوامل الطرد والجذب تعمل سوية سواء في الهجرة الداخلية أو الخارجية وهي متداخلة التأثير في كل شخص من المهاجرين. وعند دراسة حركات السكان بين الأقطار أو القارات نجد انها شملت ملايين البشر الذين هاجروا من قطر إلى آخر ومن قارة إلى أخرى لأهداف عديدة، ويمكن تلخيص عوامل هجرة هؤلاء السكان بما يأتي : [1]

١ - العوامل الإقتصادية :

من أبرز العوامل التي ادت إلى هجرة عدد كبير من السكان بين بلدان العالم المختلفة هي العوامل الإقتصادية حيث ترك السكان أوطانهم الاصلية بعد أن عانوا شظف العيش فيها، أو انهم كانوا يرومون تحقيق مستوى افضل لايمكن تحقيقه في تلك

---

[1] ينظر : سيفن كاسلنز وجود ولاكو : العمال المهاجرون والبنية الطبقية في اوربا الغربية، ترجمة محمود فلاحة، دمشق ١٩٧٩،ص٩٢.

الأوطان،وضمن هذا المنظور يمكن تفسير هجرة ملايين من سكان الأقطار الأوروبية إلى قارات امريكا الشمالية والجنوبية واستراليا وحتى إلى افريقا، ولاسيما ان بعض الدول الأوروبية عانت من المجاعة كما في ايرلندا حيث اصبحت البطاطة، وهي المحصول الرئيسي في البلاد، عرضة للآفات الزراعية و أدى هذا إلى تلفها وموت عدد كبير من السكان جوعا. ومن الجدير بالذكر ان محصول البطاطة أصيب سنة ١٨٤٥ بالآفات الزراعية فتعرضت ايرلندا لمجاعة أدت إلى وفاة نحو ثلاثة ارباع مليون نسمة فاضطر عدد كبير من الايرلنديين للهجرة إلى الجزر البريطانية والولايات المتحدة الامريكية. وكذلك هجرة الصينيين إلى جنوب شرق آسيا لاكتضاض الصين بعدد كبير من السكان وكذلك هجرة الهنود إلى مناطق مختلفة ومن أبرزها جنوب افريقيا وهجرة العرب السوريين واللبنانيين إلى امريكا الجنوبية وخاصة الارجنتين والبرازيل وكذلك إلى ساحل غرب افريقيا. ويقدر عدد اللبنانيين المهاجرين نحو (١ر٨٥٥ر٠٠٠) نسمة في جميع أنحاء العالم ويتوزعون على النحو الآتي :

٤٠٠٠٠٠ نسمة في الولايات المتحدة الامريكية

٣٥٠٠٠٠ نسمة في البرازيل

٢٦٠٠٠٠ نسمة في الارجنتين

وما تبقى منهم يتوزعون في غرب افريقيا

وللعوامل الإقتصادية آثارها الواضحة في هجرة اعداد كبيرة من الدول الاسيوية إلى اقطار الخليج العربي بعد اكتشاف وانتاج النفط، لان هجرة العرب إلى تلك الأقطار لاتعدّ هجرة دولية، لأنهم يتحركون ضمن وطن واحد هو الوطن العربي. ويمكن تفسير هجرة عدد كبير من سكان اقطار المغرب العربي إلى فرنسا وخاصة الجزائر والمملكة المغربية على ضوء العامل الإقتصادي ايضا.

٢- العوامل السياسية :

يؤدي العامل السياسي دوره في الهجرة الدولية، وذلك عندما يشعر الفرد بوجود الاضطهاد أو عدم المسأواة أو الضغط على حريته بشكل أو بآخر أو لمطاردته بسبب اعتناقه افكاراً معينة، أو ربما لتوقعه حدوث ذلك نتيجة لتغيير نظام الحكم في بلده. وان غياب الحريات السياسية، وغياب السياسة الواضحة تدفع الكثيرين إلى الهجرة. وأن

إجبار الشباب على أداء الخدمة العسكرية الالزامية ضمن سياسات الدولة تدفع الشباب إلى الهجرة. وهناك هجرات سياسية كثيرة في مختلف المراحل الزمنية. فقد هاجر نحو(١ر٧٥٠٠٠٠) نسمة من الروس في أعقاب ثورة ١٩١٧ في روسيا، و هاجر عدد كبير من الاسبان بعد استيلاء فرانكو على السلطة، وهجرة السكان العرب في فلسطين بعد الحروب مع إسرائيل وتأسيس دولة إسرائيل في فلسطين المحتلة،ومثلما حدث في إقليم كوردستان في ربيع عام ١٩٩١،حيث ترك نحو مليوني كردي قراهم و مدنهم وتوجهوا نحو الحدود العراقية – الإيرانية وتركيا، على إثر قيام الحكومة المركزية العراقية بقمع انتفاضتهم بشكل وحشي، والحال نفسه مع هجرة سكان جنوب العراق إلى إيران والسعودية في الحقبة الزمنية نفسها و لنفس الأسباب.

٣-العوامل الدينية :

لقد هاجر قسم من السكان من أوطانهم إلى بلدان أخرى أفرادا أو جماعات وفي أوقات مختلفة بسبب التعصب الديني أو المذهبي هربا من الاضطهاد وطلبا للحرية في ممارسة طقوسهم وشعائرهم الدينية، فقد هاجر عدد كبير من المسيحيين من أوروبا إلى العالم الجديد بسبب الاختلافات والصراعات المذهبية بين الكاثوليك والبروتستانت حيث ادت إلى مذابح بينهما ذهب ضحيتها عددٌ كبيرٌ من السكان على أيدي المتعصبين من كلا الطرفين، كذلك فإن العوامل الدينية أدت إلى حركة و اسعة للسكان في شبه القارة الهندية بعد تقسيمها سنة ١٩٤٧ إلى دولتين هما الهند وباكستان على أساس ديني بين المسلمين والهندوس وقد أدى إلى هجرة ملايين السكان للانضام إلى احدى الدولتين على ضوء المعتقد الديني. ويفسر بعض الباحثين زيادة هجرة المسيحيين من سوريا ولبنان إلى أمريكا بعد عام ١٨٩٠ بسبب اضطهاد الدولة العثمانية لهم، وكان السبب الرئيسي على مايبدو، هو تهرب هؤلاء من الخدمة العسكرية،وحدثت الهجرة في العراق بسبب الحرب الطائفية التي اندلعت بين العرب السنة و الشيعة خصوصاً في وسط العراق و العاصمة بغداد في سنوات ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧.

٤- السياسات السكانية للدولة :

لم تستمر الهجرة الدولية على وتيرة واحدة بالنسبة للدول المستقبلة، فسرعان ما

أخذت بعض الدول تضع ضوابط وقيود على دخول المهاجرين اليها، وتختلف ضوابط كل دولة عن غيرها على ضوء ظروفها وخططها المستقبلية وسياستها السكانية. فعلى سبيل المثال أخذت الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة ١٩٢١ بتطبيق نظام الحصص(Quata System) بالنسبة إلى المهاجرين إلى الولايات المتحدة بحيث حددت نسبة من يحق لهم الهجرة اليها بـ (٣٪) من عدد أفراد كل شعب موجود في الولايات المتحدة طبقا لتعداد عام ١٨٩٠ ثم خفضت النسبة إلى ٢٪ وتفضل استراليا العناصر الانكلوسكسونية وتتبع سياسة (استراليا البيضاء) The White Australia Policy أي انها تفضل سكان شمال غرب أوروبا على سكان جنوب أوروبا وشرقها ولا تقبل بهجرة العناصر الملونة من الصينيين وأقطار جنوب شرق آسيا والأفريقيين.

أما أقطار أمريكا اللاتينية فهي تفضل العناصر البرتغالية والإسبانية وكذلك العناصر المسيحية – الكاثوليكية، كما أخذت بعض الدول بتحديد أعمار العناصر المهاجرة لها ومهنهم، وتجري لهم فحوصات طبية وتضعهم تحت المراقبة لمدة معينة بعد وصولهم اليها قبل الموافقة النهائية على قبول طلباتهم. ومن جانب آخر فإن بعض الدول التي يهاجر منها السكان لها تعليماتها الخاصة، فقد اشترطت اليابان على كل شاب ياباني يروم الهجرة أن يتزوج من فتاة يابانية قبل موافقتها على طلبه وهي نظرة بعيدة المدى لكي يبقى الياباني محافظاً على لغته وقوميته وتقاليده وكذلك ارتباطه الوثيق بوطنه الأصلي[١].

وطبقت الحكومة العراقية بعد عام ١٩٧٥ سياسة سكانية خاصة بالسماح بإسكان العرب في المناطق النفطية الغنية في كوردستان، حيث نقلت عشرات الالآف من السكان العرب في وسط و جنوبه العراق إلى محافظة كركوك و أقضية كردية في محافظتي ديالى والموصل مثل خانقين وسنجار، وكان الهدف الحكومي من هذه السياسة هو تغيير الواقع الديموغرافي لصالح زيادة الكثرة العربية على حساب الكورد و الأقليات الأخرى في تلك المناطق.[٢]

---

[١] ينظر : الجوهري، يسري، مصدر سابق، ص٤٢٧.

[٢] ينظر : هيومن وتش رايتس، التطهير العرقي في كوردستان العراق، وتصحيح آثاره، ترجمة دارا فرج، من منشورات مكتب الاعلام المركزي للأتحاد الوطني الكوردستاني، ٢٠٠٥، ص١٥.

وبعد استيلاء حزب البعث على السلطة في العراق في تموز ١٩٦٨ وتأميم النفط في ١٩٧٢/٦/١وتطوير التنمية في كافة المجالات، لم تكن الأيدي العاملة كافية ومتوازية مع التطور الإقتصادي الذي شهده العراق بعد التأميم، لذا قامت الحكومة العراقية بجلب الأيدي العاملة لسد النقص فيها. ومن الطبيعي أن تكون للعمالة الوافدة آثار إيجابية وسلبية مختلفة على المنطقة الطاردة والمنطقة الجاذبة لها، ونظرا لتشابه كثير من هذه الآثار فقد ارتأينا ايجازها على الشكل الآتي :

١- الآثار الديموغرافية :

إن حركة السكان وانتقالهم داخل أي بلد أو خارجه تؤدي إلى حدوث تغيير في تركيب السكان لأي منطقة طاردة للسكان حيث نلاحظ تحضرا واضحا في المنطقة التي تمثل الفئة العمرية ١٤-٣٤سنة، وهو أكثر وضوحا في فئات الذكور منه إلى فئات الإناث وهذا مرده إلى أن معظم المهاجرين هم من الذكور من الفئة العمرية ٣٥-٥٩. وقد أكدت الدراسات المهتمة بهذا الموضوع على هذه الحقيقة، ومنها دراسات وزارة التخطيط العراقية حيث أثبتت أن ٩٠٪ من المهاجرين إلى المدن الرئيسية في العراق تتراوح أعمارهم بين ١٤-٤٠ سنة.

وعلى ضوء ماتقدم فإن الفئات الشابة تقل نسبتها إلى مجموع السكان في المناطق الطاردة، كما أن نسبة المسنين ترتفع(٦٠ سنة فاكثر) في حين يكون العكس في المناطق الجاذبة، حيث تزداد نسبة الشباب وبخاصة الذكور وتقل نسبة المسنين.

ومن الظواهر الديموغرافية التي تخلفها الهجرة وجود تفأوت كبير بين عدد الإناث وعدد الذكور وخاصة في الفئة العمرية ١٥-٣٤ سنة بين المناطق الطاردة والجاذبة حيث إن نسبة الجنس – Sex ratio (الذكور/الإناث) ترتفع كثيرا في أقطار الخليج العربي وفي هونك كونك واستراليا وغيرها من المناطق الجاذبة، أما على نطاق القطر الواحد فقد ترتفع في مدينة أو محافظة دون أخرى بسبب الهجرة اليها، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الجنس حسب تعداد ١٩٦٠ في مدينة الاسكندرية لفئة ٤٤ سنة ١٣٠ ذكرا لكل ١٠٠ أنثى وهذا يرجع إلى ان الاسكندرية تستقبل عددا كبيرا من المهاجرين فأثر على نسبة الجنس فيها.

وفي بعض مناطق التعدين في جنوب افريقيا ترتفع نسبة الذكور بشكل تبدو فيه وكأنه مجتمع مغلق من الرجال بسبب هجرة الذكور دون الإناث، وأبرز مثال على ذلك قلة عدد الإناث في بعض مناطق جوهانسبرك بحيث تصل ١٧ امراة لكل ١٠٠ رجل لفئة ١٥-٤٥ سنة، وأن ولاية الآسكا من المناطق التي يزيد فيها عدد الذكور على الإناث بشكل ملحوظ بسبب عامل الهجرة اليها، ولقسأوة الحياة فيها سميت (منطقة الرجال المهاجرين الأقوياء) حيث بلغت نسبة الجنس ١٥٠ ذكراً لكل ١٠٠ انثى، وذلك لاستقبال القارة عددا كبيرا من المهاجرين. وبعد تشديد استراليا في تطبيق سياسة استراليا البيضاء فقد انخفضت النسبة الآن إلى ١٠٢ ذكر لكل ١٠٠ أنثى وذلك بسبب انخفاض عدد المهاجرين اليها.

ومن الآثار الديموغرافية للهجرة تباين معدل الخصوبة (Fertility Rate)، فالمعدل ينخفض في المناطق الطاردة وذلك لارتفاع نسبة الإناث على الذكور وبقاء النسوة إما عازبات أو متزوجات، لكن أزواجهن هاجروا إلى مناطق أخرى وينتظرون الظروف المناسبة لجمع شمل عوائلهم، وإن بقاء الزوجات بعيدات عن الأزواج يؤدي إلى تقليل فرص الحمل والإنجاب. أما في المناطق الجاذبة فان نسبة الخصوبة ترتفع عادة، فمن الظواهر الديموغرافية في بعض القرى الأوروبية التي هاجر منها الشباب إلى المدن أو إلى الامريكيتين أو إلى استراليا، هو أن حالات الزواج والولادة أصبحت نادرة، وأنَّ كثيرا من المدارس أغلقت أبوابها أو قللت من عدد صفوفها لقلة عدد الأطفال[1].

وعلى صعيد العراق حصلت تغييرات ديموغرافية واسعة سواء في حركة العمالة الوافدة من الخارج أو هجرة سكان الريف إلى المدن بحثا عن عمل أو حياة أفضل، أو نتيجة سياسة الترحيل القسري التي مارسها النظام في مناطق عديدة، أو نتيجة الحروب التي خاضها وممارسات الاضطهاد الخاطئة التي قام بها تجاه الشعب، كل هذه الامور أدت إلى تغييرات ديمغرافية واضحة مصحوبة بمشاكل كانت نتائجها وآثارها سلبية على المجتمع. وقد تركت العمالة الوافدة بتنوع جنسياتها بصماتها الواضحة على المجتمع العراقي من خلال نوعية العمالة الوافدة وما كانت تحمله من سلوكيات وعادات جديدة غير متعارف عليها أثرت في أخلاق وقيم بعض فئات المجتمع ولاسيما الشباب منهم.

---

[1] ينظر : ابراهيم،د.عبدالله، المسالة السكانية وبنية المجال العربي، ص٤٨-٤٩.

٢- الآثار الإقتصادية

تتأثر الجوانب بالهجرة من ناحية نسبة العناصر الفعالة بين السكان ومن ناحية توزيع الأيدي العاملة على الأنشطة الإقتصادية المختلفة في المناطق الطاردة والجاذبة للسكان. فالهجرة تؤدي إلى انخفاض نسبة العناصر الفعالة بين السكان في المناطق الطاردة لهجرة الشباب وتزيد من نسبة الفئات غير الفعالة (القاصرين + المسنين) والعكس في المناطق الجاذبة.

جدول يبين نسبة الإعالة بين المحافظات الجاذبة والطاردة للسكان في العراق لسنة ١٩٦٥

المحافظة	نسبة الاعالة ٪
نينوى	١٢٩
السليمانية	١٢٠
أربيل	١٢١
كركوك	١٢٠
ديالى	١٣١
الانبار	١٣٨
بغداد	١١٦
واسط	١٢٢
بابل	١٢٩
كربلاء	١٢٩
القادسية	١١٧
ميسان	١٢٩
ذي قار	١١٣
البصرة	١١٧

هەولێر کتێب

يلاحظ من الجدول اعلا أن هناك اختلافاً واضحاً في نسب الإعالة. إن ارتفاع نسبة فئة معينة وانخفاض أخرى له أثره على نسبة الإعالة، وهي معيار يلقي الضوء على مقدار العبء الذي تتحمله فئة البالغين لإعالة الفئات الأخرى، وهذه النسبة تزيد في

الدول النامية وتقل في الدول المتقدمة. وقد تأثر الإنتاج الزراعي في بعض الأقطار كماً ونوعاً بسبب هجرة الأيدي العاملة الزراعية من الريف إلى المدن وخاصة في المحاصيل التي تعتمد على الأيدي العاملة الزراعية ويكون استعمال الآلة في الزراعة محدودا أو متعذرا كزراعة الفاكهة ومزارع النخيل. ومن الجوانب الأخرى فإن الهجرة غير المخططة تؤدي إلى تكدس عدد كبير من المهاجرين في مناطق معينة يؤدي إلى فائض في عرض اليد العاملة، وهذا بدوره يؤدي إلى البطالة وانخفاض معدلات الأجور وتؤدي زيادة عدد المهاجرين إلى مشاكل اقتصادية أبرزها ارتفاع أجور السكن وأسعار المواد الغذائية وقلة تقديم الخدمات العامة بالإضافة إلى الآثار الإجتماعية الأخرى.

وقد تجني بعض الدول فوائد مالية بالعملات الصعبة نتيجة هجرة الأيدى العاملة منها إلى دول أخرى حيث يرسل المهاجرون لأسرهم أو لأقربائهم أموالاً لا يستهان بها، وعلى سبيل المثال أرسل الجزائريون المهاجرون في فرنسا سنة ١٩٥٥ إلى أهاليهم ما يعادل دخل الإنتاج الزراعى في ذلك الوقت، وفعل المهاجرون الإيطاليون و اليونانيون و المصريون ذلك أيضا.

ومن الفوائد الإقتصادية الأخرى هي ان المهاجر الذى يعود إلى وطنه بعد مدة طويلة من الزمن لقضاء بقية حياته فيه، يجلب معه ما ادخره من أموال لكي يستثمره في مشاريع اقتصادية ويعيش من فوائده في رفاه. وهذا واضح من عودة المهاجرين اللبنانيين واليونانيين والإيطاليين و الجزائريين إلى مواطنهم الأصلية [1]، وفي العراق ساهم قيام الكورد العراقيين في الخارج بإرسال الحوالات إلى ذويهم أثناء سنوات الحصار الدولي على العراق وساعد على التخفيف من حدة الضائقة الإقتصادية لذويهم.

٣-الآثار الإجتماعية و النفسية:

ينجم عن العمالة الوافدة آثار إجتماعية كثيرة تتفاوت حدتها و خطورتها حسب عدد العمال ونشأتهم وثقافتهم ووضعهم الإقتصادي.ومن الآثار الإجتماعية في المناطق المستقبلة ارتفاع معدلات الجرائم والجنح على اختلاف أنواعها ولاسيما السرقات

---

[1] ينظر: السعدى،د.رياض ابراهيم،الهجرات الداخلية للسكان في العراق ١٩٤٧-١٩٦٥.

والاغتيال واغتصاب النساء وتعاطي المخدرات. ومن الملاحظ ان مثل هذه الظواهر لم تكن معروفة أو انها كانت على نطاق ضيق جداً قي اقطار الخليج العربي قبل استثمار النفط، الا أنها أصبحت من الظواهر الواضحة بعد مجيء العمال الأجانب إلى تلك الأقطار بأعداد كبيرة ومن مختلف أنحاء العالم حيث يكون هدف بعض العمال كسب المال بأي وسيلة كانت و بأسرع وقت ممكن، سواء بالطرق المشروعة أو غير المشروعة، ناهيك عن أساليب التحلل الخلقي المختلفة.أما في الجانب الآخر فإن المناطق الطاردة للسكان تعاني من مشاكل اجتماعية أخرى حيث تتردى النواحي الخلقية بين النساء المتزوجات اللواتي يعيش أزواجهن في بلدان المهجر لمدة طويلة، وكذلك تزداد نسبة الأطفال الجانحين لغياب إشراف رب العائلة على تربيتهم.

ومن آثار الهجرة الإجتماعية للمهاجرين من الريف إلى المناطق الصناعية وخاصة من البلدان النامية، انهم ينتقلون من مجتمع زراعي إلى مجتمعات حضرية معقدة ويعانون من مشكلات نفسية كالقلق والكآبة و الاغتراب الإجتماعي و النفسي و الحنين إلى الوطن و مشكلات تغيير البيئة ومحاولتهم محاكاة سكان المدينة. و يشعر المهاجر من الريف إلى المدن بوحشة كبيرة وبانعدام البيئة المتعاونة التي كان يعتمد عليها وقت الشدة والحاجة في قريته الأصلية، و يشعر بقلة أهميته في الحياة المدنية الصاخبة المعقدة.ونتيجة لانعدام وسائل الضبط الإجتماعي التى كانت الجماعة تمارسها عليهم في القرية فقد يندفع المرء إلى ممارسة نوع من أنواع السلوك المنحرف. ومن المعروف أن كبار السن من السكان نادراً ما يهاجرون من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، هذه الحالة قد تؤدي بالشباب الريفي المهاجر إلى المدينة، أن يجد نفسه فجأة وقد اصبح سيد نفسه وبدون أي توجيه من أى شخص آخر أكبر منه سناً، وقد تؤدى به هذه الحالة إلى إساءة استعمال الحريات الجديدة التى وجد نفسه فيها.[1]

وقد أثبتت الدراسات الإجتماعية أن الأسرة المهاجرة إذا أعوزها مورد الرزق السليم عن طريق العمل الشريف قد تتجه إلى الحصول على المال عن طريق التسول والجريمة أو الانحراف والبغاء،وقد لوحظ ان مناطق المهاجرين عادة تكون فيها نسبة الجريمة والانحراف

---

[1] ينظر : سالم،حامد عبدالحسين : الهجرة من الريف الى الحضر مع بحث ميدانى بين المهاجرين في مدينة بغداد،كلية الاداب،جامعة عين شمس،١٩٧٢،ص٥٧.(بحث غيرمنشور).

عالية إلى درجة كبيرة وتتطلب جهازاً ضخماً من رجال الأمن واموالاً باهضة لمكافحة الجريمة والعمل على استتباب الأمن[1].

ونتيجة لسياسة النظام السابق الاستبدادية وتماديه في اضطهاد الناس وزج الشباب في الحروب الداخلية و الخارجية وهجرة و الملايين منهم إلى خارج العراق وتهجيرهم، حصل فراغ كبير في قطاعات عديدة من السكان ونقص هائل في مجال العمالة.وقد تم تعويض هذا النقص بالعمالة الوافدة التى حلت محل القوى العاملة المرحلة إلى جبهات وساحات القتال والمهاجرة إلى الخارج. وهذه العملية أدت إلى مشاكل اجتماعية مختلفة حيث انتشرت الجريمة و الانحراف وعم الفساد الأخلاقي والإجتماعي،وحصلت تغييرات جوهرية في طبيعة نظام الأسرة وتركيبة المجتمع، فاندثر كثير من القيم والأعراف الإجتماعية الايجابية وانعكست آثارها سلباً على تطور المجتمع و مستقبله.

٤- التغييرات الديموغرافية غير الاعتيادية

من الحقائق التى يعرفها المتابعون للدراسات المهتمة بالسكان أن نمو سكان أي منطقة يتأثر بثلاثة عوامل، هى: الولادات (المواليد) و الوفيات و الهجرة. حيث ان معدلات المواليد في الأقطار العربية تعد من أعلى المعدلات في العالم، وتشبه بعض الدول النامية في افريقيا و آسيا وبعض أقطار أمريكا اللاتينية. ولكن من الملاحظ ان هناك هبوطا طفيفا في الولادات في كل من تونس و مصر، سوف نوضح ذلك من خلال الجدول أدناه :

معدل المواليد في الوطن العربي حسب الأقطار (المعدل في الألف سنويا).

الإقليم	١٩٦٥-١٩٧٠	١٩٨٣
ليبيا	٤٧	٤٥
تونس	٤١	٣٥
الجزائر	٤٩	٤٤
المغرب	٤٨	٤٤
موريتانيا	٤٥	٤٥
مصر	٤١	٣٨

[1] ينظر : المصدر السابق :ص ٦٢.

لقد هبط المعدل في مصر و تونس إلى نسبة ١٥٪ و ٧٪، لكن وصل معدل المواليد في الوطن العربي إلى ٤٠ في الألف في المتوسط، مقابل ٢٩ في الألف كمتوسط عالمى، و ١٦ في الألف في أمريكا، و ١٤ في الألف في أوربا. وبدأ انخفاض معدل الخصوبة (ظاهرة الإنجاب) في تونس منذ أوآخر الستينات من القرن الماضى من ٤١ في الألف إلى ٣٥ في الألف حتى سنة ١٩٨٣. و هذا راجع إلى سياسة الدولة في تنظيم الأسرة. و هذا ينطبق أيضا على مصر حيث انخفض معدل المواليد إلى ٣٨ في الألف سنة ١٩٨٣.

أما في دول الهلال الخصيب فمعدل الولادات (المعدل في الألف سنويا) كما يأتي :

الإقليم	١٩٦٥-١٩٧٠	١٩٨٣
العراق	٤٨	٤٧
سوريا	٤٨	٤٦
لبنان	٤١	٣٦
فلسطين	٢٥,٢	٢٤
الاردن	٤٩	٤٧

أما في شبه الجزيرة العربية فمعدل الولادات (المعدل في الألف سنويا) كما يأتي :

الإقليم	١٩٦٥-١٩٧٠	١٩٨٣
السعودية	٥٠	٤٤
الكويت	٥٢	٣٧
البحرين	٥٠	٣٧
قطر	٥٠	٣١
الامارات	٥٠	٣١

يبين الجدول أعلاه انخفاض معدلات المواليد في بعض اقطار شبه الجزيرة كالكويت و البحرين و قطر و الامارات. و الحقيقة إن خصوبة السكان الأصليين لا تختلف في درجتها عن مثيلاتها في باقي أقطار شبه الجزيرة و معظم الأقطار العربية، و لكن وجود نسبة كبيرة من السكان الأجانب من العرب و غير العرب، يشكلون قطاعا واسعا من المهاجرين العاملين، بسبب انخفاض الخصوبة فيها بشكل واضح. وهناك عوامل متشابكة تتعلق بالأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الدينية تؤدى إلى ارتفاع

مستوى الخصوبة في الوطن العربي. ولأن السلوك الإنجابى للمرأة في الأقطار العربية متشابه تقريبا، بسبب الزواج المبكر، وتترتب على ذلك إطالة مدة الإنجاب عند المرأة إذ تمتد فيزيولوجيا من سن ١٥-٤٥ سنة وتؤدي إلى تزايد حجم الأسرة و تفضيل إنجاب الذكور على الإناث للإسهام في دخل الأسرة و تحقيق الأمن الإقتصادي للآباء عند الكبر.ويبقى تنظيم الأسرة و تقليل الخصوبة أمرا قاصرا على نسبة ضئيلة للغاية من السكان، و من المحتمل أن يؤدي التغيير الأجتماعى و الاقتصادى الذي تشهده معظم الأقطار العربية ممثلا في انتشار الخدمات التعليمية و الثقافية، و التغيير في الأفكار و الاتجاه نحو تأخير السن عند الزواج وأهمها إلى خفض معدلات المواليد في المستقبل[١]. و تعدّ الوفيات من أخطر العوامل وأهمها في التغيير السكاني التي تتناقض مع الخصوبة لأنها أكثر ثباتا.ويظهر أثر الوفيات في تغيير حجم السكان وفي تركيبهم ولاسيما التركيب العمري، لأن الوفيات ترتبط بمستوى المتوسط العمري للسكان وبأمد الحياة. أن انخفاض مستوى الوفيات في الوطن العربي، بسبب التقدم الطبي، أدى إلى زيادة معدل النمو السكاني، وتضخم السكان بدرجة عالية فاقت الموارد المستغلة. وتتباين نسب انخفاض الوفيات في الوطن العربي من بلد إلى آخر كما هو موضح في الجدول الآتي:

تطور معدل الوفيات في بعض الأقطار العربية منذ سنة ١٩٥٠، معدل الوفيات لكل ١٠٠٠ من السكان ووفيات الأطفال لكل ١٠٠٠ من المواليد.

الإقليم	معدل الوفيات ١٩٥٠-١٩٥٥	١٩٧٠-١٩٧٥	معدل الوفيات ١٩٨٣	معدل وفيات الأطفال الرضع ١٩٨٣	متوسط عمر الفرد
العراق	٢٢,٠	١٤,٦	١٢	٧٧	٥٦
الكويت	١١,٢	٥,٣	٤	٣١	٧٠
موريتانيا	٢٧,٨	٢٤,٩	٢٢	١٤٢	٤٣
السعودية	٣١,٩	٢٠,٢	١٣	١١٢	٥٤
مصر	١٨,٠	١٣,٠	١٢	١٠٢	٥٦
الجزائر	٢٣,٩	١٥,٤	١٤	١١٦	٥٦

[١] ينظر: ابو عيانه، د. فتحى : مشكلات السكان في الوطن العربى، دارالمعرفة، القاهرة ١٩٨٧،ص ٥٤.

نلاحظ أن نسبة الوفيات في الكويت هبطت لكل ألف من السكان من٢ و١١ من الألف سنة ١٩٥٠-١٩٥٥ إلى ٣و ٥ في الألف سنة ١٩٧٠-١٩٧٥، وأصبح معدل الوفيات ٤ في الألف سنة ١٩٨٣. ولكن لم تهبط الوفيات في موريتانيا إلا بنسبة قليلة، حيث كانت ٢٨ في الألف سنة ١٩٥٠-١٩٥٥ وانخفضت إلى ٢٥ في الألف سنة ١٩٨٣. وتعد نسبة وفيات الأطفال الرضع في كل من السعودية و مصر و الجزائر و غيرها عالية جدا، حيث تزيد عن ١٠٠ في الألف، أما بقية الدول العربية فيقل فيها المعدل عن ذلك. و ان استمرار ارتفاع معدل الوفيات للأطفال في الأقطار العربية يرجع إلى عوامل ترتبط بالظروف البيئية و المستوى الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي للأسرة. ان استمرار انخفاض معدل الوفيات في الوطن العربي و خاصة في الأعمار المبكرة له الأثر الواضح في ارتفاع متوسط طول عمر الفرد، شأنه في ذلك شأن بقية أقاليم العالم، أدى إلى تزايد عدد السكان الذين يصلون إلى أعمار متقدمة فوق الستين أو الخامسة و الستين. فمثلا يترأوح في العراق و مصر و الجزائر أمد العمل بين ٥٠-٦٠ سنة، و في الكويت و فلسطين و البحرين بين ٦٠-٧٠ سنة. وان انخفاض معدلات الوفيات في الوطن العربي يعكس تزايد أمد الحياة و ذلك بسبب التطور الصحي و الإجتماعي و الإقتصادي، و كذلك التقدم في مجال مقأومة الأمراض و خاصة المعدية واستخدام الامصال و المضادات الحيوية [1]،أما بالنسبة للهجرة فإذا كانت عناصر الجذب في بعض المناطق مغرية للسكان نجدهم يتوافدون إليها بأعداد تجعل المجموع العام للمنطقة يزداد بشكل سريع لا يتناسب مع الازدياد الطبيعى للسكان فيها، في حين يكون العكس في المناطق التى هاجر منها السكان، حيث يتوقف نمو السكان فيها على الزيادة الطبيعية التى يقل معدلها بمرور الزمن لانخفاض معدل الخصوبة فيها. و مثال على آثار الهجرة في خلال المائة سنة الأخيرة هاجر من قارة أوروبا أكثر من ٦٥ مليون نسمة إلى أمريكا الوسطى و الجنوبية وإن هذا العدد أثر بلاشك على حجم السكان في المناطق التى هاجروا منها. ومن ملاحظة عدد المهاجرين في تلك المدة نجد أن زخم الهجرة من عام ١٩٠١-١٩١٠ وصل إلى نحو ١١ مليون أوروبى إلى الامريكيتين، و ان بعض المدن الحديثة ازداد عدد سكانها بشكل ملحوظ نتيجة للهجرة، فمدينة برازيليا كان عدد سكانها سنة ١٩٥٦(٦٠ألف نسمة)،

---

[1] ينظر : المصدر نفسه،ص٥٩.

أما سنة ١٩٦٠ فقد قفز العدد إلى (١٤١ر٧٤٢ الف نسمة) علما ان المنطقة التي شيدت فيها المدينة كانت خالية من السكان تقريبا.[١]

و إن الهجرة من الأر ياف إلى المدن أدت في كثير من المدن إلى زيادة كبيرة في المدن التي يتوجه اليها المهاجرون وجعلتها تنوء بمشاكل اجتماعية واقتصادية ثقيلة نجمت بسبب أن الريف أصبح مصدرا أساسيا لسكان المدن، وقد عبر عن ذلك أحد الباحثين بقوله (إن الريف يقوم بعملية إنتاج السكان، في حين تقوم المدن بعملية استغلالهم)[٢]، وأبرز مثال على ذلك تغيير نسبة سكان المدن إلى عدد السكان العام في بعض الدول وبشكل واضح يدل على أن الهجرة من الريف قد ساهمت بشكل فعال في ذلك. ففي جمهورية مصر العربية كانت نسبة سكان المدن إلى إجمالي عدد السكان عام ١٩٤٠ هي ١٤ر٤٤٪. أما في عام ١٩٦٠ فقد ارتفعت إلى ٣٨ر٤٠٪ [٣].

أما على صعيد العراق فقد حصلت تغييرات ديمغرافية كبيرة نتيجة عوامل عديدة وفي مقدمتها الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن و حدثت بحقب زمنية متتالية بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، حيث هاجرت أعداد كبيرة من سكان الأرياف الجنوبية، وبصورة خاصة من العمارة والكوت والبصرة، إلى المدن الكبيرة ولاسيما العاصمة بغداد،حيث أشارت المصادر السكانية إلى أن اكثر من ربع مليون نسمة هاجروا إلى بغداد وحدها بين عامي ١٩٤٧-١٩٥٧. وتدل الاحصاءات السكانية بأن الكثافة السكانية في المدن الكبيرة أخذت بالازدياد وبصورة مستمرة، حيث أصبح ثلث سكان العاصمة بغداد من المهاجرين من الجنوب. و تزايدت أعداد المهاجرين من الريف العراقي ومن المحافظات الجنوبية والشمالية أيضا بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ و خاصة بعد تأميم النفط وارتفاع أسعاره في منتصف السبعينات، وهو مادفع إلى استيراد أيد عاملة كثيرة ومتنوعة الاختصاصات من الدول العربية والأجنبية. ومن أهم أسباب الهجرة من الريف إلى المدن هو انخفاض مستوى المعيشة والعلاقات الإجتماعية – الإقتصادية السيئة وسياسة الحكومات المتعاقبة التي أدت إلى إفقار الفلاحين والإجحاف بحقوقهم، وكذلك

---

[١] ينظر : الخفاف : مصدر سابق،ص١٥٣.

[٢] ينظر : المصدر نفسه،ص١٥٣.

[٣] ينظر : المصدر نفسه،ص١٥٣.

العوامل التي تجلب الفلاحين إلى المدن الكبرى وازدياد إمكانيات العمل والخدمات وتواجد المصانع والخدمات وبعض المؤسسات الإجتماعية والصحية والثقافية وغير ذلك.[١]

وقد أدى ذلك إلى تغييرات ديمغرافية وبروز قيم وأنماط اجتماعية جديدة، وإعادة تشكيل بناء الترتيب الإجتماعي. وبشكل عام أفرزت هذه المرحلة كثيرا من التأثيرات والمتغييرات على كافة الأصعدة، بالإضافة إلى ما احدثته الحرب العراقية الإيرانية من آثار مدمرة، وحرب الخليج الثانية التي حصلت بسبب الاحتلال العراقي للكويت، ودمرت البنية التحتية وتركت وراءها كوارث عديدة أثرت على مستقبل العراق من كل الجوانب. [٢]

ومن الامثلة على تأثير الهجرة في ازدياد سكان المدن إن سكان محافظة بغداد بلغ عددهم عام ١٩٤٧-(٨١٧ر٢٠٥) نسمة، ثم أصبح عام ١٩٥٧-(١ر٣١٣ر٠١٢) نسمة، وبذلك حصلت زيادة في عدد السكان تسأوي (٤٩٥ر٨٠٧) نسمة وتعادل ٢٣ر٧٪ من مجموع زيادة نفوس العراق خلال المدة ١٩٣٧-١٩٥٧. أما في سنة ١٩٦٥ فإن عدد سكان العراق أصبح(١٢٤٠ر٣٢٣ر٢٠) نسمة، وبلغت زيادة نفوس بغداد خلال المدة ١٩٥٧-١٩٦٥(٨١١ر٣١١)نسمة وتعادل ٤٢ر٢٪ من مجموع زيادة نفوس القطر خلال المدة نفسها، وبذلك كانت الزيادة خلال المدة الثانية نحو ضعف ما كانت عليه في المدة الأولى. وكانت نسبة التغيير أعلى من المحافظات الأخرى، حيث ان نسبة التغيير في العراق كانت ٣٠٪ خلال المدة ١٩٤٧- ١٩٥٧ في حين كانت في محافظة بغداد ٦٠ر٦٧٪ وبين سنة ١٩٥٧-١٩٦٥ كانت نسبة تغيير سكان القطر ٣٠ر٣٪ وفي محافظة بغداد ٦١ر٧٩٪، وقد بلغ عدد سكان مدينة بغداد سنة ١٩٧٧(٢ر٨٦٨ر٢٢٢) نسمة.[٣]

٥- الآثار السياسية والتعصب العنصري

من الأمور البديهية ان سكان المعمورة يختلفون فيما بينهم في الصفات الطبيعية الناجمة عن اختلاف المجموعات البشرية و يختلفون في الصفات الحضارية كاللغة والدين

---

[١] ينظر : الحيدري، ابراهيم : تراجيديا كربلاء، سوسيولوجيا الخطاب الشيعي، دار الساقي، بيروت ١٩٩٩، ص١٩٥-١٩٧.

[٢] ينظر : النجار، باقر سلمان، ص٤٩.

[٣] ينظر : حبيب، عبد العزيز محمد : تغير توزيع سكان محافظة بغداد،١٩٤٧-١٩٦٥، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٧٦، ص٥٦، ٥٧.

والعادات الإجتماعية والتقاليد. وعندما تهاجر الجماعات البشرية من منطقة إلى أخرى وخاصة بين القارات فان التباين قد يؤدي إلى خلق مشاكل سياسية و اجتماعية، ولاسيما إذا حافظ كل مجموعة على صفاتها وعاداتها المذكورة وتعصب لها وهذا يؤدي إلى ظهور التفرقة وعدم التآلف في المجتمع الجديد، وتوجد أمثلة كثيرة في مناطق مختلفة من العالم، أبرزها المشاكل بين العناصر البيضاء المهاجرة من أوروبا والعناصر السوداء الأمريكية وخاصة في الولايات الجنوبية، وكذلك الاختلافات اللغوية والمذهبية بين الكنديين المنحدرين من أصول فرنسية وهم كاثوليك وبين الكنديين المنحدرين من أصول إنكليزية وهم بروتستانت. وفي العراق مارست الحكومة المركزية سياسة شوفينية عنصرية متعصبة ضد القوميات الأخرى، ولاسيما الكورد، واستعملت ضدهم كافة أساليب القمع العنصري بما فيها الأسلحة المحرمة دوليا.

هەوالنامەی کتێب

المبحث الثالث
تأثير الهجرة في خطط التنمية

تأثير الهجرة على خطط التنمية

للهجرات السكانية العديد من النتائج والتأثيرات الإجتماعية والإقتصادية والديموغرافية والثقافية والسياسية.وهجرة كبيرة مثل هجرة العراقيين لابد وان تكون لها تأثيرات متبادلة على المجتمع العراقي في داخل العراق وخارجه. وسنحاول تلمس نتائج هذه الهجرة وتأثيراتها على ضوء المعطيات التي تمكنا من الوصول اليها. عند فحص البنية العمرية للمهاجرين العراقيين ولاسيما اللاجئين نرى أن غالبيتهم ذو بنية شابة. ففي هولندا مثلا ٦١٪ من المجموع تتراوح أعمارهم بين ١٥-٤٤سنة و٦٧٪ منهم ينتسبون إلى الجيل الأول من اللاجئين، أي الذين لم يولدوا في هولندا. وفي النرويج ٦٩٪ من الفئة العمرية ١٦-٤٩ [١]

وفي بريطانيا ٧٦٪منهم من الفئة العمرية ١٦-٤٥، بإستثناء من أعمارُهم تحت ١٥سنة[٢]. وإذا قارنا هذه النسب مع سكان العراق حسب آخر تعداد سكاني لعام ١٩٩٧ نرى أن ٤٥٪ منهم هم من الفئة العمرية ١٥-٤٤و٤٩٪ من الفئة العمرية ١٥-٤٩ [٣]، وهذا يعني أن الهجرة تستنزف الفئة العمرية الشابة بصورة خاصة، ويبين الجدول أدناه البنية العمرية للعراقيين في العراق وهولندا (النسبة المئوية)[٤].

---

[١] ينظر: حسبنا النسبة استنادا الى Statistical Yearbook of Norway. 2001.p.106.

[2] ICA :We are here,the Iraqi Community in Britian, London 1996, Page 30.

[٣] ينظر: حسبنا النسب استناداً الى الارقام الواردة في المجموعة الاحصائية لغربي آسيا، الامم المتحدة نيويورك ٢٠٠١، جدول ١-٤، ص١٤.

[٤] ينظر : قمنا بترتيب الجدول وحساب النسب بالنسبة الى العراق أستناداً الى الارقام الواردة في نفس المصدر، ص١٤، وبالنسبة الى هولندا حسبت الرجوع الى Statisical Yearbook, Netherland, 2001.p.43.

الفئة العمرية	١٤-٠	٢٩-١٥	٤٤-٣٠	٦٤-٤٥	٦٥وأكثر	غير واضح
العراق	٩ر٤٠	٨ر٢٩	١٥ر٦	٩ر٦	٢ر٣	٠ر٩
هولندا	٣ر٣٠	٣ر٢٧	٣ر٣٣	١ر٩	ـــــــ	ـــــــ

وبالنسبة إلى البنية الجنسية (نسبة الذكور إلى الإناث) فغالبية اللاجئين العراقيين هم من الذكور، وهذا يعود لأسباب متباينة منها اقتصادية ودينية وسياسية و منها إجتماعية ودينية مثل سهولة هجرة الذكور وصعوبتها بالنسبة للإناث، ففي النرويج تبلغ نسبة الذكور ٦٧٪ وفي هولندا ٦٤٪ وفنلندا ٥٩٪ والسويد ٥٦٪ والدنمارك ٦٧٪ [١]

ويبين التعداد الأخير الذي جرى في العراق عام ١٩٩٧ أن نسبة الذكور في الفئة العمرية ٤٠-٤٤ تشكل ٢ر٥٪ منهم والإناث ٤ر٣٪، أي ما يقارب ضعف النسبة الأولى، وهذه الفئة العمرية للذكور والإناث كانت في الثمانيات والتسعينات في العشرين والثلاثين من العمر، وإذا أخذنا مثلا مدينة بغداد التي يشكل سكانها حوالي ربع سكان العراق نرى أن نسبة النوع (جنس)فيها Sex Ratio (عدد الذكور مقابل كل ١٠٠ من الإناث) ١٠٦ في ١٩٧٧، و١١١ في ١٩٨٧، و ١٠٠ في ١٩٩٧ [٢], وإذا أخذنا بهذه النسب فهذا يعني حدوث نقص كبير في الذكور مقابل الإناث، إذن إن ها الاختلال في نسبة الذكور إلى الإناث يعود إلى الحربين المدمرتين اللتين حصدتا مئات الآلاف من أرواح الشباب إضافة إلى عمليات القتل والإعدام والهجرة المستمرة، هذا الاختلال له آثار ديمغرافية واجتماعية واقتصادية ونفسية كبيرة في المجتمع العراقي آنية ومستقبلية، فإضافة إلى ظروف العوز والفقر وارتفاع معدلات البطالة يساهم هذا الاختلال في ربع نسبة العنوسة وسط النساء، وقد أشارت دراسات أجريت في العراق إلى ارتفاع نسبة العنوسة إلى ٤٠٠٪، وتنعكس هذه الحالة مباشرة في انخفاض معدل الولادات، هذا

---

[١] ينظر: حسبنا النسب استناداً الى المجموعات الاحصائية السنوية لكل من : هولندا، فنلندا، السويد والدنمارك.

[٢] ينظر:المجموعة الاحصائية لغربي أسيا، الامم المتحدة، نيويورك ٢٠٠١، جدول ١-٥ص٢٦.

العامل اضافة إلى غيره من العوامل مثل ارتفاع معدلات الوفيات بالاخص وسط الاطفال، ويسهم استمرار الهجرة من العراق في خفض معدل النمو السنوي للسكان في العراق، وقد انخفض هذا المعدل فعلاً من ٣ر٣٪ في ١٩٧٧ إلى ٢٪ في ١٩٩٠-١٩٩٥ وبالنسبة إلى مدينة بغداد أنخفض معدل النمو من ٥٪ إلى ١ر٤٪ خلال ١٩٩٠-١٩٩٧ [١]، وكان صافي الهجرة الخارجية (٠٠٠ر٦٥٠) نسمة بمعدل ٠٠٧ر٠٪ من ١٩٩٠-١٩٩٥ الذي ساهم في خفض النمو السكاني بنسبة ٢ر٣٪ في نفس المدة [٢].

أما على صعيد البنية العائلية نجد أن معدل خصوبة المرأة العراقية (متوسط عدد الأطفال لكل امرأة) منخفض في بلدان المهجر مقارنة مع العراق، ففي بريطانيا هناك ٥٣٪ من العائلات العراقية يصل عدد أفرادها بين٢-٤ [٣]. ويمكن تفسير هذا الانخفاض إلى عدة أسباب، منها: أن العائلات الكبيرة تصعب عليها الهجرة للأعباء المالية الكبيرة التي تتطلبها وبالأخص إذا كانت لطلب اللجوء. ثم إن الغالبية الساحقة من المهاجرين هم من المتعلمين و من ذوي التحصيل الدراسي والجامعي الذين ينخفض معدل الخصوبة عندهم نتيجة الوعي بأفضلية العائلة الصغيرة، كذلك تماشياً أو تأثراً بظروف ومتطلبات الحياة الجديدة ولاسيما في الدول المتقدمة، التي تشهد انخفاضاً بّيناً في معدلات الخصوبة. هذا إضافة إلى عوامل أخرى، هذا الانخفاض في معدل خصوبة المرأة العراقية في الخارج لابد وأن يساهم في تراجع معدل النمو السكاني لعموم العراقيين.

وينتج عن الهجرة ارتفاع العدد المطلق ومن الممكن النسبي للأشخاص المنتمين إلى الجيل الثاني أي الذين يولدون في بلدان المهجر، ففي هولندا ارتفع عددهم، ٦٪ إلى ١٣٪ من مجموع العراقيين خلال الأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٢ [٤].

ثم إن وجود العراقيين المهجر يعمل على إرتفاع نسبة الزواج المختلط ومدى ما يتركه من تأثير على البنية العائلية من الناحية الإجتماعية والثقافية والحضارية مع أن هذه النسبة لاتزال غير عالية. ففي هولندا تكون نسبة الزواج المختلط وسط مجموع الأزواج ١٨٪ في عام ٢٠٠١، منها ١٢٪ يكون الزوج من الجيل الأول والزوجة من

---

[١] ينظر:المصدر نفسه : جدول ١-٥ص٢٦.

[٢] ينظر:المصدر نفسه :ص٢٧.

[٣] ينظر: المصدر نفسه،ص٢٨.

[٤] ينظر: المصدر نفسه.

السكان الأصليين، والنسبة الباقية يكون الزوج أو الزوجة غير عراقي [١] وفي فنلندا ٣٦٪ من حالات زواج العراقيين عام ٢٠٠٠ كانت مع نساء غير عراقيات[٢].

إن زيادة نسبة عدد الجيل الثاني والزواج المختلط تساهم في تكوين عائلات عراقية ذات تنوع لغوي وثقافي وحضاري، لكن المطلوب المحافظة على الهوية العراقية دون إهمال عملية الاندماج في المجتمعات المضيفة في اثراء هذا التنوع. والملاحظ على أطفال الجاليات العراقية ولاسيما في الدول الغربية ضعف مستوى اللغات الأم لديهم وقلة معارفهم بالعراق كبلد ذي تأريخ وحضارة وثقافة، ومن هنا يتوجب على المنظمات العراقية في بلدان المهجر أن تضع في جدول اهتماماتها المساهمة في تقوية اللغة الوطنية لدى الأطفال في المهجر والتأكيد على التربية الدينية والثقافة والأخلاقية التي تساهم بدون شك في توثيق علاقتهم بوطنهم وأمتهم وتأكيد هويتهم.

وللهجرة تأثيراتها على النسيج الإجتماعي، فقد ساهمت في تمزيق وحدة العائلة العراقية، ففي حالات كثيرة لا يستطيع جميع أفراد العائلة الهجرة أو اللجوء إلى بلد المهجر، وهذا يساهم في خلق المعانات والتوتر النفسي لأفرادها، أما بالنسبة للعراقيين المقيمين في الخارج وبالأخص في الدول الغربية فالعيش في مجتمعات ذات بنية إجتماعية وثقافية وحضارية ودينية مختلفة يساهم في العزلة الإجتماعية ويقلل من فرص الاندماج فيها، و يلاحظ مثلاً تصاعد حالات الطلاق في بلدان المهجر، ففي لندن حيث غالبية العراقيين، بلغت نسبة الطلاق ٩٪ للرجال و١٨٪ للنساء، وهي نسبة مرتفعة جداً إذا ما قورنت في العراق، وبلغت نسبة الانفصال ٥ر٠٪ للرجال و ١ر١٪ للنساء، هذه الظاهرة تقف وراءها جملة من العوامل الإجتماعية و الثقافية و النفسية والمادية المتشابكة وغيرها.[٣] ويلاحظ المرء أن المهاجرين العراقيين في إيران يعانون أيضاً من عزلة اجتماعية وثقافية، إذ وجدوا أنفسهم في مجتمع لا يجيدون لغته، وقد أثر هذا على أوضاعهم النفسية ومعاناتهم الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتعليمية ودفع عدداً غير قليل منهم إلى اللجوء إلى بلدان أخرى.

---

[١] ينظر:المصدر نفسه.

[٢] ينظر:المصدر نفسه.

[٣] ينظر: مصطفى، شيركو جودت : ص٨٣.

أما بالنسبة إلى المستوى التعليمي والثقافي للمهاجرين العراقيين فإن نسبة كبيرة منهم إما من ذوي حملة الشهادات العليا والاختصاصات العلمية أو من ذوي المهن والحرف المختلفة، وأن الغالبية منهم لديهم تحصيل علمي ثانوي أو ما يعادله. ففي هولندا مثلاً هناك ٥٣٪ من العراقيين يحملون الشهادة الثانوية و٦٪ منهم يحملون شهادة جامعية. أما في بريطانيا فهناك ٢٣٪ يحملون الشهادة الثانوية و٢٠٪ يحملون شهادة جامعية [١]. وقد هاجرت أعداد كبيرة من المتخصصين وأصحاب الكفاءات والمثقفين في شتى فروع المعرفة إلى شتى دول العالم، وقد اعترفت أوساط النظام البائد في عام ١٩٩٩ بأن عدد الاكاديميين وأصحاب الكفاءات العلمية من العراقيين الذين تركوا العراق وأقاموا في الخارج يزيد على (٢٣٠٠٠)[٢]. وفي دراسة أجرتها اليونسكو تبين أن الذين تركوا العراق ضمن سبعة بلدان عربية يهاجر منها كل عام (١٠٠٠٠) من المتخصصين كالمهندسين والأطباء والعلماء والخبراء، وإذا قارنا هذا العدد مع السكان الأميين في العراق الذين بلغ عددهم ٤ر٨ مليون في ١٩٩٥ (نسبة الأمية فوق عمر ١٥ سنة بلغت ٤٢٪) يتبين لنا حجم النزيف المستمر في القوى البشرية المتعلمة والمؤهلة التي من المفترض أن تبقى في وطنها لتساهم في التنمية الإجتماعية- الإقتصادية، التي هي في أمس الحاجة اليها في عملية إعادة بناء العراق

إن الخسارة التي تلحق بالبلدان من جراء هجرة الكفاءات لا تقتصر على تحمل هذه البلدان كلفة تهيئة الكوادر دون الاستفادة منها فحسب، وإنما تكمن أيضاً في حرمانها من كل القدرات الجديدة المضافة في مختلف فروع الأنشطة الإقتصادية التي تضيفها هذه الكوادر في الدول التي تهاجر اليها، هذا بالإضافة إلى الخسائر المتحققة من خلال ما يلحق بأجهزة التعليم من أضرار من جراء تناقص رصيدها من هذه الكفاءات، الأمر الذي يضعف من قدرتها في تعبئة القوى البشرية اللازمة للتنمية، ومما يزيد المشكلة تعقيداً أن تعويض هذه الكفاءات يحتاج إلى الوقت والمال، فقد يحتاج البلد أن ينتظر ما بين ١٥-٢٠ سنة لتعويض هجرة مائة طبيب من ذوي الاختصاص[٣].

---

[١] ينظر:المصدر السابق.

[٢] ينظر:المجموعة الاحصائية لغربي أسيا. الامم المتحدة. نيويورك ٢٠٠١ جدول رقم ١-٤ص٤١

[٣] ينظر: المصدر نفسه.

كما أن الكثير من المتخصصين وأصحاب الكفاءات لايجدون أعمالاً تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية والمهنية ولاسيما في بلدان المهجر نتيجة صعوبات تعلم اللغة الجديدة أو الاختلاف في تقييم الشهادات أو التمييز العنصري. كل هذه تساهم في انتشار البطالة بينهم، لذلك نرى أن غالبية اللاجئين يعيشون في مستوى دخل منخفض يتمثل في الحد الأدنى، ففي هولندا مثلاً نجد غالبية العائلات العراقية تعيش على هذا الدخل، ٢٤٪ منهم لديهم عمل و٤٢٪ يبحثون عن عمل، ٤٣٪ لا يبحثون عن عمل. وفي النمسا بلغ عدد العاملين العراقيين ٢٣٠٠ في عام ١٩٩٧، وفي السويد بلغ ١١٠٠ عام ١٩٩٦، وفي الدنمارك ٦٠٠ عام ١٩٩٧، وفي فنلندا ١٠٠ عام ١٩٩٧، وهذه تعد أرقاما متواضعة بالمقارنة مع مجموع القوى العاملة العراقية في هذه البلدان، وبالتأكيد هناك فوارق بين دول اللجوء في هذا الجانب ولكن بشكل عام تبدو نسب البطالة مرتفعة وسط اللاجئين العراقيين.

وفيما يخص بنية السكان النشيطين اقتصادياً وهي التي تقع في الفئة العمرية ١٥-٦٤ نرى أن نسبتها مرتفعة وسط العراقيين في الخارج مقارنة بالعراق. ففي هولندا تبلغ نحو ٧٠٪ وفي الدنمارك ٦٢٪ في حين تبلغ في العراق ٥٥٪ وتزداد حدة الاشكالية عندما تكون غالبية هذه الفئة من المتعلمين والمتخصصين ومن أصحاب الكفاءات، ثم إن معدل النشاط الإقتصادي وسط هذه الفئة العمرية في العراق يبلغ ٧٥٪ للرجال و١٠ر٥٪ للنساء[1] وبما أن غالبية المهاجرين من الرجال فستكون الهجرة على حساب السكان النشيطين اقتصادياً الذين يعتمد عليهم اقتصاد البلد.

وإنّ هجرة أعداد كبيرة من العراقيين لابد وأن تؤثر في البنية الاثنية والدينية والمذهبية لسكان العراق، ففي هولندا يشكل المسلمون ٧٨٪ من اللاجئين العراقيين والمسيحيون ١٧٪، وقد هاجر الآف الكورد الفيلية الشيعة إلى إيران واضطر بعضهم إلى اللجوء إلى الدول الأوروبية، كما سجلت هجرة ملحوظة لمواطنين من الأقليات القومية والدينية مثل الآشوريين والكلدان والصابئة منذ ١٩٩١.

---

[1] ينظر:المصدر نفسه.

وقد تضرر سكان المحافظات الجنوبية أكثر من غيرهم من قمع النظام البائد، وهو ما يدعونا إلى عدّه عاملاً مهماً دافعاً للهجرة، و يدعونا ذلك إلى الاعتقاد بأن النظام السابق كان يرغب بحدوث تغيير مهم في الاثنية والدينية والمذهبية للسكان.

والجدول الآتي يوضح البنية الاثنية للعراقيين في العراق وبريطانيا وهولندا [1]

البنية الاثنية للعراقيين في العراق وبريطانيا وهولندا (النسبة المئوية)

المجموعات الاثنية	٪ العراق	٪ بريطانيا	٪ هولندا
عرب	٧١ر١	٨١ر٤	٢٥
أكراد	١٨ر٤	١٣ر٣	٦٤
تركمان	٢ر٤	١	٢
أشوريون	ـــــ	١ر٩	ـــــ
كلدان	ـــــ	ـــــ	٣
أرمن	ـــــ	٠ر٦	٣
صابئة	٠ر٢	ـــــ	١
آخرون	ـــــ	١ر٧	٢

ومن الملاحظ أنه كلما طالت إقامة العراقيين في الخارج ازداد عدد الحاملين لجنسيات أجنبية، وفي الواقع لا يرغب الكثيرون منهم بالحصول على الجنسية، لكن ظروف الإقامة الطويلة في بلدان المهجر تضطرهم لذلك، وبعد سقوط النظام الدكتاتوري كان إلغاء القانون الذي ينص على سحب جنسية العراقي الذي يكتسب جنسية وطن آخر مشجعاً للكثير من المهاجرين على العودة أو تكون لهم علاقات أوثق مع الوطن من خلال السفر أو الاستثمار، كل ذلك سيصب في صالح التنمية الإجتماعية والإقتصادية للعراق إذا ما عرفنا أن كثيراً من العراقيين في المهجر لديهم كثير من الخبرات المتراكمة العلمية والمهنية والتجارية والمالية وغيرها.

[1] ينظر:مصطفى شيركو جودت : المصدرالسابق، ص٨٥،٨٤ :

ويبين الجدول أدناه عدد العراقيين الحاصلين على جنسيات أجنبية في عدد من البلدان المتقدمة[1].

البلد	مجموعة الحاصلين على جنسية بلد الاقامة	الفترة	مجموع العراقيين في بلد الاقامة	السنة
استراليا	٨٠١٩	١٩٩٧-٢٠٠٠	ـــــ	ـــــ
السويد	٢٢٢٥٧	١٩٨٨-٢٠٠٠	٥٢١٩٢	٢٠٠٠
الدنمارك	٥٥٣٨	١٩٨٠-٢٠٠٠	٢١٥٥٥	٢٠٠٢
النرويج	٢٦٧٢	١٩٧٧-٢٠٠١	١٢٣٥٧	٢٠٠١
النمسا	١٥٤٣	١٩٩١-٢٠٠٠	ـــــ	ـــــ
فلندا	٤٨٦	١٩٩٥-٢٠٠٠	٣٢٠٩	ـــــ
هولندا	١١٠٩٦	١٩٩٥-٢٠٠٠	٤١٣٢٣	

ينص كل دساتير العالم على مسألة التجنس وتتضمن قوانينها جزئيات اكتساب الجنسية وفقدانها. فقد هاجر عدد كبير من العراقيين إلى الدول المدرجة في الجدول أعلاه بسبب الظروف الصعبة المعروفة وأدت هذه الهجرة إلى الإقامة في هذه الدول لمدة طويلة وأصبح لهم حق اكتساب الجنسبة، وتضاعفت هذه الأعداد في السنوات الأخيرة، ويلاحظ من الجدول أن السويد يضم أكبر عدد من العراقيين الحاصلين على الجنسية السويدية، وتأتي هولندا بالدرجة الثانية وبعدها أستراليا والدانمارك والنرويج والنمسا وفنلندا.

مشاكل العمالة الوافدة وتأثيراتها على التنمية

الاندماج والتكيف :

لاشك أن كل إنسان له أفكاره وعاداته وتقاليده وآدابه الإجتماعية النابعة في المكان الذي ولد ونشأ وترعرع فيه. وعندما يترك ذلك المكان سواء كان قرية أو منطقة نائية ويحل في مكان حضري أو مدينة عصرية حديثة فهو يحمل معه تلك العادات والتقاليد والقيم وغيرها باعتبارها جزءاً من شخصيته. ولكنه حين يواجه بيئة جديدة غير ملائمة مع

[1] ينظر:المجموعة الاحصائية لغربي أسيا، الامم المتحدة، نيويورك ٢٠٠١ جدول رقم ١-٤ص١٤.

عاداته وتقاليده، ولاسيما إذا كان العامل من بلد أجنبي، فإنه يصاب بصراعات داخلية حادة. ولا ننسى أن المناخ له تأثيره الخاص على العامل الوافد أيضاً. وفي هذه الحالة يجب عليه ضبط النفس وابتلاع مراراته النفسية والفكرية والعصبية لكي لايكون ضحية، وعليه أن يفكر تفكيراً جديداً، ويحأول بناء نفسه من خلال التنازل عن بعض أفكاره أو عاداته ليتلائم مع الواقع الجديد ويدخل ويندمج مع البيئة الجديدة، وأن يصبح عنصراً نشطاً في هذا المجتمع الجديد، ويراعي ماهو سائد من عادات وتقاليد، ويكون مستعداً بصورة واقعية للاندماج والتأقلم والتكيف والتفاعل فيه ومعه، بشرط أن لا يفقد هويته.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الأماكن لا تتلائم مع العامل الوافد حيث توجد فيها أجناس مختلفة أو قوميات كثيرة، وهذه العوامل تؤثر عليه وتجبره على الاندماج والتكيف مع الواقع الجديد حفاظاً على حياته وعمله ومستقبله، ولكن إذا رغب بأن يندمج في بلد المهجر ويصبح عضواً فيه للحصول على الجنسية والزواج فيه، فعليه أن يندمج في المجتمع ويتثقف بثقافته وأعرافه.

واذا رغب الوافد الاندماج والتكيف مع البيئة الجديدة وقبل ما يمكن قبوله من تلك العادات والتقاليد السائدة في المكان الساكن فيه، فإنه يصبح عاملا ناجحا ومرغوبا ويؤدي عمله بنجاح دون أن يصاب بالاجهادات النفسية والعصبية ويعيش حياة طبيعية ومستقرة وهادئة. أما اذا لم يرغب بالتكيف مع الواقع الجديد ولم يستطع قبول ما يجب قبوله أو تمليه ظروف عمله، فانه قد يفشل أو يصاب بخيبة الامل والشعور بالغربة والاغتراب لأنه يبتعد ابتعادا نفسيا وفكريا عن عمله ولا يتمكن من القيام به بصورة طبيعية.

الاغتـــراب

((خلق الله العالم والكون وظل وسيظل إلهاً وسيداً لها، والانسان خلق منجزاته وأفعاله ولكنه قد يتحول إلى عبد لهما. وهذا هو الفرق بين الوجود والاغتراب. وبين الوعي بالذات وفقدان الإحساس بها))[1]

((ولعل من أبرز مظاهر التعبير عن اغتراب الانسان ما تفصح عنه الاحصاءات والدراسات الإجتماعية ولاسيما في بلدان شمال أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، من

---

[1] ينظر : المغربي، د. سعد : الاغتراب في حياة الانسان، الكتاب السنوي الثالث، اكاديمية الشرطة، بدون اسم المدينة، ١٩٧٦،ص٢٥.

زيادة خطيرة في انتشار الأمراض النفسية والعقلية، والانتحار والادمان على الخمور والمخدرات والانحلال الخلقي والدعارة وجيوش المرتزقة وهجرة العقول، وأخيرا ثورات الرفض والاحتجاج التي يقوم بها الشبان في البلدان الكبيرة من العالم))[1]

للاغتراب معانٍ ومفاهيم وتعريفات كثيرة من النواحي الفلسفية والإقتصادية والدينية والطبية والإجتماعية والعاطفية والسياسية، وان دوافعه ايضا كثيرة ومتنوعة والإحاطة الكاملة بمفاهيمه ومعانيه والمجالات التي تشملها ليست بالأمر اليسير والهين، ونذكر بعضاً منها قدر الامكان.

الاغتراب : نوع من الشعور الداخلي للإنسان حسب المؤثرات الخارجية كالفشل في التجارة أو فقدان وظيفة أو مركز أو فقدان صديق أو حبيب، ولا يتمكن من التلائم مع الأمر الواقع، أو نتيجة فقدان الصحة أو أحد أعضائه نتيجة حادثة أو كارثة طارئة.

أما الغربة والاغتراب بالنسبة للمهاجرين فهو شعور قوي ينتابهم ويجعلهم يعيشون أوهامهم وأحلامهم نتيجة بعدهم عن الوطن والأهل والأحبة، وعدم معرفة لغة ذلك المجتمع الذي حلُّوا فيه وأصبحوا أعضاء واقعيين فيه. وفي بعض الأحيان يكون الشعور قوياً وطاغيا ولايتمكنون من مقاومته، لذا يظهر بينهم من يقدم على الانتحار أو محاولة الانتحار. أو يصاب بعزلة نفسية تامة عن المجتمع حيث لايتمكن من تكوين علاقات اجتماعية طبيعية بسبب عدم معرفته اللغة التي هي الوسيلة للتعبير عما يجول في خاطره وإبداء الشعور بها أو للتعبير عما يعانيه، وتسبب الصدمات المفاجئة في ظهور هذه الحالة كحدوث حالات وفاة لأحد اقربائه القريبين أو وفاة احد والديه أو أحد إخوته أو إحدى اخواته أو بواسطة الحوادث الطبيعية وغيرها من الأسباب.

وفي أحيان أخرى يكون دافع الاغتراب أو الشعور به عدم تمكن الشخص من الحصول على ما يريد.((فالعامل الذي يشعر بالحاجة إلى التعلم قد لايستطيع شراء الكتاب الذي يعلمه، وحافي القدمين قد لايستطيع شراء الحذاء الذي يحمي قدميه... هنا تصبح السلعة غريبة على الانسان متعالية عليه... وقد يكون هو نفسه منتجاً كالفلاح الذي ينتج

---

[1] ينظر: المصدر نفسه : ص٢٥٠.

البيض ولا يستطيع استهلاكه على الرغم من حاجته الماسة إليه وتتجلى الثانية في القدرة على امتلاك السلعة ولكن دون توظيفها))[1]

وقد يولد الشعور بالاغتراب عدم التمكن من الزواج من المحبوبة وبناء حياة سعيدة وهانئة وسوية. أو فشل في الزواج بعد تكوينه بسبب عدم الانسجام فيما بينهما أو بسبب الفارق الثقافي أو الإجتماعي أو تعارض أفكارهما.

الاغتراب يظهر بوضوح عند بعض المهاجرين الذين يعبرون عبر رسائلهم أو مكالماتهم اليومية مع الأهل والأصدقاء بامتعاضهم وندمهم على إقدامهم على الهجرة وترك الأهل والأحبة والوطن. وكيف أنهم يتحينون الفرص للعودة والرجوع إلى الوطن لعدم تحملهم الحالة والواقع الجديدين وعدم ملائمتهما لهم، وهم يشعرون بآلام نفسية وعصبية في أغلب الاحيان.

ويجب أن ننوه هنا إلى أن تاثيرات الحياة المختلفة على المغتربين وضغط الاغتراب على المهاجرين تختلف من شخص إلى آخر حسب الظروف والإمكانات وكذلك حسب قوة الشخص وإرادته وتصميمه على الحياة ودرجة ثقافته ووعيه.

تأثير العمالة الوافدة وأبعادها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية

١- البعد الإقتصادي :

يعدّ العامل الإقتصادي من أبرز العوامل التي أدت إلى تشجيع العمالة الوافدة إلى العراق. فبعد أن تحرر العراق من الهيمنة العثمانية، بقى متعبا ومنهوك القوى نتيجة الويلات والمآسي والحروب المدمرة وانتشار الأمراض والأوبئة، كمرض الطاعون الذي أودى بحياة الملايين من أبناء العراق. وقد أحدث اكتشاف النفط سنة ١٩٢٧[2] في العراق تغييرات جوهرية مهمة في سياسة بعض الدول الأوروبية وتوجهاتها خاصة بريطانيا وفرنسا تجاه العراق، وأدت إلى طفرة نوعية في اقتصاديات تلك البلدان وأحدثت في نفس الوقت تحولات اجتماعية وسياسية مهمة فيها ونظرا لقلة الأيدي العاملة الماهرة في العراق ازدادت فرص العمل بصورة ملحوظة، وفي نفس الوقت ازدادت فرص العمل للأيدي العاملة غير المدربة في

---

[1] ينظر : المصدرنفسه، ص٢٦٤.

[2] ينظر : مجموعة من الاساتذه : جغرافية العراق، ط١، وزارة الثقافة، السليمانية ٢٠٠١، ص١٢٢.

مجال الإنتاج النفطي. وقد اضطر العراق إلى استيراد الأيدي العاملة المدربة من الفنيين والمهندسين والخبراء من الدول الأوربية وخاصة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

وبما أن العراق من الدول الغنية بالنفط، إضافة إلى موارد زراعية وغيرها فقد أصبح من الدول ذات الاقتصاد القوي التي لها إمكانيات كبيرة للقيام ببناء مشاريع تنموية عديدة في القطاعين العام والخاص. وقد ساعد بناء مشاريع زراعية وصناعية وتجارية وعمرانية وتطويرها على خلق فرص عمل عديدة ومختلفة بحيث أصبح العراق خلال السبعينات من القرن الماضي منطقة جذب قوية للعمالة الوافدة وبصورة خاصة من الكوادر الفنية المتخصصة، إلى جانب الأيدي العاملة البسيطة. وكان الهدف من ذلك هو سد الشواغر الناقصة في المصانع والمؤسسات والوظائف المالية الكبيرة التي تصرف على تعليم مثل هذه الأيدي العاملة وتدريبها وتأهيلها ولاسيما الفنية والمتخصصة.

ومن الملاحظ أنه كلما ارتفعت معدلات إنتاج النفط في العراق، ازدادت الحاجة إلى الأيدي العاملة الوافدة في القطاعات الخاصة والعامة، وخاصة في صناعة النفط ومشتقاته وطرق تصديره إلى خارج العراق، وهي تؤثر بدورها في تحريك دورة الاقتصاد العراقي وتطوير الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات. وكان كثير من العمال المهرة الأجانب، الذين عملوا في العراق، وخاصة في بريطانيا، قد عاشوا في العراق لمدة زمنية طويلة من أجل العمل وتدريب العمال العراقيين وتأهيلهم وتطوير كفاءاتهم ومهاراتهم. وبعد انتهاء عقود عملهم ومهامهم عاد قسم منهم إلى بلادهم وبقي القسم الآخر منهم في العراق. وقد قدم أول مجموعة من العمال الاجانب إلى العراق بعد تشكيل الدولة العراقية في العشرينات من القرن الماضي. و ازدادت أعداد العاملين الأجانب في العراق بعد اكتشاف النفط واستخراجه للعمل في منشآت النفط، ولمساعدة العراقيين في حفر الآبار واستخراج النفط وتصديره إلى خارج العراق.

وقد استمر تدفق العمال الوافدين إلى العراق خلال النصف الثاني من القرن الماضي، خصوصا بعد قرار تأميم النفط عام ١٩٧٢ وتزايد عائدات النفط بشكل هائل نساعد على بناء مشاريع صناعية وزراعية وتجارية وعسكرية وتعليمية وذلك للتوسع الذي حصل في بناء البنية التحتية من جهة، وعدم كفاية الأيدي العاملة الوطنية من الناحيتين الكمية والنوعية، ناضطر الحكومة العراقية إلى فتح الأبواب على مصراعيها امام الموجات الوافدة من العمال والفنيين والخبراء وبصورة خاصة من الدول العربية.

وقد ازدأدت الحاجة إلى القوى العاملة أضعافاً مضاعفة بعد الحرب الطويلة مع الجارة إيران، والتحاق الأكثرية من العمال العراقيين في الخدمة العسكرية وفي تشكيلات الجيش للمشاركة في متطلبات الحرب، التي أدت بالحكومة العراقية إلى تخصيص مبالغ هائلة لتغطية نفقات الحرب الباهضة.

وتحصل العمالة الوافدة من بلد إلى آخر بطريقتين :

أ- **الطريقة الرسمية** : وهي الاتفاق بين الدولة المرسلة والدولة المستقبلة. وهذه الطريقة قليلة جدا بين الدول العربية والدول العالمية. لأن أكثرية العمال لايلتزمون ولايتقيدون بها .

ب- **الطريقة غير الرسمية** : وهي هجرة العمال بطرقهم الخاصة وأساليبهم الملائمة لهم، وهذه الطريقة فيها كثير من المخاطر والمجازفة، وأغلب هذه العمالة من العاطلين عن العمل.

وهناك تعريف عام وعالمي للعامل العاطل عن العمل ويحدد بثلاثة شروط، هي:

٢- أن لايكون لديه أي عمل.

٣- أن يكون في صدد البحث عن العمل مقابل أجر معين.

٤- أن يكون جاهزا للعمل على الفور.[١] ويعدّ العراق إحدى الدول العربية المنتجة للنفط وله موارد طبيعية عديدة وكثيرة كمّا ونوعا، وبسبب الظروف الخاصة التي مر بها العراق خلال عقود كثيرة، ومواجهته لحروب عدة أدت إلى وجود فراغ سكاني فيه، وهذا أدى بدوره إلى أن يكون قبلة أنظار العمال العرب والأجانب لتوفر فرص العمل فيه.

وهناك عوامل رئيسية عديدة تدفع العمال الأجانب للهجرة إلى العراق، هي[٢]:

أ- العوامل المتصلة بالمنطقة الأصلية

ب -العوامل المرتبطة بالمنطقة المقصودة

ج — العوامل المعترضة

د - العوامل الشخصية

وهذه العوامل الأربعة المذكورة والمرتبطة بالهجرة لها آثارها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية على المهاجر والبلد المرسل والبلد المستقبل.

---

[١] ينظر: ابراهيم،د.عبدالله:المصدر السابق،ص٥٦.

[٢] ينظر : يونس، حمادي علي: المصدر السابق، : ص٢١٨

٢- البعد الإجتماعي :

من الملاحظ أن العراق ومنذ زمن بعيد كان محط أنظار الأقوام المجأورة، وذلك لتميزه بوفرة المياه وخصوبة الأرض واعتدال المناخ.وبعد أن تحرر العراق من الهيمنة العثمانية وتم تشكيل الدولة العراقية بقي متعبا منهوك القوى نتيجة الويلات والمآسي والحروب المدمرة ومن ثم انتشار الأمراض والأوبئة التي أدت إلى موت الملايين من أبناء العراق. وقد أصبح العراق بحاجة ماسة لأيدٍ عاملة وافدة لسد النقص الحاصل في هذا الجانب الحيوي. و نلاحظ أن الكثير من المتخصصين وأصحاب الكفاءات لايجدون أعمالا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية والمهنية، ولاسيما في البلدان المستقبلة نتيجة صعوبات تعلم اللغة الجديدة أو الاختلاف في تقييم الشهادات أو التمييز العنصري، كل هذه الصعوبات أسهمت في انتشار البطالة بينهم. وتظهر أمراض داخلية نفسية للذين يتركون بلدانهم التي نشأوا فيها وتشبعوا بعاداتها وتقاليدها وقِيَمها. وهم يواجهون في البلد المستقبل الجديد أموراً لاتتلائم كليا أو جزئياً مع عاداتهم وتقاليدهم وقِيَمهُم الخاصة، وهذا بدوره يسبب صراعاً حادّاً يؤدي إلى حالة الاغتراب والعزلة عن المجتمع عدا العذاب والآلام النفسية المختلفة. والجدير بالذكر أن العراق لايعدّ من الدول ذات الفراغ السكاني وقلة الأيدي العاملة فيه إذا كان قد سلك طريقا صحيحا لإدارة البلد منذ تشكيله سنة ١٩٢١، وإن الاضطرابات الداخلية والقيام بالحروب الخارجية مثل مشاركة العراق في بكل حروب العرب مع إسرائيل من سنة ١٩٤٨ وما بعدها. والحروب الداخلية العديدة من بداية الثلاثينات والحرب العراقية الإيرانية ثم احتلالها لدولة الكويت والحرب الأخيرة مع دول التحالف في سنة ٢٠٠٣ حيث أدت إلى سقوط نظام صدام حسين. هذه الأسباب وغيرها أدّت إلى انحسار عدد الأيدي العاملة العراقية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة العراقية حاولت في الثلاثينات من القرن الماضي وفي عهد الملك غازي الأول تشغيل أيدٍ عاملة عربية بدل أيدٍ عاملة غير عربية، فقد جاء في كتاب (حلم الهجرة) مايلي : ((إن السلطات البريطانية في الجزيرة لم تكن تبدي ارتياحاً كبيراً لتزايد العاملين العراقيين في الشركة. وقد يكون هذا نتيجة الدور القومي الذي لعبته السلطات العراقية والإعلام العراقي في عهد الملك غازي (١٩٣٣- ١٩٣٩)) [١]

---

[١] ينظر : النجار، باقر سلمان : : المصدر السابق،ص٨٣.

و إن ممارسة بعض العادات الشاذة التي يحملها العامل الوافد : مثل الإدمان على المخدرات وغيرها، تزيد في حدة المشاكل الإجتماعية، وعلى الدولة المستقبلة توفير وإيجاد السكن والرعاية الإجتماعية، التي تشكل عبئا على الدولة المستقبلة وضرورة حلها حلاً مناسباً بتأمين حياة طبيعية وهادئة وبتوفير كافة المستلزمات الواجب توفرها ضمن شروط السكن مع القيام بالرعاية الإجتماعية، مثل تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية وغيرها.

كما أن زيادة نسبة الذكور بين صفوف العمال الوافدين قد تؤدي إلى تغيير التركيب الديموغرافي للدولة المستقبلة والمرسلة، وذلك بارتفاع نسبة الذكور في الدولة المستقبلة وانخفاضها في الدولة المرسلة. وهناك مشكلة أخرى يعاني منها العمال الوافدون،هي مشكلة اللغة. ففي أحيان كثيرة تكون اللغة سبباً لخلق مشاكل في العلاقات بين العمال الوافدين وبين العمال من أبناء البلد المستقبل. نتيجة لاستعمال اللغة بصورة خاطئة خاصة بين العمال غير العرب بسبب عدم إمكانية التفاهم بين الجانبين.

٣- البعد السياسي

يلعب البعد السياسي دوره في العمالة الوافدة إلى العراق، وذلك عندما يشعر الفرد بوجود الاضطهاد والحرمان وعدم المساواة أو الضغط على حريته بشكل أو بآخر، أو لمطاردته بسبب اعتناقه أفكاراً معينة أو مباديء لاتنسجم مع مباديء السلطة الحاكمة حيث يضطر للهجرة إلى دولة أخرى بصفة عامل أو فني للعمل في إحدى المؤسسات،.كما حصل للفلسطينيين الوافدين إلى العراق. و إن عدم وجود الاستقرار السياسي في بعض البلدان العربية وعلى سبيل المثال الأقطار المصدرة للعمالة مثل مصر وسوريا والصومال وفلسطين، يساعد على ازدياد نسبة العمال المهاجرين وغيرهم.

ومن الجدير بالذكر أنه لاتوجد في العراق منذ تأسيسه ولحد الآن إحصاءات دقيقة أو دراسات وافية حول العمالة الوافدة يمكن الاعتماد عليها. لأن الحكومات في العراق وبأنظمتها المختلفة عَدتّ تلك الاحصاءات أسرارا للدولة ولايمكن الاطلاع عليها وخاصة ايام حكم حزب البعث الذي استمر لمدة ما نقارب خمسة وثلاثين عاما. ولذلك فمن الصعب على الباحث الحصول على معلومات وإحصاءات وافية عن العمالة الوافدة إلى العراق. وقد تمكنا من الحصول على بعض المعلومات حول العمالة الوافدة من الجوانب

الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في العراق اعتمادا على بعض المصادر القليلة وبعد جهد متواصل وزيارات خاصة لبعض الدوائر الرسمية وغير الرسمية.

ومعلوم أن الحرب كان سببا آخر لاستيراد العمالة الوافدة. لأن أغلبية أبناء العراق أُخذوا طوعاً وقسراً إلى جبهات القتال، حيث قتل منهم مئات الألوف. ومن بقي منهم رجعوا جرحى ومعاقين أو أسرى حرب. وأغلب هؤلاء فقدوا وظائفهم وأعمالهم التي زأولوها قبل الحرب وفي القطاعين العام والخاص. وفي الحقيقة كانت للحرب نتائج وخيمة ومدمرة وسببت تعطيل عملية التنمية وقلة في الأيدي العاملة في المجالات كافة كما حدثت في الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات من القرن الماضي.وهذه الأسباب أجبرت الدولة العراقية على فتح الأبواب أمام العمالة الوافدة التي تريد العمل من الدول العربية والأجنبية. وإن العمالة الوافدة تساعد على إثارة نعرات قومية أو طائفية أو دينية بين العمال الوافدين، وتسبب أحيانا اضطرابات داخلية عنيفة، كما حدث مع العمال المصريين في منتصف الثمانينات.

ومن الجدير بالذكر ان سلطة البعث في العراق حاولت منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي العمل على خلق نوع من التوازن السياسي، وذلك بفسح المجال أمام الأيدي العاملة العربية التي يمكن استخدامها في الأجهزة الامنية وفي وسائل الاعلام والخدمات وغيرها ليكوّنوا منهم طابوراً خامساً يسندهم ويدافع عنهم في أوقات الخطر، والاستفادة منهم في شتى المجالات ومنها الوقوف ضد حركات المعارضة السياسية.

يبين الاهتمام المتزايد للباحثين والمفكرين وذوي الاختصاص بقضية الهجرة وآثارها في خطط التنمية من خلال البحوث والدراسات والمؤتمرات عما تثيره الهجرة من مشاكل للاقتصاد الوطني وتحديات تزداد خطورة وتفاقماً من حيث انعكاساتها المختلفة وإجراءات التصدي لآثارها السلبية وتقليصها ومعالجتها بشكل شامل، وتعظيم الآثار الإيجابية. ومن أبرز آثارها السلبية هجرة الكفاءات أو العقول، وتزداد خطورة هذا الموضوع بالنسبة للدول النامية بسبب ضخامة حجم هذه الهجرة، واستمرار تدفقها بوتائر متصاعدة.وتنقسم هذه الهجرة إلى ثلاث فئات (مستويات). ذوي المهن الحرة (اطباء، محامون، اساتذة)، فنيون يتطلب منهم شهادة جامعية ويشكلون حلقات اتصال بين

المهندسين والعمالالمهرة الذين اكتسبوا خبرة عالية من خلال الممارسة [1] ان الدول المستقبلة هي وحدها التي تمتلك البيانات الحقيقية حول الهجرة، في حين تفتقر اليها الدول الطاردة، وهذه يجعل هذه الدول في وضع يهمل فيه الحجم الحقيقي لمهاجريها من الكفاءات وخصائصها الاساسية، وهو امر يشكل احدى الصعوبات المهمة في مواجهة هذه المشكلة ودراستها باتجاه معالجتها. ويقدر نحو ثلث القوى البشرية العربية ذات الكفاءات العالية في الولايات المتحدة الأمريكية .[2].

ومهما يكن من امر فان الحقيقة هي ان هجرة الكفاءات العربية تشكل نزيفا للعقول والطاقات لايمكن تعويضها، وتشكل تحديا يزداد خطورة، لان الاقطار المعنية تنقصها الامكانات المادية والعلمية والفنية التي تمكنها من خلق كفاءات علمية لتعويض المتسرب منها، واسترجاع كفاءاتها أو على الاقل ايقاف هذا النزيف، وتزداد مشكلة هجرة الكفاءات خطورة بسبب ما تتسم به من خصائص، ومن أبرز هذه الخصائص :

١ - التخصصات :

تكمن المشكلة في هذا الأمر في أن أعلى النسب للكفاءات المهاجرة تقع بين التخصصات الأكثر كلفة من حيث إعدادها ومن حيث مساهمتها في التخطيط والإنتاج والإنتاجية. ففي دراسة ميدانية أجريت حول هذا الموضوع اتضح أن نسبة الأطباء من بين الكفاءات العربية المهاجرة تشكل ٢٧ر٩٪ مقابل ١٦ر٤٪ للمهندسين و ١٥ر٣٪ لعلماء الطبيعة و ٦ر٩٪ للتقنيين الصحيين[3].

---

[1] ينظر : منظمة العمل العربية، هجرة الادمغة العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة، بغداد ١٩٨٠،ص١٤.

[2] ينظر : زحلان، انطوان، هجرة الكفاءات العربية في السكان والتنمية في الشرق الاوسط، الامم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي اسايا، ١٩٨٥، ص٣٢.

[3] ينظر : فرسون، سميح، المهنيون الامريكيون من اصل عربي وهجرة الكفاءات، في هجرة الكفاءات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨١، ص٢٥٧.

إن البلدان النفطية تحتاج سنويا إلى أكثر من (١٨) ثمانية عشر ألف كفاءة عالية، اي مايعادل ٤ر٥ مرة عدد الكفاءات التي تهاجر سنويا[١]. ومن المعروف أن البلدان النامية تعاني من نقص شديد في مثل هذه الكفاءات خاصة بين الأطباء والمهندسين..

٢- التحصيل العلمي :

تشير الدراسات إلى أن معظم المهاجرين من الدول النامية من ذوي الكفاءات وحملة الدرجات العلمية العالية في مستوى الدكتوراه والماجستير، وقد بلغت نسبة حملة الدكتوراه في الطب ٢ر٨٣٪ من مجموع الدرجات العلمية الأخرى، في حين لم تمثل نسبة الكفاءات في مستوى البكالوريوس سوى ٩ر٥٪ [٢].

٣- الهيكل العمري :

لايحسب العمر هنا وفق مفهومه التقليدي، بل وفق اعتبارات أخرى تراعى فيها سنوات الدراسة ومستويات التحليل العلمي والممارسة. ففي دراسة حول التوزيع العمري للمهاجرين تبين أن نسبة فئات الأعمار من ٢٠-٣٩ بلغت ٥ر٤٧٪ تقريبا من مجموع المهاجرين نحو أمريكا، وبلغت نسبة الفئات ٤٠-٥٩ سنة نحو ١٥٪، أي أنً مجموع الأعمار من ٢٠-٥٩ سنة هي ٥ر٦٢٪ وهي نسبة عالية [٣]. ومن أهم العوامل التي تقود إلى الهجرة هي العوامل الإقتصادية التي تكمن في الفرق في الدخل، حيث يعدّ أهم عامل، إذ بدونه يصبح من الصعب إيجاد تفسير لهجرة الكفاءات من الدول النامية الأشد فقرا بالقياس إلى الدول النامية الغنية. فالبلدان العربية الفقيرة هي أكثر البلدان تعرضا لهذا النزيف من الكفاءات والعقول بالقياس إلى الأقطار الغنية وخاصة النفطية منها.

ومن بين أهم الأمور المتعلقة بظروف العمل المستلزمات المادية التي يجب أن توفرها الدولة، اللازمة للبحث العلمي من كتب ومراجع ونشرات وبيانات ومعلومات مفصلة ودقيقة، ومنها كذلك المختبرات المتطورة والمجهزة بالوسائل الحديثة والآلات والأجهزة

---

[١] ينظر:منظمة العمل العربية، هجرة الأدمغة العربية، المصدر السابق، ص١١٧.

[٢] ينظر : فرسون، سميح، المصدر السابق، ص٢٥٧.

[٣] ينظر: منظمة العمل العربية، هجرة الادمغة العربية، المصدر السابق، ص١٨٨

المختبرية الضرورية في إجراء البحوث والدراسات والتجارب والاختبارات والتحليلات من أجل الحصول على نتائج سريعة ودقيقة. إن أهمية هذه العوامل تبرز ليس فقط لكونها تدخل ضمن مفهوم العوامل المادية، بل تبرز لارتباطها بجوانب أخرى لجذب الأفراد بحيث تكون عوامل جذب، وتضفي على الكفاءات الشعور بالاعتزاز وبالاهمية المعنوية والاعتبارية، في حين ينتاب الأفراد المعنيين في حالة عدم توفرها شعور بالاحباط وانعدام الحاجة إليهم والنظرة السلبية ليس فقط إلى العلماء والباحثين بل إلى العلم والبحث العلمي.

وهناك العوامل غير الإقتصادية التي تسهم في هجرة الكفاءات وتترك اثارها السلبية على خطط التنمية ومسارها وبرامجها، منها العوامل السياسية والإجتماعية والدينية وغيرها. إن الطابع السياسي تجسد في تركز معظم الكفاءات من الدول النامية في عدد محدود من الدول الرأسمالية الصناعية، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا. وأما بخصوص العوامل الإجتماعية والدينية والمعنوية فإن فئة أصحاب الكفاءات العالية ولاسيما أولئك الذين تلقوا دراساتهم وتدريباتهم في الدول المتقدمة هم أكثر استعدادا من غيرهم لتوجيه الانتقاد إلى مجمل العادات والتقاليد والقيم السائدة في مجتمعاتهم الأصلية والتنكر لها. إن تاثير مظاهر الحضارة الغربية في الكفاءات العائدة إلى الدول النامية وشدة انبهار هؤلاء بها تتناسب بصورة طردية، وبذلك يشعر هؤلاء بالضياع والغربة وعدم الانتماء إلى مجتمعهم حال عودتهم إليها بعد طول غياب. ولا شك فقد توجد عوامل مساعدة ومشجعة لهجرة الكفاءات من هذه المجتمعات من بينها الانتماء الديني والمذهبي والعنصري أو الزواج من مواطنات تلك الدول. وفي مثل هذه الحالات يكون احتمال عودة هؤلاء إلى أوطانهم ضعيفاً جداً، وبالتالي يعد هذا خسارة كبيرة للدول النامية، وتؤثر سلباً على كل نواحي الحياة، ولاسيما الإقتصادية منها، لان ذلك له تأثيره المباشر على مسارات التنمية[1].

ولا يقتصر هذه الآثار على النتائج المباشرة للهجرة والمتمثلة في تسرب الكفاءات ونزيف العقول، وما يعنيه ذلك من خسارة مادية وأضرار اجتماعية ومخاطر سياسية، بل إنها تشمل أيضا الخسائر غير المباشرة المتمثلة في المكاسب المادية وغيرها التي تجنيها

---

[1] ينظر : الراوي، د.منصور، المصدر السابق ومابعدها.

الدول المستقبلة للكفاءات، المهاجرة اليها، فالمشكلة لا تقتصر على القيمة النقدية للكفاءات بل هي أكثر شمولاً، فخسارة هذه الدول من أهم عناصر التنمية ومستلزماتها والتحديث والحضارة، فالكفاءات المهاجرة لا تعوض حتى بالمال، و أنها لاتعوض بعناصر أجنبية مستوردة، خاصة عندما يتعلق الأمر بكفاءات نادرة عالية التكوين، إن القيمة الحقيقية للكفاءات لاتقتصر على المباشرة منها، بل تشمل كذلك العناصر الأخرى غير القابلة للحساب ولاسيما مقدار الخسارة الناجمة عن عدم مشاركة هذه الكفاءات في تنمية مجتمعها الأصلي وفي مقدار ما أحدثته من إعاقة لمعدلات النمو وعرقلة لمخططات برامج التمنية بسبب هجرتها إلى الخارج [1]. وقد بادرت بعض الدول النامية إلى التعدي لمخاطر الهجرة بأشكالها المختلفة ولا سيما بالنسبة لهجرة الكفاءات، ولعل أهم تلك الإجراءات هي المتعلقة بمواجهة إجراءات التهجير وتشجيع العودة للوطن، ويتطلب الأمر من السلطات المعنية الحالية إجراءات مهمة لتحقيق برامج وأهداف التنمية، وذلك من خلال جذب الكفاءات العراقية المهاجرة والعمل على استرجاعها، وذلك من خلال توفير الضمانات وتشريع القوانين التي تضمن عدداً من الإجراءات التشجيعية، مثل دفع تكاليف العودة إلى العراق، وتكاليف نقل الأمتعة والحاجيات الشخصية والعائلية وإعفائها من الرسوم الجمركية، والسماح لهم بإدخال حاجيات بدون رسم جمركي كالسيارات وغيرها، وتقديم حوافز سخية مثل توزيع أراضٍ وقروض مالية لبناء الأراضي وغيرها بحيث تكون نقاط جذب لعودة الكفاءات المهاجرة.

وتعد الهجرة إحدى ظواهر حركة السكان الطبيعية، وقد حظيت بنصيب كبير من الدراسة، إذا ما قورنت بالحركات الأخرى وذلك لأن آثارها كبيرة على حجم السكان، وعلى تركيبهم الديموغرافي، كذلك لها آثارها الإقتصادية والإجتماعية في المناطق التي تتأثر بهذا الأمر، وهناك صعوبة كبيرة في معرفة احتساب عدد ونسب المهاجرين القادمين إلى إقليم كوردستان العراق والنازحين منه بسبب عدم تيسر المعلومات والاحصاءات على مستوى الأقضية والنواحي، وبذلك يتم حساب عدد المهاجرين ونسبهم من الإقليم واليه، بشكل يتناسب مع سير المعلومات والإحصاءات [2].

---

[1] ينظر المصدر السابق ص٧٤.

[2] ينظر : الخفاف، عبير علي حسين وأخر، المصدر السابق، ص٢٧٩.

فنلاحظ أن عدد المهاجرين القادمين إلى الإقليم في بغداد عام (١٩٧٥)، كان يشكل (٣٪) من مجموع سكانه، وهي أقل نسبة للمهاجرين خلال تلك المدة، ويعزى ذلك إلى أن عمليات إسكان بقية محافظات العراق لم تكن بشكل كبير حتى يشكلوا نسبة كبيرة من سكان الإقليم، وكذلك لعدم استغلال الثروات الطبيعية (النفط والغاز الطبيعي) وإستثمارها بشكل كامل حتى تجذب سكان بقية محافظات العراق، وخلال تعداد عام (١٩٧٧)، أصبح الوافدون إلى الإقليم يشكلون نسبة (٨٪) من مجموع سكان الإقليم، ويعود ذلك إلى بدء عمليات إستيطان المهاجرين إلى الإقليم بشكل منظم، وكذلك بدأت المراكز الإقتصادية وخاصة قطاع النفط والغاز الطبيعي تتوسع بشكل كبير وتجذب الأيادي العاملة للعمل من بقية محافظات العراق، أما في تعداد عام (١٩٨٧)، فقد أصبح المهاجرون إلى الإقليم يشكلون (٦ر٤٪) من مجموع سكان الإقليم، وهي بالمقارنة مع نتائج تعداد (١٩٧٧) بفارق (٦ر١٪)، ويعزى ذلك إلى بدء عمليات الأنفال، وكذلك استمرار الحرب العراقية – الايرانية، وتدهور الأوضاع الأمنية في الإقليم، وهذا أدى بالسكان المهاجرين والقاطنين في الإقليم إلى مغادرته والتوجه إلى أماكن أخرى.

ويمكن القول إن نسبة المهاجرين إلى الإقليم تتقارب إلى حد ما ب مع مثيلاتها في العراق وذلك حسب إحصاء (١٩٧٥)، وخلال تعداد (١٩٧٧)، ارتفعت نسبتهم في الإقليم إلى (٨٪) في حين بلغت نسبتهم في عموم العراق (٣٪)، ويرجع ذلك إلى الهدوء والاستقرار النسبيين اللذين شهدهما الإقليم خلال تلك المدة وهذا أدى إلى جذب المهاجرين من بقية محافظات العراق للاستقرار فيه.

وخلال تعداد (١٩٨٧)، انخفضت نسبة المهاجرين في الإقليم إلى (٦ر٤٪) من مجموع سكانه، وهي بذلك تزيد عن نسبة العراق التي بلغت نسبة المهاجرين فيه (٨ر٤٪)، ويرجع ارتفاع نسبتهم في العراق إلى تدفق المهاجرين وخاصة العرب إلى بقية محافظات العراق لسد الفراغ في الأيدي العاملة بسبب استمرار الحرب العراقية – الايرانية.

وتوجه العناصر المنتجة إلى ساحات القتال، وكانت نسبة المهاجرين القادمين من إقليم كوردستان تشكل نسبة ضئيلة. وعند جنسية المهاجرين إلى الإقليم، أي: عدد المهاجرين القادمين من خارج الإقليم ونسبهم أي: بقية محافظات العراق الأخرى و(خارجه) لاحظ الجدول الآتي :

الإقليم

السنة	عدد المهاجرين من محافظات العراق إلى الإقليم	النسبة	عدد المهاجرين من خارج العراق إلى الإقليم	النسبة
١٩٥٧	٢٦ر٥٨٠	١ر٨	١٣ر٠٨٦	٠ر٩
١٩٧٧	٢٢٥ر٨٧٢	٧ر٦	١٢ر١٢٣	٠ر٤
١٩٨٧	٢٠٦ر١٥٤	٥ر٠	٥٧ر٧٠٣	١ر٤
المتوسط		٤ر٨		٢ر٦

يلاحظ خلال التعدادات الثلاثة، ارتفاع نسب المهاجرين القادمين من بقية محافظات العراق، مقارنة مع القادمين من خارج العراق[١].

ويمكن القول بأن صافي الهجرة كان سلبياً في تعداد (١٩٥٧) حيث كان عدد المغادرين أكثر من أولئك الذين وفدوا إلى الإقليم، وهذا الأمر له تأثيراته المباشرة في اقتصاديات المنطقة وفي خطط التنمية، ولم يتم استثمار الموارد الطبيعية (النفط والغاز)، وكذلك حصل اهمال كامل لقطاع الزراعة في الإقليم، فأصبح الإقليم من المناطق الطاردة للسكان حيث كانت نسبة صافي الهجرة (-١ر٣ ٪)، أما نتائج تعداد (١٩٧٧)، فقد كشفت عن صورة مغايرة حيث بات الإقليم منطقة جاذبة للسكان، إذ بلغت نسبة صافي الهجرة (٣ر٢٪) لصالح الإقليم، وهذه تعكس مستوى التطور الإقتصادي الذي وصل إليه الإقليم، وسجل صافي الهجرة عام (١٩٨٧) أعلى نسبة بلغت (٣ر٣٪)، وعموماً خلال المدة من (١٩٥٧-١٩٨٧)، بلغت نسبة متوسط صافي الهجرة (١ر٨ ٪) لصالح الإقليم، وهو مايعكس جاذبية الإقليم للسكان[٢].

وعلى صعيد محافظات إقليم كوردستان العراق، وفي تعداد عام (١٩٨٧) يلاحظ أن صافي الهجرة في معظم محافظات الإقليم كان ايجابيا، وأن هناك هجرة سكانية قوية وواضحة في الإقليم، سواء كانت هجرة وافدة أو مغادرة، ويلاحظ أن الهجرة الوافدة في التعدادين (١٩٧٧ – ١٩٨٧)بلغت ضعف حجم الهجرة المغادرة من الإقليم، وكأن في

---

[١] ينظر : طالب / جزا توفيق، الوزن الجيوبولتيكي لسكان إقليم كوردستان العراق، رسالة ماجستير منشورة، السليمانية ١٩٩٥، ص٥٩ وما بعدها.

[٢] ينظر، المصدر السابق – ص٦٥.

الإقليم حركة تنمية تتطلب زيادة في عدد السكان لتلبية المتطلبات، وكذلك الواقع يشير إلى أن هذا الكم من الوافدين يرتبط بسياسة التعريب التي مارسها النظام السابق تجاه إقليم كوردستان العراق. ولبيان آثار الهجرة في التنمية لابد من دراسة التركيب الإقتصادي للمجتمع عموماً في العراق والإقليم بشكل خاص، ومعالجة البنية الإقتصادية وما يصاحبها من تغيير في الزمان والمكان، على أساس توزيع الحرف والأنشطة الإقتصادية للسكان، وتأتي أهمية معرفة التركيب الإقتصادي للسكان في معرفة الاتجاهات العامة للقوة الإنتاجية ومدى تأثيرها في برامج التنمية قي الإقليم، ومعرفة مواقع الضعف والقوة في تلك الاتجاهات زراعية كانت أو صناعية أو خدمية، ومدى إمكانية قوة العمل، وهذا مما ينعكس على قدرة الدولة وتوجهاتها الإقتصادية أو السياسية[1]، لان القوة الإقتصادية مازالت ركيزة للقوة السياسية، وانها ذات صلة وثيقة بالقوة العسكرية، وعليه فإن قوة الدولة لاتكمن في مساحتها بل في عدد سكانها ايضاً وقدرتهم في استغلال مواردها[2].

وهذا يتطلب وجود تفاعل بين السكان والمستوى التقني والموارد الإقتصادية المتاحة لتنفيذ برامج التنمية. ولهذا فإن الدراسات السكانية تكشف عن طبيعة توزيع القوى العاملة حسب النشاطات الإقتصادية بهدف تحديد مدى تقدم المجتمع في هذا المجال، ولابد من دراسة الأنشطة الإقتصادية الرئيسية في الإقليم، وذلك لمعرفة مسار برامج التنمية وإمكانيات تنفيذ الخطط المرسومة لها.

النشاط الزراعي : بلغت نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي (٧ر٦٤٪) من مجموع السكان العاملين في الأنشطة الإقتصادية، حسب إحصاء (١٩٥٧)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسب سكان الريف من مجموع سكان الإقليم، وقلة المعدات والتكنولوجيا في ذلك الوقت، وفي تعداد عام (١٩٧٧) بلغت نسبة العاملين في القطاع الزراعي (١ر٣٩٪) من مجموع السكان العاملين، فهي تقل عن نسبة عام (١٩٥٧)، بفارق (٦ر٢٥٪) وهذا يرجع إلى تصاعد عمليات الترحيل من قرى وأرياف كوردستان نحو المدن بعد اتفاقية

---

[1] ينظر : عودة، عودة سلطان، توازن القوى والتركيب السكاني في الكويت، رسالة ماجستير مقدمة الى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الدراسات الدولية، رسالة غير منشورة، ١٩٧٩، ص١٣٩.

[2] ينظر: صادق، دولت، وآخرون، الجغرافية، السياسية، مكتبة الانجلو المصرية، ط٣، القاهرة ١٩٦٥، ص٧٨.

الجزائر في عام (١٩٧٥)، وتنخفض نسبتهم إلى أدنى نسبة (٨ر١٥٪) من مجموع السكان العاملين وفقاً لتعداد عام (١٩٨٧)، وهي بذلك تقل عما كانت في تعداد عام (١٩٧٧) بفارق (٣ر٢٣٪) – وهكذا نجد الانخفاض المستمر في نسبة العاملين في القطاع الزراعي وانعكاس ذلك على كل خطط وبرامج التنمية، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى :

١- الحملات العسكرية ضد الحركة الكوردية منذ عام (١٩٦١) وتصاعدها أثناء الحرب العراقية-الايرانية.

٢- سياسة الحكومة الإقتصادية التي لم تهتم بالريف واقتصرت على الأهتمام بالقطاع الخدمي دون غيره، لاجبار سكان الإقليم على الاعتماد على الحكومة المركزية.

٣- آثار انتفاضة عام (١٩٩١)، وما تبعها من تغييرات كثيرة في الإقليم.

وعند مقارنة الإقليم بالعراق عموماً، يلاحظ انخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي في العراق، واعتماد الحكومة على الاستيراد الخارجي لمعظم المتطلبات الزراعية الغذائية لسد احتياجات العراق، وهذا أدى إلى ارتفاع نسبة المشتغلين في قطاع الخدمات غير الإنتاجية[١]. النشاط الخدمي : وفقاً لتعداد (١٩٥٧)، بلغ عدد المشتغلين في هذا القطاع (٧ر٢٧٪) من مجموع السكان العاملين في الإقليم، وتعدّ هذه النسبة مرتفعة في وقتها، بسبب إقدام الحكومة على فتح الدوائر الخدمية والمؤسسات الحكومية في مختلف مناطق الإقليم، وهذا أدى إلى عمل الكثير من السكان في هذا القطاع، اما في تعداد (١٩٧٧)، فقد شكل السكان العاملون في هذا القطاع المرتبة الأولى، حيث بلغت نسبتهم (٥٤٪) وهي بذلك تزيد كثيراً، وهذا يرجع إلى توجه سكان الريف نحو المدن والمجمعات القسرية، حيث اضطر السكان للعمل في هذا القطاع، ولاسيما بعد تأميم النفط في عام (١٩٧٢)، وتم التركيز على الاستثمار في هذا القطاع غير الإنتاجي. أما في عام (١٩٨٧)، فقد يلاحظ ارتفاع كبير في نسبة المشتغلين في هذا القطاع حيث بلغت نسبتهم (٨ر٧٧٪) من مجموع السكان العاملين، وهذا يرجع لنفس الأسباب السابقة.

وعند مقارنة الإقليم مع العراق، نلاحظ ارتفاع نسبة المشتغلين في هذا القطاع، وذلك لتواجد الكثير من المؤسسات الخدمية والتعليمية والإدارية وغيرها، التي جذبت أبناء الريف إلى مراكز المدن وطبعت آثارها السلبية على خطط التنمية وبرامجها

---

[١] ينظر : طالب، جزا توفيق،المصدر السابق، ص١٦٤.

ومسارها. النشاط الصناعي : بلغت نسبة المشتغلين في القطاع الصناعي (٦ر٧٪) من مجموع السكان العاملين في الإقليم عام (١٩٥٧)، وهي تعدّ ادنى نسبة مقارنة ببقية النسب في الأنشطة الأخرى، وذلك لأن العراق في ذلك الوقت كان دولة متأخرة صناعياً وتكنولوجياً، والمنشآت الصناعية كانت في بدايتها الأولى، ويلاحظ كذلك انخفاض نسبهم في عامي (١٩٧٧، ١٩٨٧) إلى (٦ر٧ و ٦ر٤٪) على التوالي، وهذا يرجع إلى سياسة الحكومة العراقية غير العادلة في توزيع المؤسسات الصناعية، حيث حأولت وبشتى الطرق منع إنشاء وبناء قاعدة صناعية رصينة في الإقليم، وكذلك بسبب استمرار الحرب العراقية-الايرانية التي استهلكت معظم ميزانية العراق المالية، وكان الاتجاه فقط في بناء هيئات صناعية من النوع العسكري الذي يخدم نهجها العسكري[١].

وقد نتجت من تدميرالريف الكوردستاني وارتفاع نسبة سكان الحضر في كوردستان، مشكلة الاختلال السكاني وادى إلى عجز القطاع الزراعي عن تلبية الحاجات المتنامية، وكان طبيعياً ان يهبط معدل الإنتاج الزراعي نتيجة لهذا الخلل، وكانت نسبة الهبوط تصل إلى (٧٢٪). بعد أن كان الإنتاج الكلي من الغلات الاستراتيجية كالنحطة و الشعير والرز لغاية عام (١٩٨٥)م (٤٧٪) في العراق[٢]. وقد نجم عن هذه الحالة ضعف القدرة على تشكيل رأس المال والتقدم الإقتصادي وخلل كبير في مسار خطط التنمية، لأن الزراعة تعدّ من المصادر الأساسية في تكوين الدخل القومي للإقليم. وكذلك نجم عن هذا الخلل اضطرار الإقليم إلى طلب القروض والمعونات من الدول الأجنبية لتلبية متطلباتها من استيراد المواد الغذائية وتمويل مشاريعها التنموية، وبطبيعة الحال فإن هذه القروض والمعونات تكون ممنوحة بشروط تمليها الدول الدائنة، يمكن أن توقع الإقليم تحت رحمتها وضغطها، فيفقد استقلاله في اتخاذ القرارات السياسية والمصيرية ويحجم دوره، وهذا يؤدي بدوره إلى ان يصبح الامن الغذائي للإقليم في خطر[٣].

---

[١] ينظر : المصدر السابق، ص١٧١.

[٢] ينظر : الحلفي، عدنان، الازمة الإقتصادية في العراق، اسباب ونتائج، المركز العراقي للدراسات والتوثيق، دمشق ١٩٩٤، ص٨.

[٣] ينظر : راشد / معتصم، الامن الغذائي تحديات اليوم وضرورات المستقبل، مجلة شؤون عربية، العدد (٢) ١٩٨١، ص٧٦.

الفصل الثاني

التغييرات الديموغرافية وآثارها في التنمية

هدى الناشف كتبي

هەوالنامەی کتێب

المبحث الأول
التغيير الديموغرافي في إقليم كوردستان

ظهرت التجمعات السكانية في إقليم كوردستان منذ العصر الحجري القديم، متخذة من سهول المنطقة الجبلية قرى لها، وقد هيأت الظروف الطبيعية المناسبة، من دفء المناخ ووفرة المياه مجالا واسعا لانتشار مثل تلك التجمعات. وقد دلت الدراسات التاريخية على وجود حضارات العصور الحجرية القديمة في هذا الإقليم[١]

ولعل أهم ظاهرة تلفت الانتباه في دراسة سكان إقليم كوردستان وتوزيعهم هو انتشارهم وتوزيعهم في معظم جهات الإقليم، بعكس الحال في وسط العراق وجنوبه، حيث يتركز السكان في مواضع قرب مجاري الأنهار وتفرعاتها. ففي تعداد عام ١٩٥٧، يلاحظ ان التوزيع السكاني في منطقة الجبال العالية يعزى إلى جملة عوامل.

لقد تأثر مناخ هذه المنطقة تأثرا واضحا بعامل الارتفاع بشكل ساعد على تباين نوع المناخ السائد فيها، والتجانس القومي له تأثيره في ترابط سكان الدولة، وتماسكهم وتعاطف بعضهم مع بعض، وهو بذلك يعد من اهم الاسس في بناء العلاقات الداخلية في الدولة [٢]. ومن جهة أخرى لم تعد هناك دولة في عالمنا المعاصر يمكن ان تدعي لشعبها صفة التجانس القومي الكامل، لذا فان التباين القومي دون سياسة توفيق حكيمة بين القوميات يخلق مشكلات سياسية محلية وإقليمية ودولية [٣] والموقع الجغرافي لإقليم كوردستان كان له دور كبير في تركيبه الاثنوغرافي من خلال كونه جسرا للشعوب والاقوام الوافدة اليه، وقد استقر الكثير منها على أراضيه، وساهم في تكوين اجناس[٤]، والبيانات والمعلومات المتوفرة عن التركيب القومي لسكان إقليم كوردستان يشوبها

---

[١] ينظر : طالب، جزا توفيق، المصدر السابق، ص٧٠.

[٢] ينظر : صادق، دولت واخرين، المصدرالسابق، ص٤٣.

[٣] ينظر: ابو عيانة،فتحي محمد، دراسات في الجغرافية السياسية، دار الجامعة، بيروت ١٩٨٣، ص٩٠.

[٤] ينظر : خصباك، شاكر، العراق الشمالي، دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية، مطبعة شفيق، بغداد ١٩٧٢،ص١٦١.

الكثير من الغموض وعدم الدقة[1] ويمكن ذكر القوميات الاساسية التي يتكون منها سكان إقليم كوردستان العراق على الشكل الأتي :

١-(الكورد) : يعدّ الكورد من أقدم الأقوام التي سكنت الإقليم، وهو شعب جبلي قديم، يرجع تاريخ هذا الشعب إلى سنة (٣٠٠٠ ق.م)[2] وشكل الكورد (٥٦٪) من مجموع سكان الإقليم، وفقا لتعداد ١٩٥٧، وبهذا يشكل القومية الرئيسية التي تحتل الجزء الشمالي والشمال الشرقي من العراق. اما في تعداد عام ١٩٧٧، فنلاحظ انخفاض نسبتهم مقارنة لما هو عليه في تعداد عام ١٩٥٧، فقد شكل الكورد في هذا التعداد (٥٣ر٣٪) من مجموع سكان الإقليم، أي: انخفضت بنسبة (٧ر٢٪) وهذا عكس الواقع الديموغرافي للشعب الكوردي.وبلغت نسبة الكورد (١٦ر٦٪) من مجموع سكان العراق، وفقا لتعداد عام ١٩٥٧، ولكن انخفضت هذه النسبة إلى (١٦ر١٪) من مجموع سكان العراق، وفقا لتعداد عام ١٩٧٧.

ويلاحظ ان نسبة الكورد في انخفاض مستمر من تعداد لآخر وهذا يعود إلى عدة أسباب، منها:

١-الظروف الاستثنائية لإقليم كوردستان منذ عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٩١، وهذه الحالة أدت إلى هجرة الكثير من الكورد إلى الخارج، وتشريد الآلاف منهم.

٢-قيام الحكومة بعمليات ترحيل الكورد إلى خارج الإقليم، واستيطان العرب في اماكنهم وهذا أدى إلى ارتفاع نسبة الكورد خارج مناطق الإقليم.

٣-عملت الحكومة على تقليل عدد الكورد اثناء عمليات التعدادات العام للسكان، خاصة في المحافظات ذات التعدد القومي[3].

٢-(العرب) : يمثل الزحف العربي في ظل الفتوحات الاسلامية في القرن السابع الميلادي أعظم حدث في التكوين العنصري لسكان العراق[4].

---

[1] ينظر : الحمد، مقبل عايد، تحليل لبعض الاحصاءات السكانية، مطبوعات الجهاز المركزي للاحصاء، بغداد ١٩٧٢. الامر الذي يجعل التعامل معها بحذر، بعضها يقوم على اساس المحافظة وقد اقتصرت على تعدادي عام ١٩٥٧، ١٩٧٧.

[2] ينظر : احمد، جمال رشيد واخر، تاريخ الكورد القديم، دار الحكمة للنشر، أربيل ١٩٩٠، ص٥٣.

[3] ينظر : طالب، جزا توفيق،المصدر السابق،ص١٤٢.

[4] ينظر : البلاذري، فتوح البلدان، دار النشر للجامعة، بيروت ١٩٥٨، ص٢٠٥ وما بعدها.

واستمرت القبائل العربية في الهجرة إلى العراق حتى بلغت أوجها في القرن السادس الهجري. وتحتل القومية العربية المرتبة الثانية بعد الكورد في إقليم كوردستان، حيث بلغت (٣٢٪) من مجموع سكان الإقليم وذلك في تعداد عام ١٩٥٧.

أما في تعداد عام ١٩٧٧، فقد ارتفعت نسبة العرب من مجموع سكان الإقليم إلى (٤٢ر٢٪). و على مستوى العراق، نلاحظ ان نسبة العرب تبلغ(٧٩ر٢٪) من مجموع سكان العراق في تعداد ١٩٥٧، في حين ارتفعت نسبتهم إلى (٨١ر٧٪)، وذلك في تعداد عام ١٩٧٧.

ويرجع سبب الزيادة المستمرة في عدد سكان العرب في إقليم كوردستان إلى استمرار زحف القبائل البدوية من الغرب والجنوب الغربي داخل العمق العراقي وباتجاه إقليم كوردستان، اضافة إلى توطين العشائر البدوية وتوزيع الأرض عليها ولاسيما المحافظات ذات التنوع الاثنوغرافي، وتقديم المكافآت المالية، وتوزيع الأراضي على السكان العرب القادمين للاستقرار في محافظات الإقليم، بالاضافة إلى المغريات الوظيفية.وفي نفس الوقت قدمت الحكومة امتيازا ت للأكراد الذين يسكنون خارج الإقليم سواء بتوزيع الاراضي عليهم أو منحهم وظائف مميزة أو باستعمال القوة اذا لزم الأمر وفقا لمبادىء الحكومة المبنية على أسلوب الترغيب والترهيب. وان حملات التهجير والانفال سيئة الصيت التي قامت بها الحكومة العراقية بحق الكورد والتركمان خير دليل على ذلك. وقد مارست الحكومة حملات التسفير القسري للأكراد الفيليين إلى خارج العراق، حيث بدأت هذه الحملات منذ الاربعينات، وتصاعدت بعد عام ١٩٦٨. وتواجد أعداد كبيرة من القوات المسلحة العراقية وقوات الأمن والشرطة وغيرها من العرب في إقليم كوردستان، كان من نتائجها استيطان أعداد كبيرة منهم في الإقليم.

والإحصاءات السكانية التي تمت بالعراق تم توجيهها بشكل يخدم أهداف الحكومة المركزية التي تهدف إلى تحجيم عدد سكان القوميات غير العربية[١].

٣-التركمان : يرجع التركمان في العراق، إلى مجموعات القبائل التركية التي كانت تجوب وسط آسيا بين بحر قزوين وحدود الصين الغربية. وتشير بعض المصادر إلى أن دخول

---

[١] ينظر : طالب، جزا توفيق، المصدر السابق،ص١٤٨.

الأتـراك إلى العـراق يعـود إلى سـنة ٥٤هـ عنـدما اختـار عبيـد الله بـن زيـاد، حـاكم خراسان، ألف مقاتل منهم وأرسلهم إلى العراق [١].

ويأتي التركمان في المرتبة الثالثة ، حيث شكلت نسبتهم (٣ر٧٪) من مجمـوع سـكان الإقليم حسب احـصاء ١٩٥٧، أمـا في تعـداد عـام ١٩٧٧، فقـد انخفـضت نـسبتهم إلى (٣ر٣٪) من مجموع سكان الإقليم، ويظهر ان نسبة التركمـان في انخفـاض مـستمر، وذلـك يرجع إلى ترحيل الكثير مـنهم وتهجيرهـم إلى خـارج إقلـيم كوردسـتان، أي أنهـم كـانوا عرضةً لعملية تعريب أُسوة بالكورد[١].

٤- المجموعة السريانية : يلاحظ ان معتنقي الديانة المسيحية الذين ينحـدرون مـن عـدة قوميـات، لاتتـوفر البيانـات الكافيـة عـنهم في تعـدادي ١٩٥٧، ١٩٧٧، وينتمـي للمجموعة السريانية، الكلدان والسريان والآثوريون، وهـم يتحـدثون جميعـاً لهجـات اللغـة السريانية التي اشـتقت أساسـاً مـن اللغـة الآراميـة القديمـة، ويمكـن ان نـصنف المجموعـة السريانية في إقليم كوردستان إلى صنفين :

١-المتوطنون، وهم بقايا سكان العراق القدماء، ويتكلم هؤلاء اللغة السريانية [٢].

٢-الوافدون، وهم الأرمن والآثوريون القادمون من تركيا وإيران، الذين اضطرتهم الحـرب العالمية الأولى إلى ترك ديارهم واللجوء إلى العراق [٣].

ففي تعداد عام (١٩٧٥)، بلغت نسبة المجموعـة الـسريانية (٣٪) مـن مجمـوع سـكان الإقليم، وفي تعداد (١٩٧٧)، انخفضت نـسبتهم إلى نحـو (٩ر٠٪) مـن مجمـوع سـكان الإقليم، ويلاحظ انخفاض نـسبتهم بـشكل مـستمر في الإقلـيم، وهـذا يكمـن في الأسـباب الآتية :

١-انخفاض نسبة الخصوبة بين المجموعة السريانية (المسيحيين) الـذين يميلـون إلى تحديـد النسل منذ وقت مبكر.

٢-حركة الهجرة الواسعة، التي تعرضت للمجموعة السريانية إثر الأحداث غير الطبيعيـة في الإقليم[١].

---

[١] ينظر : المصدر نفسه، ص١٥١.

[٢] ينظر : محمد، خليل اسماعيل، المسيحيون في العراق، دراسة في توزيعهم الجغرافي، جريدة الاتحاد، الـصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكوردستاني، العدد (١٠٣)، أربيل، د.ت، ص٥

[٣] ينظر : الحسني، عبدالرزاق، العراق قديماً وحديثاً، دار اليقظة، بغداد ١٩٨٢، ص٤٢.

ويتضح أن الكورد يشكلون القومية الرئيسية في الإقليم وتصل نسبتهم إلى (٥٣٪) من مجموع سكان الإقليم، وهم أبناء البيئة الجبلية، وقد حافظوا على بقائهم وتمسكهم بعاداتهم وتقاليدهم ولغتهم.

وهذا لايعني أن الإقليم يضم فقط القومية الكوردية، بل تتواجد قوميات أخرى كالعرب والتركمان والمجموعة السريانية وبنسب متفاوتة، وهذا يرجع إلى الموقع الجغرافي المتميز للإقليم لكونه معبراً لعبور القبائل والقوافل المتعددة عبر الأزمنة التاريخية، وكذلك لوجود الثروات الطبيعية ذات الأهمية الاستراتيجية التي اغرت السكان غير الكورد وشجعتهم للهجرة إليه والاستقرار فيه وفي تعداد عام (١٩٨٧)، نلاحظ تغييراً في التوزيع الجغرافي لسكان الإقليم عما كان عليه عام (١٩٧٥)، حيث برز نمط التركيز السكاني في المدن والمراكز الحضرية بشكل متميز، وذلك على حساب القصبات والمراكز الريفية في الإقليم، وهذا النمط من التوزيع السكاني يرجع للاسباب الآتية :

أولاً : ترحيل سكان المناطق الحدودية بعد إبرام اتفاقية الجزائر في (٦ اذار ١٩٧٥) حيث باشرت الحكومة العراقية بترحيل سكان القرى الحدودية: ترحيل سكان الشريط الحدودي على طول الحدود العراقية – الإيرانية، والعراقية –التركية، والعراقية – السورية، وبعمق (١٠ – ٢٠) كم باسم الحزام الأمني وإسكانهم في المجمعات القسرية، وكان هدف الحكومة من جراء هذه العملية هو تغيير واقع التوزيع السكاني وتشويهه، أي: تغيير التركيب القومي، وان الريف الكوردستاني كان يمثل العمود الفقري لدعم الحركة الكوردية وتغذيتها بالرجال والأموال، لذا لجأت الحكومة بكل إمكانياتها العسكرية والإقتصادية إلى تهجير وترحيل سكان المناطق الحدودية لإضعاف الحركة القومية الكوردية، وكان هدف الحكومة هو تجميع السكان في المجمعات القسرية هدفاً عسكرياً حتى لا يتمكن سكان هذه المجمعات من المشاركة في الحركة الكوردية، وتكون هذه المجمعات تحت سيطرة السلطة، والمناطق التي كانت عرضةً لعملية الترحيل في الإقليم هي :

- أقضية حلبجة و بينجوين و شهر بازار و دوكان و بشدر، ضمن محافظة السليمانية، وبلغ عدد القرى المرحلة في المحافظة (٥١٧) قرية.

---

(١) ينظر : طالب، جزا توفيق، المصدر السابق، ص١٥٣.

- أقضية جومان و رواندوز و الزيبار، ضمن محافظة أربيل، وقد بلغ عدد القرى المرحلة في المحافظة (١٤٨) قرية.

- أقضية عمادية و زاخو و دهوك، ضمن محافظة دهوك، وقد بلغ عدد القرى المُرحلة (٢٠٧) قرية[١].

ثانياً: لقد تم ترحيل السكان ضمن المحاور الاستراتيجية الداخلية (تعرف المحاور الاستراتيجية، بأنها جميع المناطق والطرق التي تستفيد منها الدول المعادية في هجومها بغية احتلال أهداف ستراتيجية مشخصة في المنطقة و تتحدد المحاور الاستراتيجية بالدرجة الأولى حسب طوبوغرافية المنطقة و وجود المواقع الطبيعية أو الاصطناعية أو عدم وجودها [٢].

ان صياغة المحاور الاستراتيجية الداخلية مبنية على اساس خطر الكورد على مستقبل العراق و وحدة أراضيه، لذا رسمت الحكومة العراقية محاورها الداخلية على عدة أسس، منها:

- فصل جميع المناطق الاستراتيجية و الإقتصادية المهمة في كوردستان.

- رسمت المحاور بشكل مبني على ارساء عمق ستراتيجي وجغرافي، داخل كركوك والموصل لتقع هذه المدن تحت السيطرة، وجرت تغييرات إدارية في مناطق كوردستان وترحيل سكانها ومحاولة تعريب بعضها.

لذا رسمت المحاور الداخلية الاستراتيجية لأجل حماية المناطق الاستراتيجية الإقتصادية، ومن هذا المنطلق تم ترحيل سكان المناطق الواقعة في المحاور الاستراتيجية في إقليم كوردستان وشتت أهلها بين مدن العراق و قراه، وكما امتدت عمليات التعريب إلى معظم تلك المناطق، ومن ضمن المناطق التي رحلت وهجرت بسبب المحاور الاستراتيجية هي :

١- قضاء خانقين وقضاء مندلي في محافظة ديالى.

٢- أقضية شيخان وتلكيف وتلعفر وسنجار في محافظة نينوى.

---

[١] ينظر : المصدر السابق، ص٧٧، هناك بعض القرى لم تسجل لعدم معرفة عددها، وان جميع الاحصاءات والارقام الواردة تمثل حتى عام (١٩٨٧).

[٢] ينظر : سراج، شوان، ترجمة، جيا، ترحيل سكان المحاور الستراتيجية في كوردستان، مجلة القافلة، مطبعة وزارة الثقافة في كوردستان، العدد (٣-٤) أربيل ١٩٩٣، ص٣٦.

٣- أجزاء من قضاء زاخو وسميل في محافظة دهوك.

٤- جزء من قضاء طوزخورماتو في محافظة كركوك.

وقد تم تسفير الكثير من اهالي القرى التابعة لقضائي خانقين ومندلي إلى إيران وتوزيعهم على مدن جنوب العراق وقراه، وقد تم إسكان قسم منهم في مجمعات قسرية [١].

ثالثاً : ترحيل سكان المناطق النفطية، حيث يعدّ إقليم كوردستان من المناطق المهمة المنتجة للنفط.

ومنذ عام (١٩٢٥)، عمدت الحكومات المتعاقبة في العراق إلى إبعاد الكورد عن المناطق النفطية، الاستراتيجية، وقد مارست عمليات التهجير من أجل ان لا يمنح الكورد قوة اقتصادية تمكنهم من ضمان البنية الإقتصادية لمستقبلهم السياسي.

رابعاً : ترحيل سكان بعض المناطق بسبب الحرب العراقية – الإيرانية، فمنذ أن اندلعت الحرب العراقية- الإيرانية في ايلول (١٩٨٠)، تعرض الكثير، من المناطق الحدودية للقصف المدفعي وأصبحت المناطق مسرحاً لكثير من العمليات العسكرية وخاصة عند الجانب العراقي، وفي محافظة السليمانية وأربيل، ومنذ عام (١٩٨٣) تمكن الجيش الإيراني، من السيطرة على القسم الشمالي من ساحة العمليات، والتسلل إلى الاراضي العراقية في كثير من المناطق، ولهذا وقع القسم الشمالي الشرقي من إقليم كوردستان ضمن كماشة الحرب المدمرة.

وبهذا سنحت الفرصة للحكومة العراقية بترحيل سكان بعض مناطق كوردستان بحجة متطلبات الحرب، ومن هذه المناطق :

- قضاء بنجوين وناحية بياره ومركز ناحية سيوه يل (باسنى) ومجمع ناوباريز و بنجوين [٢] في محافظة السليمانية.
- قضاء ضؤمان في محافظة أربيل.

---

[١] ينظر : الحزب الديمقراطي الكوردستاني –العراق، قسم الاعلام، من جرائم القتل العام في كوردستان – العراق، مطبعة خةبات، مكان الطبع (بلا) ١٩٨٨، ص٢٠-٢١.

[٢] هذه المجمعات بنيت اصلاً للسكان العائدين بعد اتفاقية (١٩٧٥) والذين منعوا من العودة الى مناطقهم الاصلية.

خامسا : ترحيل السكان بسبب الحروب الداخلية، حيث كان هدف الحكومة العراقية من جراء ترحيل سكان المناطق الحدودية هو القضاء على الحركة الكوردية، وقد تمركزت الحركة الكوردية في بعض المناطق والقرى ضمن إقليم كوردستان وأخذت تمارس سلطتها وعملياتها عن طريق قوات الانصار. فالحكومة العراقية اختارت أسلوبا من التدمير، وهو إذا وقعت بقرب أي قرية أو مدينة أية فعالية عسكرية لقوات الانصار، تقوم بتدمير تلك المنطقة.وعلى سبيل المثال(قرية حه مك) في عام ١٩٨٢، وقرية (گوبتەبە) في عام ١٩٨٥، ويرجع سبب ترحيل تلك القرى وتدميرها إلى أن بعض القرى وقعت فيها معارك بين قوات الانصار وقوات الحكومة. وبعض القرى لم تقع فيها معارك، ولكن بسبب المخأوف قامت بتدميرها وترحيل سكانها. وبعض القرى البعيدة والنائية كانت عرضةً للقصف المدفعي والجوي بغية تدميرها وتشريد سكانها. وهناك بعض القرى كانت تحت سيطرة الحكومة ولكن بسبب حصول تفجيرات وأعمال تخريبية، قامت السلطة بتدميرها وتشريد أهلها.

سادسا : ترحيل السكان لأسباب أخرى، هذا النوع من الترحيل شمل معظم مناطق كوردستان، ويرجع ترحيل السكان إلى عدة عوامل من أهمها :

-ترحيل السكان بسبب إنشاء المعسكرات ومستودعات الذخيرة والمؤن والسلاح.

-ترحيل السكان بسبب الانتفاضات الجماهيرية وإضرابات السكان.

-ترحيل السكان بسبب إنشاء سد آسكي الموصل ومخمه [١].

لقد عانى سكان إقليم كوردستان العراق الكثير من عمليات التغيير الديموغرافي، مثل التغيير في التركيب البيئي والقومي والتوزيع الجغرافي، وقد كشف الكثير من الوثائق والتقارير حقيقة هذا الأمر، و كشف تعداد السكان لعام ١٩٨٧ أيضاً حيث أخذت الحكومة بجمع سكان الإقليم في معسكرات ومجمعات خاصة أو في المراكز الحضرية الرئيسية. ويبقى دور العوامل الطبيعية والإقتصادية أقل أهمية في التوزيع السكاني والتغيير الديموغرافي مقارنة بالعوامل البشرية (السياسية والعسكرية)، وتم التركيز على ترحيل السكان الكورد وتهجيرهم من المناطق الحدودية المتاخمة لحدود إيران وتركيا وسوريا

---

[١] ينظر :طالب، جزا توفيق، مصدر سابق، ص٨٠.

لعزلهم عن الكورد في تلك البلدان، وحتى لايتم أي اندماج قومي بين أجزاء كوردستان الأخرى.

وقد كانت المناطق الحدودية لإقليم كوردستان العراق عرضةً لعمليات تعريب واسعة النطاق، بحيث تمكنت الحكومة أن تشتت سكان الإقليم وتغيير في الخريطة الديموغرافية للإقليم [١].

وقد شملت سياسة التعريب في إقليم كوردستان العراق المناطق الآتية :

١- تعريب مناطق التماس بين المجموعات الكوردية والعربية والتركمانية، ابتداءً من تلعفر وسنجار وانتهاءً بمندلي.

٢- تعريب المناطق النفطية، وتشمل جميع المناطق التي تتواجد فيها حقول النفط في كوردستان.

٣-تعريب مناطق المحاور الاستراتيجية، ولاسيما زاخو وسميل وسنجار وخانقين ومندلي، بحجة الدفاع عن المخاطر الخارجية والداخلية.

وقد بدأت عملية التشويه والتغيير الديموغرافي لمناطق التماس بسبب موقعها الاستراتيجي واكتشاف النفط، وأصبحت عملية التعريب سياسة ثابتة ووفق خطط مرسومة وبالذات منذ عام ١٩٦٨، وشملت المناطق على طول الخط الممتد من سنجار وتلعفر إلى خانقين ومندلي[٢].

ويمكن القول إن سياسة ترحيل وتهجير السكان أدت إلى تخلخل الواقع الديموغرافي، الأمر الذي عمل أثره السليي على كل مناحي الحياة في الإقليم، والمفروض أن يتوزع فيه السكان على كافة أرجائه، إلا أن عمليات الترحيل خلقت مناطق فراغ بشري واضحة داخل الإقليم، بعد ان تجمع السكان داخل عدد كبير من المجمعات السكنية،أو إنهم نقلوا إلى بعض مراكز المدن في الإقليم، أو إلى مدن في جنوب العراق ووسطه.

إن تخلخل السكان في بعض المناطق يعني ضعفا لسكان الإقليم في كثير من النواحي، في حين يمثل ذلك عامل قوة من جانب الحكومة المركزية، اذ يضمن لها السيطرة على مراكز تجمع الكورد.

---

[١] ينظر : طالب، جزا توفيق، المصدر السابق /ص٨١.

[٢] ينظر: جاف، ليلى نامق، كركوك لمحات تاريخية، منشورات خبات، أربيل ١٩٩٢، ص٨-٩.

وكذلك إن تخلخل السكان بهذه الصورة يشكل نقطة ضعف للإقليم في تعزيز مواقعه الدفاعية ضد أي اعتداء خارجي، وضعف من الناحية الإقتصادية وغيرها.

وتعدّ الكثافة السكانية العامة من المقاييس الشائعة والبسيطة في تصوير العلاقة بين الإنسان والأرض، ومن خلالها يمكننا معرفة واقع التغيير الديموغرافي في إقليم كوردستان وفقا للاحصاءات السكانية التي تمت بالإقليم منذ تأسيس الدولة العراقية إلى وقتنا الحالي. ويمكن اعتماد النسب المستخرجة من المجموعة الاحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧، حيث بلغت الكثافة العامة لإقليم كوردستان (٧ر٢٠) نسمة/كم٢، في حين بلغت في العراق (١٤) نسمة/كم٢، في نفس العام[١]، ويعزى ارتفاع الكثافة في الإقليم إلى احتساب الهضبة الغربية في العراق، حيث تحتل هذه المنطقة مايقارب نصف مساحة العراق. وعلى مستوى محافظات الإقليم، هناك تفاوت في نسب الكثافات، حيث تأتي محافظة السليمانية في المرتبة الأولى. فقد بلغت فيها نسبة الكثافة (٢٦) نسمة/كم٢، وسبب ارتفاع الكثافة فيها يعود إلى عاملين أساسيين، هما توفر الموارد المائية والسهول الزراعية،[٢] . وتضم المحافظة اكبر سهول المنطقة الجبلية، ويمكن القول إن محافظة السليمانية تضم وحدات إدارية صغيرة (النواحي) تتفوق في كثافتها على معظم الوحدات المماثلة في بقية محافظات الإقليم، وان هذه النواحي تتمتع باكبر قدر من الأراضي السهلية مع موارد مائية وفيرة، وكذلك يعزى ارتفاع الكثافة إلى نشوء المراكز التجارية فيها، إذ تقوم بمبادلة سلع وبضائع المناطق الجبلية بسلع وبضائع المناطق السهلية.

وتاتي محافظة دهوك في المرتبة الثانية في كثافة سكانها، حيث بلغت كثافتها (٢ر٢١)نسمة/كم٢، ويمكن القول إن العامل المتحكم في الكثافة السكانية هو مدى توفر الاراضي الزراعية والمياه. ومن المعروف أن نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية تعتمد في ريها على مياه الامطار. ولهذا نلاحظ أن الوحدات الإدارية التي ترتفع فيها الكثافة السكانية هي التي تتوفر فيها الموارد المائية السطحية.

---

[١] استخرجت نسب الكثافات في عام ١٩٥٧، اعتمادا على المجموعة الاحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧، وبيانات وزارة التخطيط، دائرة الاحصاء، قسم الابحاث والنشر، المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦١، ص٣٨

[٢] ينظر : خصباك، شاكر، العراق الشمالي، المصدر السابق،ص٢٨٨

وبالمقارنة مع تعداد عام ١٩٨٧ في إقليم كوردستان العراق بلغت الكثافة السكانية (٨ر٤٧نسمة/كم٢)أي: بزيادة مقدارها (١ر٢٧نسمة/كم٢)، خلال ٣٠ سنة، في حين ارتفعت كثافة العراق وبلغت (٢ر٣٧ نسمة/كم٢) [١]. وهي تقل عن كثافة الإقليم بفارق (٦ر١٠ نسمة /كم٢). وعلى مستوى الإقليم، يلاحظ في تعداد ١٩٨٧ أن هناك تفأوتا كبيرا في نسب الكثافات بين محافظات الإقليم. حيث تأتي محافظة السليمانية في المرتبة الأولى بالنسبة لارتفاع الكثافة السكانية، وقد بلغت الكثافة العامة فيها (٣ر٧٠ نسمة/كم٢)، وهذا يرجع إلى العاملين الرئيسين توفر الموارد المائية والسهول الزراعية، وهي بذلك تزيد عن كثافتها في عام (١٩٧٥) بفارق (٥ر٤٤ نسمة/كم٢) وتزيد عن الكثافة العامة في إقليم كوردستان بنحو(٥ر٢٢ نسمة /كم٢) في عام(١٩٨٧)

وتضم المحافظة وحدات إدارية تتفوق في كثافتها على معظم الوحدات الأخرى في الإقليم، ويلاحظ في هذا التعداد التفأوت الشديد في الكثافة بين الوحدات الإدارية التابعة لمحافظة السليمانية.

فمثلاً كثافة ناحية سورجك التابعة لقضاء شهر بازار (٩ر٣نسمة /كم٢) و كثافة ناحية سورداش (٩ر٧نسمة/كم٢)، وهذا بسبب حملات الترحيل والتهجير لسكان القرى والأرياف في كوردستان حيث أدى إلى حصول هذا النوع من التفأوت في كثافة السكان، وبذلك ارتفعت كثافة بعض مراكز الأقضية بشكل كبير نتيجة لسياسة الترحيل والتهجير وتوجه سكان القرى والأرياف نحو مراكز هذه الأقضية، ومثال ذلك مركز قضاء بشدر (٦ر١١٦ نمسة / كم٢) ومركز قضاء رانية (٩ر١٠٧ نسمة / كم٢).[٢] ويبدو جلياً ان الكثافة السكانية وفقاً لاحصاء عام (١٩٧٥) كانت تتركز في الجهات التي تتوافر فيها السهول المنبسطة والصالحة للزراعة وخاصة في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية، حيث تتوافر المصادر المائية، وفي تعداد عام (١٩٨٧)، نلاحظ ان التغييرات الديموغرافية غير ذلك تماماً، حيث كان للعوامل البشرية (السياسية والعسكرية) الدور الاساس في التركزات والكثافات السكانية، فقد تمركزت الكثافات على الوحدات الإدارية المهمة

---

[١] استخرجت نسب الكثافات اعتمادا على نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ والى احصاء وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٦، ص١٣-٣١.

[٢] ينظر : طالب، جزا توفيق، المصدر السابق، ص٨٧.

كمراكز المحافظات والأقضية، في حين أن المناطق السهلية الخصبة انخفضت فيها نسبة الكثافة السكانية بسبب ترحيل سكانها وتهجيرها.

إن هذا التغيير في التوزيع الجغرافي للسكان والتركيب البيئي يؤدي إلى التغيير في توزيع القوى العاملة والأنشطة الإقتصادية، و تترتب على ظاهرة التحول الحضري تغييرات سواء في القيم الإجتماعية والحضارية والتركيبة الإقتصادية والمعيشية.

محاور التعريب والتغيير الديموغرافي

إن الدولة العراقية منذ تأسيسها في سنة (١٩٢١)، أخذت تخطط وتعمل بوتائر تصاعدية لتغيير التكوين القومي لسكان المناطق الكوردية، وقد مارس النظام البعثي منذ استيلائه على الحكم عام (١٩٦٨) هذه المخططات العنصرية، ومن خلال تفحص نتائج الإحصائيات السكانية عام (١٩٧٥، ١٩٧٧، ١٩٨٧)، نلاحظ أن هذه الممارسات كانت لتغيير التكوين القومي في تلك المناطق، وهي على ثلاثة محأور رئيسية:

١- محور الموصل (الجزيرة)، وتتمثل في قيام الحكومات العراقية بحملات المثلث الذي يجمع بين (سنجار، تلعفر، الحضر)

٢- محور كركوك، حيث اتجهت حملات التعريب عبر سلسلة مرتفعات حمرين – مكحول باتجاه محافظة كركوك الغنية بالنفط.

٣- محور شرق بغداد، بهدف تعريب المدن الكوردية أو ذات الأغلبية الكوردية الممتدة من شرق بغداد باتجاه الحدود العراقية – الإيرانية، وهي مدن شهربان (المقدادية) وقزربات (السعدية) وقزانية وجلولاء ومندلي ونفت خانه وخانقين وبدره وجصان، وجاءت محافظات السليمانية وكركوك وأربيل في مقدمة المحافظات، وذلك بسبب تركز السياسات الشوفينية للنظام العراقي في هذه المحافظات بصورة خاصة، وقد تلقت مدن محافظة السليمانية وقصباتها ضربات بالأسلحة الكيمياوية من قبل قوات النظام العراقي وخاصة عام (١٩٨٨) في قضاء حلبجة، فيما شهدت مدينة كركوك أشد حملات التطهير العرقي بترحيل أعداد كبيرة من الكورد من المدينة، وسن قوانين تفرض على مواطني مدينة كركوك من الكورد تغيير قوميتهم إلى العربية، والجدير بالذكر إن مدينة كركوك واقعة في إقليم كوردستان العراق وهي مدينة معروفة بتنوعها القومي، وفي هذا المجال نرى من الضروري

الإشارة إلى أن عمليات التطهير العرقي بحق الكورد في كركوك والعديد من المدن مثل خانقين وسنجار هي الوحيدة التي استمرت حتى بداية قرننا الواحد والعشرين.

وجاء قضاء خانقين التابع لمحافظة ديالى في المرتبة الرابعة حيث عانى هو أيضاً من ثقل السياسات العنصرية لنظام صدام إلى جانب التمييز الطائفي الذي مارسه نظام صدام حسين بحق الكورد في تلك المدينة[1] وأكثر الذين تضرروا من حكم النظام البائد كانوا من السجناء السياسيين وكان تحصيلهم التعليمي متوسطاً، وهذه هي شريحة كبيرة من المجتمع الكوردي، وأكثرهم كان يحمل الشهادة الثانوية أو الشهادة الابتدائية، أما حملة شهادة الماجستير فكانوا قلة بسبب الظروف الاستبدادية المعروفة، والجدول التالي يبين المستوى التعليمي لشريحة معينة من السجناء السياسيين[2] :

الوضع العلمي	النسب	العدد
خريجو الثانوية والمتوسطة	٪٣٢ر٥	١٣٠
خريجو الابتدائية	٪٣١ر٧٥	١٢٧
يقرأ ويكتب	٪١٣ر٢٥	٥٣
حملة شهادة الدبلوم	٪١٠ر٧٥	٤٣
حملة شهادة بكالوريوس	٪٨	٣٢
أمي	٪٣	١٢
حملة شهادة ماجستير	٪٠ر٧٥	٣
المجموع	٪١٠٠	٤٠٠

و قام النظام البائد بإنشاء مستوطنات سكنية قسرية ودون رغبة المواطنين، مثل :

١- شمال وشمال شرق جبل سنجار، منها: (١٥٢) مستوطنة في مركز قضاء (تلعفر)، و (١٧٤) مستوطنة في مركز ناحية (سنجار)، وناحية (الشمال) بلغ عدد سكانها (٥٩ر٦٧٨) نسمة.

---

[1] ينظر : مينة، امين قادر : الترحيل والتعريب والتبعيث، منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية، وزارة حقوق الانسان في إقليم كوردستان، السليمانية ١٩٩٩، ص٣٢٠ – ٣٢١.

[2] ينظر : مصطفى، شيركو جودت، العراق قبل العاصفة ٢٠٠٣، دراسة إحصائية مقارنة، الطبعة الاولى، السليمانية ٢٠٠٣، ص٥٥.

٢- توسيع التشكيلات الإدارية لمحافظة الموصل، حيث استحدثت أقضية (الشرقاط) و(الحمدانية) و (البعاج) تتبعها عدد من النواحي الإدارية، واسكان هذه التشكيلات الإدارية الجديدة من العرب.

٣- سلخ بعض الأقضية من محافظة الموصل وإلحاقها بمحافظات أخرى وسكان هذه الأقضية المنسلخة كلها أو غالبيتها كردية، فقد تم تحويل قضاء (الزيبار) من محافظة الموصل إلى محافظة أربيل.

٤- فصل أقضية (دهوك، زاخو، العمادية وعقرة) من محافظة الموصل وتشكيل محافظة (دهوك)، منها الأمر الذي أدى في النتيجة إلى ارتفاع نسبة سكان العرب في محافظة الموصل.

٣- محور كركوك :

إذا أجرينا مقارنة بين نتائج إحصاء (١٩٥٧) نجد أن الكورد في إحصاء (١٩٧٥) يشكلون (٤٨ر٢ ٪) والتركمان (٢١ر٤٪)، ولكن إحصاء (١٩٧٧) يشير إلى انخفاض نسبة الكورد إلى (٣٧ر٦٪) والتركمان إلى (١٦ر٣١)، في حين إزدادت نسبة العرب إلى (٤٤ر٤١ ٪) * كما في الجدول أدناه :

التوزيع القومي بالنسبة المئوية لسكان كركوك

القومية	إحصائية سنة (١٩٥٧)	إحصائية سنة (١٩٧٧)
العرب	٣٨ر٢ ٪	٤٤ر٤١ ٪
الكورد	٤٨ر٢٪	٣٧ر٦٪
التركمان	٢١ر٤٪	١٦ر٣١٪

من هذه المقارنة نكتشف بوضوح زيادة العنصر العربي على حساب العنصر الكوردي والتركماني، وهذا التغيير كان نتيجة اتخاذ عدة تدابير وأفعال لا إنسانية من قبل النظام البائد في العراق لتغيير الواقع القومي لسكان كركوك باتجاه توفير ثقل قومي للعرب في المحافظة، ولاسيما أن هذه المحافظة منطقة غنية بالنفط وذات تشكل قومي متنوع.

ونستنتج من إحصاء سنة ١٩٥٧و١٩٧٧ ان النظام البائد عمد إلى سياسة التغيير الديموغرافي للمنطقة التركمانية فنهج سياسة التعريب والترحيل وتشريد العوائل. وقد أغرى

النظام البائد بعض العوائل العربية بالقدوم إلى كركوك وأجبر بعض سكانها الكورد بالتجنس بالجنسية العربية. و عمد النظام البائد إلى تغيير ماله صلة بمدينة كركوك، بدأها بتغيير اسم المحافظة من كركوك إلى التأميم سنة ١٩٧٩، وغيّر أسماء المدارس إلى العربية، وعمد إلى تجزئة المناطق التابعة لمدينة كركوك، لأنها غنية بالنفط وضم المناطق المتقطعة إلى محافظات أخرى لغرض تغيير ملامح المدينة ديمغرافيا، فأصبحت مدينة كركوك سنة ١٩٩٠ تتكون من قضاءين : قضاء كركوك (المركز) وقضاء الحويجة، لأنهما تتميزان بالطابع العربي، وتلاعب في سجلات الأحوال المدنية في تعداد سنة ١٩٥٧ وفي تعدادي سنة ١٩٦٥و ١٩٧٧.

والجدول الآتي يبين نسبة سكان محافظة كركوك حسب القومية وتعداد سنة ١٩٥٧-١٩٧٧ [١]

السنة	الكورد٪	العرب ٪	التركمان ٪
١٩٥٧	٤٨ر٢	٢٨ر٢	٢١ر٤
١٩٦٥	٣٦ر١	٣٩	١٩ر٥
١٩٧٧	٣٧ر٦	٤٤ر٤	١٦ر٣

يظهر من هذا الجدول الانخفاض الواضح في عدد سكان الكورد حيث بلغ الانخفاض ١٠ر٦٪، ونسبة انخفاض التركمان بلغت ٥ر١٪، لكن نسبة العرب ارتفعت إلى ١٦ر٢٪.

وهذا يعني أن وتائر نمو السكان تتباين على مستوى التكوين القومي لسكان المحافظة، حيث بلغت نسبة الزيادة ٥٪ سنويا بين السكان العرب، وتميل إلى الانخفاض بين السكان الكورد والتركمان.

والجدول الآتي يوضح نسب الزيادة لسكان محافظة كركوك بحسب القومية (١) [٢]

القومية	١٩٦٥-١٩٥٧	١٩٧٧-١٩٦٥	١٩٧٧-١٩٥٧
الكورد	-١ر١	+٧ر٠	-١ر٠
العرب	+٥ر٨	+١ر٦	+٥
التركمان	+١ر٤	-١ر١	-٢ر٠

[١] ينظر : مركز كربلاء للبحوث:كركوك مدينة القوميات المتآخية، الطبعة الاولى، لندن ٢٠٠٢، ص٤٨١.

[٢] المصدر السابق،ص٤٨٢

نستنتج من الجدول أعلاه انخفاضا واضحا في نسبة سكان الكورد التي كانت تزيد على ١٢٪ في المحافظة بين عامي (١٩٥٧-١٩٦٥) وفي كافة مناطق محافظة كركوك في حين ارتفعت نسبة سكان العرب إلى ٥٪ بسبب سياسة التعريب التي نفذت في هذه المنطقة. ومن جانب آخر تجأوزت نسبة زيادة العرب خلال السنوات بين (١٩٦٥-١٩٧٧) إلى أكثر من ٥٪ حتى بلغت في بعض المناطق ٩ر٢٦٪ كما في ناحية تازة.

والجدول التالي يوضح السكان العربي في محافظة كركوك بحسب نسبة التغيير خلال السنوات (١٩٦٥-١٩٧٧) [١]

الوحدة الإدارية	١٩٦٥	١٩٧٧	التغيير٪
مركز قضاء كركوك	١ر٢٢	٥ر٣٨	٤ر١٦
ناحية داقوق	١ر٤٠	٦٧	٩ر٢٦
ناحية تازة	١ر٣٨	٧ر٥١	٦ر١٣
ناحية الحويجة	٨ر٧٢	٧ر٩١	٩ر١٨
ناحية قره تبه	٨ر٦٣	٨ر٨٢	١٩
مركز قضاء كفري	٨ر٧	٢ر١١	٥ر٢

ومما لاشك فيه أن عمليات التهجير والترحيل التي قامت بها الحكومات المتعاقبة أثرت في تغيير التركيب السكاني لمدينة كركوك حيث بدأت هذه العمليات منذ تأسيس الدولة العراقية أي منذ أكثر من ٨٠ سنة في المنطقة الكوردية وبالأخص في منطقة كركوك حيث تشمل هذه العملية تغييرات في الحدود الإدارية والسيطرة على ممتلكات الساكنين في هذه المناطق مع تصحيح القومية وتسريح الموظفين والعمال[٢].

ونشير أدناه إلى بعض تلك الممارسات والتدابير العنصرية التي اتخذها النظام البائد[٣].

---

[١] ينظر : المصدر نفسه : ص٤٨٤..

[٢] ينظر : المصدر نفسه : ص٩١.

[٣] ينظر : مصطفى، شيركو جودت :ص٥٦-٥٨.

من ذلك: توطين عشرات الألوف من العوائل العربية بمجموعات متلاحقة في محافظة كركوك، بعد تأمين السكن وتامين العمل لافرادها. وخلال ذلك تم بناء عدة أحياء سكنية لإسكان العرب الوافدين وكما يأتي:[1].

* بناء (٦٠٠) وحدة سكنية في فسحة الأراضي المقابلة لحي آزادي وحي إسكان الكورد، أطلق عليه اسم حي (الكرامة).

* خلال المدة بين سنتي ١٩٧٢-١٩٧٣ بنى النظام حوالي(٥٠٠) وحدة سكنية أخرى بالقرب من (الكرامة) وأطلق عليها اسم (حي المثنى).

* بناء حي باسم الأندلس مقابل حي(رحيم آوا) الكوردي، للعرب الذين تم تعيينهم في معمل (بيبسي كولا) الواقع قرب طريق كركوك أربيل.

* بناء نحو(٢٠٠٠) دار سكنية في (كركوك الجديدة عرفة) عام (١٩٧٩) بواسطة شركة الحكيم للمقأولات ونحو (٤٠٠٠) دار أخرى في المنطقة ذاتها، وذلك من قبل شركة أجنبية للإنشاء والبناء.

* إنشاء أكثر من (١٠٠٠) وحدة سكنية أخرى على جانيي طريق كركوك دبس لعمال النفط واستخلاص الكبريت وللعاملين في مصفى النفط، وجميعهم من العرب الوافدين. ويطلق على المجموعة من الدور اسم (دور العمل الشعبي).

* بناء (٥٠٠) دار أخرى مقابل معسكر كركوك والمطار العسكري، وقد شيدت للضباط من الفرقة الثانية.

* بناء عدة أحياء سكنية أخرى مثل حي البعث(٨٠٠) دار، وحي السكك(٤٥٠) داراً، وحي صدام(١٠٠) دار، وحي الحجاج(١٠٠٠) دار، وحي الوحدة (٢٠٠) دار، وحي الحرية (١٥٠) داراً، وحي دورا(٢٢٠) داراً.

١- إجراء تغييرات في التشكيلات الإدارية لمحافظة كركوك لتقليص مساحة المحافظة ومن ثم تغيير واقعها القومي، فقد كانت محافظة كركوك طيلة الحكم الملكي (١٩٢١-١٩٥٨) تتشكل من الوحدات الإدارية التالية :

ا- قضاء كركوك : تتبعه نواحي : قره حسن، آلتون كوبري، حويجة، شوان، بالإضافة إلى ناحية المركز.

---

[1] ينظر :المصدر نفسه :ص٥٧-٥٨

ب-قضاء كفري : وتتبعه نواحي : قره تبه، شيروانه، بيباز، ناحية المركز.

ج- قضاء جمجمال : وتتبعه نواحي : آغجلر، سنگاو، وناحية المركز.

د- قضاء دوزخورماتو، وتتبعه نواحي: قادر كرم، داقوق، وناحية المركز.

ومنذ عام (١٩٥٧) حصلت تغييرات واسعة في التشكيلات الإدارية للمحافظات، ومن أبرزها ما يلي[١]:

ا-إلحاق قضاء (دوزخورماتو) بمحافظة صلاح الدين، عدا ناحية داقوق التي أضيفت إلى قضاء كركوك، وكان دوزخورماتو يضم (٣٤٪) من مجموع مساحة كركوك كما كان الكورد يمثلون (٥٥٪) من سكان القضاء حسب إحصاء (١٩٥٧).

ب-إلحاق قضاء (كفري) بمحافظة ديالى، وبموجب إحصاء عام (١٩٥٧) كان الكورد يشكلون معظم سكان هذا القضاء ويليهم العرب ثم التركمان.

ج-إلحاق قضاء (جمجمال) بمحافظة السليمانية، يتميز هذا القضاء بتجانسه القومي، فجميع سكانه من الكورد حتى بداية الستينات حيث أخذت خيوط التعريب تمتد إليه، ويبدو من نتائج تعداد السكان لسنة (١٩٦٥) أن نسبة العرب بلغت (٣٠٪) من مجموع سكان القضاء.

د-إلحاق قضاء (كلار) بمحافظة السليمانية، وأكثر سكان هذا القضاء من الكورد أيضاً.

نلاحظ من هذه التغييرات الإدارية أنه تم إلحاق الوحدات ذات الأغلبية الكوردية، إما بالمحافظات ذات الأغلبية الكوردية كما حصل بالنسبة لقضاء جمجمال وكلار، أو بالمحافظات ذات الأغلبية العربية، كما هو الحال في إلحاق قضاء دوزخورماتو بمحافظة صلاح الدين، وقضاء كفري بمحافظة ديالى، وفي كلتا الحالتين كانت النتيجة، ارتفاع نسبة سكان العرب في كركوك، على حساب نسب سكانها من الكورد والتركمان، فيما لم يؤثر ذلك على التوازن القومي لسكان المحافظات التي أضيفت إليها تلك الأقضية إلا بنسب محدودة.

٢- التهجير القسري لسكان الأرياف الكوردية في قرى وقصبات مركز قضاء كركوك، حيث بلغت القرى المرحلة بين عامي (١٩٦٩-١٩٨٨) (٢١٨) قرية، ونحو (١١ر٦٩٤) عائلة كردية، وتم تهجير وترحيل (٣١) قرية في قضاء دوبز (دوبس) وعدد مماثل من

---

[١] ينظر : المصدر نفسه : ص٥٨-٥٩.

القرى في ناحية آلتون كوبري وبلغت الأسر المرحلة (٤٣٠٥) أسرة كردية حتى عام (١٩٨٨).

٣- تدمير (٧٧٩) قرية كردية ضمن حدود محافظة كركوك وكذلك (٤٩٣) مدرسة، و(٥٩٨) جامعاً و (٤٠) مستوصفاً حتى أواسط الثمانيات من القرن العشرين.

٤- بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، منع من العودة إلى كركوك الألوف من العوائل الكوردية التي أجبرت على المغادرة بعد أصابتها بالقصف الجوي والضرب بالصواريخ والمدافع من قبل وحدات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة إبان انتفاضة شعبان في أوائل آذار عام ١٩٩١ .

٥- خلال المدة من ١٩٩٥ – ٢٠٠٢ تم ترحيل نحو (١٥٧٣٥) عائلة أو نحو(٩٣٤١٩) شخصاً من الكورد والتركمان والآشوريين من أبناء مدينة كركوك الأصليين إلى مناطق حكومة إقليم كوردستان (السليمانية) إذ خيرت السلطات المواطن الكوردي أو التركماني أو الآشوري بين الذهاب إلى جنوب العراق، فتسمح له بجلب أمتعته أو الذهاب إلى المناطق المحررة من كوردستان فتصادر في هذه الحالة جميع ممتلكاته من منقولة وغيرها.

٦- تغيير أسماء الأحياء الكوردية وكذلك أسماء بعض النواحي والأقضية الكوردية إلى أسماء عربية بعيدا عن تراث المنطقة، وكذا الأمر للمدارس والمحلات التجارية التي لاتحمل أسماء عربية، وأطلق مثلا اسم (الأندلس) على حي رحيم آوا و اسم (الطليعة) على اسم مدرسة آسو، و (عبدالملك بن مروان) على ثانوية كوردستان للبنين. وتم تغيير ناحية قره هنجير إلى (الربيع)، وقره حسن إلى(ليلان).

٧- توزيع الأسلحة على العشائر العربية في المستوطنات السكنية في مدينة كركوك ونواحيها يوم (٢٠٠٠/٧/٢٠) بالشكل الآتي: مجمع كركوك (٢٢٤ قطعة سلاح) و(معارك-١١٩ قطعة)، ومجمع دوبز (٢٥٦قطعة) ومجمع ناحية كوبري (١٩٤ قطعة)..

٨- وفي أوائل عام(٢٠٠٠) وبعد استحداث ناحيتي (آمرلي)و(سليمان بك) وإلحاقهما بقضاء دوز خورماتو تم توزيع(٢٧٢)قطعة أرض بمساحة(٢٠٠م٢) على ضباط من القادة، وكذلك(١٣٢٤) قطعة أرض بمساحة (٢٠٠م٢) على الأعوان وذوي المراتب في الجيش، وفي ناحية سليمان بك تم توزيع أراضٍ تتراوح مساحتها بين(٢٥٠م٢-٤٠٠م٢) على الضباط

والأعوان. وفي ناحية امرلي وزعت قطع تترأوح مساحتها بين (٢٥٠م٢-٣٠٠م٢) على الضباط وذوي المراتب والأعوان..

٩-أصدار قرار (تصحيح القومية) رقم(١٩٩) في (٢٠٠١/٩/٦) من قبل مجلس قيادة الثورة مذيلاً بتوقيع(صدام حسين) حيث ينص في فقرة (١) على(كل عراقي له حق في تغيير قوميته إلى القومية العربية) دون إعطاء نفس الحق في تغيير قوميته إلى قومية غير عربية، وهذا تدبير تشريعي يدخل ضمن التدابير التشريعية المتخذة في إطار توسيع وتعميق سياسة (الفصل العنصري) الواردة في المادة (٢) من الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها عام (١٩٧٣).[١]

محور شرق بغداد

يضم هذا المحور المناطق الممتدة بمحاذاة الحدود العراقية- الإيرانية، أي: الجانب الشرقي لمدينة بغداد، ومعظم سكانها من الكورد، مثل مدن : شهربان(المقدادية)، قزربات(السعدية)، جلولاء، خانقين، مندلي، نفت خانه، قازانيه، بدره، زرباطيه (جصان)

ويتمثل تعريب الكورد في :

١- عمليات ترحيل الكورد من سكان القرى والقصبات الواقعة ضمن مدن شهربان (المقدادية)، قزربات(السعدية)، جلولاء، خانقين، مندلي، نفت خانه، قازانيه، بدره، زرباطيه(جصان) وغيرها، إلى حدود إيران وعلى عمق ٢٥كم من الشريط الحدودي على إثر توقيع اتفاقية الجزائر مع نظام الشاه الإيراني في عام (١٩٧٥)، واستيطان العشائر العربية من وسط العراق وجنوبه قسرا هناك. لتصبح نسبة السكان العرب عالية في تلك المناطق.

٢- حملات التسفير المستمرة إلى إيران وقد شملت الآلاف من العوائل على مدى الخمسين عام الماضية.. بحجة (أصولهم الإيرانية) و شرعت الحكومة العراقية قانون(الجنسية العراقية)، حيث صنفت فيه تبعية العراقيين إلى ذوي (التبعية العثمانية)و (التبعية الإيرانية)، وأعطت حق اكتساب الجنسية العراقية إلى الأولى دون الثانية، الأمر الذي أدى إلى حجب حق المواطنة المشروعة عن شريحة واسعة من العراقيين[٢].

---

[١] ينظر : المصدر نفسه : ص٥٨-٥٩.

[٢] ينظر : دائرة الاحصاء محافظة كركوك، مسح ميداني مكتوب على صفحات فقط.

المجمعات السكنية في كوردستان العراق

هناك نوعان مختلفان من أساليب الترحيل وتجميع القرى والمجمعات السكنية، هما:[1]

النوع الأول له ابعاد اقتصادية واجتماعية وعمرانية (ومن المحتمل أن يكون له في الغالب أهداف النوع الثاني للترحيل و يمكن تسمية هذا النوع من الترحيل بـ(المجتمع التنموي)، الذي يهدف إلى جعل الإنسان أكثر تعلقا بالأرض وأن يخلق منه كائنا منتجا.

والنوع الثاني للترحيل وتجميع القرى يعرف بـ (الترحيل القسري)، يتجلى بالممارسات والتدابير العنصرية واللاإنسانية لهدم القرى وترحيل أهلها وتجميعها في مجمعات بحيث يكون من السهولة السيطرة عليها. وتقدم على هذا النوع من الترحيل الدول التي تعتمد أساليب الاضطهاد وتنفيذ السياسات الشوفينية والفاشية، ومثال ذلك ما قام به الفاشيون في إيطاليا في العقد الثالث من القرن العشرين، حيث قاموا بترحيل مايزيد على (٨٠) ألف شخص من الساكنين وإيداعهم في معسكرات الاعتقال، التي كانت تعرف (بمعسكرات الموت). وقيام فرنسا بعد الاحتلال بتقسيم أرض الجزائر إلى عدة مناطق. وفي عام (١٩٦٣) قامت أمريكا بموجب خطة دقيقة واسعة النطاق بجمع أكثر من ثلثي سكان فيتنام الجنوبية من ١٦ ألف قرية في منطقة واحدة يسمونها بـ(القرية الاستراتيجية).

والعراق منذ بداية تأسيسه مارس الترحيل القسري وإنشاء مجمعات سكنية قسرية، وقام بتسمية تلك الحالات(إنشاء القرى العصرية) التي تدخل جميعاً في إطار أعمال التمييز العنصري والتطهير العرقي، وتتباين أغراض وأهداف إنشاء مشاريع القرى في العراق في مجتمعات سكنية كبرى ما بين جنوب العراق ووسطه وكوردستان العراق، أي: مابين المناطق التي ذات غالبية عربية والمناطق التي ذات تنوع قومي أو غالبيتها من سكان الكورد، لأن أهداف هذه الحملات والمشاريع قد اتخذت في كوردستان أغراضا عنصرية أدت إلى تهجير وترحيل سكان القرى الكوردستانية وإبادتها.

و أخذت ابعادا تجاوزت الأهداف الإقتصادية أو الإجتماعية أوالعمرانية، فقد جرت ومنذ الستينات حملات إعادة توزيع المراكز الريفية، بشكل لم تشهد المنطقة مثيلا لها من قبل، بدءا من المحافظات الجنوبية وصعوداً باتجاه المحافظات الجبلية، ولاسيما القرى الحدودية ذات المواقع الاستراتيجية والنفطية.

---

[1] ينظر : مصطفى، شيركو جودت: ص٦٢-٦٤.

لقد جرت في المدة ما بين عامي (١٩٦١-١٩٩١) شن حملات عسكرية على قواعد الحركة الكوردية في كوردستان العراق، رافقتها عمليات التهجير لسكان الكورد، وتدمير لمراكز سكانهم، وإسكان قبائل وعشائر عربية فيها أحيانا.

وكان من نتائج اتفاقية الجزائر لعام(١٩٧٥) بين العراق وإيران نزوح أعداد كبيرة من السكان الكورد خارج مناطقهم، وتجميع العائدين منهم في مجمعات سكنية، ففي خريف سنة (١٩٧٥) تمت اقامة (٤٣) مجمعا يضم (١٨٥٦) وحدة سكنية أعدت لهم، فيما تم نقل أعداد كبيرة أخرى منهم إلى محافظات العراق الوسطى والجنوبية.

وفي المدة مابين عامي(١٩٧٥-١٩٧٧) تم انشاء(١٣) مجمعا آخر يضم (٦٫٥٤٦) وحدة سكنية، وفي خريف سنة ١٩٧٨ تمت إقامة (٤٣) مجمعا آخر يضم(١٨٥٧٦) وكانت محافظة السليمانية اكثر محافظات كوردستان عرضة لحملات الترحيل والتجميع القسري. كما نلاحظ في الجدول الآتي :

القرى المرحلة في محافظة السليمانية بحسب القضاء والأسرة(١٩٧٨) [١]

القضاء	عدد القرى	عدد الاسر
بشدر	٩١	٤٠٢
شهربازار	٨٨	٣٧٧٣
بينجوين	١٠٨	٤٦١٩
حلبجه	٨٦	٤٩٨٣
دربنديخان	٢٥	١٥٣٢
المجموع	٣٩٨	١٥٣٠٩

يبين الجدول أعلاه ترحيل نحو (١٥٣٠٩) أسرة من محافظة السليمانية عام ١٩٧٨ فقط. ويلاحظ أن أكبر عدد للأسر المرحلة من مدينة حلبجة التي كانت عرضة لقصف كيمياوي وابادة جماعية لنحو(٥٠٠٠) شخص في لحظات.

[١] ينظر : مجموعة من الاحصائيين التابعين الى مديرية احصاء محافظة السليمانية ودائرة احصاء محافظة كركوك، مسح وزيارات ميدانية الى القرى والأرياف والمجمعات والمستوطنات المرحلة في المناطق المختلفة، تم تجميعها وتوقيعها من قبل دائرة الاحصاء وجمعها موجودة على أرض الواقع، وقمت شخصيا بزيارة اكثر المناطق وشاركت في بعض الندوات حول الترحيل والتعريب. وينظر : مصطفى، شيركوجودت:ص٦٤.

ومن جهة أخرى، فإن الإتفاق العراقي – التركي عام (١٩٨٣) كان قد منح الجيش والطيران التركى حق التوغل داخل أراضي كوردستان العراق، الأمر الذي تسبب في نزوح الكثير من سكان القرى الحدودية المجاورة لتركيا داخل العمق العراقي. وفي سنة (١٩٨٦)، عأود الطيران التركي غاراته على كوردستان لاسيما في قضاء زاخو. وخلال الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، عمدت الحكومة العراقية إلى اختيار عدد معين من المستوطنات الريفية في كوردستان والعمل على تعريب سواها من القرى والمراكز الريفية وترحيلها و تدميرها، وفي أعقاب الحملات العسكرية الواسعة النطاق، خلال مدة الحرب المذكورة، وما نتج من تدمير وتشريد السكان، تميزت سنواتها الأخيرة باستخدام أسلحة الدمار الشامل كالمواد الكيمياوية والغازات السامة ضد المواطنين المدنيين الكورد، الأمر الذي تسبب في نزوح الآلاف من سكان القرى الحدودية في كوردستان إلى الجانب الآخر من الحدود العراقية –الإيرانية، أو العراقية – التركية فيما لايعرف مصير الآلاف منهم لحد الان.

وفي ضوء ماسبق، يمكن القول إن حملات التهجير وإخلاء الريف الكوردي من سكانه، مشروع مخطط، ومبرمج وقديم وقد تم تنفيذه على مراحل، وضمن حقب زمنية تتناسب وظروف كل مرحلة داخليا وخارجيا. ويمكن تمييز ثلاث مراحل منها خلال العقود الثلاثة بين عام (١٩٦٣-١٩٩٠) يتصف كل منها بأهدافها المرحلية، وبالأساليب المعتمدة في الوصول إليها، وهذه المراحل هي[١]:

١- المرحلة الأولى : وتمتد بين سنتي(١٩٦٣-١٩٧٤)، وقد تمركزت عمليات الترحيل على قرى المحافظات الجنوبية، كمحافظة ديالى، وخاصة قرى(تلحويجة، داقوق، دبس) وفي محافظة صلاح الدين قرى (دوز خورماتو) وفي محافظة نينوى قرى قضائي (تلعفر وسنجار). وقد استعملت خلالها وسائل الترغيب والتعويض تارة إلى جانب وسائل الترحيل عبر نقل الموظفين والعمال أو عدم تعيينهم في مناطقهم – وفي اكثر الحالات يصار إلى الترحيل القسري.

٢- المرحلة الثانية : تنحصر هذه المدة بين عامي (١٩٧٤-١٩٨٠)، وقد استغلت الحكومة العراقية فرصة تجدد الحرب بينها وبين الحركة الكوردية في آذار ١٩٧٤، واتفاقية

---

[١] ينظر : مصطفى، شيركو جودت : ص٦٥

الجزائر عام ١٩٧٥ لتجرد مناطق واسعة من كوردستان العراق من سكانها وتدمير مراكزهم الريفية، وتجميع العائدين منهم في مواقع مختارة بعيدة عن موطنهم الأصلي.. و تم ترحيل أعداد كبيرة منهم إلى محافظات الأنبار و ذي قار و القادسية والمثنى، وتنوعت وسائل هذه المرحلة، بين الترحيل القسري للسكان أو تدمير القرى وإسكانهم في التجمعات السكنية. وقد تجاوزت القرى المهجرة أو التي تّم تدميرها (١٣٦) قرية كمعدل سنوي خلال هذه المدة، ولاسيما قرى المحافظات الجبلية التي تميزت بنصيب أكبر.

٣- المرحلة الثالثة : وتتمثل هذه المرحلة في المدة بين عامي (١٩٨٠-١٩٨٨)، وقد وجدت الحكومة العراقية البائدة في الحرب العراقية – الإيرانية الفرصة لتدمير ماتبقى من القرى الكوردية وترحيل سكانها، واستخدمت في هذه المدة أسلحة الدمار الشامل. وقد نتجت عنها إبادة الآلاف من السكان وتشريدهم وشكلت هذه الممارسات الإجرامية قصبات من بينها: حلبجة، قلعة دزة، جوارتا، وبنجوين.وفي دراسة وثائقية لمجموعة من المؤلفين ظهر أن معدل ترحيل القرى أو تدميرها بلغ أكثر من (٣٠٦) قرية خلال هذه المرحلة، وقد شملت كافة محافظات كوردستان ولاسيما المحافظات الجبلية كمحافظات دهوك وسليمانية وأربيل. وبدأت في هذه المرحلة العمليات المشؤومة المسماة بالانفال التي أدت إلى تدمير كافة القرى الكوردستانية وإلى اعتقال جماعي لجميع سكان القرى بغض النظر عن العمر أو الجنس، وان تلك العمليات تدخل في نطاق الابادة الجماعية التي ارتكبها النظام البعثي الحاكم بحق المواطنين الكورد، وهذه الجرائم معروفة في الاتفاقية الدولية بالإبادة الجماعية(جينوسايد)[١].

عمليات الترحيل في العراق

خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بدأت عمليات الترحيل تتخذ شكل التهجير وتدمير القرى والأرياف الكوردية وتسفير السكان إلى خارج العراق أو إلى الجنوب أو تجميعهم في مجمعات قسرية لأسباب عدة كالآتي[٢].

---

[١] ينظر : مجموعة من المؤلفين : مجلة كركوك، مجلة ثقافية وفكرية، منشورات سردم للطباعة والنشر، وزارة الثقافة والاعلام في كوردستان، العدد٤، السليمانية ٢٠٠٠، ص١٩. وينظر : جبار، اسو، الترحيل والتعريب والتبعيث، باللغة الكوردية، مطبعة سردم للطباعة والنشر وزارة الثقافة والاعلام في كوردستان، ط٢، السليمانية ٢٠٠١، ص٣٩٠-٤٠٠: وينظر : مصطفى، شيركو جودت : ص٦٧.

[٢] ينظر : مصطفى، شيركوجودت : ص٦٨.

١- تم ترحيل(٥٩٣) قرية كردية، يبلغ سكانها إلى (٢٢٥٢٩) لأسباب استراتيجية، فمعظمهم من قرى قضاء (خانقين ومندلي) وتم تسفيرهم بشكل قسري إلى خارج العراق أوإلى الجنوب وتم ترحيل سكان قرى (شيخان، تلكيف، تلعفر، سنجار) في محافظة الموصل وإسكانهم في مجمعات (جسر، وتل قصب) وكذلك أجزاء من قضاء دهوك وزاخو.

٢- بما أن بعض المناطق ذات أغلبية كردية من حيث السكان، وهي مناطق غنية بالنفط فقد تم ترحيل سكان عدة قرى كردية منها لغرض تغيير واقعها القومي لصالح العرب حيث رحل سكان (٧١) قرية وبلغ عدد المُرحلين إلى (٢٦٥٨) عائلة، وهذه المناطق هي كركوك ودبس من محافظة كركوك وقضاء كوية من محافظة هولير(أربيل).

٣- تم ترحيل بعض المناطق بسبب قربها من الحدود أو هي مناطق حدودية. حيث تم ترحيل سكان(٥١٧) قرية. تشمل (١٨٥٩٩) عائلة كردية من اقضية (حلبجة، بنجوين، شاربازير،دوكان،بشدر) في محافظة السليمانية وتم تجميعهم في مجمعات قسرية مثل (زاراوه، توه سوران، كناروى، سرقلا، عنب، إلى آخره) والتهجير القسري لـ (٤٣٧٨) قرية في قضاء (جومان، رواندز، زيبار) التابعة لهولير ووضعوا في (٢٩) مجمع تعسفي كمجمعات قوش تبه(القدس)، قولتبه (صدام)، كرد ملا (القادسية)، هنجيره، بستوره). وكذلك ترحيل (٢٠٧) قرية تشمل (٧٨٢٧) عائلة كردية من أقضية آميدي وزاخو في محافظة دهوك. وتم تجميعهم في مجمعات قسرية مثل (عجم، بيرسف، باتيف، قدش...) وعدة مجمعات أخرى.

وبعد انتهاء حرب الخليج عام (١٩٩١)، أي منذ بداية التسعينات من القرن الماضي وحتى أوائل هذاالقرن اتخذت حركة الترحيل شكلا آخر، حيث تّم ترحيل عوائل كردية من كل المحافظات الخاضعة لسيطرة النظام إلى المناطق المحرمة من كوردستان بعد انتفاضة آذار (١٩٩١) حيث تم ترحيل(٢٥٩٥) عائلة يبلغ عدد أفرادها (١٥٩٠٢) من عام (١٩٩٥) إلى عام (٢٠٠٢) من محافظات (كركوك، موصل، ديالى، صلاح الدين، بغداد، كوت، عمارة، أنبار..) أو أقضية(دوزخورماتو، خانقين، مقدادية..) ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول ادناه: العوائل المُرحلة من المناطق الخاضعة لسلطة النظام إلى المناطق المحررة من كوردستان عام(١٩٩٥-٢٠٠٢)[١]

[١] ينظر : دائرة احصاء محافظة السليمانية ودائرة احصاء محافظة كركوك، مصدر سابق.

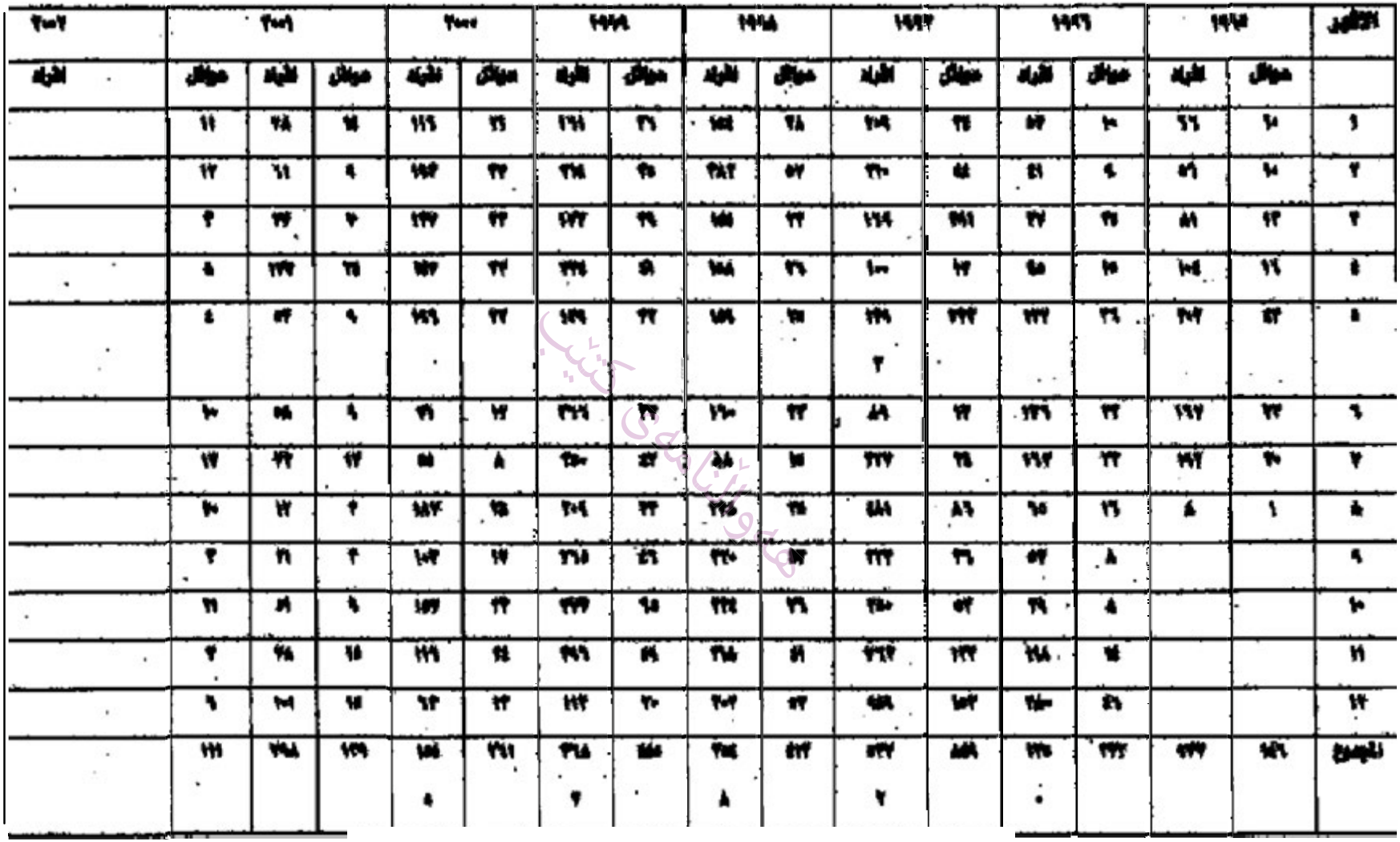

المجموع الكلي للعوائل المرحلة : ٢٥٩٥، والمجموع الكلي للافراد

عمليات الأنفال

تعد الانفال من الحملات الشرسة للحكومة البعثية على أهل كوردستان، وقامت بهذه الاجراءات في بين شباط-ايلول سنة ١٩٨٨ وكانت على عدة مراحل وتمثلت بجمع الآلاف من سكان كر دستان في مناطق معينة ونقلهم إلى جهات غير معروفة، بحيث لم يعرف مصير أكثرهم لحد الآن، وقد قدرت منظمة (C.O.A.V.R.) عدد الذين شملتهم حملات الأنفال في ١٩٨٨/٤/١٤ في منطقة طرميان (قادر كرم، سنكأو، تيلاكو، بيباز) بأكثر من (٢٠) ألفاً، تم تجميعهم في قرى كوله جو وحاجي حمه جان وملة سوره، وإبأدتهم ولم يعثروا على اي شيء منهم سوى قطع ملابسهم في المناطق التي دفنوا فيها[١]. و اضطر عدد كبير منهم يقدر بالآلاف إلى الهرب والنزوح إلى المناطق الجبلية أو اجتياز الحدود الإيرانية، وقد اتخذت هذه المشكلة أبعادا إنسانية وسياسية إلى جانب عمليات التهجير الواسعة التي شملت كركوك. وعُدّت أسوأ مرة في تاريخ الشعب الكوردي.

قامت الحكومة العراقية بحملة الأنفال الأولى في المدة ما بين ٢٢شباط و ١٩ آذار الأيام ١٧، ١٨، ١٩/ شباط / ١٩٨٨ وشملت قرى محافظة السليمانية حيث جمعت سكان القرى في ناقلات عسكرية واتجهت بهم إلى مكان مجهول. وبدأت الحملة الثانية في ١٩٨٨/٣/٢٢ وامتدت إلى ٢٩ من الشهر المذكور ، وقامت الحملة الثالثة في ١٩٨٨/٤/٧ واستمرت لغاية ١٨ منه، حيث تم تدمير (٥٠٠) قرية في محافظة كركوك وأربعة نواحي إدارية. أما في محافظة دهوك، فقد دمرت الحكومة العراقية (٢٧٧) قرية بعد خمسة أيام من إعلان وقف إطلاق النار بين العراق وإيران، وتشير المصادر إلى أن ما بين ٥٠-١٠٠ ألف مواطن أغلبهم من النساء والأطفال، تمت تصفيتهم في شهري آب وأيلول ١٩٨٨. وأن نحو(٨٠) ألفاً من سكان قرية (بادينان) هربوا شطر الحدود الإيرانية[٢].

ويتضح لنا ان عمليات الانفال وغيرها من الحملات العسكرية الأخرى كانت تهدف إلى تدمير القرى وتعريض سكانها إلى ابادة جماعية، و الهدف هو تقليل نسبة تواجد أعداد القوميات الأخرى وخاصة القومية الكوردية. وأن هروب أكثر من نصف سكان كوردستان إلى بلدان الجوار خوفا من النظام السابق كان يهدف إلى حدوث تغيير جوهرى في التركيبة

---

[١] ينظر : محمد، د. خليل اسماعيل:المصدرالسابق،ص٣٦.

[٢] ينظر : المصدرنفسه: ص٣٧.

السكانية في تلك المناطق، ومن ثَمَ احكام السيطرة عليها والعمل على إحلال العرب محل الكورد. وقد عززت السلطة هذا الأمر باصدار قرار (تصحيح القومية) لغير العرب هذا القرار الذي يهدف إلى توسيع وتعميق نهج النظام الشوفيني العنصري. وان استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد ابناء الشعب العراقي كما حدث في حلبجة كان يهدف إلى اجراء تغييرات ديمغرافية جوهرية في تركيبة سكان العراق. وكان إشعال الحروب الداخلية والخارجية بسبب نزوات فردية توسعية أدت إلى تحطيم البنية التحتية وتدمير الاقتصاد وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية أضرت بالسكان، ونتجت عنها حالات الفقر والأمراض الإجتماعية والنفسية، وتزايد هجرة العقول والكفاءات إلى الخارج قسرا وطوعا ليعيشوا في المنافي. هذه الامور كان هدفها التخلص من شرائح قومية مهمة ومؤثرة في سياسة النظام، وكذلك التخلص من المعارضين له، وأدى كل هذه الأمور إلى إحداث خلل كبير في مجال القوى العاملة في العراق، ولد الحاجة إلى الاستعانة بالعمالة الوافدة لسد الحاجة إليهم، واستخدم البعض منها في أعمال تجسسية ومخابراتية وأمنية تهدف إلى حماية وتعزيز النظام وسيطرته على مقدرات الناس وعلى البلاد.

عمليات التغيير الديموغرافي

يعد التهجير والترحيل إحدى أدوات تنفيذ تغيير الواقع الديموغرافي، فقد هجر النظام البائد الآلاف من سكان الشمال والجنوب والأهوار من مناطقهم الأصلية دون تأمين مأوى وعمل لهم محاولة إجراء تغيير كبير في التوزيع الديموغرافي والعرقي. لقد اعتمد النظام السابق سياسة عدائية ضد الشيعة وشرد عددا كبيرا منهم إلى دول الجوار ودول العالم الأخرى. فقد هجر إلى إيران بعد انتفاضة اذار عام ١٩٩١م وعمليات التجفيف في الأهوار ما يقارب من ٢٠٠ ألف من سكان الأهوار، و تم توزيعهم في مدن مختلفة من إيران.والجدول الآتي يبين عدد المهجرين و اللاجئين العراقيين في إيران في المدة بين (١٩٩٠-١٩٩٥)[١].

[١] ينظر : الربيعي، صاحب : اهوار الجنوب في بلاد مابين النهرين، دار الحصاد للنشر والطباعة، دمشق، ٢٠٠٢، ص١٨٠

اسم المكان	اجمالي عدد اللاجئين	عدد اللاجئين من سكان الاهوار
أولا : في المخيمات		
الشريفي – اسفهان (خوزستان)	١٣٠٠٠	*
مطهري (خوزستان	٢٧٠٠	*
بهشتي – ديزفول (خوزستان)	١٢٠٠	*
أنصار (خوزستان)	٧٥٠٠	*
بيت هيث (خوزستان)	٣٥٠٠	*
كيت وند(خوزستان)	٣٥٠٠	٢٠٠٠
جهروم (فارس)	٥٥٠٠	٣٠٠٠
سيرفيستان(فارس)	٢٣٠٠	٢٣٠٠
ازني (لورستان)	٣٠٠٠	*
إبراهيم-اباد(اراك)	٢٦٠٠	*
سلطاني (زنجان)	٤٠٠	*
اجمالي عدد اللاجئين	٤٥٠٠٠	١٥٠٠٠
ثانيا : خارج المخيمات		
جنوب خوزستان(كرمنشاه،عبادان،مناطق شاديكان)	٤٠٠٠	٢٠٠٠
اهواز (خوزستان)	١٢٠٠٠	٦٠٠٠
مناطق غرب بوردر من خوزستان في مدن : الحويزة، بستان، سوسانكرد، الحميدية، فيسينتي	١٣٠٠٠	١٢٠٠٠
شوش	١٠٠٠	١٠٠٠
باقي المناطق من خوزستان	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠
الاجمالي عدد اللاجئين خاج المخيمات	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
الاجمالي الكلي لعدد اللاجئين في المخيمات وخارجها	٨٩٢٠٠	٤٠٠٠٠

هەوالنامەی کێبڕکێ

و نزحت اعداد كبيرة من ابناء الوطن المنتفضة ومنهم سكان الأهوار إلى السعودية هربا من الاضطهاد والقمع.

وقد عانى من عملية التهجير سكان كوردستان، ولاسيما مدينة كركوك، حيث بدأت عمليات التهجير منذ السبعينات ودعمتها قرارات كثيرة صدرت من النظام البعثي، منها بتاريخ ١٩٨٠/٥/٦ صدر كتاب يحمل الرقم(١٥٥٩) من دائرة الاستخبارات يؤكد وبشكل واضح على نقل الموظفين التركمان إلى خارج كركوك. وبتاريخ ١٩٨١/١٠/٣٠ صدر قرار من مجلس قيادة الثورة رقم(١٣٩١) يتضمن توجيهات لنقل التركمان من كركوك وتوزيعهم على المحافظات الأخرى وخاصة الجنوبية والغربية. وتنص الفقرة(١٣) منه على مايأتي : ((... شمول بعض الموظفين والعمال من سكنة التأميم – كركوك- التركمان بالدرجة الأولى والكورد بالدرجة الثانية)) بهذا القرار.

وفي بداية عام ١٩٩٦ صدرت احصائيات عن الاتحاد الوطني الكوردستاني ورد فيها أن مجموع العوائل المُرحلة منذ عام ١٩٩١م بلغ(١٥٫٨٣١) عائلةً وعدد أفرادها (٩٣٫٩٤٥) شخصا من الكورد والتركمان. وفي شباط ١٩٩٨ قامت الأجهزة الأمنية في مدينة كركوك بمصادرة مئات البيوت التركمانية في كل من منطقة القادسية وتسعين الجديدة، وتوزيعها على مرتزقة النظام وأعوانه وتحويل القسم الآخر منها إلى مقرات حزبية وأوكار للأجهزة الامنية[١].

وقد استمر النظام باعتقال وإعدام المواطنين من سكنة كركوك تحت ذرائع مختلفة، تارة بتهمة الانتماء إلى الأحزاب السياسية المعارضة وتارة بتهمة العمالة لهذه الجهة أو تلك. وفي الانتفاضة الشعبية في شعبان/ اذار ١٩٩١م أدت حملات القمع في كركوك إلى استشهاد العشرات واعتقال المئات، وتم حرق وهدم كل البيوت العائدة إلى من شارك في الانتفاضة.

وتشير الإحصاءات الاخيرة إلى إن عدد المُرحلين من كركوك واطرافها إلى المنطقة المحررة من كوردستان كان قد تجاوز (١٠٨٫٠٠٠) نسمة معظمهم من مدينة كركوك[٢].

ولاشك ان هناك اسبابا كثيرة جعلت النظام يتعامل مع هذه المنطقة بهذه القسوة، منها ما يتعلق بتركيبة النظام وعقليته وأيديولوجيته اللاانسانية، ومنها مايتعلق بمدينة

---

[١] ينظر : احمد، نشأت: كركوك مدينة القوميات المتأخية، المصدر السابق، ص٤٤٨، ٤٤٩.

[٢] ينظر : طالباني، نوري: كركوك مدينة القوميات المتاخية، المصدر السابق، ص٤٣٣.

كركوك وموقعها الاستراتيجي وخريطتها الديموغرافية. وتتجلى أهداف التغيير الديموغرافي في خطط وبرامج النظام من خلال ممارساته السياسية والعنصرية والطائفية ضد ابناء الشعب العراقي، حيث شملت حملات الترحيل والتعريب والتبعيث الكثير من مناطق العراق وعلى محاور عديدة، كان أبرزها محور كركوك الذي عانى اكثر من غيره من تلك الحملات.[1]

الترحيل القسري المنظم

من بنود اتفاقية الجزائر المشؤومة الموقعة بين صدام حسين وشاه إيران إخلاء القرى والقصبات والمدن الحدودية العراقية المحاذية للحدود الإيرانية في كوردستان، وبعمق عشرين كيلومترا داخل الاراضي العراقية. وكان من نتائج الاخلاء : تدمير المئات من القرى والقصبات. وإدخال الآف الدونمات من الأراضي الزراعية ضمن منطقة العمليات العسكرية والمناطق المحرمة عسكريا، ونتيجة لهذه الاجراءات القسرية خسر المرحلون أهم وسائل معيشتهم الحياتية، وأسكنوا قسرا في مجتمعات إجبارية بعيدة عن قراهم واراضيهم وكان هدف الحكومة من هذه الاجراءات :

١- اسكانهم في اماكن واقعة تحت سلطتها وقبضتها وعدم تمكنهم من إبداء المساعدة أو المشاركة في الحركة الكوردية أو التعاون معها ولتسهيل مراقبتها والسيطرة عليها، وهجر الآلاف منهم إلى محافظات الوسط والجنوب وخاصة (الانبار، القادسية، ذي قار، المثنى).وتم إخلاء (١٢٦٦) قرية وتدميرها وترحيل أهلها إلى الجنوب. وعلى الرغم من ان اتفاقية الجزائر حددت مناطق الاخلاء الحدودية بين(١٠-٢٠) كم، لكن العراق وسع هذه المناطق وتجاوز في بعض المناطق الأخرى إلى ٤٠كم.

٢- انتشار الفقر والبطالة بينهم لإجبارهم على الطاعة والخضوع وتنفيذ سياسة الدولة وأهدافها مقابل اغراءات مالية.

٣- محاولة تغيير وتبديل القيم والعادات والتقاليد الإجتماعية والاخلاقية الموروثة وغرس أفكار ومباديء سياسية أخرى مكانها تنسجم وتطلعات حزب السلطة بهدف إشاعة روح العداوة والبغضاء والانتقام، ومحاولة نشر كل أنواع الفساد وخاصة الفساد الاخلاقي.

---

[1] ينظر : فرج، لطيف فاتح، الكورد وكركوك، المصدرالسابق ص١١٤.

٤- كان الهدف الأساسي لهذه السياسة هو إخلاء المنطقة الحدودية من الكورد وتعريب تلك المناطق المهجورة باسكان عوائل عربية مكانها.

إنَ سياسة التعريب إن نجحت لمدة زمنية محددة، فقد فشلت فشلا ذريعا، لأن الشعور بالاضطهاد القومي والوطني زاد الكورد اصرارا تجاه هذه السياسات اللاإنسانية وخاصة بالنسبة للعوائل التي تم نقلهم إلى مناطق الجنوب، حيث لم تتمكن من السيطرة عليها ومراقبة تحركاتها، لذا اضطرت بالسماح لها بالعودة إلى كوردستان على شكل مجموعات وأفراد.

وبعد أن قامت الحكومة بتنفيذ المرحلة الأولى من عمليات الترحيل الحدودي بين العراق وإيران، استمرت في عمليات الترحيل والتعريب ولكن بشكل أشد وأقوى في مناطق محافظة الموصل من الأقضية والنواحي والقرى التي يسكنها الكورد، وكذلك في المناطق الكوردية في محافظات كركوك وديالى وواسط كما هي مبينة في الجدول الاتي :[1]

المرحلة الثانية من الترحيل المنظم للأكراد

المحافظة	عدد الأقضية المرحلة	عدد النواحي المرحلة	عدد القرى المرحلة	عدد السكان المرحلين	الملاحظات
ديالى- خانقين	١	٤	٢٢٧	١٣٨٩٤	
كركوك	١	٥	٥٦	٢٠٨٠	(١٣) قرية لم يتم احصاء سكانها
دهوك	٢	٤	٢٠٧	٤٣٨٧	(١٦)قرية لم يتم احصاء سكانها
نينوى	٣	٣	٢٩٧	٣٤٩٠	
المجموع	٧	١٦	٧٨٧	٢٣٨٥١	ماعدا(٢٩) قرية

[1] ينظر : المصدر السابق، ص٢٨٧-٣٠٠.

التغييرات الديموغرافية في كوردستان العراق

ان مساحة كوردستان العراق هي(٨٦ر٠٠٠)الف كم٢، أي: ١٩ر٦٢٪ من مجموع المساحة الكلية للعراق. وحسب قانون الحكم الذاتي الصادر في ١٩٧٤/٣/١١ شملت منطقة الحكم الذاتي المحافظات الأتية :

١- أربيل

٢- سليمانية

٣- دهوك

ومجموع مساحة منطقة الحكم الذاتي (٣٦٣٤٧) كم٢، أي بنسبة ٤٢/٢٦ من مجموع أراضي كوردستان، وأن نسبة (٥٣ر٧٤٪ منها بقيت تحت سيطرة الحكومة المركزية، أي: انسلخت من الامتدادات الطبيعية لأراضي كوردستان الأصلية، وقد نصب البريطانيون الشيخ محمود ملكاً لكوردستان، ولكن حكمه لم يدم سوى مدة وجيزة فقط، لأن البريطانيين أرادوا أن يكون الشيخ أداة بأيديهم، ولكنه لم يقبل بذلك ووقف ضدهم وقام بالثورة عليهم وهذا عجل في نهاية حكمه وإلحاق كوردستان بالعراق.

وإن عملية الترحيل والتعريب من الأساليب القديمة جدا، وتعود إلى بداية تشكيل الحكومة العراقية، وبدأت بالصعود حقبة بعد حقبة في العراق، والسبب يعود إلى — أن كوردستان العراق ألحقت قسرا بالعراق بعد إفشال الحكومة الكوردية بقيادة الشيخ محمود الحفيد الذي نصب ملكا على كوردستان العراق.

وقبل تنصيب فيصل ملكا على العراق، قامت بريطانيا بإجراء استفتاء في ٢٣تموز ١٩٢١ في كركوك حول تنصيب فيصل كملك على العراق، ولكن بعض سكان كركوك وحواليها عأرضوا تنصيبه ملكا على العراق كما هو مبين في الجدول الآتي:[١]

[١] ينظر : مجموعة من المؤلفين: (مجلة كركوك)،المصدر السابق، ص٤٧.

المناطق	المؤيدون لفيصل	المعارضون لفيصل
مدينة كركوك	٦٤	٢٧٨٦
ضواحي كركوك	١٩٧	٧٢٠
آلتون كوبري	ـــــــ	١٥٠٠
داقوق	ـــــــ	١٠٠٠
ملحة	ـــــــ	١٥٠٠
شوان	ـــــــ	١٢٦٣

وفي حفلة رسمية أقيمت في ٢٣ آب ١٩٢١ لتنصيب فيصل ملكا على عرش العراق حضر في الحفلة جميع ممثلي المحافظات العراقية عدا محافظتي (السليمانية وكركوك)[١]. وهذا يبين أن غالبية الكورد لم يؤيدوا الملك فيصل وان معظمهم لم يشتركوا في الاستفتاء ولم يحضر مندوبهم احتفال التنصيب. وفي شباط ١٩٢٩م رفعوا مذكرة إلى الحكومة العراقية يطالبون فيها بتشكيل وحدة إدارية كردية تضم كركوك والسليمانية وأربيل والأقضية والنواحي العائدة إلى الموصل.

وقد ظهرت أولى حلقات الترحيل في مدة حكم الملك غازي حيث تم إسكان نحو عشرين ألف عائلة عربية في مناطق —حويجة وداقوق-وطوزخورماتو- وهكذا أخذت العملية في الصعود وخاصة في كركوك ومناطقها، لأنها موقع مهم من النواحي السياسية والإقتصادية والزراعية. وقد استمرت الحكومات المتعاقبة على الحكم بأساليب متباينة في ممارسة سياسة التعريب، وبما أن كركوك نالت عبئا ثقيلا من هذه العملية فلابد أن نذكر شيئا مختصرا عن تاريخها وموقعها وأهميتها، حيث بقي الشعب الكوردي محروما من حقوقه القومية والوطنية طيلة مدة النظام الملكي والنظام الجمهوري. وقد حاول الكورد حل قضيتهم بطرق سلمية ومشروعة وبإستمرار، وقدم نواب الكورد في مجلس النواب مذكرة في عام ١٩٢٩ إلى حكومة العراق طالبوا فيها : (إدارة المناطق الكوردية من سليمانية وأربيل وكركوك

[١] ينظر : المصدر السابق: ص٤٧

واستحداث محافظة جديدة من الأقضية الكوردية التابعة لمحافظة الموصل [1].ولكن مذكرتهم لم تلق استجابة، لهذا اضطروا إلى القيام بالحركات المسلحة، كقيام الشيخ محمود الحفيد بالثورة ضد النظام، وكذلك الملا مصطفى البرزاني الذي قام بثورته المشهورة بثورة بارزان، بالاضافة الى الانتفاضات الكثيرة التي قامت في المناطق الكوردية بين حين وآخر، منها انتفاضة عام ١٩٣٠ في السليمانية التي ذهب ضحيتها نحو ١٥٠ شخصاً بين قتيل وجريح. وقد أخمدت تلك الثورات والانتفاضات بقسوة. وقام الانكليز بقصف مدينة السليمانية بصورة بربرية ووحشية في بداية العشرينات من القرن الماضي ولضرب الحركة الثورية الكوردية بقيادة الشيخ محمود الحفيد في الصميم وإخمادها. وكذلك شاركت بريطانيا مع حكومة العراق لضرب ثورتي البرزاني في الثلاثينات والأربعينيات من القرن الماضي بأساليب قاسية، واستخدمت في تلك الحملات كافة انواع الاسلحة الموجودة في ذلك الوقت ضد تلك الثورات وضد الشعب الكوردي عموما، حيث تم قصف المناطق والنواحي والقرى الكوردية وتدميرها ومحوها من على وجه الأرض. ومع تلك الاجراءات الظالمة فإن الكورد لم يتهأونوا في القيام بالعصيان المدني وبالمحاولات السياسية لايجاد طرق لحل القضية الكوردية، ولكن بدل الاستجابة الايجابية جوبهوا بحملات الاعتقال والاعدامات والنفي وغيرها من العمليات القمعية. هذه الأساليب جعلت الكورد مضطرين لحمل السلاح والقيام بالثورات دفاعا عن كيانهم، ومع ذلك فإن الحركات المسلحة وقياداتها قبلت المفأوضات والحوار مع الحكومة المركزية، وقد استغرقت عملية التفاوض حقباً طويلة، واحيانا اتفق الطرفان على ايجاد الحلول، ولكن الحكومات لم تكن جدية في عمليات التفأوض لانها لاتؤمن إلا بلغة السلاح، لذلك اضطرت إلى الانسحاب مختلقة مختلف الاعذار والحجج الواهية، ومثالاً على ذلك نذكر المفاوضات الآتية :

أ- مفاوضات ١٩٦٣ مع البعثيين بعد الانقلاب العسكري في شباط ١٩٦٣. وقد فشلت تلك المفاوضات من دون التوصل إلى أي اتفاق.

ب- قامت القيادة الكوردية بالتفاوض مع حكومة عبدالسلام عارف في سنة ١٩٦٤م، واتفق الجانبان على نقاط مشتركة بينهما، وفي النهاية فشلت تلك المفاوضات.

---

[1] ينظر: المصدر السابق : ص٤٧.

ج – مفاوضات القيادة الكوردية مع حكومة عبدالرحمن عارف في سنة ١٩٦٥ وكان عبدالرحمن البزاز رئيسا للوزراء و له دور مشهود في قيام هذه المفاوضات. ولكن مع الاسف لم تنجح تلك المفاوضات ايضا.

د – وفي سنة ١٩٧٠ قامت القيادة الكوردية، بناء على طلب الحكومة العراقية، بالتفاوض (في مدة حكم أحمد حسن البكر)، وكان من نتائجها اتفاق الطرفين على اصدار بيان الحادي عشر من اذار ١٩٧٠م. وقد جدد الطرفان الاتفاق لمدة أربع سنوات لتنفيذ بنود تلك الاتفاقية، ولكن الحكومة لم تنفذ ما وعدت به بعد أن تسلحت بأنواع الاسلحة وقامت بتقوية الجيش ولجأت إلى لغة السلاح بدلا من لغة العقل والحكمة.

هـ - و جرت مفاوضات في سنة ١٩٨٣ وفي سنة ١٩٩١ ولكنها لم تتكلل بالنجاح.

ومن الجدير بالذكر ان جميع الحكومات التي جاءت إلى الحكم في العراق عن طريق الانقلابات العسكرية كانت ضعيفة في البداية ولجأت إلى التفاوض مع الحركة المسلحة الكوردية ولم تكن دوافعها في الحقيقة الايمان بالقضية الكوردية، بل اغتنام الفرصة والوقت لتقوية سلطتها وجيشها، ومن ثم استخدام جميع الاساليب لمحاربة الكورد.

وخلال تلك السنوات قامت الحكومات المختلفة بمحاربة الكورد بمختلف الوسائل ومن جميع النواحي العسكرية والسياسية والإقتصادية والتعليمية والإجتماعية، بهدف الهيمنة والتسلط على كوردستان.

ومن تلك الوسائل والأساليب حملات الترحيل التي شملت ثلاث مراحل هي :

أ – محور محافظة الموصل، ويشمل : اقضية سنجار وشيخان، وهذه الحملة موجهة بالاخص إلى الايزيديين الكورد. وكذلك ضد الآشوريين والكلدانيين.

ب – محور محافظة كركوك : المحاذي للمنطقة العربية ويشمل :

الأقضية والنواحي: طوزخورماتو وآلتون كوبري وحويجة وكفري ودوزودبس وداقوق ودارمان وقره هنجير.

ج – محور خانقين : ويشمل خانقين وشهربان وجلولاء وبدرة وجصان والقرى المحيطة بهذه الأقضية والنواحي، وكانت تلك الحملات حملات إبادة وتطهير عرقية ظالمة لاسكان العرب مكانهم بعد تهجيرهم.

وهذه الحملات المكثفة والقاسية والوحشية بدأت من كركوك والمناطق التابعة لها. والسبب يعود إلى أن لكركوك أهمية خاصة ومتميزة وخاصة من كل النواحي.

المبحث الثاني
آثار التغيير الديموغرافي في التنمية البشرية والإقتصادية

مفهوم التنمية البشرية والإقتصادية في التغيير الديموغرافي:

يمكن تحديد مفهوم التنمية بأنها تغيير بنائي اجتماعي اقتصادي متكامل يقوم على تعبئة موارد مجتمع معين واستغلالها بأفضل ما يمكن لتحقيق أعلى مستوى لرفاه الشعب خلال أفق زمني معين. وبمقارنة التنمية مع مفهوم (النمو) سواء تعلق الأمر بالموارد البشرية أم بالموارد الإقتصادية، يتحدد الاختلاف في النقاط الاساسية الآتية :

١- النمو مفهوم كمي " مادي" فحسب، في حين أن للتنمية مفهوماً كمياً ونوعياً معا، فليس المطلوب رفع المستوى المادي للإنسان فقط، بل رفع مستواه النوعي اجتماعيا ومهنيا وثقافيا وصحيا....الخ.

٢- يعبر مفهوم التنمية عن تطور واع موجه ومقصود، في حين يحدث النمو تلقائيا وعفويا، الأمر الذي يجعل نتائجه عرضة للتذبذب وعدم الاستمرار والانتظام والثبات.

٣- تتضمن التنمية محتوى اجتماعيا وماديا وحضاريا وسياسيا في آن واحد وبشكل مترابط، ففي مجال الموارد البشرية يقتصر التحسن في مفهوم النمو على فئات وشرائح معينة من المجتمع دون غيرها، في حين يشمل هذا التحسن جميع الشرائح الإجتماعية وبشكل عادل ومتكافىء وفق مفهوم التنمية. لذلك، فإن تنمية الموارد البشرية تتطلب التخطيط كأداة لتحقيقها، فتخطيط القوى العاملة كجزء من عملية التخطيط السكاني، وكجزء من عملية التخطيط الشاملة، سوف تضمن لعملية التنمية البشرية الاستقرار والانتظام والاستمرار المطلوب. وتتطلب عملية التنمية تكافؤاً وعدالة في توزيع نتائجها. ويتطلب الموازنة بين الجوانب المادية وغير المادية في مسألة التنمية، فالارتفاع في المستوى المادي للانسان يجب ان يكون نتيجة وسببا في آن واحدبمستواه النوعي.[1]

---

[1] ينظر : الراوي، د. منصور، المصدر السابق، ص١٩٣-١٩٤.

وهكذا يتضح أن المطلوب من تنمية الموارد البشرية تطورالعنصر البشري تطورا شاملا ومنهجيا. إن معنى الشمول هنا ينسحب على فئات السكان المختلفة، فليس المطلوب من تنمية الموارد البشرية تطور فئة السكان القادرة على العمل، بل تشمل فئات السكان الأخرى خارج سن العمل.

لقد عرفت تنمية الموارد البشرية مثلا بأنها "العملية الضرورية لتحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والعملية والفنية والسلوكية "[1]، وعرفت كذلك بانها "تلك العملية الهادفة إلى إيجاد قوى بشرية ذات مواهب وقدرات ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى التعقيد التكنولوجي الذي تتميز به الحياة العصرية وبالتقاليد الذي يتسم به التنظيم الإجتماعي الحديث، وأهم من هذا كله معدل التجديد والتغيير في المجالات التكنولوجية والإجتماعية.."[2]. إن تنمية الموارد البشرية وفق مفهومها الشمولي تتناول جوانب عديدة ولكن مترابطة تهدف إلى الارتقاء بالانسان المنتج المستهلك باعتباره هدف النشاط الإجتماعي العام ووسيلته معا، ويدخل ضمن هذا المفهوم لتنمية الموارد البشرية كل ماله علاقة بالسياسات السكانية المرتبطة بمختلف الجوانب الكمية منها والنوعية والهيكلية.

وتتحدد أهمية تنمية الموارد البشرية في الجوانب الآتية :

١- الأهمية الإقتصادية

تكمن هذه الأهمية في ناحيتين: الأولى : دور العنصر البشري في الإنتاج، والثانية : دوره في الاستهلاك.

أ- دور العنصر البشري في الإنتاج

يمثل العنصر البشري من وجهة النظر الإقتصادية عنصرا إنتاجيا أساسيا باتفاق المدارس الفكرية الإقتصادية المختلفة. غير أن الاختلاف بينها يبرز في مجال عدد عناصر الإنتاج وفي الأهمية النسبية لكل عنصر من هذه العناصر.

---

[1] ينظر : الطوخي، عبد النبي : تنمية وتنظيم استخدام الموارد البشرية العربية كمدخل للتكامل الإقتصادي العربي، المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الإقتصادي العربي، بغداد ١٩٧٥.

[2] ينظر : منصور، د. منصور احمد : قراءات في تنمية الموارد البشرية، منشورات وكالة المطبوعات الكويتية، نقلا عن مصدق حبيب : التعليم والتنمية الإقتصادية، دار الرشيد للنشر، العراق ١٩٨١، ص١٩.

ويظهر أثر تنمية الموارد البشرية في الإنتاج من خلال رفع إنتاجية العمل. ويعدّ التعليم بمختلف انواعه ومستوياته ومراحله ركنا أساسيا من اركان تنمية الموارد البشرية، فقد أثبتت الدراسات أن إنتاجية العامل ترتفع بمعدلات تتناسب مع مستوى تحصيله العلمي.إن العلاقة الإيجابية بين مستوى التعليم ومستوى الإنتاجية تمثل قاعدة ثابتة لاتتغيير بتغيير طبيعة النظام الإقتصادي والإجتماعي.

ب- دور العنصر البشري في الاستهلاك

يمثل الاستهلاك المرحلة الاخيرة التي يمر بها النشاط الإقتصادي، فالزيادة في الإنتاج تكون عديمة الجدوى اذا لم يكن هناك طلب مواز عليها وفي الوقت المناسب.

والوضع الإقتصادي الصحيح هو الذي يوازي بين جانيي العرض والطلب. ومثلما تساهم تنمية الموارد البشرية في تحسين نوعية الإنتاج وتطوير هيكله بما يتجاوب مع التطور الإجتماعي والحضاري للمجتمع، فإنها تساهم كذلك وبشكل متوازن ومتزامن في تحسين مستوى الاستهلاك النوعي والهيكلي بما يضمن تطابقا أفضل لحاجات الانسان[1]

٢- الأهمية الإجتماعية لتنمية الموارد البشرية :

لاتقتصر أهمية تنمية الموارد البشرية على جانبها المادي (الكمي)، بل تشمل كذلك جوانب نوعية مهمة، فالتطور الحاصل في الجوانب الإجتماعية للإنسان من خلال عملية تنمية يمارس تأثيراً عميقا في هذا الانسان بعده عنصرا انتاجيا، والعكس صحيح ايضا. ان التطور في الجانب الإجتماعي للعنصر البشري يشمل نواحي عديدة، منها :

أ- تطور العادات والقيم والمفاهيم الإجتماعية للمجتمع الإنساني، حيث إن إحلال قيم ومفاهيم اجتماعية جديدة متطورة محل القيم والمفاهيم القديمة سوف يعكس آثارا اقتصادية واجتماعية وديمغرافية... الخ، بالغة الاهمية من خلال السلوك الصحيح والعلاقات الجديدة التي تنشأ بين الأفراد وبين المجموعات.

ب- تطور ظاهرة التحضر وتحولها من مفهومها الكمي (الجغرافي- الديموغرافي) إلى مفهومها النوعي الإجتماعي (الحضاري الإقتصادي)، فبدلا من ان تعبر الظاهرة عن مجرد عملية انتقال جغرافي لسكان الأرياف نحو المدن بفعل عوامل الطرد،

---

[1] ينظر : الراوي، د. منصور، المصدر السابق، ص١٩٧ وما بعدها.

تصبح العملية معبرة عن انعكاس لحاجة موضوعية لعملية الانتقال تحكمها عوامل الجذب في المناطق الحضرية.

ج- القضاء على حالة اللاتجانس بمفهومه الواسع،العرقي والديني والإقليمي....الخ، وعلى المظاهر اللاانسانية والمتمثلة بإهمال شرائح اجتماعية تظل في غياب التنمية البشرية تعيش حالة بؤس مادي ونفسي بسبب عدم رعايتها اجتماعيا. إن مسألة رعاية المعاقين مثلا تكتسب أهمية مزدوجة، وأهمية انسانية واجتماعية وأهمية اقتصادية كذلك، وهكذا فالجانب الإجتماعي للتنمية البشرية يدخل في علاقة جدلية مع جانبها المادي (الإقتصادي).

٣- الاهمية الديموغرافية للتنمية البشرية :

على الرغم من ان مفهوم التنمية البشرية ينصب في الاساس على التطور النوعي، غير انه وفي المجال الديموغرافي خاصة يؤدي بالنتيجة إلى تطور كمي وتطور هيكلي كذلك، فالتحسن النوعي للعنصر البشري، بفضل التنمية، يقود إلى النتائج الآتية :

أ-ارتفاع انتاجية العمل، وهذا يعني بالضرورة ترشيد الاستخدام وإمكانية الاستغناء عن جزء من قوة العمل بنسبة تتعادل مع الزيادة في الإنتاجية. وبتعبير آخر فإنه عن طريق زيادة الإنتاجية (كنتيجة مباشرة لتطور نوعية العنصر البشري)، فإن الدول المعنية تستطيع زيادة الإنتاج ومعالجة مشاكل العمالة.

ب- ارتفاع القدرة على التكيف للظروف المستجدة والتطورات المختلفة، ان مثل هذه النتيجة سوف تعني من وجهة النظر الديموغرافية تضاؤل المشاكل الإجتماعية والإقتصادية التي ترافق عملية الهجرة، وكل أشكال الحركة الجغرافية والمهنية للسكان.

ج - التطور الايجابي للسلوك الديموغرافي للأفراد بحيث يصبح أكثر تطابقا واستجابة للتطورات الموضوعية للمجتمع المستندة إلى التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وبخلاف ذلك فان استمرار تخلف العنصر البشري سوف يعني هيمنة الاعتبارات الإجتماعية والنفسية على الاعتبارات المادية في تحديد طبيعة السلوك الديموغرافي للافراد أو الجماعات، الأمر الذي يساهم بدوره في تفوق معدلات النمو السكاني على معدلات النموالإقتصادي في معظم الأقطار النامية، وبذلك يصبح " التطور السكاني نتيجة وليس سببا للتطور الإقتصادي.

د- إن تحسنا هيكلياً للسكان سوف يتحقق، سواء في مجال التوزيع العمري للسكان او في مجال توزيعه النوعي أو الجغرافي أو المهني، ونترتب على ذلك جملة نتائج ديمغرافية ايجابية من بينها وبشكل خاص انخفاض نسبة الإعالة لدى السكان، وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية، و ترتفع أيضا نسبة مشاركة العنصر النسائي في النشاط الإقتصادي والإجتماعي، وتمثل الهجرة عملية إعادة توزيع السكان (وقوة العمل)، جغرافيا ومهنياً، وليس مجرد عملية طرد للعاطلين عن العمل، إن ذلك يعني بالضرورة أن الموازنة النوعية للسكان لن تتضرر بسبب مثل هذه الهجرة [1].

وبدأت الدعوة للتنمية البشرية تنتشر أدبياتها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ومن بين هذه الأدبيات ماهو عام يتناول مختلف بلدان العالم، ومنها تقارير الأمم المتحدة السنوية منذ عام ١٩٩٠ حول التنمية البشرية

تتميز أدبيات التنمية البشرية المستدامة، (أي: التنمية القابلة للاستمرار والديمومة بوضعها على أسس ثابتة)، والشاملة من ادبيات التنمية الإقتصادية التقليدية بتشديدها بشكل خاص على مشاركة الشعب في مختلف جوانب عملية التغيير الكمي والنوعي، اي الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، فتذهب إلى أبعد من مجرد رفع معدلات الدخل السنوي للفرد والنمو الإقتصادي، انها تدعو لتنمية القدرات الانسانية بهدف تأمين الانصاف في توزيع فوائد التنمية والعدالة الإجتماعية والتغلب على الفقر وتنشيط المجتمع المدني ومشاركة مختلف طبقات المجتمع وفئاته وأقاليمه، وذلك بمشاركة المرأة في الحياة العامة على نقيض النموذج التقليدي للتنمية. وتتمحور التنمية البشرية المستدامة حول البشر، فلا تعدّ النمو الإقتصادي غاية، بل وسيلة في خدمة الانسان، إنها تهدف لتوزيع فوائد التنمية توزيعا عادلا، وتشمل بين مهماتها المحافظة على البيئة، وتحسين الفرص بحيث يتمكن البشر من التحكم بعملية التغيير. و أعطت أولوية للفقراء أيضاً بتوسيع الفرص والخيارات المتاحة لهم، بما يوفر امكانات المشاركة في صنع القرارات. إن مسألة التخفيف من الفقر هي في مقدمة الأولويات، وأن وضع البشر على رأس الأولويات التنموية يقتضي التركيز على تعزيز موارد تعليم الناس الذين هم نقطة الانطلاق وغايته النهائية.

---

[1] ينظر : الراوي، د. منصور، المصدر السابق، ص٢٠٢ ومابعدها.

إن التنمية البشرية المستدامة الشاملة تقوم على قواعد مشاركة مختلف الطبقات والفئات في عملية التغيير بهدف تحقيق العدالة الإجتماعية أو الإنصاف في توزيع الثروة الوطنية. وقد سعى برنامج الامم الامتحدة الإنمائي منذ بداية التسعينات من القرن الماضي لجعل الناس محور التنمية، فعمل على تطوير منهج اطلق عليه التنمية البشرية المستدامة، واصدر تقارير سنوية ركز فيها على التعريف بمفهوم التنمية البشرية على أنها توسيع الخيارات المتاحة للانسان، ومنها مايتعلق بالشؤون الصحية وتحصيل المعارف وتوفير مستوى معيشة لائق والتمتع بالحريات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتوفير فرص الخلق والابداع وضمان حقوق الانسان وحرياته الاساسية، ولاسيما مايتعلق منها بالامن الشخصي للمواطن، وسيادة القانون، وحرية التعبير والمشاركة الشعبية، وتكفاؤ الفرص، وتضمن اهتماما بأهمية تحسين الدخل والنمو الإقتصادي وفرص السوق، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والديون الدولية، وأهمية مشاركة الشعب في شؤون السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة.

وتعنى التنمية البشرية بالامن الإجتماعي والثقافي والصحي وأمن البيئة، وأمن الوظيفة وأمن المرأة، والأمن المستقبلي[1].

وقد استخلص تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، أن الغالبية العظمى من البلدان العربية أقل رتبة من الدول المتقدمة من حيث معدل التنمية البشرية ومن حيث دخل الفرد السنوي، وهذا يوحي بأن التقدم البشري متخلف عن التقدم الإقتصادي. وإن هذه الفروق على اشدها في الدول المنتجة للنفط.

إن إنجاز البلدان العربية في مجال التنمية البشرية لايزال متدنياً، ويعود ذلك للتخلف في مجالات الخدمات التعليمية والصحية، ومشاركة المرأة في الحياة العامة (وما زالت الأمية منتشرة وخاصة بين النساء، إذ بلغت في الثمانينات ٧٥٪)، واتساع الفجوات بين الطبقات الإجتماعية، وانتشار التبعية الغذائية وارتفاع معدلات نمو السكان، والضعف التكنولوجي، وسعة استيراد السلع الاستهلاكية والكمالية وغياب الأبحاث العلمية.

ومن ذلك يتضح أن الانسان هو من بين آخر اهتمامات الحكومات العربية. ومن هنا تنشأ ضرورة قوى التغيير من أجل المطالبة بتحقيق غايات أساسية هي القضاء على

---

[1] ينظر : تقرير الامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧.

التبعية والتخلف ومحاربة الفقر بردم ما امكن من الفجوات بين الاغنياء والفقراء، وتجاوز رأيي الاغتراب، وتأمين مشاركة المرأة في الحياة العامة، وتحقيق الحرية والعدالة، وفي رأيي أن من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى هجرة العمالة هو إخفاق التنمية البشرية في تحقيق أهدافها.

فالتنمية لا تستقيم بغير مورد يغذيها، وكلما أثرينا هذا المورد اتسعت الفرص امام الاستثمار البشري، فيتضاعف المجدون العاملون عدداً ويزدادون مهارة، وهذا مايدل على أن التنمية البشرية هي رأس المال للتنمية الإقتصادية، وهذه حقيقة اعترفت بها وأثبتتها دول عانت الكثير من ويلات الحروب مثل المانيا واليابان، حيث دمرت الحرب ما تملكه من مصانع ضخمة ومعدات هائلة وغيرها، حتى كاد أهلها يبيتون بلا مأوى ويعيش معظمهم بلا فرص للعمل، ولكنها استعادت مجدها الإقتصادي في وقت قياسي، مستعينة بسواعد رجالها وبأصالة تفكيرهم وبإرادتهم الكبيرة، فكانت التنمية الإقتصادية من عمل الرجال المتعلمين المثقفين في تنظيم واتساق اجتماعي متكامل، ومن هُنا نستطيع القول بأن مشكلة التنمية ليست كامنة في الدرجة الأولى في جانبها الإقتصادي بقدر ماهو في كفاية مواردها البشرية التي تؤدي دورها الكبير في أحداث التنمية البشرية، فالتنمية البشرية تحاول الوصول بالكائن الانسان إلى الاستمتاع بالرفاهية والاحساس بالكرامة وزيادة فاعليته في أداء دوره الوظيفي من خلال مؤسسات وهيئات المجتمع.

أما بصدد آثار التغيير الديموغرافي على التنمية البشرية والإقتصادية، فإن مفهوم التنمية في العراق لم يكن مفهوماً واضحاً في أذهان الناس او صانعي القرار، فبدت التنمية وكأنها تقتصر على نقل المظهر الحضاري من الدول المتقدمة، فاتجه الانفاق إلى مشاريع البناء العمراني واستيراد وسائل الترف الحضاري وغيرها من الأمور البعيدة عن مسار التنمية، فهذا المفهوم خاطئ أصلاً، لأن التنمية بهذا المعنى قشور قد يكون لها بريق وهاج ولكنها سرعان ما تندثر، لأنها لا ترتكز على قاعدة قادرة على الإنتاج المستمر، ولعل في تجربة بعض الدول المتقدمة كاليابان وألمانيا ما يعطي أكثر من شاهد على أن التنمية الحقيقية تكمن في القوى البشرية القادرة على العطاء والإنتاج وبناء الحضارة وتطوير أساليبها ووسائلها. ولايكفي أن يكون مفهوم التنمية واضحا في أذهان صانعي القرارات، وإنما يجب أن يكون واضحا في أذهان منفذي القرارات وفي أذهان القطاع

الأكبر من المجتمع، وأن يكون مصحوبا بقناعة فعلية والتزام أكيد وسعي دؤوب لتحقيق مسار التنمية وأهدافها.

فالتنمية مطلب حيوي ومصيري يجب أن يوجه في سبيلها كل الجهود والطاقات، وأن نتجاوز مرحلة القول إلى العمل، وأن نتخطى مراحل الاعاقة إلى مرحلة الاستراتيجية الشاملة، واذا كان النفط قد هيأ من الاسباب ما يستطيع دعم المشاريع التنموية، فإنه ليس كافيا مطلقا لتحقيق التنمية، ولاسيما ان العراق لايملك إلا رصيدا محدودا من التجربة والخبرة الإدارية والسياسية والإقتصادية، ولم يعرف البنيان الإداري بصورته المتطورة إلا مؤخرا.

إن الادارة الحكومية وهي تؤدي دوراً رئيسياً في تحديد أهداف التنمية الإقتصادية ورسم مسارها وتنفيذ برامجها ليست آلة يمكن إعادة تكوينها وتركيبها بصورة جذرية لأداء المهام والأعباء التي تقتضيها التنمية الإقتصادية، ولكنها كيان اجتماعي وإداري، ومن ثم فإن محاولات إدخال تعديلات على هذ الكيان تقتضي التعامل مع العديد من الاعتبارات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، وتقتضي تغييراً في السلوك والاتجاهات، ومثل هذا التغيير يحدث ببطء ولايمكن للتنمية الإقتصادية أن تنتظر حتى يحدث هذا التغيير مع أن التنمية الإقتصادية تتأثر بمدى حدوث هذا التغيير ودرجته. ولاشك أن التنمية الإقتصادية تحتاج من الإداريين في الأجهزة الحكومية بصرف النظر عن المستويات الإدارية قدرا من التجربة والابتكار في السياسات والبرامج، و أن نوعية الأفراد الذين يشغلون الوظائف في الأجهزة الحكومية وبالذات على مستوى القيادات الإدارية يحددون نوعية إدارة التنمية، وتؤثر القدرات والاتجاهات لدى هؤلاء الأفراد في مسار التنمية الإقتصادية. إن التنمية الإقتصادية لاتحتاج إلى مجرد المزيد من الأجهزة والمؤسسات، بل إلى تغيير في السلوك والاتجاهات تتطلب وإصلاحاً جذرياً شاملاً لايتطرق إلى أساليب ووسائل الإدارة فحسب ولكن يتطرق إلى الإنسان الذي يستخدم هذه الأساليب والوسائل بحيث يكون مستقبلا للتغيير وقادرا على المبادرة والابتكار.

والتخلف الإقتصادي هو جانب من جوانب التخلف المتعددة كالتخلف الإجتماعي والاداري والسياسي والثقافي، و إن التنمية الإقتصادية هي جانب من جوانب التنمية المتعددة كالتنمية الإجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية، ومن الواضح أن التنمية الإقتصادية ليست جانبا منعزلا بحيث يمكن التركيز عليه وتحقيق الرفاهية او الرخاء

الإقتصادي بصرف النظر عما يحدث في الجوانب الأخرى للتنمية. ان التنمية لايمكن ان تحدث او تتحقق مع وجود تخلف اداري او اجتماعي او سياسي او ثقافي. ان هذه الحلقات من حلقات التخلف متلاحمة مع بعضها وذات تأثير متبادل ليس فقط فيما تفرزه من نتائج، ولكن حتى من خلال اطار الانشطة التي تتم داخلها.

فالتنمية تحتاج إلى تغيير في السلوك والاتجاهات، ليس لدى البيروقراطية في الأجهزة الحكومية فحسب ولكن لدى الأفراد في القطاع الخاص ولدى أفراد المجتمع عموما، وتتطلب قدرا من الوعي الإجتماعي والثقافي والإقتصادي لدى افراد المجتمع.

لقد اتاحت ظروف الاعتماد على العائدات النفطية للحكومة أن تؤدي الدور المهيمن، واعتماد الاقتصاد اعتمادا مفرطا على عائدات النفط، جعل هيمنة الحكومة على الاقتصاد هيمنة كبيرة، ان الحكومة اذ تتلقى العائدات النفطية المتدفقة تقوم بعملية تنظيم انسيابها إلى الاقتصاد من خلال قنوات الإنفاق العام وغير ذلك من القنوات الجانبية، ولهذا فإن الانفاق الحكومي لايعدّ هو المحرك الرئيسي للاقتصاد فحسب ولكنه المحرك الرئيسي ايضا لكل مشاريع التنمية وبرامجها والخدمات المختلفة. وكان للنمو الكبير في فرص التوظيف الحكومي واتساع نطاق تقديم السلع والخدمات ولاسيما التعليم والصحة والإسكان والخدمات الإجتماعية وغيرها دور مهم في إعادة توزيع جانب من عائدات النفط على افراد المجتمع[1]. إن أكثر مشروعات التنمية مازال يوضع على أساس أهداف استثمارية مادية مع توجيه القوى العاملة إلى ذلك النوع من الخدمات غير المنتجة أو الخدمات المنتجة إنتاجا غير مباشر. ولعل الكثير من الحكومات يعدّ الإنفاق والاستثمار مناظراً للتنمية، ولهذا السبب اتجه إلى الاهتمام ببرامج الانفاق والاستثمار اكثر من اهتمامه بالهدف الرئيسي الذي يكمن في تطوير الإنتاج.

وربما ساعد التدفق الكبير للإيرادات المالية من النفط على الانفاق السريع والمبذر، وساعد على خلق الانطباع الخاطئ بان التنمية تتحقق بمجرد تشغيل المقاولين والأيدي العاملة الاجنبية في تنفيذ المشروعات العمرانية وغيرها، وساعدت الموارد المالية الكبيرة على التوجه الاستهلاكي أكثر مما ساعدت على التوجه الإنتاجي، وساعدت على التوسع

---

[1] ينظر: محمود عبدالفضيل، مشاكل وافاق عملية للتنمية في البلدان النفطية الريعية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،١٩٧٩،ص٢٠١.

في استيراد مظاهر الحضارة المتمثلة في وسائل المواصلات والمعدات العسكرية وغيرها، وأصبح هناك انفصام بين مستوى المعيشة الذي يطمح الفرد إلى تحقيقه وما يقدمه من عمل في سبيل تنمية الاقتصاد الوطني. وغابت عن الاذهان حقيقة أن العائدات النفطية هي بمثابة اقساط تدفع مقابل استنزاف ثروة عينية آيلة للنضوب، وانه ينبغي استعمال هذه الاقساط في تطور الثروات الوطنية الأخرى وخاصة الثروة البشرية[1]. وقد تطرق برنامج التنمية التابع للامم المتحدة إلى تطورات التنمية البشرية في الدول العربية عام ٢٠٠٢- ٢٠٠٣، بانها أثارت دعوة قومية إلى التغيير والتعددية السياسية وحكم القانون وحرية التعبير. وتحدث البرنامج بان الدول العربية قد تخلفت عن بقية دول العالم في مجال المعرفة، وحرية المرأة والمساعدات المتاحة لها، وركز البرنامج على ضرورة زيادة جودة المعلومات وانتشارها ودعم الإصلاحات الإقتصادية والسياسية والتعليمية بالإضافة إلى تعزيز دور المرأة. ان للتعليم دورا مباشرا في كل قطاعات الاقتصاد الوطني، فهو أوسع ميدان تراكم رأس المال البشري الذي يتجسد بالمستوى النوعي لتعليم السكان وأوضاعهم الصحية. ومعروف ان تنمية الرأسمال البشري تشكل عاملا رئيسيا في النمو الإقتصادي المستدام، وذلك برفع معدلات انتاجية القوى العاملة باستمرار وتوفير البيئة المؤاتية للتقدم بوجه عام. وهو يعود بالنفع على المجتمع ككل، وكذلك على الافراد بارتفاع دخلهم وتحسين نوعية حياتهم. وهناك دراسات كثيرة تشير إلى أن استثمار الموارد في نشر التعليم وتطوير مستواه النوعي كان له دور حاسم في النمو الإقتصادي السريع في كثير من بلدان العالم. و إن الكوادر المتعلمة العاملة في المختبرات والبحوث العلمية لايمكن الاستغناء عن دورها في تطوير واستخدام التكنولوجيا التي تتقدم باستمرار متسارع، ولايمكن الاستغناء في عصرنا عن دورها المتعاظم في تقدم الاقتصاد بكل قطاعاته. فمثل هذه الكوادر هي المعول عليها من أجل تسخير التكنولوجيا بكفاءة وإغنائها من خلال الإبداع والابتكار. فها هي الهند مثلا قد حققت تقدما اقتصاديا مرموقا، من خلال الإصلاحات التي أنجزتها في اطار السياسة الوطنية للتعليم. وإذ نتحدث عن أهمية دور التعليم في التنمية الإقتصادية ينبغي ألاننسى أن التعليم اصبح بحد ذاته من بديهات حقوق الانسان الرئيسية، وهو وسيلة لتحسين نوعية حياة الانسان. فالسياسات العامة

[1] ينظر : علي عتيقة : النفط والتنمية العربية، منظمة الاقطار المصدرة للبترول، الكويت ١٩٧٨، ص٨.

جنبا إلى جنب مع تعميم التعليم المدرسي، وتطوير المناهج وطرقها ووسائلها، لابد أن تؤدي إلى زيادة قدرات قوى الإنتاج العاملة ومن ثَمَ ازدهار اقتصادها ورفع مستوى المعيشة. وبلغة الاحصاء نقول إن هناك ارتباطا ايجابيا بين العمالة الماهرة ومؤثرات زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وتراجع الفقر، وانخفاض معدل الأمراض الوبائية، وزيادة في المشاركة في الحياة السياسية، وتوفير امكانية تحقيق الاستقرار السياسي والإجتماعي، وهذا يشكل عاملا حاسما في النمو الإقتصادي على نطاق واسع في تقدم المجتمع. وهذا الأمر يتطلب تخصيص نسبة من الناتج القومي الاجمالي لقطاع التعليم، وتحديد الأولوية في الاصلاح التعليمي، وإعداد الكادر التعليمي المؤهل للعمل على تطبيق هذه المناهج بنجاح، بعيدا عن آفاق العنف والنعرة الطائفية والمحاصصة والفساد[1]. لقد شهد إقليم كوردستان العراق تغييرات هيكلية كبيرة في بنيانه الإقتصادي والإجتماعي، ولم يقتصر هذا الأمر على إقليم كوردستان لوحده، بل شمل المناطق والمحافظات الجنوبية، ولايخفى آثار الحروب التي خاضها النظام السابق التي أثرت بوضوح على الموارد المالية والإقتصادية والبشرية، وقد جاء قرار الحظر الإقتصادي على العراق عام ١٩٩٠(بما فيه المحافظات الكوردية)، ومن ثم إحاطة إقليم كوردستان بحظر اقتصادي آخر من قبل حكومة بغداد منذ أواخر عام ١٩٩٢، كل هذه الظروف أحدثت تشويهات عديدة في البنية البشرية والإقتصادية للعراق عموما[2]. ان الحصار الإقتصادي والثقافي وما يتفرع منهما من فروع عديدة، قد ساهم بشكل فعال إلى جانب الحصار الدولي في تباطؤ عملية الانماء الإقتصادي – الإجتماعي بل وتخلفها بشكل واضح في إقليم كوردستان على الرغم من المساعدات الانسانية التي كان يقدمها القرار ٩٨٦ لمحافظات الإقليم[3]،وتعكس آثار التغيير الديموغرافي أبعادا جوهرية في اساليب وعمليات التنمية البشرية والإقتصادية، والتغيير الديموغرافي لسكان إقليم كوردستان العراق كان ذا أهمية كبيرة ولايزال باعتباره عنصر قوة سياسية واقتصادية تؤثران معا في مجريات التنمية الإقتصادية سواء في تحديد حجم القوى العاملة أم في تركيب الهيكل الإقتصادي. ومع معاناة سكان الإقليم في

---

(١) ينظر : علوان، د. جبار، لمحة عامة حول التعليم والتنمية الإقتصادية،ث. ج العدد ٣١٩، السنة ٢٠٠٦، ص٤٤.

(٢) ينظر : الخياط، د. كمال، الواقع الإقتصادي –الإجتماعي لمحافظة السليمانية، مكتب الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكوردستاني، السليمانية ٢٠٠٠، ص٤٥.

(٣) ينظر : المصدر نفسه،ص١٠٧.

العقود الماضية من حملات التسفير والتهجير وعمليات التطهير العرقي والأنفال وغيرها، فان الدراسات تشير إلى أن نسب الزيادة في سكانه كانت تزيد على ٣٪ سنويا خلال السنوات بين ١٩٥٧-١٩٨٧ كنتيجة لتفاعل مجموعة العوامل الدينية والإجتماعية والإقتصادية. لقد سعت السلطات العراقية، وبشكل مبرمج لإجراء تغيير ديمغرافي في المناطق الريفية لتصفيتها من الحياة، وتهجير سكانها بعيدا عن الارض والموطن، ولاسيما بعد اتفاقية الجزائر ١٩٧٥، وبدأً من الشريط الحدودي للإقليم مع ايران وتركيا وسوريا، مرورا بالمئات من قرى الإقليم التي طالتها أيدي الحرق والتدمير والترحيل إلى مجمعات قسرية ليتم التحكم بها والسيطرة عليها، وانتهاءاً بعمليات الانفال، حيث لم يعرف مصير المؤنفلين إلا بعد سقوط النظام ومن خلال المئات من المقابر الجماعية، ففي ظل المسح الشامل للقرى في العراق سنة ١٩٧١ وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ظهر أن عدد القرى في إقليم كوردستان العراق بلغ (٧١٣٨) قرية والتجمع السكني يمثل ٤٢٪ من مجموع القري في العراق، فيما كان عددها سنة ١٩٥٧(٧٨٨٧) قرية يمثل(٥٦٪) من القرى في البلاد انذاك، وفي ضوء نتائج إحصاء السكان لسنة ١٩٨٧، لم يبق من هذه القرى سوى (٤٢٣٤) قرية فقط في حين اخذت المراكز الحضرية الرئيسية في الإقليم تعاني تضخما متزايدا بسبب النزوح الريفي المستمر اليها، ففي محافظة أربيل ارتفعت نسبة سكان الحضر من ١ر٢٦٪ من مجموع سكانها إلى (٢ر٥٣٪) خلال المدة (١٩٤٧-١٩٧٧)، وفي محافظة السليمانية ارتفعت من (١ر٢٦٪) إلى (٢ر٤٧٪)، وفي محافظة دهوك من (١ر١٦٪) إلى (٩ر٤٢٪). ان ماتعرض له الريف الكوردستاني من تغيير ديمغرافي جعله فاقدا لدوره التاريخي وآثاره على مسار التنمية في كل مجالاتها وفي تزويد المنطقة بالإنتاج الزراعي والحيواني سواء في تحقيق الامن الغذائي للإقليم، أم في تطوير الحركة الصناعية والتجارية فيه، بل وأضاف أعباءاً جديدة على كاهل المراكز الحضرية التي باتت تدور في حلقة مفرغة من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية. وفي ضوء ما سبق، فإن ثمة ضرورة في تخطيط يعيد التوازن إلى التوزيع البيئي لسكان الإقليم من جهة ويعمل على تلبية المواطنين الأساسية من جهة أخرى.[1]

---

[1] ينظر: د. محمد، خليل اسماعيل، في ضوء برنامج الحكومة الوطنية لإقليم كوردستان العراق التخطيط ضرورة لازمة في عمليات التنمية، مقال منشور على الانترنت، العدد ٩٩ بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٧.

المبحث الثالث
واقع الاقتصاد العراقي وآفاق التنمية في كوردستان

موقع العراق وأهميته الإستراتيجية

إن العراق غني بثرواته الكثيرة والمتنوعة من أراضٍ خصبة ومياه وفيرة ومعادن مختلفة وفي مقدمتها النفط أو كما يسمونه بـ(الذهب الاسود)، وهذا يعني أن العراق بلد نفطي وزراعي وصناعي، ولكن مع وجود هذه الخيرات التي وهبها الله للعراق ابتلى بأنظمة استبدادية حكمته من بداية تشكيل الدولة العراقية بعد انسلاخها من الامبراطورية العثمانية المنهارة في الحرب الكونية الأولى.

يقع العراق في الشرق والشمال الشرقي من الوطن العربي وفي وسط منطقة الشرق الأوسط، وإن هذا الموقع الاستراتيجي أعطى له مكانة مهمة وحيوية من النواحي التجارية والعسكرية والاستراتيجية الدولية في تاريخه القديم والحديث، وهذه المكانة الخطيرة بدت واضحة أيام الخلافة الاسلامية والفتوحات الاسلامية وانتقال مركز الخلافة من مكة والمدينة إلى العراق، وشهد العراق مراحل تاريخية مهمة إبان حكم الأمويين والعباسيين وحتى حكم العثمانيين، ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى استولت حكومتا بريطانيا وفرنسا على الدول العربية وقامتا بتوزيعها بينهما، و قام كل واحدة منهما بتشكيل كيانات هزيلة وعميلة لها، وأصبح العراق تحت الانتداب البريطاني.

مناخ العراق

للعراق مناخ جيد ومناسب ومتميز بين دول الشرق الأوسط كلها، وهذه الجودة في المناخ عامل مساعد للزراعة بكل أنواعها، ومعنى ذلك أنه يمكن زراعة الأشجار بكل أنواعها وزراعة الخضراوات والبقوليات المختلفة، وينقسم مناخ العراق إلى ثلاثة أنواع :

أ- مناخ المنطقة الشمالية : مناخ البحر الأبيض المتوسط، بارد وممطر شتاءً وجاف وحار صيفاً وتسقط الثلوج في المناطق الجبلية منه.

ب- مناخ وسط العراق : أي المنطقة التي تقع بين منطقة الشمال ومنطقة الجنوب، فمناخه ممطر ومعتدل في الخريف والربيع وبارد في الشتاء وحار جاف في الصيف.

ج- مناخ الجنوب حار جاف صيفاً معتدل قليل المطر شتاءً.

طبيعة الأرض ودرجة الخصوبة

تبلغ مساحة العراق (٤٥٣٠٠٠ كم٢) وتحتل المنطقة الجبلية الشمال والشمال الشرقي، وتغطي المنطقة الصحراوية غرب العراق و جنوب غربه، وتعدّ منطقة التضاريس أصغر مناطق العراق مساحة، وتقع بين المنطقة الشمالية ومنطقة الجنوب الصحراوي وشمال منطقة جنوب العراق، أما منطقة السهول فتقع وسط العراق وجنوبه وهذه المنطقة مع مرور نهري دجلة والفرات فيها ورغم مساحتها الواسعة فإن إنتاجها الزراعي وخصوبة أراضيها ضعيفة نظراً للملوحة في بعض أجزائها.

مصادر المياه في العراق

إن للعراق مناخاً جيداً، وهذا يدل على أن الأمطار تسقط بكثرة وبدرجات متفاوتة، أو أن نسبة سقوط الامطار على ارجاء العراق كثيرة حيث تسقط الثلوج في بعض مناطق الشمال الشرقي وشمال العراق والشمال الغربي من الحدود الموازية لإيران وتركيا، وارتفاع كميات سقوط الأمطار والثلوج تعدّ مصدراً ثانياً مهماً للزراعة في العراق، إلى جانب نهري دجلة والفرات وفروعهما، أما المصدر الآخر الذي يعتمد عليه العراق فهو مياه الينابيع والكهاريز وخاصة في المنطقة الشمالية، وكذلك الآبار الإرتوازية في المناطق الزراعية والاروائية في العراق، وتعدّ المياه المخزونة بواسطة السدود مثل سد دوكان وسد دربنديخان في محافظة السليمانية، وسد الموصل ووادي الثرثار ومشروع الكوت ومشروع الحبانية للزراعة والري في العراق مياه احتياطية إضافية مهمة، ومن الجدير بالذكر ان في العراق أراضي خصبة في كثير من المناطق ولكن درجة خصوبتها وصلاحيتها للزراعة تختلف من منطقة إلى منطقة أخرى.

الزراعة في العراق

مثلما قلنا إن للعراق مناخاً جيداً وملائماً وأراضي ومياهاً وفيرة، هذه العوامل تشكل أسباباً مهمة للزراعة وتنميتها، ويعدّ العراق من أقدم الشعوب في ممارسة الزراعة حسب الآثار التي وجدت في قرية (جرمك) في قضاء (جمجمال) في محافظة السليمانية وتل حسونة والعبيد وسامراء، حيث تتكون من أدوات زراعية تعود إلى العصور القديمة، ولكن الملفت للنظر أنه مع وجود العوامل المساعدة للزراعة من المناخ الجيد والأراضي الخصبة ومصادر المياه لم تستغل المناطق الصالحة للزراعة بشكل كامل من بداية تشكيل الدولة العراقية وحتى الآن، وذلك بسبب انهيار نظام القبيلة وتطور نظام الملكية الكبيرة والعلاقات شبه الاقطاعية التي أنتجت بدورها استغلال الفلاحين وظلمهم وانخفاض مستوى حياتهم الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والصحية التي سببت هجرة واسعة من الأرياف إلى المدن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وما تبعها من انخفاض الإنتاج الزراعي وتدهوره وكذلك انخفاض الثروة الحيوانية، وذلك بسبب المشاكل الإقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق، لأن الحكومات المتعاقبة كانت حكومات استبدادية وخاصة حكومة الدكتاتور صدام حسين، الذي حكم العراق لمدة خمسة وثلاثين سنة، وعبث بكل موارده البشرية والمادية والمعنوية.

المعادن والموارد الطبيعية في العراق

توجد في العراق معادن عديدة، ومن أهمها النفط والكبريت والفحم الحجري، والحديد واليورانيوم والذهب – غير المستعمل حالياً وغيرها من الموارد المهمة المستخدمة في المشاريع والبناء : مثل الأحجار، ومنها (الحجر الحلاني) وحجر المرمر وحجر الجص وحجر البناء، والحصو والرمل والحجر المستعمل لصناعة الاسمنت، والتراب الخاص المستعمل لصناعة الأواني الفخارية والطابوق، ويحتل العراق المرتبة الخامسة من حيث المخزون النفطي الاحتياطي بين الدول النفطية في العالم والأول في الدول العربية، علماً أن نفط العراق من أجود أنواع النفط في العالم، وتوجد حقول نفطية عديدة موزعة على مناطق العراق من شماله إلى جنوبه، والنفط أعطى للعراق مكانة خاصة وثقلا دولياً، واهمية تجارية واقتصادية وسياسية متميزة بين دول العالم، ولكن بسبب الأنظمة الدكتاتورية والاستبدادية التي حكمت العراق من بداية تأسيسه سنة (١٩٢١) ولحد

الآن لم تستغل ولم تستخدم هذه الموارد النفطية لخدمة الشعب العراقي وتنمية المشاريع الصناعية والخدمية وبنائها، بل استخدمت من أجل تثبيت السلطة الاستبدادية وشن الحروب الداخلية والخارجية وقمع انتفاضات الشعب العراقي.

النفط وتأثيره في الاقتصاد العراقي

يعدّ النفط مهمة وضرورية لتحريك وتنمية الاقتصاد في العالم كله، وتوجد حالياً شركات عالمية وخاصة في الدول الصناعية تقوم بصنع مئات الأنواع من المواد الضرورية الصناعية من النفط، وهذه الحالة الجديدة لأهمية النفط أدت إلى خلق فرص عمل لعشرات الملايين من العمال في جميع أنحاء الكرة الأرضية، سواء كانت الدول المنتجة للنفط أم المستهلكة له، وهذه الأهمية خلقت صراعات قوية بين الدول النفطية والدول المستهلكة وأدت إلى ظهور منافسات ومنازعات شديدة بين الدول ذات الثروة النفطية، ومن البديهي أن يتأثر العراق بهذه الصراعات الدولية وأن يكون جزءاً منها، وكان للشركات الاحتكارية النفطية تأثير مباشر في خلق حالة من اللا استقرار في الوضع السياسي والإقتصادي، وكل هذه التغييرات كانت بإيعاز مدبر ومخطط من قبل الشركات الاحتكارية، ونستطيع أن نقول بأن ظهور واكتشاف النفط في العراق أدى إلى تنشيط الحركة الإقتصادية في البلاد، والى ظهور فئة جديدة من العاملين في حقول النفط، أصبحت مهيأة بعد تدريبات خاصة للعمل في فروع إنتاج النفط، وبسبب أن العمال العراقيين لم يستطيعوا سد الفراغ من الاعمال المختلفة في إنتاج النفط، اضطرت الشركات إلى جلب عمال مدربين ومتخصصين من خارج العراق للعمل في العراق، ومنذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات من القرن الماضي لأسباب عديدة، أبرزها وجود النفط على المناطق الحدودية المتنازعة عليها والتحرك لضرب الثورة الاسلامية الإيرانية وتأجيج الصراع القومي بين العرب والفرس وغيرها من الأسباب، حاول النظام البائد إحداث تغيير جوهري في التركيبة السكانية للعراق فاستقدم ملايين من المصريين ليحلوا مكان الأيدي العاملة العراقية التي سيقت إلى الحرب، وكان قيام النظام العراقي باحتلال الكويت خارقاً القوانين الدولية، وعدّ الكويت المحافظة التاسعة عشرة للعراق، وكان الاحتلال أدى إلى تحطيم وتدمير البنية الإقتصادية والحضارية والثقافية والتنموية والإجتماعية في الكويت وحيث كلفت مئات المليارات من الدولارات، عدا قتل وتشريد

وفقدان أعداد كبيرة من الكويتيين، و سبب هذا الاحتلال طرد نحو أربعمائة ألف من الفلسطينيين الأردنيين المقيمين في الكويت آنذاك بحجة أنهم تعاونوا مع النظام العراقي، أما العراق فقد خسر الحرب بعد تدخل جيوش التحالف الدولي وتحرير الكويت، حيث وقع آلاف من العسكريين العراقيين بين قتيل وجريح وأسير، وتم حرق وتدمير آلاف من الآليات العراقية الثقيلة والخفيفة، و قامت جيوش الاحتلال بتدمير البنية التحتية من الجسور والطرق ومصانع السلاح العسكرية...الخ، ونتيجة لهزيمة العراق اندلعت الانتفاضة الشعبية في العراق وتمكنت من السيطرة على زمام الأمور من الشمال إلى الجنوب. ولكن نظراً لعدم مساندة قوات التحالف ولاسيما الولايات المتحدة للشعب العراقي، تم ضرب الانتفاضة الشعبية بقسوة من قبل السلطة الدكتاتورية التي استخدمت كافة الأساليب الوحشية والأسلحة الفتاكة وأبادت أكثر من ربع مليون نسمة من العراقيين بين قتيل ومفقود وجريح بما فيهم النساء والأطفال والشيوخ، وأن المقابر الجماعية الكثيرة التي تكتشف يوماً بعد يوم بعد سقوط الطاغية صدام حسين، خير شاهد على تلك الاعمال الوحشية والهمجية تجاه الشعب العراقي وقد هاجر الملايين من العراقيين وخاصة الكورد في كوردستان العراق إلى إيران وتركيا وغيرها من الدول خوفاً من بطش النظام العراقي، لقد اهتم الفكر الإقتصادي منذ بداياته بعنصر السكان، ولا غرابة من ذلك، إذ حدد هذا الفكر عملية (الإنتاج) بأربعة مستلزمات، هي : الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم، وهذا يعني أن عملية الإنتاج التي يكون غرضها سد حاجات الانسان ومتطلباته لا يمكن أن تعم الا بالانسان نفسه، فقوى العمل البشرية كانت وستبقى لها دورها الفعال في هذه العملية، ومنذ القرن الثامن عشر، اهتمت الدول الكبرى بالعراق لأسباب استراتيجية باعتباره الطريق إلى الهند وقد تعزز هذا الإهتمام في أواخر القرن التاسع عشر بأهداف اقتصادية تتعلق بوجود النفط الخام في شماله وحيث بدأ استخدامه كمصدر رئيسي للطاقة، وقد ازدادت أهمية العراق الاستراتيجية والإقتصادية في القرن الماضي، وخاصة خلال فترة الحرب الباردة، بسن التنافس السياسي والعسكري والإقتصادي بين الدول الكبرى.

ومنذ ذلك الحين، لايزال العراق يحتل موقعاً جغرافياً- سياسياً – استراتيجياً ويتمتع بمكانة اقتصادية مهمة في منظمة الشرق الاوسط والعالم العربي والعالم، ومن تاريخه القديم وتجربته المعاصرة، نستنتج أن عمق حضاراته وتنوع ثقافاته وحيوية طاقاته البشرية ووفرة

موارده الطبيعية، ومنها مصادر الطاقة من النفط الخام والغاز الطبيعي، تؤهله لتأسيس نظام سياسي ديموقراطي فيدرالي رائد ونموذج ناجح لاقتصاد متنوع القاعدة وسريع التطور في منظمة الشرق الأوسط والعالم العربي، وفي تحقيق هذه الرؤيا المستقبلية، نرى أن قوة التغيير السياسي الذاتية تكمن في الحركة اللبرالية والديموقراطية المتنامية بترسيخ الحريات، ونشر قيم العدالة الإجتماعية ودعم القطاع الخاص، وتأكيد حق الجميع في منافع التقدم الإقتصادي، وحماية البيئة والاجيال القادمة من الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية.

وبعد سقوط النظام الدكتاتوري بتدخل عسكري خارجي قادته الولايات المتحدة الامريكية بدعم بريطانيا والعديد من الدول المؤتلفة، بدأت عمليات التغيير الجذرى في النظام الإقتصادي السياسي القائم، ومنذ ذلك الحين، بدأ الصراع الدموي العنيف لمقاومة هذا التغيير أو فرض اتجاهات معينة له من قبل القوى السياسية العراقية والقوى الخارجية المشاركة فيه، ولمواصلة عملية التغيير عبر هذا الصراع الباهض التكاليف، ينبغي إدراك جوهره السياسي الإقتصادي — وليس ظاهره الديني الطائفي أو القومي أو التباين في الثقافات والقيم الإجتماعية — وأن أهدافه تتمثل في الهيمنة على سلطة الحكم وحق استغلال موارد البلاد الطبيعية والبشرية، وتكشف التجربة المؤلمة، أن محاور الصراع تستقطب في قوى التخلف الرجعية والمستبدة من جهة، وقوى التقدم اللبرالية والديموقراطية من الجهة الثانية، و تكشف التجربة أن أغلبية المواطنين تأبى التورط في النزاع بالوسائل العنيفة، لأنهم راغبون في التمتع بحرياتهم، والمشاركة الديموقراطية في إدارة الحكم والمجتمع، والتطلع لمستقبل اقتصادي واجتماعي وثقافي مزدهر، ولذلك، أعتقد أن نجاح الحركة اللبرالية والديموقراطية في التعبيير عن المصالح الإقتصادية لهؤلاء المواطنين وكسب دعمهم السياسي سيكون الأفضل في تشكيل الاقتصاد السياسي الجديد.

وفي الاقتصاد، تكشف تجربة السنوات الماضية بعد سقوط النظام، أن محاولات تصريف الانتباه عن خطورة الازمة الإقتصادية القائمة بحجة نقص الاموال أو وفرتها، والاستمرار في تقديم الوعود السخية، والدعوة المتواصلة لمؤتمرات الترويج الإقليمية والدولية، والتمني في آفاق قانون الاستثمار الجديد ومنافع تدفق رؤوس الاموال الاجنبية المتوقعة، والتفاؤل في زيادة الاستثمار في الصناعة النفطية المأمول تحقيقه من مشروع قانون النفط والغاز أو حصر أسباب الازمة في استمرار الهجمات الإرهابية، أو معالجة

بعض القوانين والاجراءات الإقتصادية والمالية والإدارية الجزئية، أو الحذقلة السياسية في وضع جميع المشاكل والحلول المختلفة المتناقضة في (سلة غير متجانسة من الأماني والوعود والمسلمات والعقائد) بحجة الاعتبارات العملية، سوف لن تسهم جدياً في معالجة الأزمة المعيشية وبناء الاقتصاد الوطني، فهذه السياسات والمواقف والإجراءات المبعثرة لن تؤسس اقتصاد السوق، وتبني القاعدة الأساسية المادية والإجتماعية والبيئية في البلاد، أما البديل، فهو العمل بالمشروع الإقتصادي كجزء من الرؤيا الوطنية المستقبلية والتخطيط لما يجب أن يكون – وليس لما سوف يكون – عليه المستقبل العراقي، وتشير التجربة الإقتصادية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة إلى فشل الحكومات، وبدرجة مختلفة، في تطبيق استراتيجية وسياسات اقتصادية قادرة على بناء اقتصاد قوي يؤمن زيادة مستمرة في النمو والتشغيل وقادر على المنافسة وتمويل مشاريع البنية الأساسية والمرافق والخدمات العامة، وقد أسهم هذا الفشل في وجود المشاكل السياسية والإجتماعية في البلاد، وفي الوقت الحاضر، يبدو واضحاً ضرورة تغيير الاستراتيجيات السياسية والإقتصادية والأمنية التي تجري تطبيقها منذ بدء الاحتلال ولم تفلح في بناء دولة المؤسسات السياسية الديموقراطية القادرة على أداء وظائفها، وخاصة في حماية الحريات وتعمير البنية الأساسية وبناء الاقتصاد وفقاً لمتطبات السوق وآلياته، ومنذ سقوط النظام السابق، وبعد هذه التجربة و الصعبة الباهضة و التكاليف، أخفقت، ولأسباب موضوعية وذاتية متعددة، سلطة الاحتلال والحكومات والأحزاب السياسية التي تولت إدارة البلاد، ليس فقط في أحداث التغيير الإقتصادي الجذري المطلوب، وإنما أيضا في الحفاظ على الاستقرار السياسي والإجتماعي والامن وفرض النظام العام والعدالة بين المواطنيين بقوة القانون، ومع أن النزاهة والحكمة تقتضي من الفاشلين ترك مواقع المسؤلية العامة لضمان مواصلة جهود التغيير، فإن الأكثر أهمية في اهتمامنا هنا هو معالجة النتائج الإقتصادية لهذا الفشل والدعوة لتطبيق الحلول المقترحة عند ملاءمة الظروف السياسية.

ومهما يكن الرأي في أسباب الفشل المتعددة، فإن أبرزها،هو ضعف القوى الوطنية الليبرالية والديمقراطية، ودور الإرهاب الاجنبي والمحلي، والتدخل الخارجي المعادي، وعجز سلطة الاحتلال والحكومات والقادة والاحزاب السياسية الفعالة عن تقديم الحلول العلمية، ان نتائج هذا الفشل تظهر أهمية وجود الأحزاب الديموقراطية وإمكانية تطوير برامجها

البديلة للسياسات التي يجري تطبيقها حالياً، ويؤكد موضوعية هذا التوقع، نجاح تجربة الانتخابات العامة (كانون الأول ٢٠٠٥) الفريدة في حشد اثني عشر مليون مواطن من أجل ممارسة حرياتهم الفردية والإعلان عن إرادتهم في دعم الديموقراطية على الرغم من موجة الإرهاب والعنف والاضطراب الإجتماعي وتفاقم الأزمات السياسية والمعيشية[١].

إن الهدف الأساس من تبيان واقع الاقتصاد العراقي هو في إعطاء خلفية مكثفة للاتجاهات الرئيسية القائمة التي ارتبطت بعملية التطور الإقتصادي في العراق منذ ازدياد عوائد النفط في أوائل الخمسينات حينما برزت أهمية الريع النفطي في تمويل النشاط الإقتصادي للبلاد، والخوض في آثار التخطيط الإقتصادي وآفاق التنمية في العراق وآثارها وآفاقها في إقليم كوردستان. وقد برزت إحدى الظواهر الرئيسية المرتبطة بنمو الاقتصاد العراقي وتطوره تحت ظروف تزايد الريع النفطي وكانت تنبع، أساسا، من الضغوط الإجتماعية –السياسية لزيادة الاستهلاك الآتي وعلى حساب الاستثمار من جهة، وقد انعكست من جهة أخرى على ازدياد مساهمة الاستثمار في القطاعات غير الإنتاجية، وقد نجم عن هذين الاتجاهين تدهور في الوتائر المتحققة للنمو الإقتصادي، وذلك بزيادة تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع استخراج النفط الخام. وقد تفاعلت هذه التبعية مع تزايد الميل نحو الاستهلاك وارتفاع نسبة الاستثمار غير المنتج، فنجم عنها استنزاف للموارد الإقتصادية للبلاد. وقد أدى تزايد الميل للاستهلاك إلى تدهور الميل للادخار بمرور الزمن، ومن ثَمَ لركود وتأثر نمو الاستثمار وانخفاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تضاعفت أعداد المشتغلين في وظائف الدولة الإدارية والخدمية مرات عديدة من أوائل الخمسينات وأواخر الستينات من القرن الماضي، وارتبطت هذه الآلية بسيطرة الطبقة الوسطى السياسية والإقتصادية عن طريق قدرتها على التصرف بالريع النفطي الذي استلمته الدولة، فأعادت توزيعه وتوزيع الدخل الوطني لصالحها ووجهت الخدمات الإجتماعية لمنفعتها أساسا وعلى حساب بقية طبقات المجتمع. ولم تكن عملية التخطيط ناجحة في الحد من هذه الاتجاهات التي أضعفت قدرة الاقتصاد العراقي على النمو، بل في الكثير من الأحيان، كان التخطيط أداة من أدوات إعادة توزيع الخدمات الإجتماعية

[١] ينظر، السعدي، د.صبري زايد.

لصالح الطبقة الوسطى المستفيدة من الريع[1]، فالاقتصاد العراقي يعتمد كليا على القطاع النفطي حيث يكون نحو ٩٥٪ من اجمالي دخل العراق من العملة الصعبة. كانت خسائر حرب الخليج الأولى تقدر بنحو ١٠٠ مليار دولار حسب احصاءات ٢٠٠٤م، وكان العراق مثقلا بالديون بعد انتهاء الحرب، و العوامل الإقتصادية لها الدور الاكبر في خوض العراق حرب الخليج الثانية بعد سنتين من انتهاء حرب الخليج الأولى، وزادت الحرب الثانية من مشاكل العراق الإقتصادية حيث فرض حصار اقتصادي على العراق منذ ٦ اغسطس ١٩٩٠ حتى ٢١ ابريل ٢٠٠٣ م.

واعتمد العراق أثناء فترة الحصار اعتمادا كبيرا على برنامج النفط مقابل الغذاء الذي بدأ تطبيقه في عام ١٩٩٦، وساهم برفع جزئي لمعاناة المواطن العراقي، واستمر هذا البرنامج لعدة دورات مدة كلٍّ منها كانت ٦ أشهر حيث سمح للعراق ببيع جزء من نفطه لشراء المواد الغذائية والمستلزمات الطبية ومواد يمكن استعمالها في إعادة بناء جزئي لمرافق الخدمات في العراق وقد اكتشف لاحقاً أن هذا البرنامج عانى كثيراً من مشاكل الفساد الاداري حيث تورط موظفون كبار من الأمم المتحدة في قضايا رشوات واختلاس كانت نتيجتها وصول جزء بسيط من هذه الأموال إلى المواطن البسيط.

وفي عام ٢٠٠٠ اتخذ العراق قراراً بالتعامل بعملة اليورو بدلاً من الدولار الأمريكي في صفقات مبيعاتها من النفط، وقبل غزو العراق سنة ٢٠٠٣ وصل إنتاج العراق إلى ٤/٣ ماكان عليه قبل حرب الخليج الثانية، وكانت الأمم المتحدة تستقطع ٢٨٪ من أموال صادرات النفط العراقية لحساب الأمم المتحدة والعمليات الإدارية المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء.

وعند مجيء بول بريمر وسلطة الائتلاف الموحدة اتخذت السلطة مجموعة من القرارات نحو تشجيع وتطبيق القطاع الخاص في العراق أو مايسمى بالخصخصة وخاصة في قطاع النفط، وسمح بول بريمر بالامتلاك الكامل لشركات غير عراقية لمصالح في العراق، وفرض على هذه الشركات الأجنبية ضرائب نسبتها ١٥٪، ولكن هذه الخطط والقرارات الإقتصادية لم تطبق من قبل الحكومات التي أتت بعد سلطة الائتلاف الموحدة، وهي على

---

[1] ينظر : مهدي، د. فاضل عباس، التنمية الإقتصادية والتخطيط في العراق ١٩٦٠-١٩٧٠، دار الطليعة. بيروت ١٩٧٧، ص٥.

الترتيب مجلس الحكم في العراق والحكومة العراقية المؤقتة والحكومة العراقية الانتقالية ومن المقرر تطبيق قرارات الخصخصة هذه في عام ٢٠٠٦.

إن أحد العقبات الرئيسية في استرداد اقتصاد العراق لعافيته هي الديون الضخمة التي يدين بها العراق نتيجة حرب الخليج الأولى والثانية، وقد حاول بعض المسؤولين العراقيين إلغاءها، لأنها وحسب قولهم كانت نتيجة " تصرفات النظام السابق "، إلا أن هذا الطرح لم يلقى آذاناً صاغية من بعض الدول التي تطالب بديونها، وفي ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥ وافق نادي باريس على مسح ٨٠٪ من ديون العراق الخارجية، أي مبلغ مقداره ١٠٠ مليار دولار على أن يطبق في مدة زمنية قدرها ٣ سنوات، وبحسب هذا الاتفاق تخلص العراق من ٧٥ مليار دولار من ديونه بحلول ٢٠٠٦ م.

وقد عانى العراق خلال ثمانينيات القرن الماضي وما بعدها من حالة تضخم خطيرة لم يمر بها العراق في تاريخه الحديث. وأفضل تعريف للتضخم هو: أنه عملية ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار على مدى مدة زمنية طويلة، ويمكن التعبير عن المعنى نفسه بالقول إن التضخم عملية انخفاض مستمر في القيمة الحقيقية للنقود، وهذا يعني أن للنقود علاقة به لأنها مركزية في عمل الإقتصاديات الحديثة، وبهذا المعنى الضيق يرى النقديون أن التضخم هو ظاهرة نقدية، وقد شهد العراق في عقد الستينيات من القرن الماضي تضخماً معتدلاً بحدود ٥٪ سنوياً، بدأ يتصاعد تدريجياً باتجاه نهاية العقد وبدأ عقد السبعينات حتى وصل إلى أكثر من ٦٪ عام ١٩٧٢، وبذلك يمكن القول إن تلك المدة تميزت باستقرار نسبي في الأسعار[١]. وذلك حتى عام ١٩٧٤ ومنذ عام ١٩٧٥ بدأت الأسعار بالارتفاع بوتائر اعلى بكثير وبمعدلات تراوحت بين ١٨٪ في ذلك العام و ٦٨,١ ٪ عام ١٩٧٩، واستمر معدل التضخم حتى وصل عام ١٩٨٠ إلى ٣ر٩٥٪، ثم قفز عام ١٩٨١ إلى ١٣٩٪، وابتداء من عام ١٩٨٠ دخل العراق مدة حرب الثماني سنوات مع إيران، وهي حقبة تصاعدت فيها معدلات التضخم بدرجة كبيرة حتى وصلت إلى ٨ر٣٦٨٪ عام ١٩٨٨ [٢]،وقد لعبت الحرب المذكورة دوراً رئيسياً في ذلك، إذ إن

---

(194)P.A.Samuelson and W.A. Nordhaus Economiesk, N.Y. Mc graw Hill book co. 12th Ed. 1985, p. 229..

[٢] ينظر : المصدر نفسه.

جزءاً كبيراً من الإنتاج القومي ومن الاستيرادات قد تم تكريسه لأغراض الحرب، فكان طبيعياً أن ينعكس ذلك في ارتفاعات متوالية في الأسعار والمدة التي تلت عام ١٩٩٠-١٩٩١ قد شهدت فرض حصار اقتصادي محكم ومقاطعة تجارية شاملة، وبالإضافة إلى أعباء الحرب والتدمير والتخريب اللذين أصاباً منشآته الإقتصادية والإنتاجية والعلمية، هناك اعباء جديدة تمثلت بانقطاع تصدير النفط وتوقف الاستيرادات عملياً، وايقاف كل أنواع التعامل معه ومنع الدواء والغذاء عن شعبه وتدمير مخزونه السلعي، ونتجت عن ذلك ارتفاعات حادة في الأسعار انعكست في تضخم مفرط وشديد لم يسبق للعراق ان مر به في تاريخه الحديث.

يوحي التحليل الإقتصادي الأول للتضخم في العراق بسيادة عاملين أساسيين في أحداثه، وهي :

أولاً : الحصار الإقتصادي الشديد الذي مثل صدمة عرض نتج عنها شح سلعي واسع.

ثانياً : التمويل المصرفي الواسع للعجز الحكومي الذي سبب ضغطاً على منحنى الطلب الكلي على السلع والخدمات.

العامل الأول حقيقي و أما العامل الثاني فنقدي، وقد نتج عن العامل الحقيقي شح سلعي تولد عن توقف الاستيرادات جزئياً وارتفاع تكاليفها بسبب التصاعد في أسعارها، وتكاليف شحنها ونقلها والتأمين عليها وخزنها بالاضافة إلى تكاليف الوسطاء.

يضاف إلى ذلك انخفاض سعر صرف الدينار، أو ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، خاصة بالنسبة للدولار، بنسبة كبيرة مقارنة بالسعر الرسمي للدينار العراقي، فنتجت عنه ارتفاعات محسوسة في أسعار السلع المستوردة، و يتولد الشح السلعي عن تراجع شديد في الإنتاج المحلي، وانخفاض شديد في مرونة العرض السلعي الناتجة عن عدم استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة بشكل كامل.

أما العامل الثاني النقدي، فيتمثل في الزيادة الكبيرة في الطلب النقدي السوقي الناتج أصلاً عن التمويل المصرفي للعجز المالي الحكومي الذي سببه الانفاق الحكومي الواسع.

ان المعنى الإقتصادي لذلك هو أن التضخم المفرط الذي ساد الاقتصاد العراقي، قد تأصل في الجانب غير النقدي من الاقتصاد العراقي، أي: الجانب السلعي الذي شحت موارده، وجفت مصادره بسبب الحصار الإقتصادي[١].

ومن ظواهر القرن العشرين فرض العقوبات الإقتصادية كإدارة لإرغام دولة ما على تغيير سياستها، فقبل الحرب العالمية الثانية فرضت العقوبات لأول مرة على ايطاليا بقرار من عصبة الأمم عقب اجتياح الحبشة في تشرين الأول عام (١٩٣٥)، وبعد قيام الأمم المتحدة، فرض مجلس الأمن عقوبات اقتصادية على ثلاث دول، هي: روديسيا وجنوب أفريقيا والعراق، ففي ١٩٦٦ فرضت عقوبات شاملة على روديسيا، وفي الحالة الثانية فرض حظر تصدير السلاح إلى جنوب افريقيا يسببه سياسة التمييز العنصري وانتهاك حقوق الانسان.[٢] أما الحالة الثالثة فتخص العراق وتأثيرها المباشر على اقتصاده وآفاق التنمية في كل أرجاء العراق بما فيها كوردستان، وكانت عواقب الحرب مع إيران كارثية للبلدين معاً من حيث الخسائر البشرية والخراب الإقتصادي.

اندلعت الحرب وتصدير النفط العراقي قد بلغ الذروة (٣ر٣ مليون برميل يومياً)، وبعد تدمير منشآت تصدير النفط على الخليج أدى إلى تقليص بنسبة ٧٢٪، والزراعة كانت نقطة ضعف الاقتصاد العراقي، الا ان استيراد الاغذية غطى هذا الضعف، ادت الحرب إلى هبوط عوائد النفط، وفي الوقت نفسه إلى توسيع الإنفاق العسكري، وذلك بفضل الاحتياطي المتراكم والقروض طويلة الأجل والدعم المالي من الكويت والسعودية، ولكن القدرة على مواصلة هذه السياسة بدأت تتلاشى بمرور الوقت، وعجزت الحكومة عن معالجة المشاكل البنيوية الفاعلة، فمن هذه المشاكل ركود الزراعة و تزايد سكان المدن و استمرار التضخم و اشتداد الاعتماد على السلع الاستهلاكية المستوردة وغيرها. فكان هناك إهدار كبير لموارد العراق المالية، وإن ماتكبده العراق من خسائر بلغ عدة أمثال مجموع عوائد النفط التي جناها العراق طيلة تاريخه، وكان الطابع الشامل لمنظومة

---

[١] ينظر : الجنابي، د. هيل وأخر، الاقتصاد السياسي للتضخم في العراق، ث ج، العدد ٢٥٤، اذار ١٩٩٣، ص٥١ وما بعدها.

[2] See Christopher C.Joyner, "Sanstions , Compliance and International law: Reflections on the United Nations Experience Against Iraq ' Vol. 32, No.1 fall 1991. p 7 and 35.

العقوبات التأثير الفوري على الاقتصاد العراقي، ولم تنته ورطة العراق بنهاية الحرب والانسحاب من الكويت،فبعد وقف القتال أصدر مجلس الامن عددا من القرارات التي تؤثر على مستقبل العراق، وربطت بعض هذه القرارات رفع العقوبات بإذعان الحكومة إلى مطالب جديدة تتعلق بحدود العراق، وبإزالة قدراته على إنتاج أسلحة الدمار الشامل و الصواريخ بعيدة المدى، والقضية الكوردية، ومسائل حقوق الانسان، وتعويض الأفراد والمنظمات والحكومات عن الأضرار التي أصابتها جراء الغزو. إن أهم أوجه منظومة العقوبات لما بعد الحرب هو استمرارها على حالها قبل الحرب، وهذا يعني عجز العراق عن بيع النفط والتصرف بأرصدته المجمدة لتمويل الاستيراد، لأن البلدان الأخرى لايسمح لها بالتصدير إلى العراق [1]. و قبل سقوط النظام السابق، كان من الممكن تقدير التدهور الاقتصادى منذ عام ١٩٢٠ بمعيار الناتج المحلى الإجمالى، وهو المؤشر الرئيسى لقياس النمو الاقتصادى، وقد خلصت الإحصاءات الرسمية إلى أن معدل حصة الفرد من الناتج المحلى الإجمالى قد انخفض من ٣٦٨٨ دولاراً في عام ١٩٨٠ إلى ٢٢٥ دولاراً فقط في عام ٢٠٠٢ م، وهو معدل أقل من الحد الأدنى لمقياس خط الفقر على الرغم بالرغم من زيادة الإيرادات النفطية و زيادة دخول بعض العاملين. وهنا تجدر الاشارة إلى الدلالة الإقتصادية السياسية لتجاهل الاحصاءات المعدلة من قبل السياسيين و المنظمات الإقليمية و الدولية التابعة للأمم المتحدة و الدول المعنية بأزمة العراق بسبب الاختلافات في تقييم الآثار الخطيرة للحصار الإقتصادي و التجاري الدولى (آب ١٩٩٠ – نيسان ٢٠٠٣)، وتجنب الاعتراف بضعف فاعلية برنامج النفط مقابل الغذاء، وإن الحركات السياسية المعارضة للنظام السابق تجاهلت هي الأخرى إثارة خطورة الأزمة الإقتصادية بدلالة هذه الإحصاءات، وتجاهلت السلطة الجديدة أهمية مراجعة تقديرات الناتج المحلى الإجمالى في السنوات الماضية بعد عام ٢٠٠٣ م لمعرفة وبيان مقدار التقدم أو التخلف في تطور هذا المؤشر الاقتصادى. فإن الإشارات عن تحسن مستويات المعيشة بدلالة زيادة الإيرادات النفطية لم تسعف المسؤولين في تجنب الاعتراف بسوء إدارة الاقتصاد العراقى الوطنى، وهناك بعض المنظمات الدولية بدأت تصدر التقارير عن حجم التدهور

---

[1] ينظر : النصراوي، د.عباس، الاقتصاد العراقي والعقوبات الدولية، ث ج، العدد ٢٥٨، اذار ١٩٩٤، ص٦.

الاقتصادى و المعيشي الكبير و انتشار الفقر و كأنها لاتعلم بمؤشرات هذا التدهور قبل سقوط النظام السابق وبعده. وتجد الأحزاب و الكتل السياسية الفاعلة في استمرار الإرهاب وتدهور الظروف الأمنية السبب الرئيسي في فشل الجهود الإقتصادية. فوجود الأمن والاستقرار السياسي هو من شروط التطور الإقتصادي.فليست من الصعوبة ملاحظة كيفية تفاقم الازمة الإقتصادية بعد الاحتلال نتيجة عدم اتخاذ الاجراءات السريعة لمعالجة البطالة العالية والفقر وارتفاع الأسعار، ولتعمير البنية الأساسية، وتأهيل الصناعات الرئيسية المخربة، وخاصة منها طاقات إنتاج الكهرباء ومياه الشرب، وتقديم الخدمات العامة. واستمرار الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي في التدهور حتى في المناطق التي تتمتع بالأمن. والحقيقة بدلا من معالجة الأزمة منذ البداية، كان اهتمام متخذي القرارات متركزا في تجارة النفط الخام، والتمهيد لخصخصة الصناعة النفطية، وبمنح الشركات المقاولة حقوق تنفيذ المشاريع العامة. وقد حدث ذلك في إطار تطبيق نادر الجرأة والتسرع للسياسات الإقتصادية الليبرالية – الجديدة المطلقة. وكان هذا، ولايزال من الأسباب المهمة في عرقلة النشاط الاستثماري والإنتاجي، الذي عزز العنف والجريمة والإخلال بالاستقرار الإجتماعي. أما التحسن في النشاط التجاري وتوفر المنتجات والسلع الضرورية والزيادة في دخول موظفي الدولة والقطاع العام فكان نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية العامة والإنفاق الحكومي، وهي سياسة سهلة ولاسيما أنها متحررة من قيود الرقابة المؤسسية، ولكنها سياسة قليلة الفائدة بالتأكيد إن لم تكن مضرة. ولسوء الحظ، لايزال العمل بهذه السياسات مستمرا بفرضية الدعوة الصحيحة لتحرير الاقتصاد ودعم القطاع الخاص. ولن يساعد القطاع الخاص الوطني على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية،.بل على النقيض، سيكون من شأن الاستمرار بهذه السياسات بقاء الأزمة الإقتصادية المتمثلة مظاهرها بتراجع النمو في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، وانخفاض الدخول، وزيادة البطالة، وانتشار الفقر، وارتفاع الأسعار، وزيادة النقص في الخدمات والمرافق العامة، واستمرار النقص في الكهرباء ومياه الشرب، وتزايد الحاجة لإنشاء البنية الأساسية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية. و تتمثل في زيادة القروض الخارجية حيث نلاحظ رغبة، و اندفاع المسؤولين نحو الاقتراض الأجنبي على الرغم من وجود ١٦ بليون دولار في احتياطات البلاد من العملات الأجنبية. وفي المدى البعيد، فإن أبرز مظاهر الأزمة طبيعتها الهيكلية المتمثلة باستمرار بقاء الاقتصاد

الوطني رهينة لهيمنة قطاع النفط[1]، وفي الوقت الحاضر يدرك المعنيون والرأي العام أيضا، أن هناك اتفاقا عاما، ولو لأسباب مختلفة، على ان زيادة إنتاج النفط باقصى طاقاته هدف مطلوب في المدى القصير والمتوسط طالما أن الإيرادات النفطية ضرورية جدا لتمويل الانفاق العام والاستيراد. وتناسب هذه السياسة أيضا مصالح الدول المستهلكة للنفط. والعراق بحاجة أيضا لتنسيق سياسة إنتاج النفط مع السياسة الإقتصادية الكلية الحكومية من أجل ترصيد توزيع الإيرادات النفطية لصالح الاستثمار العام. وأسهمت السياسة النقدية من خلال نظام أسعار الصرف الخارجي في بعثرة موارد البلاد المالية بطريقة غير منظورة. وفي المقابل، تؤكد التجربة الوطنية، قبل سقوط النظام السابق وبعده، أن الاهداف الرئيسية للاستراتيجية الانمائية تتلخص في زيادة النمو الإقتصادي والتشغيل وتحسين الخدمات التعليمية الاساسية والصحية العامة من ناحية، وتحويل اقتصاد الريع – النفطي إلى اقتصاد السوق القادر على المنافسة من ناحية ثانية. و تؤكد على أن الاستثمار العام هو المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي والأداة الاكثر فاعلية في السياسات الإقتصادية الكلية. وتماثل الواقع العراقي مع واقع البلدان المتقدمة حيث تكون السياسة المالية الحكومية المتشددة والسياسة النقدية المستقلة كافة للسيطرة على التضخم ولإنعاش الاقتصاد، وأنها تتكامل مع مصالح الشركات الكبرى التي تقود النمو الإقتصادي.

يدرك الجميع حقيقة أن الحكومة الحالية الشرعية المنتخبة واقعة تحت ظروف أمنية وسياسية واقتصادية في غاية الصعوبة، ولذلك فهي معنية بزيادة الإيرادات النفطية (زيادة الإنتاج). وهذا صحيح، ولكن يجب على الحكومة والأحزاب، ان تكون مدركة لعقم الاستراتيجية والسياسات الإقتصادية الحالية التي يتم بها استغلال هذه الإيرادات، ومن الضروري تغييرها. فقد لايكون واضحا لدى الرأي العام، وربما لدى معظم القادة السياسيين وأعضاء البرلمان، ان السياسة المالية الحالية تدفع بالاقتصاد الوطني نحو الوقوع السريع في فخ الاعتماد الكبير المزمن على الإيرادات النفطية وتحمل تبعاته الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الخطيرة على المدى البعيد. ان الاستقرار الإقتصادي هو النجاح الرئيسي الذي ينسب إلى السياسة النقدية المستقلة، وهذا يتم بالاستعانة

[1] ينظر: السعدي، د. صبري زاير، المصدر السابق، ص٧١.

بوفرة الإيرادات النفطية. في الحقيقة، لايمكن بناء الاقتصاد الوطني في العراق بواسطة السياسة المالية المتشددة واستقلال السياسة النقدية التي قيدت سعر الصرف(الثابت) للدينار العراقي مقابل الدولار بسعر الفائدة الامريكية على الرغم من المحاولات المحددة لتعديل سعر الصرف، بل يتحقق فقط بزيادة الاستثمار الخاص والعام للتوسع في الطاقات الإنتاجية في القطاعات المختلفة، ولاسيما الصناعة النفطية والصناعة التحويلية والزراعة والتشييد(المقاولات) والتجارة والخدمات، وإقامة البنية الأساسية. والاستثمار العام الممول من الإيرادات النفطية هو الذي يقود النهضة الإقتصادية الجديدة، ومن المهم في نفس الوقت، زيادة الاستثمار العام لتحسين الكفاءة الإقتصادية في إنتاج النفط وتنمية الثروة النفطية والغاز الطبيعي من أجل حماية البيئة وحقوق الاجيال القادمة.

وتحتاج الادارة الإقتصادية أيضا إلى سياسات مالية ونقدية فعالة تكون متكاملة مع البرامج والمشاريع العامة التي من المفروض أن يقوم بها ((مجلس التنمية وإعادة الإعمار العراقي)). وكما يجب أن تصمم السياسات الإقتصادية، والمعايير بطريقة تسهم في تحرير الاقتصاد من التدخل الزائد للدولة، ولأجل تقليل أعتماد الاقتصاد على الريع النفطي لابد من اسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وفي النفقات الحكومية الجارية وزيادة اسهام الصادرات غير النفطية في مجموع الصادرات، وزيادة القطاع الخاص الوطني في الناتج المحلي الإجمالي، وأن التزام الدولة بمثل هذه الاستراتيجية والسياسات الإقتصادية هو شرط مسبق للنجاح في بناء الطاقات المؤسسية العامة وللقطاع الخاص، والسياسات الإقتصادية البديلة من شأنها الاسهام الكبير في معالجة ظاهرة الفساد الاداري والمالي التي يزداد انتشارها[1].

إن ماتم التطرق اليه بخصوص واقع الاقتصاد العراقي تنعكس آثاره وآفاقه على إقليم كوردستان، فبعد انتفاضة آذار ١٩٩١ تحرر الشعب في كوردستان العراق من كوابيس النظام السابق، وتبع ذلك انتخاب اول برلمان وحكومة وطنية، ومنذ ذلك التاريخ فإن التطور في الاوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمواطنين يقوم على أسس تخطيطية وبرامج مقننة تتناسب وأهداف التنمية المنشودة، ويمثل التخطيط على هذا الاساس مجموعة الوسائل والاساليب المستخدمة في عمليات التنمية. وفي إقليم كوردستان

---

[1] ينظر : السعدي، د.صبري زايد، المصدر السابق، ص٧٨ وما بعدها.

العراق، وعلى الرغم من سنوات الاستقرار التي يعيشها المواطنون، فإن الشركات الثقيلة التي خلفتها الحكومات السابقة، لازالت تشكل عقبات في طريق التنمية الموعودة، ولا زال أبناء هذا الوطن الذين تحملوا كل صنوف العذاب والظلم والحرمان ينتظرون العصا التي تبدد ظلمات تلك السنين،وتعكس المتغيرات الديموغرافية لسكان إقليم كوردستان العراق، أبعاداً جوهرية في أساليب التخطيط وفي عمليات التنمية الإقتصادية وسواها، وتمثل التوجهات السياسية من قبل الحكومة الإقليمية، الميدان الذي يتفاعل عنده مثل تلك المتغييرات. فبعد سقوط النظام السابق، دخل إقليم كوردستان العراق حقبة تحول حاسمة على كافة الأصعدة السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وخصوصاً الجانب الإقتصادي الذي شهد تحولاً حاسماً وكبيراً في عدة نواحٍ نشخص منها مايأتي :

١- التحول في مجال البنية الارتكازية والعمران والإنشاء.

٢- الإصلاحات التشريعية الواسعة والمتلاحقة وإصدار عدد من القوانين الجديدة.

٣- ازدياد كبير في عدد الشركات المسجلة لدى الحكومة.

٤- زيادة في المشاريع الخدمية.

٥- جلب اليد العاملة من خارج الإقليم لملأ الفراغ في اليد العاملة الماهرة.

ولاشك أن التنمية الإقتصادية الحقيقية في الإقليم مازالت غائبة، لكونها عملية تحتاج إلى أن تكون متعددة الجوانب، وتحتاج إلى الصبر والكثير من العمل والجهد والوقت، والأهم من ذلك هو وجود خطة متوسطة وطويلة الأمد لتحديد المجالات الحيوية والضرورية وكيفية النهوض بها. وهذا يعني تغييراً جوهرياً في التنمية الإجتماعية وتوفير أجواء التنمية المستدامة التي تعجل النمو الإقتصادي وتقلل الفوارق الطبقية وتخفف حد الفقر، أن التنمية في جوهرها عبارة عن سلسلة متكاملة للتغيير، إضافة إلى التوفيق مابين الحاجات الأساسية ورغبات الأفراد والمجموعات الإجتماعية.

إن بناء نهضة اقتصادية في الإقليم تحتاج قبل كل شيء إلى تكوين بنى ارتكازية مناسبة إضافة إلى بناء وحدات إنتاجية عصرية كالمزارع والمصانع ومنشآت الإنتاج كي يكون بإمكانها تأمين السلع والخدمات الضرورية. وهذا يعني تخصيص جزء كبير من

الرأسمال المحلي لخلق وتطوير وسائل الإنتاج المادية التي تساهم في إنتاج السلع والخدمات النهائية لتلبية احتياجات السكان.

ان المناخ الاستثماري الجديد والامن الذي يتمتع به الإقليم، إضافة إلى الاصلاحات الواسعة وإصدار قانون الاستثمار، لاشك بأنه كان حافزاً كبيراً للبدء لإعداد أجندة تستند إلى تجربة كبيرة تتطرق إلى أهم المشكلات المعقدة التي تعترض مسيرة التنمية في غالبية البلدان النامية المتمثلة في ارتباك تحديد هوية النظام الإقتصادي بوضوح، أو الالتباس في تحديد الهدف الرئيسي للنشاط الإقتصادي.[١]

ومن الظواهر في القرن العشرين فرض العقوبات الإقتصادية كأداة اجتماعية لإرغام دولة ما على تغيير سياستها، فقبل الحرب العالمية الثانية فرضت العقوبات لأول مرة على إيطاليا بقرار من عصبة الأمم عقب اجتياح الحبشة في تشرين الأول عام (١٩٣٥). ومع أن ايطاليا عانت بعض الخسائر الإقتصادية بفعل العقوبات إلا أنها لم ترغمها على الجلاء عن الحبشة. وبحلول تموز ١٩٣٦ اقترحت لجنة العقوبات في عصبة الأمم رفع العقوبات.

وبعد قيام الأمم المتحدة، فرض مجلس الامن عقوبات اقتصادية على ثلاث دول، هي: روديسيا وجنوب أفريقيا والعراق، ففي ١٩٦٦ فرضت عقوبات على روديسيا جراء قيام حكومة أيان سميث باعلان الاستقلال عن بريطانيا من طرف واحد. والحالة الثانية فرض خطر تصدير السلاح إلى جنوب افريقيا بسبب سياسة التمييز العنصري وانتهاك حقوق الإنسان. أما الحالة الثالثة فتخص العراق[٢].

ولفهم واقع الاقتصاد العراقي ومشاكله قبل غزو الكويت في ٢ آب ١٩٩٠، ينبغي العودة إلى أيلول ١٩٨٠ حين قررت الحكومة شن الحرب على إيران، فكانت عواقب الحرب كارثية على البلدين معاً، من حيث الخسائر البشرية والخراب الإقتصادي، اندلعت الحرب وتصدير النفط العراقي قد بلغ الذورة (٣ر٣ مليون برميل يومياً) وكان المتوقع أن تبلغ عوائد النفط مابين ٣٥، ٤٠ مليار دولار، لكن تدمير منشآت تصدير النفط على الخليج أدى إلى تقليص ٧٢٪ في ما تبقى من العام، وعلى الرغم من هذا الهبوط الحاد إلا أن

---

[١] ينظر : اسماعيل، ريبين رسول، قراءة في أجندة أعمال إقليم كوردستان، مقالة منشورة في موقع الحوار المتمدن على الانترنت، العدد ٢١٨٤ تاريخ ٧ / ٤ / ٢٠٠٨ م.

[٢] ينظر : النصراوي، د.عباس، الاقتصاد العراقي والعقوبات الدولية.

عوائد العراق من تصدير النفط لذلك العام قد بلغت ٣ر٢٦ مليار دولار، وهو أعلى رقم في تأريخه، بالاضافة إلى ذلك إن كافة المؤشرات الإقتصادية(الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، الانفاق التنموي، الإنتاج الصناعي، والبناء والتشييد و النقل والمواصلات و تكوين رأس المال الثابت، الاستهلاك الفردي.. الخ) كانت تسجل معدلات عالية من النمو.

غير أن الإنتاج الزراعي كان النقطة الضعفى في الاقتصاد العراقي الا أن استيراد الاغذية غطى هذا الضعف، وبفضل ميزان المدفوعات الايجابي تراكم لدى العراق مابين ٣٠-٣٥ مليار دولار احتياطي النقد الأجنبي عشية الحرب. وأدت الحرب إلى هبوط عوائد تصدير النفط إلى ٤ر١٠ مليار دولار عام ١٩٨١، وارتفعت تكاليف الاستيراد بعد تدمير منشآت التفريغ العراقية على الخليج واللجوء إلى الاستيراد عبر الأردن وتركيا. إلا أن الحكومة استطاعت المحافظة على مستوى الانفاق المدني، مع توسيع الانفاق العسكري، وذلك بفضل الاحتياطي المتراكم، وقروض المصدرين، والقروض الطويلة الأجل، والدعم المالي الكبير من الكويت والسعودية، ويتجلى ذلك في الارتفاع الحاد لقيمة الاستيراد من ٢ر٤ إلى ٦ر٢١ مليار دولار بين عامي ١٩٨٧-١٩٨٢. ولما كانت حصة الاستيراد المدني ٦٢٪ فانها ارتفعت إلى ٨٠٪ من المجموع خلال المدة نفسها[١]. ولما كانت الدولة تحتكر التجارة الخارجية فأن زيادة الاستيراد تعبر عن قرار سياسي استهدفت الحكومة منه تخفيف عواقب الحرب على مستوى المعيشة، وذلك بتوفير سلع الاستهلاك بكميات كبيرة[٢]،ولكن هذه القدرة تلاشت في أواخر ١٩٨٢، فاضطرت الحكومة إلى تقليص الانفاق والى التقشف، وتعطيل مشاريع التنمية، ماعدا المشاريع ذات العلاقة بالجهود الحربي، وتضاعفت مشاكل العراق الإقتصادية، من جراء تخمة أسواق النفط العالمية وميل أسعاره إلى الهبوط.

---

[١] ينظر: المصدر السابق ص٧.

[2] See Economist Intelligence Unit (EIU), Economic Review of Iraq No.3. 1981, P 10.

تدهور الوضع الإقتصادي في العراق

كانت السبعينات ولاسيما نصفها الثاني، قد شهدت معدلات لا سابق لها في النمو الإقتصادي، ولكن الحكومة عجزت عن معالجة المشاكل البنيوية الفاعلة، ومن هذه المشاكل ركود الزراعة، وتزايد سكان المدن، واستمرار التضخم، واشتداد الاعتماد على السلع الاستهلاكية المستوردة، خاصة المواد الغذائية، وتفاقم الاعتماد على النفط، وعليه فإن امتداد الحرب اطول مما توقع النظام السابق، لم يبق له خيار إلا تغيير سياساته الإقتصادية، وتجلت هذه العواقب في التردي العام للاقتصاد، واستفادة احتياطي العملة الاجنبية، والهبوط العام للإنتاج، وارتفاع معدلات التضخم، وتوسيع القوات المسلحة وانخفاض الناتج الزراعي والصناعي، وتغيير مسار التجارة الخارجية، ونقص في اليد العاملة، وتقليص الانفاق الاستثماري واشتداد التبعية الغذائية، وتخفيض حجم الاستيراد، وارتفاع المديونية للخارج، وزيادة الانفاق العسكري، مع حصر الانفاق التنموي بالمجهود الحربي.

ومن العواقب المهمة للحرب إهدارها لموارد العراق المالية، بحيث امتصت النفقات العسكرية من الناتج الإجمالي، والجدير بالذكر أن النفقات العسكرية العراقية طيلة الحرب مع إيران (١٩٨٠ – ١٩٨٨) قد بلغ مجموعها ١٧٨ مليار دولار، أي ١٧١٪ من عوائد العراق من النفط و١٤٪ من ناتجه المحلي الإجمالي[١].

فضلاً عن ضخامة الخسائر البشرية المأساوية. ثمة نوعان من الخسائر الإقتصادية، الخسائر البينة[١] التي يمكن حسابها، والخسائر الضمنية التي يتعذر حسابها، فالخسائر الضمنية تشمل العلل والوفاة المبكرة، والاعاقة البدنية، والإنفاق على المحاربين القدامى، والتضخم، وضياع فرص التنمية، والكلفة البديلة للقوات المسلحة واستيرادات السلاح، وخسارة الدخل الناجم عن التدمير والاضرار وعدم إكمال المشاريع وخسارة عوائد النفط، وكلفة تحويل مسار التجارة الخارجية، وهبوط الناتج المحلي الإجمالي.

---

[١] ينظر : النصراوي، د.عباس، الاقتصاد العراقي والعقوبات الدولية، المصدر السابق، ص٨-٩.

وعند تنفيذ وقف القتال في ٢٠ آب ١٩٨٨. وجد العراق نفسه أمام مشاكل اقتصادية بنيوية عويصة تشمل تقلص طاقات تصدير النفط، ودماراً في الطاقات الصناعية والبنى التحتية، وركودا في الزراعة، وانحسار القوى العاملة الريفية سواء لتجنيدها في الجيش أو لنزوحها إلى المدن، مع وجود أعداد كبيرة من القوى العاملة المستوردة من الخارج أثناء الحرب لتتحول إلى عبء على الاقتصاد بعد انتهاء الحرب، تفاقم الاعتماد على النفط، والتضخم المفرط، الذي أفشل سياسة الخصخصة، مع الإخفاق في جذب الرأسمال العربي والاجنبي، وهبوط مستوى الاستيراد.

إزاء هذه القائمة الطويلة من المشاكل أدرك النظام السابق أن وعود الازدهار التي قطعها للشعب حين تنتهي الحرب قد أمست وعوداً جوفاء.

كان على رأس تلك المشاكل القصور الشديد للقطاع النفطي الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي، فعام ١٩٨٦ عام انهيار أسعار النفط، هبطت عوائد النفط إلى ٦٫٩ مليار دولار، ثم ارتفعت إلى ١١٫٤ مليار دولار، وارتفعت في عام ١٩٨٨ لتصل إلى ١٤٫٥ مليار دولار، أي إلى ٥٥٪ فقط من حجمها عام ١٩٨٠، في مقابل القصور في هذا المصدر الحيوي للموارد كان على الحكومة أن تواجه العديد من الاحتياجات الملحة، كزيادة الاستيراد، خدمة الديون الاجنبية، والإنفاق على إعادة البناء والتنمية، وتمويل الانشطة الحكومية الاعتيادية، ونفقات برنامج التصنيع العسكري الطموح، وفي غضون ذلك كله كانت الحكومة مطالبة لمكافحة التضخم الذي بلغ معدلات عالية جداً.

إن هبوط الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٩ بنسبة ٩٪ بالمقارنة مع العام الذي سبقه، قد فاجأ الحكومة ودفعها إلى فرض التقشف في قطاع الدولة، فتقرر خفض الانفاق الحكومي لعام ١٩٩٠ بنسبة ٧٪ قياساً إلى مستوى عام ١٩٨٩، فصدرت الاوامر إلى الدوائر بتقليص عدد العاملين فيها إلى النصف[١]

إن إجراءات التقشف لم تكن فعالة، لأن أزمة الاقتصاد لم تكن ظاهرة وقتية، وكانت الحاجة الماسة إلى زيادة عوائد النفط هي التي قادت النظام إلى المواجهة النفطية مع حكومة الكويت.ومن ثم غزوها قي ٢ آب ١٩٩٠.

---

(1) EIU. Economic Review of Iraq , No.2, 1990 pp 11-12..

وما أن احتلت الكويت حتى تحركت الحكومة الأمريكية وحلفاؤها ومجلس الأمن لحرمان العراق من منافع هذا الاحتلال، وكان للطابع الشامل لمنظومة العقوبات التي فرضت على العراق تأثير فوري على الاقتصاد العراقي، ويمكن تلمس فاعلية الخطر في هبوط إنتاج النفط بنسبة ٨٦٪ من ٣ر٣ مليون إلى أقل من نصف مليون برميل يومياً، للاستهلاك المحلي.

وحسب تقديرات الحكومة العراقية كانت الخسائر الإقتصادية المترتبة على الحضر خلال الأشهر الستة التي سبقت قصف العراق في كانون الثاني ١٩٩١ قد بلغت ١٧ مليار دولار. منها عشرة مليارات عن توقف صادرات النفط، ومليار عن زيادة تكاليف الإنتاج، وستة مليارات جراء تعطيل مشاريع التنمية[١]، وهذه الخسائر والمصاعب الإقتصادية أصبحت طفيفة بالمقارنة مع الدمار الذي الحقته حرب الخليج الثانية بالعراق. لقد استهدفت حملة القصف في الأسابيع الستة ابتداء من ١٦ / ١ / ١٩٩١ ليس فقط الاهداف العسكرية بل كذلك المنشآت التحتية للاقتصاد العراقي مثل محطات توليد الطاقة، وشبكة النقل والمواصلات السلكية، ومصانع السماد، ومنشآت النفط، ومصانع الحديد والصلب، والجسور، والمستشفيات، ومنشآت التخزين، والمصانع، والأبنية المدنية وغيرها.

وكان هذا دماراً هائلاً لبلد نام صغير، ضرب بـ ٨٨٥طناً من العتاد خلال ٤٢ يوماً من القصف. فعند غزو الكويت حدد مخططو الجيش الامريكي ٧٥ موقعاً عراقياً كأهداف أستراتيجية للقصف، وفي مجرى الحرب امتدت القائمة إلى ٧٠٠ هدف لزيادة تأثير العقوبات من الناحيتين الإقتصادية والسايكولوجية.

وبعض الاهداف ضرب للتأثير على العراق بعد الحرب، بحيث يتعذر على العراق إعمارها بدون المساعدات الاجنبية[٢].

وقد قدرّ التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢، مجموع خسائر العراق في أزمة الخليج بـ ٢٣٢ مليار دولار[٣]

---

[١] ينظر : النصراوي، د.عباس، الاقتصاد اعراقي والعقوبات الدولية، المصدر السابق، ص١٤.

[٢] المصدر السابق، ص١٥.

[3] Arab Monetary Fund at all, Unified Arab Economic Report, 1992, Abu Dhabi,1993 ,p18.

العقوبات الإقتصادية بعد الحرب

استمرت ورطة العراق حتى بعد الحرب والانسحاب من الكويت، فبعد وقف القتال أصدر مجلس الامن عدداً من القرارات التي تؤثر على مستقبل العراق، وربطت بعض هذه القرارات رفع العقوبات بإذعان الحكومة إلى مطالب جديدة تتعلق بحدود العراق، وبإزالة قدراته على إنتاج أسلحة الدمار الشامل والصواريخ بعيدة المدى، والقضية الكوردية، ومسائل حقوق الانسان، وتعويض الأفراد والمنظمات والحكومات عن الأضرار التي أصابتها جراء الغزو، وتتركز الفقرات الآتية على الجوانب الإقتصادية لهذه العقوبات، إن أهم أوجه منظومة العقوبات لما بعد الحرب هو استمرارها على حالها قبل الحرب.

ويعني ذلك عجز العراق عن بيع النفط والتصرف بأرصدته المجمدة لتمويل الاستيراد، لان البلدان الأخرى لايسمح لها بالتصدير إلى العراق، أضف إلى ذلك أن عقوبات مابعد الحرب أنشأت صندوق التعويضات لتضخ فيه ٣٠٪ من عوائد تصدير النفط.

تأثير العقوبات على الاحوال المعيشية

في آب ١٩٩١، قال أحد خبراء الأمم المتحدة في وصف أحوال الشعب العراقي : "حين يبلغ الامر بالناس أن يشرعوا ببيع أملاكهم وحليهم، فإننا نعلم، إحصائياً، انهم يقتربون من مرحلة المجاعة ".

ومع ذلك فان الخطر لايكاد يمس الكوادر العليا للنظام، فهم يجنون منافع ضخمة بطرق متنوعة في القطاع الخاص [١].

إن أحد مقاييس انهيار الاقتصاد العراقي يتمثل في تغيير معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد. وكان هذا المعدل ٢٠٤٨ دولاراً عام ١٩٨٠، ولكنه بحلول عام ١٩٨٨ كان قد هبط إلى ١٧٥٦ دولاراً. أما عام ١٩٩١ فهبط إلى ٦٢٧ دولاراً.

إن فرض العقوبات و ناهيك عن غزو بلد آخر، أو الدخول في حرب، هي مشاريع مركبة من حيث الاصل و التخطيط و التنفيذ و النتائج والعواقب، يعني ذلك عدم وجود تفسير وحيد لهذه الافعال، بل بوسع المرء أن يتحدث عن هرمية في الدوافع والتفسيرات،

---

[١] ينظر : النصراوي، د.عباس، الاقتصاد العراقي والعقوبات الدولية، المصدر السابق، ص١٦.

ولكن يمكن القول إن من أهم التفسيرات لهذه الازمة هو النفط في السياقين الإقليمي والعالمي معاً [1].

وبعد سقوط النظام السابق في نيسان ٢٠٠٣م ورث الاقتصاد العراقي إرثاً ثقيلاً جداً، حيث يعاني العراق من حالة تضخم خطيرة، وحلقة ديون ثقيلة وغيرها من الأمور التي تم التطرق اليها و تحتاج إلى معالجة حقيقية، إن آفاق الاقتصاد العراقي في المستقبل كئيبة، ولهذا فالامر يتطلب إخراج الاقتصاد العراقي من أزمته، وإعادة إعمار وبناء ماتم تدميره، وتوفير مستوى معاشي معقول وتحسين الدخول الفردية، واتباع سياسة اقتصادية وطنية ذات أبعاد انسانية، من خلال تعبئة الموارد الإقتصادية للدولة ورأس المال الوطني،والسماح بالاستثمارات الخارجية وتوجيهها وجهة إنتاجية. وإن حجر الزاوية لأي إصلاح اقتصادي يتطلب الإقرار بحرية النشاط الإقتصادي، فعمق الأزمة الإقتصادية والبحث عن حلول جدية لها يفرض إيجاد مصادر جديدة للاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد، خاصة الإنتاجية منها، ولهذا لابد من تحفيز رأس المال الوطني بالاستثمار وجذب الاستثمارات الخارجية بإصدار تشريعات للاستثمار تتناسب وتطورات المرحلة، مع تقديم ضمانات للمستثمرين، وتشجيع دور القطاع الخاص ليلعب دوراً بارزاً في برامج التنمية، ومنح تسهيلات وإعفاءات ضريبية تجعل من الاستثمار في العراق أكثر إغراء. وعلى العراق أن يعتمد على عوائد النفط المرتفعة لمواجهة التحديات، وتشديد ثمن الواردات الضرورية لحياة المواطنين الاعتيادية وإيجاد سوق عمل يمتص البطالة ويكون مبدأ التكافؤ في الاستخدام على أساس الكفاءة والخبرة، ويحد من التمييز والمحاباة لبعض الكيانات، وتتحمل الدولة مسؤولية تمويل صندوق الضمان الإجتماعي، بدفع إعانات للعاطلين عن العمل تساوي الحد الادنى لمستوى المعيشة، وضمانها تقديم السكن والخدمات الطبية، ودعم السلع الاستهلاكية، وإيجاد فرص عمل جديدة من خلال استحداث مشاريع جديدة، وتوفير خدمات ذات علاقة بفرص العمل، وتوسيع التعليم والتدريب كضرورة لتزويد العمال بالمهارات التي تمكنهم من العودة إلى سوق العمل أو الحصول على فرص توظيف أفضل.

---

[1] المصدر السابق، ص١٨.

والهدف النهائي هو تحسين حياة المواطنين وتمكنهم من تحسين دخولهم ومساعدتهم على تحمل نتائج التغيير الإقتصادي في إطار عملية شاملة للاصلاح القانوني وتنظيم الحياة الإقتصادية على أسس تشريعية متطورة.

واقع الاقتصاد الكوردستاني: خرج الإقليم والعراق واقتصاده من حرب الخليج الثانية منهكاً تماما، جنبا إلى جنب التخلف الذي لحق بهما في المدة السابقة للانتفاضة

فاستفاد الإقليم من الوضع الإقليمي والدولي من الحماية الدولية له. في القيام ببعض الانجازات السياسية والعامة والتي تعد مكسبا ضمن عقد من الزمن قياسا لثلاثة عقود على الاقل سابقا لها. من بينها التوجه نحوالديمقراطية وسيادة المجتمع المدني وحقوق الانسان، بالرغم من السلبيات التي أدت إلى تقوية التجربة الديمقراطية في الإقليم. دون ان تكون بمنأى عن تدخلات وضغوط الأطراف الإقليمية والدولية عبر مدى زمني ليس بالقصير، فضلا عن الشفافية المطلوبة في كل مرافق الحكومة والمجتمع، وذلك بالإفصاح عن كل المراجع والخطط والمعطيات والبيانات ليكون المجتمع والمؤسسات المدنية على دراية، وليكونا قادرين على بيان الرأي وفرض الرقابة، وتمتع الإعلام بمختلف تركيباته من مساحة لابأس به.رغم محدودية الإيرادات كنتيجة للحرية الإقتصادية والتحول في الفلسفة السياسية والإقتصادية.

قطاع الزراعة

رغم التدمير الهائل للقرى(أكثرمن ٤٠٠٠ قرية) وزرع الأراضي بالألغام فإن الزراعة في الإقليم قد انتشعت مع قلة الاسمدة واندثار المكان والآلات الزراعية، حيث ازدادت المساحة المزروعة بالحبوب من (١١٨١٥٥٣) دونماً عام ١٩٨٧ إلى (١٧٩٥٠٣٩) دونماً عام ١٩٩٨ أي زيادة (٦١٣٤٨٦) دونماً وحيث تشكل نسبة ٥١ر٩٢٪ مقارنة بعام ١٩٨٧، وكانت حصيلتها (٣٧٥٩٣٨) طناً عام ١٩٨٧ في حين بلغت (٥٧٢٥٥٦) طناً عام ١٩٨٨ أي زيادة مقدارها بالإنتاج (١٩٦٦١٨) طناً وتشكل نسبة (٥٢ر٣٠٪) مقارنة بعام ١٩٨٧ أي أغلب مساحة الإقليم البالغة ١٦٠ ألف كم٢ هي زراعياً منتجة سواء الجبلية منها أم السهلية. وعند استغلالها بشكل أمثل فإنها تساهم في تعزيز الامن الغذائي الوطني.

قطاع الصناعة

إن هروب الرأس المال المحلي إلى دول الجوار بسبب عدم وضوح الرؤيا أمام المستثمر المحلي، وعدم إمكانية تجديد المصانع والمعامل باجلال واستبدال المكائن القديمة المندثرة من خلال استيرادها، مع عدم توفر قطع الغيار والموارد الوسيطة والأولية أدى إلى محدودية التطور في هذا القطاع الحيوي، حيث بلغت المشاريع الصناعية في الإقليم (عدا كركوك) (٦٠٨) مشروعٍ صناعيٍ مع معظم الاصناف وذلك في عام (١٩٩٨) وتركز أغلبها في الصناعات الغذائية التي أقيمت في الإقليم إذ تطورت، وعلى سبيل المثال في أربيل فارتفعت من ٦٠ مصنعاً عام ١٩٩٥ إلى ١٦٩ مصنعاً عام ٢٠٠٠، وعادت ملكية مصنعين منها للحكومة، والمصانع المتبقية (١٦٧) مصنعاً ملكيتها كانت تعود للقطاع الخاص، وإمكانية استفادة هذه المصانع وغيرها من المنتجات وبخاصة الزراعية في تقليل استيراد الغذاء المصنع والمساهمة في توفير العملات الصعبة.

قطاع النفط والصناعات البتروكيمياوية

معظم آبار النفط العراقي تقع في كوردستان العراق في كركوك وعين زاله (على الرغم من تعريبها المعالم الكوردية فيها) فتشكل أكثر من ٦٠٪ من الموجود والإنتاج النفطي في العراق. وساهم نفط إقليم كوردستان منذ تشكيل الجمهورية العراقية (١٩٥٨-١٩٩٠) بنسبة ٧١ر٥٤٪ من إجمالي عائد العراق النفطي[١] والى جانب تركز المصافي في معظم العراق دون الإقليم (عدا كركوك ومصفي الوند)، وأيضا الصناعات البتروكمياوية، ومع ذلك فإن الإقليم لا يحصل إلآ على ١٣٪ من إيرادات مبيعات النفط العراقي الخام المصدر حسب مذكرة التفاهم (القرار ٩٨٦)، والتي كانت موضحة حسب المراحل الآتية:

المرحلة الأولى ١/١٩٩٧ – ٦/ ١٩٩٧	**٢٦٠ مليون دولار**
المرحلة الثانية ٧/ ١٩٩٧ – ١٢ / ١٩٩٧	**٢٦٠ مليون دولار**
المرحلة الثالثة ١/ ١٩٩٨ – ٦/ ١٩٩٨	**٢٦٠ مليون دولار**
المرحلة الرابعة ٧/ ١٩٩٨ – ١٢ / ١٩٩٨	**٣٢٩ر٦ مليون دولار**
المرحلة الخامسة ١/ ١٩٩١ – ٦ /١٩٩٩	**٢٧٩ر٣ مليون دولار**

[١] ينظر : الحزب الديمقراطي الكوردستاني، نفط كوردستان العراق، الجزء الثاني، طبعة الاولى، مكتب.

وليست العبرة هنافي ذكر الأرقام أعلاه، بل العبرة في كيفية استخدام هذه المبالغ في الصناعات الإنتاجية والاستهلاكية الضرورية ومدى الاستخدام الأمثل لها.

الخدمات

جراء الاستقرار النسبي الذي ساد الإقليم، يلاحظ تزايد توفير الخدمات الضرورية للقرى المعاد إعمارها، وحتى للمدن والقصبات عموماً، حيث اعيد تعمير (٢٥٢٣) قرية من أصل ٤٦٥٥ قرية مدمرة، (٤٩٧) منها في أربيل و ٢٠٣٥ في السليمانية و ١١٢٣في دهوك)، وما يرتبط بتعمير هذه القرى من العراق والمدارس والمستوصفات وإيصال المياه الصالحة للشرب حيث شيدت (٧٥٠) مدرسة جديدة إضافة إلى الموجودة أصلا و (١٥٠) مستوصفاً و (١٦٠) مشروع مياه و (٢٨) جسراً وتبليط أكثر من (٣٥٧٥) كم شوارع ومشاريع خدمية أخرى[١]

المياه

يقع الإقليم في موقع استراتيجي من كل الجوانب، فالنفط أدى إلى تجزئة كوردستان وتعرضها لتشويه ديموغرافي وأثني، وهي تقع في منطقة ساخنة رغم امتلاكها لمورد مهم (الماء) فصافي التقدير يقدر بنحو ١١٣٫٣٩ مليار م٣ من المياه من كل المصادر (السطحية والجوفية) يقدر الضائع منها بضمنها التبخر نحو ٩٫٣٩ مليار م٢ بالسنة، وتقدر احتياجات الإقليم لكل الاستعمالات نحو ٢٫١ مليار م٣ بالنسبة، بذلك يكون حجم الفائض المالي سنوياً في كوردستان حسب التقديرات نحو ١٠٢ مليار م ٣ [٢]. ومن الجدير بالذكر أن بإمكان اقتصاد إقليم كوردستان العراق أن يساهم بشكل فاعل في تعزيز الاقتصاد العراقي، حيث توافر إمكانات ومقومات النجاح إذا ما توافرت وتضافرت جملة عوامل منها:

١- يفترض بعد التحول الذي يؤمل حصوله بالعراق أن يحصل المجتمع الكوردستاني على حصته الإيرادات تعادل تضحيته في السنوات السابقة وليس فقط ١٣٪ إن استمرت

---

[١] ينظر : وزارة الاعمار والتنمية، مجلة الاعمار، سنة ٢٠٠٠،ص٣٤-٣٥.

[٢] ينظر : مكتب الدراسات والبحوث المركزي مياه كوردستان وأفاق المستقبل الطبعة الاولى، دراسة رقم (٩) سنة ١٩٩٦.

وأيضا وإن لم تكن بحجم مساهمة هذه فعلى الاقل أن يمنح ما يعوضه عن الحرمان لعقود عديدة وعن الدمار الذي لحق به لإعادة الثقة بالذات وبالأرض.

٢- توجيه الإيرادات العراقية للإستخدام المدني (الاستثماري والاستهلاكي) وليس كما كانت لأغراض عسكرية وسياسية، وبعد حرب الخليج الثانية توجهت هذه الإيرادات للأستهلاك فقط ففي الحالتين هي حرق للايرادات، والقصد هنا أن تدخل في المشاريع المنتجة.

إن الدمار والخراب الذي أصاب الاقتصاد العراقي انعكست آثاره بشكل واضح على إقليم كوردستان العراق، فالدمار والخراب والاعمال الوحشية كانت ضد الشعب، والبيئة و المدن والقرى الكوردستانية، وقد تجلى إزالة ألوف من القرى والمدن من الوجود، والتهجير والتوطين القسري، والتشويه المقصود، والمخطط للطبيعة الديموغرافية والنشاط الإقتصادي، لاجهاض قدرة الشعب الكوردستاني على الاعتماد على نفسه، وحرمانه من ملامحه وخصائصه القومية.

أن إعادة بناء الكم الهائل من هذا الدمار وتعميره، يحتاج إلى دراسة معمقة وافية لواقع الاقتصاد في الإقليم، وتحديد الاهداف، ورسم خطة شاملة، تنفذ على مراحل متوازنة مع حلول الامن والاستقرار في الإقليم، وإرساء الأرضية السياسية المناسبة للعملية العمرانية ليتمكن شعب كوردستان العراق من أن يقرر أموره بنفسه، في ظل النظام الديمقراطي البرلماني الجديد.

ويتطلب الأمر اعتماد نشاطات اقتصادية بجانب الزراعة، مثل الصناعة، وبناء المراكز التجارية والتعدين والسياحة وغيرها، هذه النشاطات تشكل الفقرات المهمة للاقتصاد الكوردستاني.

ان أي سياسة اقتصادية لكوردستان ستكون لها انعكاساتها في التخطيط الحضري والاستيطان السكاني وتوزيع القرى والمدن والخدمات الإجتماعية والفنية. ان طبيعة إقليم كوردستان وخصائصها الإقتصادية مناسبة تماماً لسياسة اقتصادية مستقلة في المجال الصناعي – الزراعي المتداخل، أي الصناعات المعتمدة على الزراعة، وإذا تمت تنميتها بصورة متوازنة وفي إطار الإنتاج الكبير والواسع، وفي إطار الاستثمار الضخم والواسع، فحاضر إقليم كوردستان قادر على خلق مقومات مادية لانشاء قرى عصرية كبيرة ومتنامية متطورة في مضمونها الحضاري الإجتماعي. ويمكن إعادة القرويين

المهجرين كل إلى دياره بصورة اختيارية، ومع صعوبة هذه الخطوة، حيث إن هؤلاء قد تغييرت مهنهم وارتبطوا بمصالح متنوعة أخرى في أماكن استيطانهم، لذا يجب تشجيعهم وتمكينهم بكل السبل أن يعيدوا بناء قراهم وتوفير الخدمات اللازمة لهم، ووضع الخطط والبرامج التنموية الشمولية من قبل الإقتصاديين والسياسيين للتنمية الإقتصادية بدقائقها، للوقت الراهن وللمستقبل، وفي ضوء تلك الخطط يجب تفصيل مسألة الإعمار وأن تجري على هيئة حملة وطنية شاملة، تبدأ بدراسات واسعة تحدد أهدافها من قبل الجهات المقررة، ومن ثم وضع الخطط بعيدة المدى للاعمار تنفذ على مراحل، وبموجب تصاميم ومخططات عمرانية وهندسية معاصرة تستجيب للظروف الإجتماعية والإقتصادية والجغرافية لمستقبل الإقليم، إن آفاق التنمية في إقليم كوردستان عملية مستمرة على الدوام للبناء والعمران والتطور في كافة المجالات[1].

وخلاصة القول : يمتلك العراق جملة من مقومات التطور الاساسية ومنها الموارد الأولية كالنفط والغاز والفوسفات والكبريت وفلزات الحديد ومواد أولية أخرى، إضافة إلى السكان، و يمتلك الكفاءات البشرية القادرة على المشاركة في عملية التغيير، و يمتلك كادراً علمياً احتياطياً كبيراً مايزال خارج العراق يفترض تأمين مستلزمات الاستفادة القصوى منه لصالح بناء العراق الجديد.

لقد فتح التغيير الذي وقع في العراق عام ٢٠٠٣ أبواباً واسعة باتجاهات عديدة وليس باتجاه واحد، وهو الخطأ الذي لم تفكر به القوات الاجنبية، إذ ربما كانت تعتقد بأن إسقاط النظام عبر الحرب سينهي المشكلة، ويوفر أرضية البناء اللاحق، إن التغيير من الخارج، وخاصة عبر الحرب، يحمل معه اتجاهات مختلفة بخلاف التغيير الديمقراطي الذي يحصل من الداخل، ولم تكن الرؤية واضحة لدى القوات الاجنبية التي فرضت الاحتلال حول واقع ومشكلات المجتمع، وتركت الحدود مفتوحة للإرهابيين، واستثمرت القوى الإرهابية الداخلية والخارجية فرصة الفوضى التي ساهمت قوى النظام السابق في تأجيجها لتحويل العراق إلى ساحة أساسية للصراع بين قوى الإرهاب والظلام والجريمة الدولية، وبين قوى المجتمع والقوى المساندة له تحت واجهة مكافحة الاحتلال، وهذه القوى تهدد اليوم

---

[1] ينظر : خدادا، المهندس هاشم، ملاحظات حول إعمار كوردستان، ث.ج العدد ٢٤٩ – دمشق ١٩٩٢، ص٥٨ وما بعدها.

كيان العراق، مالم تتخذ جملة من السياسات والاجراءات التي تعالج المشكلة، وهي لاتعتمد على القوى العسكرية وحدها، بل على الفعاليات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والاعلامية معاً، وعلى المستويات المحلية والإقليمية والدولية و تهدد العراق الرؤية والاتجاهات الطائفية السياسية، إضافة إلى انتشار الفساد الاداري.

إن الإرهاب لامستقبل له في العراق ولن تنجح مخططاته في تغيير مسار العراق، ولكنها تؤثر سلباً على سرعة إعادة البناء والتعمير والتغيير المنشود.

إن العراق بإقليميه العربي والكوردستاني يوفر إمكانيات كبيرة جداً ومتنوعة للتنمية الإقتصادية والبشرية باتجاهات عديدة من بينها استثمار رؤوس الاموال الاجنبية في عمليات استخراج النفط والغاز الموارد الأولية الأخرى وفق أسس متعددة في التعامل، والعقود، وفي مجال المقاولات والبناء والتعمير واعادة الاعمار والتصنيع، وفي مجال المواصلات والاتصالات الحديثة والخدمات الالكترونية، اضافة إلى مشاريع الكهرباء والماء، وفي مجال الزراعة والتجارة والتأمين، وفي مجالات التعليم والتدريب المهني، وفي مجال السياحة، فتغيير النظام فتح الطريق واسعاً أمام المجتمع لبناء اقتصاد متطور مساير للقوانين الإقتصادية الموضوعية. وإعطاء دور متميز للقطاع الخاص في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية والعمل على توفير الكفاءات العلمية والفنية ذات الأهمية البالغة للمجتمع والاقتصاد الوطني، وتوفير الموارد الأولية المناسبة لعملية تنمية الاقتصاد وفق المعايير الحديثة[1].

---

[1] ينظر : حبيب، د. كاظم، بحث بعنوان " هل من فرصة سانحة أمام العراق لبناء إقتصاده الوطني في دولة اتحادية ديمقراطية " في ندوة في بولندة بتأريخ ١٢ / ٩ ٢٠٠٥ م.

الفصل الثالث

خطط التنمية
ودور الخصوبة والاحصاء في العملية التنموية

هەوالنامەی کتێب

المبحث الأول
خطط التنمية في العراق

مفهوم التنمية الحديث:

إن مفهوم التنمية كعملية معقدة متداخلة الجوانب لم يأخذ في الانتشار إلا حديثا، فلم تعد التنمية تعني النمو الإقتصادي، وان كان هذا النمو يمثل جوهرها وعمودها الفقري، وإنما هي مجموعة متداخلة من التوجهات المتعددة الجوانب، الساعية لإحداث تحولات أساسية في صلب المجتمع بكامله ولمصلحة الأفراد جميعا، فالنظر إلى أهداف التصنيع أو التنمية الزراعية أو التقدم التكنولوجي لايتم بمعزل عن قضايا ومشاكل التخلص من الحيف الإجتماعي والإقتصادي، ومستوى التطور في ملكية وسائل الإنتاج وأساليبه وعلاقاته ونوعية المشاركة الشعبية ومستواها وتفاعلاتها مع حركة التنمية المحلية والإقليمية والعالمية. ومن المعروف أن التنمية الإقتصادية والإجتماعية تتطلب في كثير من الأحيان تضحية ومشاركة قوى عديدة. فالتنمية تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الدخل لإشباع احتياجات أفراد المجتمع والمشاركة الخلاقة من أفراد المجتمع في تعبئة مالديه من طاقات وموارد والانتفاع بكامل قواه البشرية.

وأي مجتمع يود الخوض في عملية التنمية فإنه يقصد بذلك الانتقال من واقع متخلف إلى واقع متطور، ومن أهم أهدافه تحقيق العدالة في توزيع الدخول بين الأفراد وشرائح المجتمع. وقد أشار الإقتصاديون منذ أيام (اسميث، وريكاردو، وميل) وغيرهم إلى أن لتوزيع الدخول آثاراً بعيدة المدى على مستويات الادخار والاستثمار والعمالة والنمو،وكذلك على أحوال الانسان. ولهذا فان مشكلة توزيع الدخل من أدق المشكلات الإقتصادية التي يحاول كل بلد إيجاد حل لها بحيث تلائم الظروف الإقتصادية والإجتماعية

فإذا كانت التنمية بمفهومها التقليدي تعني تغيير الواقع الإقتصادي للمجتمع ونقله إلى حالة جديدة من التطور والتقدم من خلال استغلال الموارد الإقتصادية المتاحة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، ونجد الآن أن هذا المفهوم قد تطور وتغير حسب الواقع الإقتصادي الجديد الذي يعيشه العالم، ونعني به(العولمة) التي جاءت بمفاهيم جديدة في

مقدمتها أنه لم يعد هناك اقتصاد مغلق على نفسه يستطيع أن يصمد في وجه رياح التغيير الإقتصادي العالمي الجديد، ولقد أصبحت اقتصاديات البلدان المختلفة النامية مفتوحة تماما أمام النظام الإقتصادي العالمي الجديد الذي فتح الحدود أمام انتقال رؤوس الأموال بسرعة هائلة من دولة إلى أخرى، وانتقال الأيدي العاملة أيضا بنفس السرعة بموجب التسهيلات التي تقدمها ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي جاء بها هذا النظام.

وبهذا يمكن القول إن التنمية الحديثة هي التي تعتمد على تخطيط حديث غير تقليدي، مرن متطور، يمكنه استيعاب المتغيرات التي تحدث بالاقتصاد العالمي والقدرة على مواجهتها بحيث إن الوجه الجديد للتنمية اصبح يضم مفاهيم جديدة من بينها الاهتمام بمستوى دخول الأفراد ونوعية الخدمات الصحية التي تقدم إليهم وشكل النظام التربوي الذي يحتاجونه إضافة لجعل الاقتصاد قادراً على التكيف والتغيير مع المؤثرات الخارجية كالتضخم والفن الإنتاجي والمعرفي القادم من الخارج، وكيفية حماية الاقتصاد والسوق المحلية من هذه التأثيرات، وجعل الاقتصاد يحقق معدلات مقبولة من النمو[1]، وازداد اهتمام الإقتصاديين في مدة مابعد الحرب العالمية الثانية بموضوعات التنمية الإقتصادية وبرامج وخطط وتطوير وتحسين مسارات الاقتصاد والتنمية والعوامل المحددة لمعدل النمو الإقتصادي خاصة بعد أن نالت معظم الدول النامية استقلالها السياسي. وبهدف دعم استقلالها السياسي فقد وضعت هذه الدول نصب أعينها تحقيق الاستقلال الإقتصادي، ومن خلال مسالك التنمية السريعة لاقتصادياتها كأداة لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية لشعوبها، و ضاعف من رغبتها في تنمية اقتصادياتها ماتعرض لها من مشكلات جسيمة بسبب اختلاف هياكل اقتصادياتها وعلاقاتها الإقتصادية الخارجية، وتطلع شعوبها إلى القضاء على التخلف الإقتصادي من كل نفوذ سياسي أو اقتصادي أجنبي أثر في تقوية الرغبة في التنمية الإقتصادية لديها. وقد تدخلت الدولة في البلاد المتقدمة بشكل واسع في المجال الإقتصادي في حقبة مابعد الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة البناء السريع لاقتصادياتها التي دمرتها الحرب. واتخذ

---

[1] ينظر: العيدي، د.ابراهيم جواد، الاحصاءات الإقتصادية قاعدة رصينة للتنمية، المؤتمر الاحصائي العربي الاول، الاردن ٢٠٠٧، ص١٣٠ ومابعدها.

هذا التدخل بشكل خاص تأميم المشروعات الإقتصادية الخاصة. أما في البلاد المستعمرة سابقا فقد اتسع نطاق تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني في العديد من الدول النامية بصفة عامة. وكرد فعل وسعي في الحصول على الاستقلال الإقتصادي، امتد تدخل حكومات تلك الدول واتسع وزادت نسبة مشاركتها في النشاط الإقتصادي من خلال تقييد وتنظيم أنشطة القطاع الخاص بصفة عامة والأجنبي منه بصفة خاصة.

إن تلك الإجراءات لم تحد من اهتمام الدول المتقدمة والنامية على السواء من توزيع مواردها ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وهذا نجم عنه تضخم حجم القطاع العام في تحقيق التنمية الإقتصادية.

وبعد ثورة ١٩٥٨، أعيد تنظيم جهاز التخطيط باستحداث مجلس التخطيط بالإضافة إلى وزارات التخطيط والمواصلات والإصلاح الزراعي، والأشغال والاسكان، والتجارة والصناعة والنفط والبلديات وقد سوغت اعادة التنظيم هذه بالرغبة في تطبيق مبدأ الفصل بين التخطيط من جهة ومسؤولية التنفيذ من الزاوية القانونية من جهة أخرى. وبهذا أصبحت من مسؤولية وزارة التخطيط القيام بوضع الخطة الإقتصادية التفصيلية وميزانية التخطيط للمشاريع الرئيسية وتوفير الأيدي العاملة الضرورية لتنفيذ الخطط على أن تستند في ذلك إلى توجيهات مجلس الوزراء ومجلس التخطيط الإقتصادي وخطط الوزارات المختصة. و تتابع تنفيذ الخطة الإقتصادية وتقدم تقارير المتابعة إلى مجلس التخطيط الإقتصادي[1]، وأصبح مجلس التخطيط، بهذا القانون متكونا من عضوية وزراء التخطيط والمالية والصناعة والإصلاح الزراعي والمواصلات والإسكان والشؤون الإجتماعية برئاسة رئيس الوزراء، وبهذا تسلم مجلس التخطيط مسؤوليات اقتصادية مهمة فصار مسؤولا عن صياغة الخطط التفصيلية لتنفيذ السياسة الإقتصادية الوطنية وتعديل الخطة الإقتصادية التفصيلية والقيام بالإجراءات اللازمة لمراقبة تنفيذها حسب نصوص القانون رقم (٧٤). وقد ترك هذا القانون لمجلس الوزراء تعيين أسس السياسة الإقتصادية وتحديد ميزانية الخطة على ألا تقل عن نسبة ٥٠ ٪ من عائدات النفط. وبهذا الهيكل التنظيمي، أصبحت وزارة التخطيط دائرة تعنى بالبحوث

---

[1] ينظر : الحكومة العراقية : القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩. وينظر : الفهداوي، د. خميس خلف موسى، التنمية الإقتصادية، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد ٢٠٠٠، ص٢٥٢ ومابعدها.

الإقتصادية والفنية وجهازاً يتابع الخطط ولكنه غير مسؤول عن تنفيذها. يعمل لخدمة مجلس التخطيط. وقد احتفظ المجلس بصلاحيات التخصيص المالي وتحديد مواصفات المشاريع وتغييرها والإعلان عن المناقصات وتمديد عقود المقاولة وإلغائها والإنابة في تنفيذها، وكذلك صار من صلاحياته تفويض الوزير المسؤول صلاحية الصرف على المشاريع نيابة عن المجلس. وفي آيار ١٩٦٤، تم تعديل عضوية المجلس باتجاه إضعاف طابعه السياسي وتقوية العناصر التكنوقراطية فيه، وقد تم إخراج جميع الوزراء باستثناء رئيس الوزراء وثلاثة وزراء يمثلون وزارات التخطيط والمالية والاقتصاد، ودخل في عضوية المجلس محافظ البنك المركزي مع أربعة أعضاء دائمين. و تأسست الهيئة التوجيهية برئاسة وزير التخطيط لتكون مسؤولة عن صياغة السياسة التخطيطية والخطط الخمسية والمناهج الاستثمارية السنوية، وعن تنسيق السياسات الإقتصادية والنقدية والمالية بالإضافة إلى متابعة الخطة في جميع مراحل تنفيذها[١]،وعلى الرغم من هذا التعديل في تركيب مجلس التخطيط، فإن التاثير النسيي لوزير التخطيط ازداد.

وفي عام ١٩٦٦،اصبح مجلس التخطيط يملك حق إبداء الرأي في المقترحات للميزانية الاعتيادية، وصار بإمكانه أيضا توجيه فعاليات القطاع الخاص بالشكل الذي يضمن تنسيقها مع أهداف الخطة[٢]، وقد أدى الافتقار إلى نص قانوني يمكن وزارة التخطيط من توجيه نشاطات وزارة المالية بما يخضع السياستين المالية والنقدية لمتطلبات سياسة التنمية على الأمد الطويل، إلى تقوية التأثير النسيي لوزير المالية في مجلس التخطيط، وقد كان عدم الاستقرار السياسي والحرب في شمال العراق وعدم التأكد من تحقيق العوائد النفطية المستهدفة، عوامل في الحفاظ على أفق قصير الأمد في السياسات الإقتصادية وفي بقاء الهيكل التنظيمي الذي كرس بقاء هذا الأفق في السياسات خاضعاً لمتطلبات السياسة المالية. وقد عدل هذا التركيب التنظيمي في عام ١٩٦٨ باتجاه تسييس مجلس التخطيط ولإضعاف الطابع التكنوقراطي الذي ساد في تركيبه خلال المدة الماضية. فأصبح وزراء الصناعة والري والاصلاح الزراعي والتربية والتعليم العالي أعضاء في مجلس التخطيط[٣]،وقد أصبح رئيس الجمهورية رئيسا لمجلس التخطيط بعد إلغاء منصب رئيس

---

[١] ينظر : الحكومة العراقية –القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٦.

[٢] ينظر : الحكومة العراقية : القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٦.

[٣] ينظر : الحكومة العراقية : القانون رقم ١٢١ لعام ١٩٦٨.

الوزراء.و أعيد تركيب الهيئة التوجيهية بإدخال رؤساء الدوائر الفنية في وزارة التخطيط أعضاء فيها عوضا عن اعضائها الدائميين. وصار الطابع السياسي لمجلس التخطيط اقوى من السابق، و وزارة التخطيط ظلت مسيطرة على الهيئة التوجيهية. وتم إدخال وزيري التربية والتعليم العالي لتنسيق السياسة التعليمية وتخطيط القوى العاملةمع السياسة التخطيطية العامة.

إن وصف آلية اتخاذ القرارات بمركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ حديث كثير التجريد قليل المغزى، فلم تتجاوز درجة مركز التخطيط في العراق تخصيص الموارد المالية بين القطاعات بدرجة متكافئة، بل كانت بضغوط القوى السياسية والإجتماعية السائدة في التركيب الفوقي. وقد كان تخطيط القوى العاملة مفقودا من الناحية العملية، ولم تقم السياسة التعليمية بمعالجة مدروسة لمشاكل شحة الكوادر الفنية الصناعية والزراعية، والتنسيق كان ضعيفا بين الجانب التعليمي للخطة وتخصيص الموارد المالية[1]، أما فيما يخص أسلوب التنفيذ، فقد كانت المشاريع تعهد للمقاولين العراقيين أو الأجانب والذين بدورهم كانوا يعهدون أجزاء منها لمقاولين صغار، وبذلك فقد اختزل دور الوزارات التنفيذية في الإشراف على التزام المقاول الخاص بشروط العقد. وفي أحوال أخرى، أخذت وزارات معينة، كالزراعة مثلا، تنفيذ بعض مشاريعها الكبرى على عاتقها. وبقي استحداث الوظائف في الوزارة التنفيذية رهنا بموافقة وزارة المالية، وفي الوقت الذي تفشت فيه البطالة المقنعة في العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية، لم تكن المصاريف الإدارية المسموح بها لوزارة مهمة كالصناعة، متناسبة وأهمية المهمات المناطة بها وذلك لتحكم وزارة المالية في استحداث ملاكات التوسع الاداري، ولم تكن اللامركزية في صلاحيات التنفيذ كاملة.

لقد كانت مشاكل التخطيط والتنفيذ متشابكة مع ضعف الروابط الادارية ومع الافتقار إلى المعلومات الاحصائية المطلوبة. وقد تم تشغيل موظفين لم يؤهلوا لأعمالهم بما فيه الكفاية.[2] ويمثل التخطيط مجموعة الوسائل والأساليب المستخدمة في عمليات التنمية، ضمن الإمكانات المتاح تفعيلها، وتنفيذها، على أن تكون قابلة

---

[1] ينظر : هاشم، جواد محمود، تخطيط الاقتصاد القومي في العراق بين التخصيص والتنفيذ، بغداد ١٩٦٨،ص٢٠.

[2] ينظر : مهدي، د. فاضل عباس، المصدر السابق، ص١٥٨ ومابعدها.

للتحوير والتعديل كلما تطلب الأمرذلك. والتخطيط أنواع، فمنه المحلي، ومنه الحضري، وتخطيط المدن، والتخطيط الإقليمي، وقد يكون بعيد المدى أو قصير المدى أو متوسط المدى، حسب متطلبات العملية التنموية.

ولم يستطع علماء الاقتصاد المهتمين بشؤون التخلف والتنمية أن يتوصلوا إلى تسمية موحدة للدول التي لاتزال تعيش في حالة تخلف لم تستطع حتى الآن تحقيق المستوى اللائق من الرفاهية المادية لشعوبها. وقد شاع استخدام اصطلاح (الدول المتأخرة) في الزمن الذي أعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهذا الاصطلاح يوحي بتأخر هذه الدول اقتصادياً وتكنولوجيا وكذلك اجتماعياً وحضارياً، وعليه جاء استخدام اصطلاح(الدول المتخلفة). ولما اتضح ان وقع هذه الاصطلاحات لم يكن مرضياً، ساد اصطلاح (الدول الأقل تقدماً)، إلاّ أن الهيمنة العددية التي حققتها دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على مؤسسات الامم المتحدة دفعت الخبراء إلى إستحداث اصطلاح(الدول النامية) وإستخدامها بهدف الايحاء الايجابي بان هذه الدول سائرة في طريق النمو المطرد في كافة مجالات الحياة، وذلك من خلال رسم الخطط والبرامج التنموية[1].

وعلى صعيد العراق كان التخطيط أداة من ادوات توزيع الخدمات، وقد تطورت أدواته الفنية في معالجة الكثير من الأمور، ولكنه بقي بعيداً عن الشمول والاكتمال، سواء بالنسبة للتخطيط على مستوى مسار التنمية أو السياسة النقدية والمالية، فكان التخطيط يكتفي بإعطاء مؤشرات عامة لنمو قطاعات الاقتصاد الوطني وحركتها وتوزيع الاستثمار، ولم يتجاوز التخطيط هذه المرحلة للوصول إلى مرحلة تخطيط الإنتاج على مستوى الدولة، إذ له علاقة مباشرة بمتطلبات النوعية والكمية لإنتاج كل مؤسسة، وبمتطلبات تكنولوجيا الإنتاج، وترتبط هذه الأهداف الإنتاجية بتكاليف الإنتاج وبضرورة تحقيق فائض اقتصادي يمول نمو الاقتصاد الوطني من جهة، ويرفد توسيع خدمات الاستهلاك الإجتماعي من جهة أخرى[2]. وخلال المدة ١٩٦١-١٩٦٢ و ١٩٦٩-

---

[1] ينظر : كرم، د. انطونيوس : اقتصاديات التخلف والتنمية، منشورات مركز الانماء القومي، الكويت ١٩٨٠، ص١٨.

[2] ينظر: مهدي، د.فاضل عباس، المصدر السابق، ص٦.

١٩٧٠، تم الاعلان عن خطتين هما الخطة الإقتصادية التفصيلية للسنوات ١٩٦١/١٩٦٢ – ١٩٦٥/١٩٦٩.[١]

والخطة الإقتصادية الخمسية للسنوات ١٩٦٥/١٩٦٦-١٩٦٩/ ١٩٧٠ [٢]،وقد اعترضت سبيل تطبيق كلا هاتين الخطتين أحداث سياسية مهمة سواء على نطاق السلطة السياسية داخل العراق أو ما يتعلق منها بعدوان حزيران ١٩٦٧ على مستوى المنطقة.

و خصصت الخطة الإقتصادية ٦١-١٩٦٥ مبلغ ٥٥٦ر٣٤٠ مليون دينار للاستثمار الحكومي.[٣]

ولم ترصد الخطة اية مبالغ لاستثمارات القطاع الخاص. وحددت نسبة ٨ر٨١٪ للمشاريع الكبرى ونسبة ٢ر١٨٪ لما سميت بالمشاريع التكميلية، وقد توازنت إيراداتها التخمينية مع مجموع المصروفات التخمينية، وقد أعطيت التخصيصات المالية لأربعة قطاعات رئيسية موزعا إياها على مجموعتي المشاريع الكبرى والتكميلية ضمن هذه القطاعات، وقد بلغت نسبة ماخصص لقطاع الصناعة ٥ر٢٩٪ من التخصيصات الكلية، بالمقارنة مع نسبة ٥ر١٩٪ لقطاع الزراعة، و١ر٢٤٪ لقطاع النقل والمواصلات، ونسبة ٧٥ر٢٤٪ لقطاع البناء والانشاء. وقد خصص مبلغ ١٠ ملايين دينار، أي: مايعادل ٧٧ر١٪ لسد القروض.

وكانت إيرادات النفط مهيمنة على تمويل الخطة التفصيلية، وقد ساهمت القروض الأجنبية بنسبة ٦٢ر١٣٪، وقد تم تمويل الخطة من بعض أرباح المؤسسات الحكومية والفائض النقدي المدور من الخطة السابقة.

أما الخطة الإقتصادية ٦٥-١٩٧٠ فقد بلغت تخصيصاتها القطاعية ٧ر٦٤٠ مليون دينار، وقد خصصت نسبة ٣٣٪ لقطاع الصناعة، ونسبة ٢٣٪ لقطاع الزراعة، وخفضت الحكومة نسبة تخصيصها في قطاع النقل والمواصلات إلى نسبة ١٥٪، أما بالنسبة لقطاع

---

[١] ينظر : الحكومة العراقية : القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١، الوقائع العراقية، العدد ٥٩٢.

[٢] ينظر : الحكومة العراقية : القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٥، والاطار التفصيلي للخطة الإقتصادية الخمسية للسنوات ١٩٦٥-١٩٦٩، وزارة التخطيط، مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٦٩.

[٣] ينظر : الحكومة العراقية :القانون رقم ٧٠ لعام ١٩٦١، المصدر السابق. الجول ١، ص١١.وينظر : الفهداوي، د. خميس خلف موسى، مصدر سابق، ص٢٥٤.

المباني والاسكان والخدمات الإجتماعية فقد رصدت له الخطة الخمسية نسبة ٥ر١٢٢٪، وأرصدت مبلغ ٣٥ مليون دينار للمشاريع الإنتاجية لوزارة الدفاع، أما بالنسبة للإيرادات فقد ازدادت مساهمة عوائد النفط في تمويل الاستثمار الحكومي من ٧٦ر٥٥٪ إلى ٥ر٦٩٪ وهذا يشير إلى ارتفاع الاعتماد على عوائد النفط في تمويل الخطة، و يشير إلى ضعف مصادر التمويل الذاتي (عدا مصادر إيرادات النفط) حيث يدل على تزايد الاعتماد على المصادر الخارجية (القروض الأجنبية) وعلى المصادر المرتبطة بالخارج(إيرادات النفط التي ارتبطت بتصدير النفط الخام الذي كانت الشركات الاجنبية تتحكم بكمياته وأسعاره).

وكانت الخطة الإقتصادية الخمسية تهدف إلى تحسين الوضع الإقتصادي وفق مسار خطة التنمية، فقد عرضت أهدافها بالشكل الآتي :

- تحقيق نسبة نمو عام تعادل ٨٪ سنوياً.
- تعديل البنيان الإقتصادي بتنويع الإنتاج وتخفيض الاعتماد على عوائد النفط كمصدر للدخل والعملة الأجنبية وزيادة مساهمة القطاعات السلعية (الزراعية والصناعية) في الدخل القومي.
- إعطاء أفضلية لاستثمارات رأس المال الإجتماعي المؤثر مباشرة في تحسين الكفاءة الإنتاجية (أي: الصحة والتعليم).
- تحقيق استقرار اقتصادي في الأمد القصير بموازنة الإنفاق الوطني العام و وتيرة نموه من زاوية والسعة الإنتاجية ووتيرة نموها من الزاوية الأخرى.
- ضرورة إحكام السيطرة على المسببات المحتملة للتضخم.
- المحافظة على وتيرة لنمو الاستهلاك الحكومي معادلة لوتيرة نمو الدخل الوطني.
- استهداف زيادة فرص العمالة، وذلك باستحداث وظائف تمتص البطالة.
- تحقيق التكامل الإقتصادي وتسريع إنجاز الوحدة الإقتصادية مع الأقطار العربية
- تحقيق التوازن في معدل الدخل الفردي[1]

---

[1] ينظر :مهدي، د.فاضل عباس، التنمية الإقتصادية والتخطيط في العراق، المصدر السابق، ص٩٧ ومابعدها.

ولم تحدد الخطة أية أهداف لتشجيع الصادرات أو لتعويض الاستيراد. وقد بين الدكتور على خضير مرزا في معرض نقده لأسلوب تحديد الأهداف القطاعية ووتائر نموها في الخطة الخمسية. وفي الخطة ١٩٧٠-١٩٧٤ أنَ التخصيصات الاستثمارية قد بلغت نحو ٣٠٠٨ مليون دينار، إن شرطاً ضرورياً لإمكانية تحقيق الأهداف القطاعية يستلزم أخذ المتطلبات المباشرة وغير المباشرة لمنظومة التدخل الصناعي ضمن عملية تحقيق توازن الطلب النهائي والوسيط مع العرض على مستوى كل قطاعات الاقتصاد الوطني. كذلك، فهو يبين ضرورة استيفاء شروط قيدي العملة الاجنبية والعمل إضافة إلى قيود السعات الإنتاجية القطاعية المتاحة. وفي هذا المجال، تجدر الاشارة إلى أن الخطة الخمسية لم تأخذ الطلب الوسيط بنظر الاعتبار عند تحديدها لوتائر النمو القطاعية وإمكانية تحقيقها[١].

ويمثل التصنيع حجر الزاوية في أي عملية تنمية اقتصادية، إذ يتوقف عليه تصحيح الاختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف، ويعني التصنيع اتساع القاعدة الصناعية للمجتمع فيؤدي إلى رفع مستوى قوى الإنتاج المستخدمة وحجمها، وان تطور قوى الإنتاج المصاحبة لعملية التصنيع وتقدمها لابد أن يصاحبها تغيير في علاقات الإنتاج السائدة، وهذه بدورها تدفع عملية التصنيع إلى الأمام [٢]، وفيما يخص خطة التنمية ١٩٧٦-١٩٨٠، بلغت تخصيصاتها الاستثمارية ١ر١٥١٩٣ مليون دينار، واحتل القطاع الصناعي المركزالأول من حيث الحصص الاستثمارية البالغة ٥ر٢٩٪ من مجموع التخصيصات الاستثمارية للخطة، وذلك بهدف رفع كفاءة جهاز الإنتاج الصناعي لبناء القاعدة المادية والتكنولوجية المتطورة للاقتصاد الوطني، و احتل قطاع المباني والخدمات المركز الثاني فاستحوذ على حصة قدرها ٢ر١٦٪ لتخفيف نقاط الاختناق التي يعاني منها الاقتصاد العراقي و تنعكس في قابليته على التنفيذ، أما حصة قطاع النقل والمواصلات فبلغت ٣ر١٥٪ وذلك لربط العراق بشبكة واسعة من الطرق وربط مراكز

---

(1) A.K.Merza: Accelerating Economic Development in Iraq, Balanced Growth and Crude Oil >Unpublished PH.D. Thesis, University of Birmingham , England 1975, chapter 6, p.119-131

(٢) ينظر : السماك، د. محمد ازهر سعيد، اساسيات الاقتصاد الصناعي، جامعة الموصل، الموصل ١٩٨٤، ص ٢٠.

الإنتاج والاستيراد بمراكز الاستهلاك والتصدير. وهذا في الوقت الذي حصلت فيه الزراعة على ١٤ر٢٪ [١].

وفيمايتعلق بخطة التنمية ١٩٨١-١٩٨٥، فقد بلغ إجمالي التخصيصات الاستثمارية نحو ٣٢٧٨٢ر٥ مليون دينار، وكان نصيب قطاع المباني والخدمات كبيراً من الاستثمارات المخصصة لهذه الخطة حيث حصل على ٢٥ر١٪ من مجموع الاستثمارات باعتباره من الفعاليات الاساسية المحددة للطاقة الاستيعابية للاستثمار، ورصدت الخطة نسبة ١٧ر٤٪ لقطاع النقل والمواصلات، ونسبة ١٥ر٧٪ لقطاع الصناعة، ونسبة ١٠ر٤٪ لقطاع الزراعة [٢].

أما بالنسبة لخطة التنمية ١٩٨٦-١٩٩٠ فقد تمت صياغتها لغرض مواجهة الحالات التي أفرزتها ظروف الحرب ضد إيران، والعمل على تحقيق قدر من الانسجام بين توفير أقصى الموارد لخدمة المجهود الحربي وبين استمرار عملية التنمية في نطاق مقبول، وبما يؤدي إلى الحفاظ على تطور المستوى المعاشي للسكان[٣]،وبناء على ذلك، ركزت الخطة على إقامة المشاريع التي تخدم المجهود الحربي وتعزز القدرة الدفاعية للبلد، وتحقيق زيادات مطردة في معدلات النمو الإقتصادي عبر توسيع الطاقة الإنتاجية الزراعية والصناعية.

والناتج المحلي الإجمالي يعبر عن مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الوطني خلال سنة معينة. ويمثل التطور الكمي للناتج المحلي الإجمالي مقياسا للنمو الإقتصادي في البلاد.

ويعد التخطيط للتنمية الإقليمية وأهميته في خلق تنمية مكانية متوازنة من خلال توزيع الاستثمارات العامة على مختلف المحافظات والأقاليم بما يؤدي إلى تعزيز التنمية الشاملة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية كافة والمساهمة في رفع المستوى المعاشي للسكان وتأهيل المناطق الأقل نموا لإيجاد بيئة جاذبة للاستثمارات فيها في ضوء الإمكانات والميزات النسبية التي تتمتع بها هذه الأقاليم بما يؤمن تحقيق تنمية ومردود اقتصادي في المحافظة أوالإقليم ويؤدي إلى العدالة توزيع الاستثمارات، ومن ثم تحقيق الأهداف العامة التي جاءت بها الموازنة العامة للعراق، و ان مشاركة المجتمع في عملية

---

[١] ينظر : الفهداوي، د.خميس خلف موسى، التنمية الإقتصادية، المصدر السابق،ص٢٥٦.

[٢] ينظر : المصدر السابق، ص٢٥٧.

[٣] ينظر : وزارة التخطيط : تجربة التخطيط في القطر العراقي، بغداد ١٩٨٦، ص٢٢.

التنمية تمثل عنصرا رئيسيا في تحقيق التنمية المستدامة فيتطلب مشاركة المحافظات عبر ممثليها المنتخبين في تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية من خلال مشاركتهم في عملية التخطيط وتحديد الأولويات وإدارة الموارد المتاحة لكل محافظة.

الموازنة الاستثمارية وتنمية الأقاليم

بسبب سوء الادارة السابقة وعدم الاهتمام بالتوزيع المكاني للتخصيصات وفق المعايير في خطط تنمية المحافظات المعتمدة للتنمية الإقليمية وانسجاما مع توجه اللامركزية في إدارة العراق وفي ضوء المواد الدستورية ذات العلاقة، فإن جزءاً من مهام الوزارات القطاعية على صعيد إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج التنموية ينبغي أن تنتقل إلى المحافظات لتولي تحديد احتياجاتها من البنى التحتية ذات المساس بحياة المواطنين، وعليه فقداهتمت الموازنة الاستثمارية السنوية لعام ٢٠٠٧ بهذا الجانب كثيراً وحاولت جاهدة توزيع التخصيصات الاستثمارية وفق معايير اقتصادية واجتماعية محددة لأجل تنمية الأقاليم والمحافظات من الواقع المؤلم الذي عاشته عقوداً طويلة.

وتم تخصيص مبلغ إجمالي قدره(٣٠٠٠) مليار دينار يتم توزيعه حصرا على المحافظات والأقاليم كافة وبما يتناسب مع كثافتها السكانية وإمكاناتها وحاجتها الفعلية، وإلى جانب هذه الفقرة فقد حصلت المحافظات والأقاليم على حصة أخرى مهمة من إجمالي التخصيصات الموزعة على المشاريع المدرجة في الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠٠٧، وحسب القطاعات وبتخصيص بلغ نحو (٩٦٦٥) مليار دينار، ويمكن من خلال الجدول الآتي ملاحظة حصة المحافظات والأقاليم من هذه التخصيصات :

تخصيصات المحافظات لعام ٢٠٠٧ للمنهاج الاستثماري وتنمية الأقاليم

المحافظات	التخصيصات ضمن المنهاج الاستثماري	التخصيصات ضمن تنمية الأقاليم	المجموع
بغداد	١٣٦٧	٧٠٥	٢٠٧٢
البصرة	١٦٥	٢٤٦	٤١١
نينوى	٢١٥	٢٨٥	٥٠٠
بابل	١٢٦	١٤١	٢٦٧
واسط	٢٢٥	١٠٥	٣٣٠
ذي قار	٧٤	١٧٤	٢٤٨
ديالى	٦٤	١٣٨	٢٠٢
كركوك	٦٢	١١٤	١٧٦
الديوانية	٤٧	٨١	١٢٨
المثنى	٤٧	٦٦	١١٣
صلاح الدين	٢١٩	١١٧	٣٣٦
النجف	٥٧	١١١	١٦٨
كربلاء	٧٩	٩٠	١٦٩
ميسان	٩٤	٩٦	١٩٠
الأنبار	٧٨	١٣٥	٢١٣
إقليم كوردستان	١٦٠٠	٣٩٦	١٩٩٦
متعددة	٥١٢٩	٠	٥١٢٩
خارج العراق	٢٠	٠	٢٠

التوزيع القطاعي للتخصيصات حسب المحافظات

ما زالت محافظة بغداد تحظى بنسبة عالية من التخصيصات الاستثمارية، إذ كانت نسبتها الأعلى في كل القطاعات، وكان أعلاها في قطاع المباني والخدمات، إذ بلغت ٥٣ر١٣٪ في حين حصلت على نسبة ٢٨ر٩١ للقطاع الزراعي و٤٠ر٧٣ للقطاع الصناعي، فيما وبلغت تخصيصات قطاع النقل ٤٧ر٥٢٪، ويعكس هذا الاهمية التي تحظى بها محافظة بغداد كمركز رئيسي واقتصادي في العراق على الرغم من التوجهات

العامة للعراق الان الذي يولي بعد أكبر للتنمية في المحافظات. ويلاحظ في الجدول الآتي التخصيصات القطاعية للموازنة الاستثمارية لعام ٢٠٠٧مع ملاحظة أن إقليم كوردستان يحظى بنسبة ١٧٪ من مجمل الميزانية العامة للعراق الجارية والاستثمارية، ولم يتم تزويد وزارة التخطيط بتفاصيل ميزانية الإقليم.

التخصيصات القطاعية للموازنة الاستثمارية لعام (2007) (**مليار دينار**)

المحافظات	التخصيصات (مليون دينار)	الاهمية النسبية %	الاهمية النسبية لمجموع المحافظات	حجم السكان لعام 2006 وفق البطاقة التموينية	الاهمية النسبية %	حصة الفرد الواحد (دينار)	الاهمية النسبية %
بغداد	2072131.1	10.27	27.57	7022655	23.44	295064	8.68
البصرة	410627.4	2.03	5.46	2453756	8.19	167346	4.92
نينوى	499564.9	2.48	6.65	2848437	9.51	175382	5.16
بابل	266578.5	1.32	3.55	1413375	4.72	188611	5.55
واسط	329904.6	1.63	4.39	1057158	3.53	312067	9.18
ذي قار	247749.6	1.23	3.30	1744517	5.82	142016	4.18
ديالى	202109.1	1.00	2.69	1364429	4.55	148127	4.36
كركوك	175882	0.87	2.34	1150404	3.84	152887	4.50
الديوانية	127881	0.63	1.70	820948	2.74	155772	4.58
المثنى	112901.5	0.56	1.50	651976	2.18	173168	5.10
صلاح الدين	336357.5	1.67	4.47	1159759	3.87	290024	8.53
النجف	168484.5	0.83	2.24	1113147	3.71	151359	4.45
كربلاء	168657.3	0.84	2.24	903692	3.02	186631	5.49
ميسان	189611	0.94	2.52	961362	3.21	197232	5.80
الانبار	212518.8	1.05	2.83	1348956	4.50	157543	4.64
اقليم كردستان	1996010	9.89	26.55	3951809	13.19	505088	14.86
مجموع المحافظات	7516968.8		100.00			3398318	100.00
متعددة	5128736.2	25.41					
خارج العراق	19600	0.10					
الاجمالي	20182273.8	100.00		29966380	100.00	673497	

مجموع التخصيصات لعام (2007) وخطط الفرد منها في كل محافظة

المحافظة	الزراعي	اهمية نسبية %	الصناعي	اهمية نسبية %	النقل والاتصالات	اهمية نسبية %	الخدمي والخدمات والتربية والتعليم	اهمية نسبية %	المجموع
بغداد	92	28.91	350	40.73	124	47.52	801	53.13	1367
البصرة	31	9.61	24	2.75	55	21.25	55	3.65	165
نينوى	16	4.99	95	11.01	12	4.72	92	6.08	215
بابل	13	4.11	68	7.87	4	1.67	40	2.68	126
واسط	18	5.60	132	15.35	0	0.15	75	4.95	225
ذي قار	17	5.46	14	1.68	4	1.37	38	2.54	74
ديالى	16	5.08	5	0.58	6	2.38	37	2.44	64
كركوك	13	4.02	0	0.00	12	4.42	38	2.49	62
القادسية	15	4.54	0	0.00	0	0.00	32	2.15	47
المثنى	10	3.25	0	0.00	1	0.38	36	2.36	47
صلاح الدين	3	0.96	147	17.10	5	2.02	64	4.25	219
النجف	4	1.27	2	0.27	5	1.97	46	3.05	57
كربلاء	13	4.02	4	0.43	3	1.19	59	3.92	79
ميسان	21	6.50	0	0.00	17	6.35	56	3.74	94
الانبار	7	2.28	19	2.23	12	4.61	39	2.59	78
كردستان	30	9.40	0	0.00	0	0.00	0	0.00	30
المجموع	319	100.00	860	100.00	260	100.00	1507	100.00	2947

وتجدر الإشارة إلى أن هناك الكثير من المبالغ الموحدة التي تقدر بحدود (٥١٢٩) مليار دينار مدرجة في الموازنة تحت فقرة(متعددة) تشكل نسبة ٢٥٪ من الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠٠٧ وهو مايشير إلى وجود استثمار في مشاريع تخدم أكثر من محافظة ومنها مشاريع القطاع النفطي والكهرباء والنقل والاتصالات وخاصة الطرق البرية التي تمر بأكثر من محافظة وهذا مايجعل بعض المحافظات تحصل على تخصيصات أكثر كما هو مبين في الجدول مقدار ماحصلت عليه كل محافظة من محافظات القطر وإقليم كوردستان من التخصيصات الموحدة لها ضمن برنامج تنمية الأقاليم.

تخصيصات المحافظات وحجم السكان

إن أحد المعايير المهمة في توزيع التخصيصات على المحافظات هو معيار عدد السكان واهميته النسبية في كل محافظة، إذ أن هذا المعيار يقدم إلى حد كبير الحاجة الفعلية من الاستثمارات باعتبار أن الإنسان هو الغاية النهائية لكل جهد تنموي، ومن ثم فإنه كلما زاد عدد سكان الإقليم أوالمحافظة ارتفعت الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات، ويبقى هذا الامر مرهوناً إلى حد كبير بتوجهات الدولة وأهدافها المستقبلية التي تبغي تحقيقها من خلال السياسة الاستثمارية التي يجري تنفيذها، فحتى الأقاليم القليلة السكان ربما تحصل على نسبة مهمة من التخصيصات لاعتبارات تحقيق التوازن السكاني وتنمية المناطق

المخلخلة سكانيا أو المناطق الريفية للسنوات القادمة. وتظهر الجداول أن حصة الفرد في إقليم كوردستان هي الأعلى مقارنة ببقية محافظات العراق.

و أن الأهمية النسبية لحصة الفرد من الاستثمارات في المحافظات لعام ٢٠٠٧

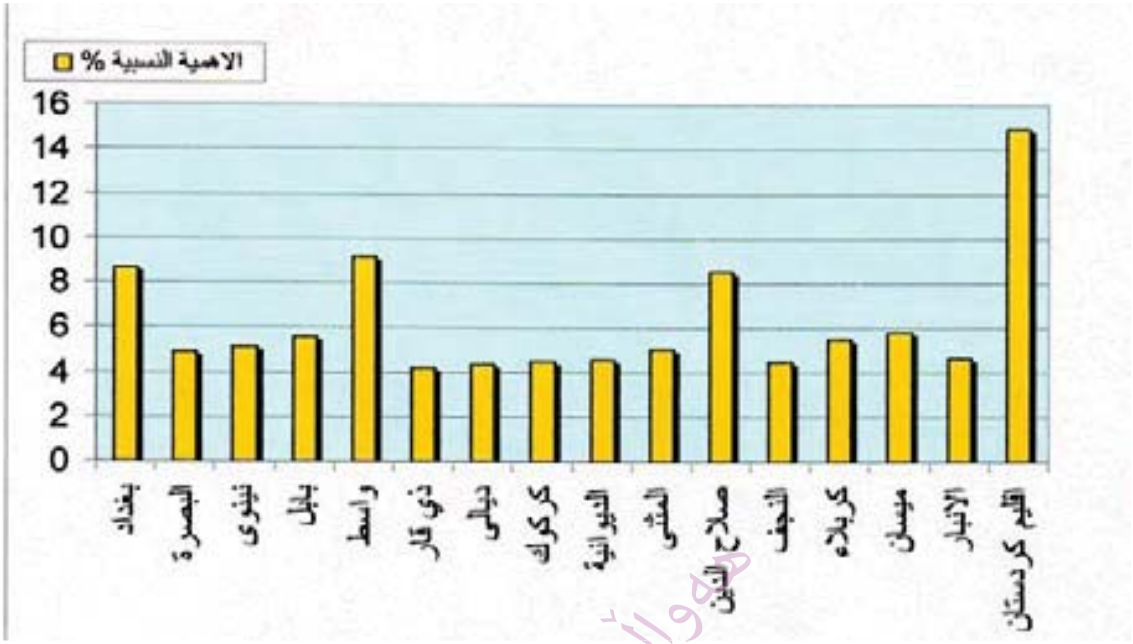

خارطة كوردستان

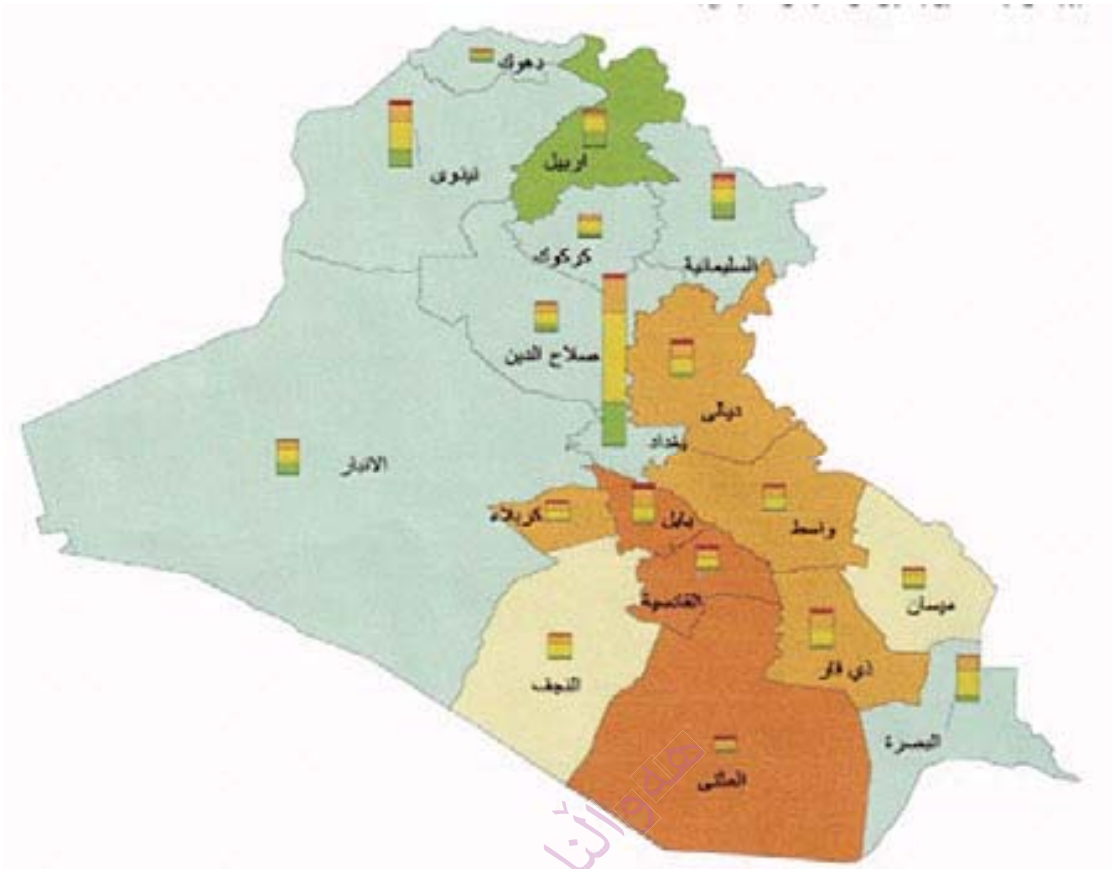

ن

نسب الأفراد وأعدادها الذين يعانون من الحرمان في المعيشة في المحافظات

مستويات الحرمان

١,٧٠٠,٠٠٠اى ان طول هذا المقطع من العمود البياني يعادل ١,٧٠٠,٠٠٠ نسمة

حرمان شديد جداً

حرمان شديد

حرمان مطوسط

حرمان قليل

حرمان قليل جداً

تعكس الأعمدة البيانية توزيع أفراد كل محافظة من المحافظات على مستويات الحرمان المختلفة، و يتناسب طول الشريط و المقاطعة مع عدد سكان المحافظة وعدد السكان في كل مستوى من مستويات الحرمان. ويمكن ملاحظة أن بغداد تستحوذ على

أكبرعدد من الأفراد عند كل مستوى من مستويات الحرمان باستثناء عدد الأفراد الذين يعانون من الحرمان الشديد جداً.

معايير توزيع الاستثمارات في المحافظات

وزعت المبالغ المخصصة لتنمية الأقاليم لعام ٢٠٠٦ وفق معيار سكان المحافظات وحسب تقديرات الحجوم السكانية المعدة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، أما في عام ٢٠٠٧ فقد طلبت المحافظات أن يتم توزيع التخصيصات وفق الحجوم السكانية المعتمدة على البطاقة التموينية الصادرة من وزارة التجارة، وفعلا تم التوزيع على هذا الأساس.

ومن المؤمل ان يتم التوزيع في السنوات القادمة وفق معيار مستوى المحرومية الذي تعاني منه المحافظات فضلاً عن الحجوم السكانية، وذلك بأن يكون لكل من هذين المعيارين وزن متساوٍ في التقييم.

ولتحديد مستوى المحرومية أجريت مسوحات تفصيلية من قبل الجهاز المركزي للإحصاء للأحوال المعيشية للسكان في المحافظات، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونتجت عن هذا المسح دراسة متكاملة لمستويات المحرومية ولمختلف القطاعات الإقتصادية والحياتية في المحافظات العراقية. والأشكال الآتية تبين نماذج من مستويات الحرمان في محافظات العراق.

نسب الآسر التى تعانى من الحرمان في المعيشة في المحافظات

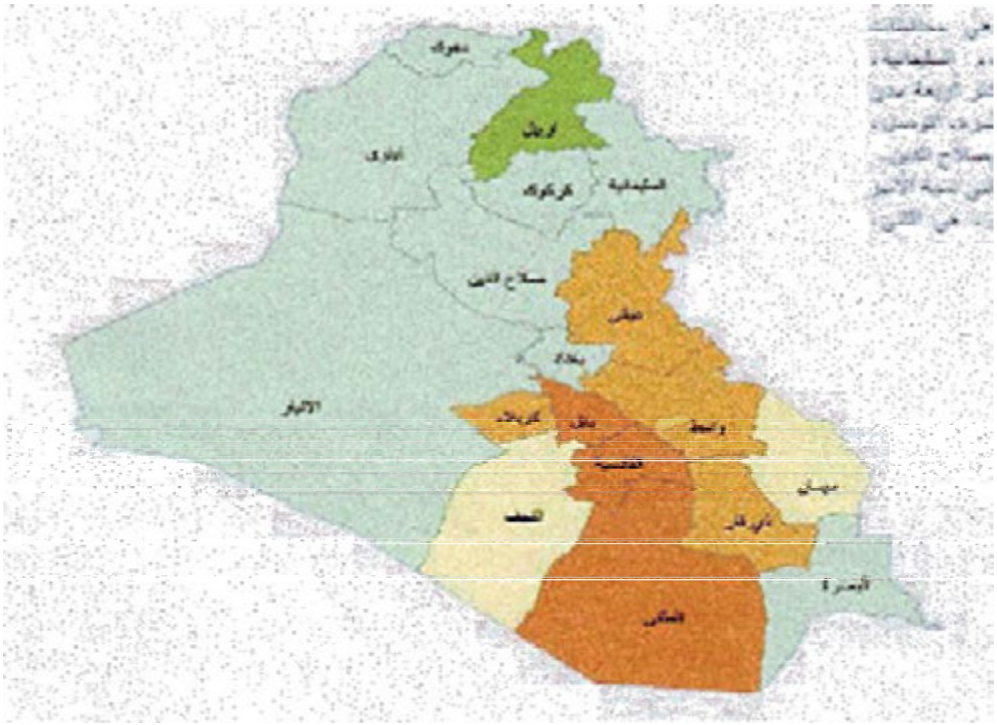

١-أدنى المحافظات حرماناً من محافظات كوردستان: أربيل و دهوك و السليمانية، والمحافظات التي يقع فيها أكثر من أربعة مدن في العراق سكاناً هي بغداد، البصرة، الموصل، كركوك، ومحافظتا الانبار، و صلاح الدين.

٢-أعلى المحافظات حرماناً، حيث نسبة الأسر المحرومة فيها ٥٠٪ أو أكثر هي: المثنى، تليها بابل و القادسية.

المحددات الآنية والآليات المقترحة :

تواجه الخطط التنموية على الرغم من الإستثمارات التي تخصص لها عددا من العوامل التي تحد من تسريع تنفيذها ومنها :

- التأخر في فتح الحسابات الجارية المستقلة للمشاريع الاستثمارية الذي ترتب عليه التأخر في إيداع المبالغ والتأخر في إجراءات الإعلان والإحالة وعدم دقة العقود المبرمة مع المقاولين.
- عدم استقرار الوضع الأمني في الكثير من المناطق الذي أثر سلبا على عملية تنفيذ المشاريع التي أغلبها تكون عرضة للتوقف الاضطراري.

- قيام بعض الوزارات بإدراج بعض المشاريع في جداول الموازنة الاستثمارية و مواقعها غير جاهزة من ناحية الارض، وهذا ما يؤدي إلى تأخر تسليمها إلى المقاولين من ثَمَ تأخر المباشرة بالتنفيذ.

أما الآليات التي تعمل وزارة التخطيط والتعاون الانمائي على تحقيقها لتسريع التنمية والموازنة في توزيع الاستثمارات ومقترحات تطويرها فهي:

١. إنجاز مسوحات أحوال المعيشة التي تبين نتائجها جوانب مهمة من نسب الحرمان في مختلف القطاعات وعلى المستوى المكاني (المحافظات والأقضية)، وقد نقترح أن تتم دراسة إمكانية إدخالها كمعيار لتخصيصات التنمية في المحافظات.

٢. العمل على افتتاح وحدات تخطيطية في المحافظات لضمان التنسيق والتكامل في الخطط، ولتكون هذه الوحدات نواة لبناء القدرات للكوادر الفنية في المحافظات.

٣. واجهت عملية افتتاح هذه الوحدات عددا من المحددات، إذ خصصت كمرحلة أولى ست درجات وظيفية لكل محافظة وفق الاختصاصات ذات العلاقة بالتخطيط والتنمية (مخطط حضري وإقليمي ليترأس الوحدة مهندس مدني أو معماري/ مهندس ميكانيك أو كهرباء، اقتصادي، متخصص بالمعلوماتية، وإداري أو قانوني)، والشكل رقم(٧) يمثل نموذجا للمتقدمين في محافظة واسط كمثال عن النقص الحاصل في الكوادر التخطيطية المتخصصة في المحافظات.

٤. لم يتقدم إلى التعيين في أي من المحافظات أي شخص يحمل شهادة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، أو أي شهادة عليا أخرى إلا في محافظة البصرة، حيث تقدم شخص واحد فقط حاصل على دبلوم عالي في الهندسة المدنية.

٥. نقترح أن يتم ايجاد آلية معينة للتنسيق بين وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والمعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي بجامعة بغداد والإدارات المحلية في المحافظات ليكون لدينا كادر من المخططين في كل محافظةليكون نواة لإدارة عملية التنمية ويساهم في بناءقدرات الكوادر المحلية الأخرى في مدن كل محافظة من المحافظات العراقية وأريافها [١].

---

[١] ينظر : سيد، المهندس محمد محسن، تنمية الاقاليم...، إلى أين...، بحث منشور على الانترنيت، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، بغداد ٢٠٠٧م..

المبحث الثاني
الخصوبة وتاثيرها في العملية التنموية

يقصد بالخصوبة السكانية عدد المواليد الأحياء في أي مجتمع سكاني، وهي أحد المكونات الرئيسية الثلاثة التي تقرر معدل النمو السكاني إلى جانب الوفيات والهجرة، ومن ثم فهي تؤثر في مجمل البنية الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية للسكان وفي هجرتهم وتوزيعهم الجغرافي[1]، والولادة عامل بايولوجي أكثر تعقيداً وأصعب در اسة من عاملي الوفيات والهجرة بسبب تعقد مؤثراتها وتنوعها وتذبذبها. وقد أصبح موضوعها مجالا رحبا للدراسات الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية[2]، وينبغي التمييز بينها وبين القدرة الفسيولوجية على الإنجاب الذي لايوجد له قياس مباشر، في حين تقاس الخصوبة السكانية من إحصاءات المواليد التي اصدرت الامم المتحدة تقريرا تشير فيه إلى ان اكثر من تسع مليارات نسمة سيصبح عدد سكان العالم في عام ٢٠٥٠ أي بزيادة مليارين ونصف المليار خلال العقود الاربعة المقبلة، ومعظم هذه الزيادة السكانية ستكون في المناطق الاقل تقدما، أي في الدول النامية فيما ستحافظ الدول الغنية على تعداد سكانها الحالي، وإنها تتجه نحو الشيخوخة والزيادة السكانية في العالم النامي، وستطرح اشكاليات عدة ترتبط بمدى قدرة اقتصاديات هذه الدول على مواكبة الانفجار السكاني، فواقع الحال اليوم لايسر، والحديث عن التنمية المستدامة لم يحقق الكثير من الآمال المعقودة عليها، وهو واقع يبقى حتى الآن أسيراً للفقر المدقع والمجاعات التي تضرب بين حين وآخر مجتمعات أنهكها الجوع وفساد أنظمة الحكم فيها، وتفتك بها أمراض في طليعتها الايدز، أما الدول المتقدمة فإنها تواجه الشيخوخة الناجمة

---

[1] ينظر : نعمة، د. هاشم، الخصوبة السكانية والمتغيرات الإجتماعية – الإقتصادية في العراق، ث.ج، العدد ٣٢١، السنة ٢٠٠٧، ص٨٤.

[2] ينظر : الانصاري، د. فاضل، جغرافية السكان، جامعة دمشق، دمشق ١٩٨٦، ص١٨٩.

عن تراجع الخصوبة وارتفاع معدل إعمار السكان، وهو ما سينعكس خللا ديموغرافيا يهدد بنية هذه المجتمعات وقد يعطل دورتها الإنتاجية.

وهذا التقرير ينبه دول الجنوب إلى أهمية استثمار العنصر البشري واستغلاله لتحقيق التقدم واستغلال الموارد المعطلة، لأن الوضع الآن هو أن هؤلاء السكان هم عبء على الاستهلاك وعبء على موازنة الدولة، وعبء على ميزان المدفوعات، وعبء وضغط على المرافق العامة والبنية التحتية وكل الخدمات، وعلى مؤسسات التعليم والمستشفيات وكل ما يحتاج إليه العنصر البشري من خدمات، فهنا ينظر إلى السكان على أنهم مستهلكون هو الذي يؤدي إلى وجود خلل في العلاقة بين السكان والموارد، فهنا نجد أن الجانب الاستهلاكي هو الجانب الطاغي بالنسبة لسكان العالم الثالث، خاصة الدول الإسلامية أو الدول المزدحمة بالسكان، فلديها خصوبة عالية، ولديها كثافة سكانية عالية و لديها معدل نموي يتجاوز ٣٪ على عكس ما هو في الدول المتقدمة التي تشير التوقعات إلى أنها ستعاني من نقص خطير في السكان في السنوات القادمة، ولذلك فإن السكان الآن يجب أن تتحول النظرة الاستراتيجية لهم من مستهلكين إلى مستثمرين، أي إلى عنصر يمكن استخدامه في الإنتاج وتوظيفه توظيفاً مهما يحقق زيادة في الدخل القومي، ويؤدي إلى تشغيل الموارد العاطلة، و إلى تطوير التكنولوجيا وتحسين البيئة ورفع مستوى الحياة، وهذا يحتاج إلى أن نرتقي بالخصائص السكانية للعنصر البشري في العالم العربي والإسلامي والدول النامية بصفة عامة حتى يرتقي الإنسان، وارتقاؤه سوف ينعكس بشكل ايجابي على معدل النمو فيما يتعلق بنسبتهم إلى الموارد المتاحة، فالموارد تتزايد بمعدل بسيط، والعمل يتمثل في أنه لابد من إعادة توزيع السكان جغرافياً بحيث يكون هناك سحب للكثافة السكانية من المحافظات والمناطق المكتظة بالسكان إلى الأماكن الأخرى التي ليس فيها أي سكان والتي فيها كثافة منخفضة من السكان، فالسكان مثلاً في مصر يعيشون على ٥٪ فقط من المساحة الإجمالية، وهذا وضع غريب ومزمن منذ مدة طويلة، وعلى الرغم من الجهود التنموية و إن السياسات المطبقة تجعل المواطنين يتركزون حول الخدمات والمرافق التي توجد حول نهر النيل في شريط ضيق، في حين أن بقية المناطق ليست فيها خدمات ومرافق كافية تساعد على جذب السكان وتوطينهم في المساحات الأخرى من مصر، ومن هنا فإن السياسات التنموية تحتاج إلى نظرة استراتيجية لتحقيق نوع من التنمية المتوازنة جغرافيا وليس فقط تنمية مستدامة

أو تنمية شاملة، و إنما شاملة ومتوازنة ومستديمة أيضاً في نفس الوقت، وتحتاج إلى تحويل العنصر البشري و إلى عنصر منتج في قطاع الزراعة الذي يشتهر بأنه قطاع يعتمد على تكثيف الأيدي العاملة ويناسب الدول المزدحمة بالسكان بعكس الدول التي تعتمد على تكنولوجيا كثيفة تناسب الأيدي العاملة القليلة، فنحن الآن نحتاج إلى أن نتوسع في الزراعة لتوفر الغذاء للمواطنين، وهذه الأراضي قابلة للاستصلاح، إن التقدير يعدّ في حد ذاته بمثابة الإنذار الآن فالعالم المتقدم لن يسجل زيادة كبيرة في عدد السكان وسيبقى على حاله تقريباً مقابل انفجار ديموغرافي كبير في دول العالم الثالث، وكيف يمكن التعاطي مع هذه المفارقة الكبيرة، والسؤال الذي يطرح نفسه بصراحة المنطق يقول إذا أردت أن تحصل على معطيات جيدة يجب أن تقدم طلبات أفضل، وهناك مشكلة التضخم الإقتصادي، وأبعاد هذه المشكلة تحتاج إلى سنوات طويلة للعلاج والتخطيط، وهي مهمة جداً، ولمواجهة هذه المشكلة يجب استيعابها بالشكل الكامل واعطاء المجال لأفراد المجتمع من أجل عملية الاستثمار، والتنمية في مضمونها الكامل، و يجب أن يتم الاعتماد على أبناء المجتمع في تحقيق الابداع والابتكار، وترجمة هذا الابداع والابتكار إلى سلوك متطور حضاري. وهناك موارد محدودة في أكثر من دولة في العالم الثالث تعاني من البطالة والتضخم وارتفاع نسبة المواليد، وأمام هذا الانفجار الكبير بالتأكيد ستكون الأزمة أشد وأعمق، ومن الممكن أن تقود هذه الأزمة المجتمعات إلى مرحلة اليأس، والمجتمع إذا وصل هذه المرحلة ينفجر ولا يستطيع التحمل، لذا من واجب الحكومات أن تعمل بكل ما لديها من أجل تسهيل هذه المهمة، أو على الأقل تحضير هذه الأمور وتنويعها بالنسبة للمجتمع لانه إذا خرج عن وضعه الأساسي أو طبيعته تتولد مشكلة كبيرة جداً بالغذاء والسياسة الإقتصادية، والغذاء مرتبط بالجانب التربوي والجانب الإقتصادي إرتباطاً متكاملاً، ونجد أن نسبة الخصوبة في الدول الغنية قد انخفضت، ولكن، في بعض الدول الأقل نموا نجد أن نسبة الخصوبة عالية.

وإن نسبة ١٠٪ فقط من سكان العالم يعيشون في دول يكون عدد الاطفال بالنسبة للمرأة الواحدة أكثر من خمسة أطفال، إذا بالنسبة لمعظم الدول نجد إن نسبة الخصوبة أو معدل الخصوبة قد انخفضت، وان نسبة الخصوبة في نحو ٢٨دولة نامية تحت المستوى المتوسط، وذلك يشمل الصين التي تمثل نحو خمس سكان العالم، وحسب التقرير فإن معدل الإنجاب يتوقع أن يتراجع في أربعة وأربعين دولة تضم ١٩٪ من سكان العالم، ولكن

بالنسبة للزيادة السكانية ستكون كثيرة جداً في المناطق الأقل نمواً، وحتى مع انخفاض نسبة الخصوبة نتوقع زيادة السكان إلى الضعف، إذ إن السكان في هذه الدول سوف يزداد إلى نحو مليارين، وهذا يتطلب من المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً أكثر في تحقيق انخفاض الخصوبة وإيجاد وسائل لمساعدة الدول لمواجهة متطلبات الزيادة، وإيجاد السبل الفعالة في مواجهة الانفجار السكاني، فمثلاً تعدّ مصر من أكثر البلدان العربية معاناة من آثار النمو السكاني على خطط التنمية، فعدد سكانها قفز من نحو ٣٨ مليوناً عام ١٩٧٦ إلى ٧١ مليوناً في الوقت الحالي، وإذا ما استمرت الزيادة على هذا المعدل فهذا يعني أن تعداد سكانها سيبلغ ١٤٠ مليوناً بعد عقدين أو ثلاثة، وهو ما يهدد بارتفاع نسبة البطالة والتدهور المطرد في الاحوال المعيشية لقطاعات واسعة من السكان[١].

ولهذا تحتل دراسة تركيب السكان أهمية بالغة في البحوث السكانية، وذلك لأنه يوضح الاختلافات النوعية للمعلومات الكمية التي توفرها احصاءات السكان كي يمكن الاستفادة من ذلك في التخطيط لشتى الجوانب الإقتصادية والثقافية والإجتماعية التي تهم حياة السكان، ويعرف تركيب السكان بأنه دراسة خصائص المجموعات السكانية التي يتألف منها سكان المجتمع[٢]،وإن هذه الخصائص منها ماهي طبيعية موجودة في الأشخاص منذ ولادتهم، ومنها حضارية يكتسبها هؤلاء بعد مضي الزمن بحكم اختلاطهم وتفاعلهم مع بيئتهم الإجتماعية، فدراسة تركيب السكان تتضمن جميع هذه الخصائص لتكوين صورة جلية عن هذا التركيب.

ومن ضمن الموضوعات التي تدرس تحت هذا الموضوع التركيب النوعي والعمري والإقتصادي والقومي والديني والتعليمي والحالة الإجتماعية للسكان.

وعند دراسة سكان أي بلد في العالم لابد من معرفة عدد الذكور والإناث فيه ومدى الاختلاف بينهما، لأن الاختلافات لها آثارها على نوعية المشاكل الإقتصادية والإجتماعية وعلى قوة العمل وعلى معدلات المواليد والوفيات والزواج والهجرة والتوزيع

---

(١) ينظر : صادق، دولت أحمد وزميلها، الأسس الديموغرافية لجغرافية السكان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٩ ص٥٦.

(٢) ينظر: صادق، دولت احمد وزميلها، الأسس الديموغرافية لجغرافية السكان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٩، ص٥٦.

المهني للسكان،. لقد ثبت عملياً بعد دراسة مستفيضة لمجتمعات مختلفة في قارات العالم أنه يولد ١٠٥ ذكور لكل ١٠٠ أنثى، وأن أي اختلاف عن هذا المعدل فيما بعد فمرده إلى أسبابٍ أخرى كاختلاف معدلات الوفيات وبين فئات الاعمار لكلا الجنسين أو الهجرة أو الحروب التي تنشب في مناطق معينة، وأن العلاقة بين عدد الذكور وعدد الاناث يعبر عنها بنسبة تسمى نسبة الجنس / النوع، وهي تختلف من بلد إلى أخر وكذلك تختلف إقليمياً داخل البلد الواحد، فقد بلغت نسبة الجنس ١٠٦٪ في العراق بموجب تعداد ١٩٧٧.

فدراسة التركيب العمري والنوعي تعد من الأمور المهمة في دراسة السكان، فهي توضح الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً، وتحدد الفئات المنتجة التي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي أفراد المجتمع. وتعد بيانات السن كما أوردتها التعدادات السكانية المصدر الرئيسي لدراسة التركيب العمري.

كان العراق يسمى قديماً ببلاد الرافدين، وكان جزءاً من الهلال الخصيب، وفيه أقليات قومية تعيش إلى جانب العرب والكورد، وهناك ديانات مختلفة في العراق، فالديانة الرئيسية هي الإسلام، وتأتي بعدها المسيحية واليهودية واليزيدية والمندائية، وللدين الاسلامي مذهبان : السنة والشيعة، والشيعة هم الأكثرية في العراق مع العلم أنه لاتوجد احصائيات عملية دقيقة ومستوفية للمعلومات الصحية لعدم وجود استقرار سياسى وأمني طيلة الحقب الماضية، والآن أخذت الأمور طابع الأكثر تعقيداً..

ويظهر الجدول الآتي تطور عدد سكان العراق للمدة ١٩٢٧ – ١٩٧٧، حيث تبرز فيه زيادة سكان العراق بمقدار ٩ر١٨٥ر٠٠٠ نسمة خلال نصف قرن، وبواقع كثافة سكانية عامة مقدارها ٢٨ شخصاً كل كم٢

سكان العراق للسنوات ١٩٢٧-١٩٧٧ (بالألف)

السنة	السكان	نسبة الزيادة
١٩٢٧	٢٩٦٨	ـــــ
١٩٣٤	٣٣٨٠	٤ر٨
١٩٤٧	٤٨١٦	٢ر٨
١٩٥٧	٦٤٩٥	٢ر١
١٩٦٥	٨٠٠٨	١ر٦
١٩٧٠	٩٤٤٠	٢ر٥
١٩٧٥	١١١٢٤	٢ر١
١٩٧٧	١٢١٧١	٤ر٥

لقد بينت نتائج التعداد السكاني الذي جرى في العراق عام ١٩٧٧ أن مجموع سكان العراق قد بلغ ١٢ر١٧١ر٤٨٠ نسمة، وعند مقارنة هذا العدد بعدد السكان لسنة ١٩٥٧، فإنه يمثل زيادة في السكان قدرها ٥ر٨ مليون نسمة، وعلى هذا الأساس فإن النمو السكاني خلال المدة ١٩٥٧-١٩٧٧ كان ٣ر٣١٥ [١]،وأرقام السنوات ١٩٢٧، ١٩٣٤ اعتمدت على التسجيل العام للسكان ١٩٤٧ حسب إحصاء عام ١٩٤٧ ولايشمل العراقيين في الخارج.

وتتباين الكثافة السكانية في العراق تبعاً لتأثير عوامل طبيعية وإقتصادية واجتماعية.

وهي على العموم عالية في المحافظات التي تقع حول مدينة بغداد، وذلك لارتفاع درجة الإعالة من وحدة المساحة، وذلك نتيجة للتطور في الوسائل المستعملة في الإنتاج الزراعي والتركز الحاد للرأسمال المستثمر في وحدة المساحة على المستوى الزراعي أو الصناعي أو التجاري، وتأتي محافظة بغداد في قمة الكثافة السكانية حيث بلغت ٦٣٥

[١] ينظر : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٨، جدول رقم ١/٢ ص٢٥.

شخص /كم٢، ومحافظة بابل بالمرتبة الثانية وبواقع للكثافة العامة مقدارها ١٠٨ شخص/كم٢، أما الكثافة فوق المتوسطة فتوزعت على محافظات كركوك، البصرة و القادسية و ذي قار و السليمانية وبواقع مقداره ٥١،٥٣، ٤٩، ٤٦، ٤٢ شخصا/كم٢، أما الكثافة المتوسطة فتمثلت في محافظات دهوك و أربيل و ديالى بواقع ٣٩، ٣٨، ٣١ شخصا/كم٢، أما الكثافة المعتدلة فتمثلت في محافظة نينوى بواقع ٢٧ شخصا/كم٢

أما الكثافة الواطئة فكانت في محافظات واسط وميسان وصلاح الدين والنجف وبواقع ٢٣، ٢٢، ١٧، ١٥ شخصا / كم٢، وهناك مناطق الكثافة الواطئة جداً تتمثل في المحافظات التي تتقاسم مساحات واسعة من الهضبة الغربية، وتشمل محافظات الأنبار وكربلاء والمثنى وبكثافة مقدارها ٥، ٥، ٤ أشخاص/كم٢ على التوالي.

ولا تمثل الكثافة العامة للسكان حقيقة الأمر، ويتأثر التباين الواضح في ظروف البيئة الطبيعية بين منطقة وأخرى، ودرجة تركز رؤوس الأموال، ومقدار الاستثمار من وحدة المساحة، وعلى الرغم من أن الكثافة الفعلية في العراق تصل إلى حدود ٢٠٠ شخص/كم٢، لكنها لازالت قليلة بالمقارنة مع مصر التي تبلغ ٩٠٠ شخص/كم٢.

وعند مقارنة الكثافة العامة في العراق ٢٨ شخصا /كم٢ مع مثيلاتها في أقطار نامية ومتطورة تظهر لنا ضآلتها في لبنان ٢٨٥ شخص/كم٢، وفي تونس ٢٣، والمغرب ٣٥، وسوريا ٣٦، وفلسطين المحتلة ١٠٢، في حين تبلغ الكثافة العامة في عموم أوروبا ٩٠ شخصا /كم٢، وفي عموم آسيا ٧٢ شخصا /كم٢ وفي تايوان ٢٩٥، واليابان ٢٥٢، وكوريا ٢٥٠، والهند ١٣٦، والباكستان ٩٨، وعلى الرغم من ذلك فإن الكثافة العامة في العراق عالية مقارنة مع ما هو عليها في الوطن العربي عموماً، حيث بلغت ٩أشخاص /كم٢.[1] ويمكن تقسيم سكان العراق إلى ثلاث فئات عمرية عريضة وعلى أساس النسب المئوية من جملة السكان وهي :

١- صغار السن (من صفر – ١٤ سنة)

تمثل هذه الفئة قاعدة الهرم السكاني، وتتصف بأنها غير منتجة، و أنها أكثر الفئات تأثراً بعاملي المواليد والوفيات، وذلك لأن الوفيات ترتفع نسبتها بين صغار السن، ولا

[1] ينظر: السماك. د. محمد ازهر سعيد، العراق دراسة اقلمية، ج١، بغداد، د. ت، ص٥٩ وما بعدها.

سيما في الاعمار المبكرة، وتميل نسبة صغار السن إلى التناقص في المجتمعات المتقدمة، في حين تمتاز بأرتفاعها في العراق والأقطار النامية، حيث تصل إلى ٤٩٪ من مجموع سكان العراق، لكنها تنخفض في الدول المتقدمة، حيث تصل إلى ٢١٪ في السويد.

٢- متوسط السن (١٥-٦٤)

وهي الفئة المنتجة في المجتمع، و أنها الفئة التي تسهم في نمو السكان، وهي الأكثر قدرة على الحركة والهجرة، ويمكن أن تنقسم هذه الفئة إلى فئتين، هما : البالغون الصغار من ١٥-٤٤، والبالغون الكبار من سن ٤٥-٦٤. ومن مقارنة النسب المئوية تبدو حقيقة مهمة، وهي أن البالغين الصغار لا تختلف نسبتهم بين دول العالم اختلافاً جوهرياً، بل تتشابه مع بعضها إلى حد كبير،ويرجع ذلك إلى أن هذه الفئة هي أقل الفئات العمرية تأثراً بعامل الوفاة.

ويبدو أن العراق يحتل أقل نسبة في هذه الفئة بين الأقطار النامية والمتطورة، في حين تظهر نسبة البالغين الكبار مقاربة إلى ما هي عليه في الأقطار المتطورة.

٣- كبار السن (+ ٦٥)

وهي لاتعد فئة منتجة، وتشمل أعداداً كبيرة من الإناث، وهي الأخرى تعد انعكاسا لظروف الإحصائية والوفيات في المجتمع، ذلك لأن نسبتها تقل بتزايد نسبة صغار السن، وأخيرا ارتفاع معدل النمو للسكان وبالعكس، ويبدو ذلك بوضوح في مقارنة العراق مع المجتمعات النامية بمثيلتها المتقدمة[١]، فإن نمو السكان في المجتمع ينتج من العراق بين المواليد والوفيات من ناحية وعن الهجرة الصافية (الفرق بين الهجرة الوافدة والهجرة المغادرة) من ناحية أخرى[٢]

---

[١] ينظر : السماك، د. محمد أزهر سعيد، مصدر سابق، ص٦٩.

[٢] ينظر : أبو عيانة، د. فتحي محمد، مشكلات السكان في الوطن العربي، ص٤٥.

والجدول الآتي يبين معدل النمو السكاني السنوي في الحقب التعدادية للعراق [1]

المدة	المعدل ٪
١٨٦٧-١٨٩٠	١ر٣
١٨٩٠-١٩٠٥	١ر٨
١٩٠٥-١٩١٩	١ر٧
١٩١٩-١٩٣٥	١ر٥
١٩٣٥-١٩٤٧	٢ر٤
١٩٤٧-١٩٥٧	٣ر١
١٩٥٧-١٩٦٥	٣ر٥
١٩٦٥-١٩٧٧	٣ر٤

الـــوفيـــات :

تعد الوفيات عنصراً مهما من عناصر التغيير السكاني، حيث تفوق في أثرها عامل الهجرة، وإن كانت الخصوبة تسبقها في ذلك، و أنها تتناقض مع الخصوبة في أنها أكثر ثباتاً ويمكن التحكم في مستواها، ولا يبدو أثرها في تغيير حجم السكان فقط، بل وفي تركيبهم كذلك، ولاسيما التركيب العمري حيث ترتبط الوفيات دائماً بمستوى المتوسط العمري للسكان وأمد الحياة، ولذلك يلقى التحكم في الوفيات قبولاً أكثر مما يلقاه التحكم في المواليد.

ويعد معدل وفيات الأطفال من المقاييس المهمة في دراسة مستويات الوفيات وتطورها، لأنه يعكس مدى ما تقدمه الدولة من خدمات صحية لمواطنيها، ويكون هبوطه أول خطوة في هبوط مستوى الوفيات ككل في المجتمع.

ويعني معدل وفيات الأطفال الرضع نسبة عدد حالات الوفاة للأطفال دون السنة إلى مجموع عدد المواليد الأحياء في ذات السنة مضروباً في ألف، وتنبغي الإشارة إلى أن دقة هذا المعدل شأنه في ذلك شأن المعدلات الحيوية الأخرى يرتبط بدقة الإحصاءات الحيوية[2]

---

[1] ينظر : المصدر السابق، ص٥٠.

[2] ينظر : أبو عيانة، المصدر السابق، ص٥٤-٥٥.

مستوى الرفاه :

تدل التجارب العالمية أنه كلما ازداد مستوى التنمية ومن ثم مستوى الدخل، ارتفع متوسط العمر المتوقع، وأن الفقراء يموتون في سن أصغر، ويعانون العجز بدرجة أكبر، وتحسن الوضع الصحي لابد من أن ينعكس ايجابياً على الفقراء، ويتمثل ذلك في زيادة الإنتاجية وتناقص أيام الغياب عن العمل، وهذا يعني زيادة الدخل[١] والعراق بلد متوسط الدخل مر في تاريخه المعاصر بحقب من التحولات الجذرية في تكوينه السياسي والإقتصادي الداخلي وفي علاقاته الإقليمية والدولية، وهذا أثر في مسيرة التنمية والرفاه الإجتماعي لشعبه، وكذلك التغييرات السياسية الداخلية والنزاعات الإقليمية لها أبعد الأثر[٢].

إن البيانات ذات العلاقة بالسكان وتوزيعهم الجغرافي أو القومي واللغوي في العراق تشوبها الكثير من عدم الدقة، والنقص في الشمول، فإن عيوب البيانات التي سبقت إحصاءات العراق الرسمية، تتمثل في كونها مجرد تقديرات أو تخمينات، لذلك نجد تبايناً واضحاً في تقديرات حجم السكان الكورد في العراق، وقد تراوحت تلك التقديرات بين (نصف مليون إلى أكثر من مليوني) نسمة[٣]. إن هذا النمط من الدراسات الخاصة بالزيارة الطبيعية صعبة للغاية، لصعوبة الحصول على البيانات ذات العلاقة بهذا النوع من الدراسات،. لذلك فإن القاسم المشترك بين تلك البيانات هو الارتفاع في معدلات المواليد والانخفاض في الوفيات فيضع العراق بين مجموعة الاقطار ذات الزيادة الطبيعية المرتفعة، وكان هذا سابقا، أما الآن وبسبب الحروب والمشكلات الداخلية في العراق عامة، يرى الباحث أن نسبة الوفيات أكثر من نسبة معدلات المواليد، و أن للهجرة دورا متميزا في نمو السكان، والهجرة في العراق تمثل المورد الاساس إلى جانب الزيادة الطبيعية في نمو سكان المراكز الحضرية، وفي تكوينهم الديموغرافي والإجتماعي وكذلك الإقتصادي. وهناك جملة من الأسباب أدت إلى الهجرة من الريف إلى المدن وفي مقدمتها طبيعة العلاقات

---

[١] ينظر : الفارس، د.عبدالرزاق، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ٢٠٠١، ص١١٣.

[٢] ينظر : الفارس، د. عبدالرزاق، المصدر السابق، ص٦٠.

[٣] ينظر : محمد، د. خليل أسماعيل، إقليم كوردستان العراق، دراسات في التكوين القومي للسكان، مطبعة أوفسيت كرستال، أربيل ١٩٩٨، ص٥٢.

الإنتاجية وما رافقها من قوانين الإصلاح الزراعي، والتباين في مستويات مياه الأنهار، فالظروف غير الاعتيادية التي عاشها السكان كان لها دور متميز في حركة النزوح. إن الاستيطان الريفي فرع حديث ضمن جغرافية الأرياف، والريف يشكل في العالم المصدر الرئيسي في توفير المواد الغذائية لأي مجتمع في العالم.

والمنطقة الكوردية أي إقليم كوردستان العراق الذي يضم الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من العراق، تحده منطقة حمرين من أبرز الظواهر الطبيعية التي تحدها من الجنوب، لذا فإن الريف الكوردستانى يعاني ومنذ مدة طويلة مجموعة من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية، فلو رجعنا إلى البعد التاريخي للاستيطان الريفي في محافظة أربيل، لوجدناها من المناطق القديمة التي سكنها الإنسان الذي كان يسكن الكهوف المنتشرة في المناطق الجبلية من المحافظة التي عمرها يقارب(١٥٠) ألف سنة وفي بدايات تلك المدة ظهرت القرى الزراعية كبداية، ليس فقط في كوردستان العراق،وإنما في العالم،وهناك عوامل كثيرة أدت إلى السكن في المناطق المكشوفة، منها :

١- الكهوف التي هي معرضة للانهيار بسبب الهزات الأرضية.

٢- ازدياد عدد السكان،ولم يكن بمقدور الكهوف استيعاب هذا العدد الهائل من السكان.

٣- الرغبة في الانفصال.

٤- الرغبة في التطور الإقتصادي.

٥- توجه الإنسان إلى مصادر المياه.

وليست من الهين دراسة الخصوبة في العراق، وذلك لشحة المعطيات الاحصائية والدراسات والبحوث المعمقة في هذا المجال، وهناك ضرورة قصوى لدراستها في الوقت الحاضر نتيجة التغييرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والحروب الداخلية والخارجية التي شهدها العراق، وهي بالتأكيد لها تأثيراتها على تطور واتجاه مستوى الخصوبة، وهنا لابد من رصد هذه التغييرات وتحليلها على مستوى الخصوبة زمانيا ومكانياً خلال العقود الأخيرة والبحث في المتغيرات الإجتماعية- الإقتصادية المتبادلة التأثير التي حددت سلوك الخصوبة واتجاهاتها.

هەولێر کتێبخانەی

إنَّ تطور مستوى الخصوبة مرتبط بعوامل عديدة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وحضارية وبيئية، واختلاف مستواها من مجتمع لآخر، ومن مكان لآخر ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد.

وفي العراق لاتوجد دراسات تعكس آثار هذه العوامل على الخصوبة، ولكن ماهو مؤكد هو أن معدل الخصوبة شهد انخفاضاً ملموساً في السنوات الأخيرة مع بقائه مرتفعاً نتيجة العديد من العوامل، وهذا يتفق في جانب منه مع الاتجاه العام للخصوبة في الكثير من الدول النامية. وقد شهدت البلدان الأقل تقدماً خلال الخمسين سنة الماضية انخفاضاً في معدل الخصوبة الكلي من ٦ إلى ٣ أطفال لكل امرأة[1].

وفي جميع البلدان العربية انخفض هذا المعدل بشكل أساسي خلال العقدين الماضيين، غير أن الانخفاض الذي حدث بالعراق كان أقل مقارنة مع دول مثل لبنان وتونس والمغرب ودول أخرى.وحسب تقديرات الأمم المتحدة استمر انخفاض معدل الولادات الخام من ٥٢ر٦ بالألف في ١٩٥٠-١٩٥٥، إلى ٣٥ر٧ بالألف في ٢٠٠٠-٢٠٠٥، أما معدل الوفيات الخام فقد استمر بالانخفاض من ٢٠ر٧ بالألف في ١٩٥٠-١٩٥٥ ليصل إلى ذروة انخفاضه ٦ر٩ بالألف في ١٩٨٥-١٩٩٠ ليبدأ بالارتفاع بعد ١٩٩٠، ونتيجة انخفاض الوفيات ظل معدل الزيادة الطبيعية (الفرق بين الولادات والوفيات) مرتفعاً أكثر من ٣٪ حتى بداية تسعينيات القرن الماضي ليبدأ بالانخفاض بعد ذلك إلى ٢ر٦٪ في ٢٠٠٠-٢٠٠٥، وهذا نتج من ارتفاع الوفيات واستمرار انخفاض معدل الولادات الخام، أما المعطيات الرسمية المسجلة فهي تقل بكثير عن تقديرات الأمم المتحدة للحقب الخماسية الأخيرة منذ ١٩٩٠ لكل من الولادات والوفيات، وبذلك انخفض معدل الزيادة الطبيعية حسب هذه البيانات من ٢ر٣٪ في ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى ١ر٣٪ في ٢٠٠٠-٢٠٠٥، ويمكن القول بشكل عام إن العراق يمر في المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي بعد أن انخفض معدل النمو السنوي للسكان من ٣ر٨٠٪ في ١٩٧٧ إلى ٢ر٩٧٪ في ٢٠٠٤ حسب الجهاز المركزي للإحصاء والى ١ر٢٪ حسب الامم المتحدة.

وحسب توقعات الأمم المتحدة التي قامت على افتراض الانخفاض السريع للخصوبة فقد انخفضت الخصوبة الكلية من ٧ر١٨ اطفال لكل إمرأة قبل عام ١٩٧٠ إلى ٢ر٢٥

---

[1] UN,World Population Prespects:The 2002 Revision,New York,2003, P.xxxi.

طفلين في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، وقد عززت نتائج مسح الوفيات لعام ١٩٩٩ مثل هذا الانخفاض، ولكن ليس بالسرعة المفترضة من قبل الامم المتحدة، فقد كان معدل الخصوبة طبقاً لهذا المسح ٥ر٦٩ في ١٩٨٩-١٩٩٩.[١]

وقد أشار أحدث مسح لأحوال المعيشة في العراق نظم عام ٢٠٠٤ ونشر ٢٠٠٥، و بينت نتائجه ان الخصوبة في المدة ١٩٩٤-١٩٩٨ كانت ٤ر٧ وانخفضت إلى ٤ر٠ في ١٩٩٩-٢٠٠٣، إضافة إلى أن هناك انخفاضاً عاماً خلال السنوات الخمس التي تشكل المدة المرجعية وما قبلها، أي إن معدل الخصوبة وصل إلى ٣ر٨ أطفال في ٢٠٠٣، وتقل تقديرات مسح الأحوال المعيشية عن التقديرات السابقة التي تعتمد على نتائج التعداد السكاني لعام ١٩٩٧[٢].

ونتيجة انخفاض معدل الخصوبة ينخفض معدل النمو السكاني، ويتجه نحو الاستقرار وتنخفض نسبة صغار السن، وينخفض معدل الإعالة فيساعد على رفع معدل الادخار و يساعد الاستثمار المحلي ومن ثُم النمو والتشغيل.

وهذا يتطلب توفير المؤسسات والاسواق المالية التي تساعد على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات منتجة، وانخفاض معدل الخصوبة يعطي للنساء فرصة أكبر للإسهام في القوة العاملة، لكن هذا الأثر يتوقف على عوامل أخرى اجتماعية وثقافية[٣].ويلاحظ انخفاض الولادات الحية المسجلة في أغلب المحافظات (باستثناء محافظات إقليم كوردستان العراق) عام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ٢٠٠٢، وكان أكبر نسبة انخفاض في الأنبار (-٣ر٤٠٪) وأقلها في التأميم (-٨ر١٪)، وشهدت محافظات أخرى ارتفاعاً في الولادات أعلاها في ميسان (٧ر١١٪)[٤]

وهناك مجموعة كبيرة جداً من العوامل المؤثرة في حركة الخصوبة منها بايولوجية وديمغرافية (البنية العمرية والهجرة والوفيات) واجتماعية –اقتصادية وسياسية ودينية

---

(1) Mohamd M.Ali elta, "Annual mortality rates and excess deaths of children under fire in Iraq , 1999-1998" Population studies, Voi 57.

(٢) ينظر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي : مسح الاحوال المعيشية في العراق، الجزء الثاني، بغداد ٢٠٠٥، ص٤٨.

(٣) ينظر : نصار، هبة أحمد، التحول الديموغرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول الشرق، الامم المتحدة ٢٠٠٦، ص٢.

(٤) ينظر : وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية العراقية لعام ٢٠٠٤، بغداد ٢٠٠٥، ص٢١٠

وحضارية وثقافية ونفسية إضافة الى الحروب والنزاعات وغيرها، وتعد دراسة هذه العوامل مهمة في تفسير اتجاهات نمو السكان وبنيتهم الديموغرافية وفي أبحاث تنظيم الاسرة

وبعض العوامل يكون عارضاً مؤقتاً وبعضها أكثر ثبوتاً، ويمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية تتعلق بمجال الحمل نفسه، وعوامل خارجية تؤثر في محمل الانجاب، وجميع هذه العوامل مترابطة، ولا يمكن تحليل هذا التباين في الخصوبة بعامل واحد[1].

والتغييرات الديموغرافية والإقتصادية في العالم في العقود الاخيرة تتيح الاستنتاج بأن الانتقال التاريخي من الانفجار السكاني إلى الوضع المستقر لعدد السكان ليس عملية ذاتية الضبط، بل تتوقف على عوامل اجتماعية- اقتصادية، فالتطور الإجتماعي – الإقتصادي شرط لابد منه لأجل الانخفاض الملموس والدائم لوتائر نمو السكان، وبالتأكيد إن نمو السكان مقرون بعوامل وأحكام تتعلق بدرجة سيطرة الانسان على الطبيعة ومدى تطور قوى الإنتاج وطبيعة العلاقات الإنتاجية في المجتمع، بالاضافة إلى عوامل القيم والعادات والتقاليد، فكل هذه العوامل تترك آثارها على السلوك الديموغرافي للإنسان، وهذا يعني أن السلوك الديموغرافي للبشر ليس مجرد ميل غريزي للتكاثر كما هو الحال بالنسبة للكائنات الحية الأخرى، وإنما هو سلوك اجتماعي على درجة عالية من التعقيد،[2] لأنه يتوقف على المحيط الإجتماعي – الإقتصادي الذي يعيش فيه السكان، فالمحيط وما يصاحبه من عوامل ومؤثرات يشكل الاساس الموضوعي لنمو السكان وأخيراً التأثير في مستوى خصوبتهم.

للأسرة الكبيرة اعتبار اجتماعي بارز في المناطق الريفية وقد انتقل هذا الاهتمام إلى المدن بفعل الهجرة الريفية – الحضرية، وبلغت نسبة الأسر التي عدد أفرادها من خمسة إلى عشرة نحو ٥ر٦٪، والأسر التي يزيد أفرادها على عشرة بلغت ٣ر١١٪ من مجموع الأسر في تعداد عام ١٩٦٥، وبلغ المتوسط العالم لحجم الأسرة المعيشية ١٤ر٧٪ في تعداد ١٩٨٧، وانخفض إلى ١ر٦٪ في مسح عام ٢٠٠٤م[3]، ويؤدي الحافز الإقتصادي

---

(١) ينظر : الانصاري، د.فاضل، جغرافية السكان، مصدر السابق، ص٢١٣.

(٢) ينظر : زكي، د.رمزي، المشكلة السكانية، عالم المعرفة، العدد ٨٤، الكويت ١٩٨٤، ص٢٢٢.

(٣) ينظر : نعمة، د.هاشم، الخصوبة السكانية والمتغيرات الإجتماعية –الإقتصادية في العراق، مصدر السابق، ص٩٠.

لزيادة عدد الأولاد إلى الإقبال على الزواج المبكر في المناطق الريفية على الأخص، حيث إن ثمن العمل الذي يوفره الأولاد هنا أرخص من ثمن رأس المال، خصوصاً أن تكلفة تربية الاطفال في هذه المناطق تعد زهيدة جداً بالقياس لظروف المعيشة السائدة، بالاضافة للفائدة التي تعود على الزوج من مشاركة الزوجة معه في العمل[1].

وفي المجتمعات الأقل تطوراً يكون العدد الكبير من الاطفال مرغوباً فيه، اذ إن القيم الإجتماعية التي تعد جديرة بالاهتمام يحصل عليها من خلال الروابط العائلية بدلاً من المؤسسات الإجتماعية، وأنظمة القرابة هذه تعطي بصورة عامة تحفيزاً قوياً للخصوبة العالية حيث إن عدداً كبيراً من الاطفال يساهم في تقوية الجماعة اقتصادياً وعسكرياً ويساهم في تأكيد استمرارها، وهذا الكلام له مدلوله الواضح في الريف العراقي وبدرجة أقل في المدن، لأن البنية الإجتماعية والإقتصادية الحضرية ابتعدت عن تلك العائدة للريف على الرغم من أنها تستمر لمدة غير قليلة تحمل رواسب القيم الإجتماعية الريفية.

وهناك علاقة قوية بين مستوى الخصوبة ودرجة التقدم الإقتصادي والإجتماعي مثل مؤشرات نصيب الفرد من الدخل القومي ومن الطاقة المستهلكة ونسبة الأيدي العاملة في المجالات غير الزراعية، ودرجة التحضر العمراني ونسبة الأمية وغيرها، ونظراً لعدم توفر أرقام دقيقة تخص هذه المؤشرات وعدم وجود بيانات دقيقة وحيوية في العراق فمن الصعب حساب معامل الارتباط مع الخصوبة.

إن تأثير التعليم على الخصوبة لايعتمد فقط على التطور الإجتماعي-الإقتصادي، وأنما يعتمد على الارث الثقافي للمجتمع والتنظيم الإجتماعي ونظام القرابة خصوصاً نظام التصنيف الجنسي السائد في المجتمع، ويمكن أن تساهم البطالة الموسمية في الريف العراقي في زيادة معدلات الخصوبة، خصوصاً في ظروف قلة وسائل التسلية أو أنعدامها والرفاه الإجتماعي وكثرة الفراغ اليومي، الأمر الذي يزيد من فرص الاتصال الجنسى، فهناك الكثير من العوامل المؤثرة في مستوى الخصوبة، مثل مكانة المرأة في المجتمع، والمهنة، مستوى التعليم، والدين، ونمط الزواج، والبنية العمرية و الهجرة و الوفيات و الحروب، والسياسة السكانية وغيرها[2].

---

[1] ينظر : الانصاري : د.فاضل، مشكلة السكان نموذج القطر العراقي دمشق ١٩٨٠، ص٩٠.

[2] ينظر : الانصاري،المصدر نفسه، ص٩٠-٩١.

المبحث الثالث
تعدادات السكان

ودور الاحصاء في العملية التنموية

إذا كانت التنمية تعني القضاء على الواقع الإقتصادي والإجتماعي المتخلف من خلال الاستخدام الكامل والامثل لما هو متاح من موارد بشرية ومادية ومالية وصولا إلى تأمين الدخل اللائق للافراد. ولإشباع الرغبات المتعددة وتحقيق الرفاهية، لابد من تأكيد حقيقة مفادها ان اي عملية تنموية لايمكن ان تقوم الا من خلال وضع الخطط الناجحة والشاملة لجميع القطاعات في الاقتصاد الوطني، ولابد من الإشارة إلى ان جميع الخطط التنموية تبقى قاصرة عن بلوغ اهدافها مالم تستند إلى قاعدة عريضة ودقيقة وشاملة من الإحصاءات، فلاتنمية بدون تخطيط ولا تخطيط بدون احصاء، وهذا يعني ان الاحصاء يشكل الحجر الاساس لاي بناء تنموي الامر الذي يتطلب منهجية متطورة للاحصاءات الإقتصادية تتجاوز الواقع التقليدي، وتلبي مطالب التنمية الحديثة، خاصة بعد ان اصبح الاقتصاد الوطني مرتبطاً بتطورات الاوضاع الإقتصادية العالمية.

مفهوم التخطيط الحديث

(١) إن التنمية الحديثة يجب عليها أن تعتمد أساليب حديثة ومتطورة للتخطيط وأن تكون غير تقليدية، لأنها أصبحت تواجه المتغيرات الإقتصادية العالمية الجديدة بعناصرها المتمثلة بالثورة العلمية والتقنية وعصر الاتصالات السريعة والأنترنيت وفي الوقت نفسه تبني نموذجا تنمويا يحقق للأفراد مستوى معاشي لائق بهم يشعرون بواسطته بالرفاهية التي تجعلهم قادرين على مواكبة المتغيرات من خلال استغلال ثرواتهم والتمتع بها والبحث عن موارد جديدة، فالنظام العالمي الإقتصادي الجديد اصبحت تميزه خصائص جديدة مضمونها معاصرة في فكرتها مثل الخصصة ورفع الدعم واللامركزية وقوانين التجارة الحديثة وحرية المنافسة. وهكذا نجد ان هذه المفاهيم توجب على المخطط ان يضع في اعتباره التغير السريع في المناخ الإقتصادي الدولي، والعناصر التي تتحكم فيه، ولما كان التخطيط هو الاسلوب الوحيد الذي يضمن حسن استخدام الموارد الوطنية، المادية

والطبيعية والبشرية، بطريقة علمية وعملية وانسانية، وهو الضمان لحسن استخدام الثروات الموجودة والكامنة واستغلالها بطريقة مثمرة، وهو في الوقت نفسه ضمان توزيع الخدمات الاساسية توزيعا عادلا وبصورة دائمة . ان التخطيط عملية انسانية لانه اسلوب في التنظيم والتنسيق والعمل، وهو في الوقت نفسه اسلوب في التفكيروالتدبير والتوقيت السليم، لان الفرد يحتاج اليه في تنظيم تصرفاته والتوفيق بين اهدافه وموارده، ولان الجماعة الانسانية تحتاج اليه لانه وسيلة طيعة للمبادلة والتوافق بين اهدافها وبين ما يتاح لها من موارد نادرة. وللتخطيط كذلك نظرة إلى المستقبل لانه نظرة من الماضي والحاضر لرسم صورة المستقبل على اساس ما يمكن احداثه من التطوير في البنيات الإقتصادية للمجتمع، وفي حجم الموارد ووسائل تعبئتها واستخدامها. وبعبارة اخرى ان التخطيط لايمثل اتجاهاً يرتضي الاوضاع الراهنة، ويحاول اصلاحها، بل هو اتجاه يهدف إلى تغيير الصورة التي يتسم بها المجتمع وتتشكل بها ملامحه. فالتخطيط يعني وضع اهداف تنموية اقتصادية واجتماعية ومالية ورسم الخطط التي توصل إلى تلك الاهداف سواء كان منها بعيد المدى او متوسط المدى او قصيره.و نجد ان التخطيط الحديث لم يعد بامكانه ممارسة نفس الاساليب القديمة في وضع الاهداف ورسم السياسات الإقتصادية والإجتماعية والمادية التي توصل اليها، فقد فرض النظام الإقتصادي العالمي الجديد على الدول المتخلفة والنامية واقعا يجبرها فيه على التفكير باتجاه نوع جديد من الخطط التي تتصف بكونها قريبة الامد مرنة تستخدم التسهيلات العلمية والمنهجية لعلم الاحصاء والاقتصاد.

ان مفهوم التخطيط الحديث يفرض على المخطط ان يضع امامه كافة الاعتبارات من اقتصاد مفتوح لم يعد بامكانه الانغلاق امام الزحف العالمي للاقتصادات المتقدمة إلى حاجة الافراد لنوع جديد من التنمية تحقق لهم الرفاهية وتوسع من مشاركتهم وقدرتهم على الاحساس بالحياة.

ان النظام التخطيطي الحديث يحتاج إلى قاعدة حديثة من البيانات والمعلومات الاحصائية ايضا، اي يحتاج إلى نظام احصائي جديد بإمكانه الاستجابة السريعة لاي نداء يوجه له من النظام التخطيطي الحديث. وهكذا تفرض التنمية الحديثة أسلوبا جديدا للتخطيط يتسم بالواقعية والوضوح والمرونة والقدرة على استخدام الادوات الكمية والقياسية والاحاطة بحجم الموارد المتاحة. وهكذا لايمكن ان يكون الا من خلال التفاعل

والاحتكاك مع تجارب الدول المتقدمة والنامية التي سبقتنا في هذا المجال، وتتشابه ظروفها الإقتصادية وعاداتها وتقاليدها الإجتماعية معنا، هذا هو المفهوم الحديث للتخطيط الشامل المرن والقادر على تحقيق الاهداف في وقتها دون التعرض إلى الانحرافات او التعديلات سواء بسبب ظروف غير محسوبة او دخول عوامل تعرقل تطبيق تلك الاهداف ويمكن السيطرة عليها[1].

التنمية وعلاقتها بالتخطيط

تعد التنمية هدفا مركزيا تسعى إلى تحقيقه كل الشعوب والبلدان. ولايمكن تحديد مستوى معين للتنمية، حيث يجب على واضعي الخطط التنموية الاستمرار والسعي للوصول إلى اعلى مستوى للتنمية. ولابد من تأشير نقاط الخلل والضعف في البلدان المتخلفة والنامية بهدف الوقوف على اسبابها والاستفادة مما هو ايجابي في خطط البلدان المتقدمة، وهذا يعني ايجاد قاعدة من المعلومات الاحصائية الحديثة التي لاتعتمد على نموذج معين للتخطيط التنموي، طالما ان التطور الإقتصادي المطلوب تجاوز حالة الركود والتخلف الإقتصادي. وذلك باعتماد مبدأ التخطيط الشامل والمرن لعبور حالة التخلف. ولابد من التأكيد على كيفية ادارة وتخطيط الانشطة الإقتصادية لانها من مقومات نجاح التنمية الشاملة.وفي ظل التخطيط الشامل تتقرر الاهداف الإقتصادية والإجتماعية وتترجم الأهداف والسياسات إلى برامج عمل تنفيذية في صورة خطة عامة لتخصيص الموارد العينية واستخدامها، ومايقابل ذلك من موارد مالية بجوانبها النقدية والائتمانية. وفي التخطيط العلمي لايمكن اغفال الاهمية الكبرى لزيادة الإنتاج ورفع الكفاية الإنتاجية، باعتبارهما المصدر الاساس لزيادة الدخل القومي، واطرادالنموالإقتصادي والتحسن الإجتماعي. وبما ان التخطيط ينطوي على تقرير مجموعة من الاهداف يتعين على الاقتصاد المخطط ان يبلغها في زمن الخطة، وتخصيص الموارد المتاحة،واستخدامها للوصول إلى ذلك في تلك الفترة الزمنية المحددة، ولابد ان تؤخذ عناصر التوازن في الاعتبار. لابدان يتوازن الدخل المتولد من مصادره المختلفة مع طرق التصرف في هذا الدخل وتوزيعه بين الاستهلاك والادخار.ولابد ان يتوازن عرض العمالة

[1] ينظر : السعيدي، د.ابراهيم جواد، المصدرالسابق،ص١٣١ ومابعدها.

الموجودة فعلا، وما يضاف اليها من عدد الافراد الفنيين والعاملين، الامر الذي يتطلب توافرهم لسد احتياجات الخطة من مختلف التخصصات[1].

ان دراسة السكان ومعرفة دورهم في مسار العملية التنموية لاتتحقق ولاتتقدم في اعطاء نتائج دقيقة اذا لم تتوفر الارقام، عن أعداد السكان في ذلك البلد في الماضي، قدرالامكان، وفي الحاضر وتوقعات المستقبل، عن كيفية توزيعهم على المساحات، وعن نموهم والكيفية التي يتغيرون بها، ومعدلات الولادات والوفيات، وعن خواصهم في التركيب والتكوين، اي فئات السن، ونوع الجنس (ذكور/اناث) وحالات التعلم والثقافة ونوع الحرف وغيرها. ثم إن الحاجة ماسة إلى ارقام توضح حركتهم المكانية، اي هجرتهم من مكان لآخر ضمن حدود البلد الواحد او عبر الحدود من بلد لآخر، و لتوفر هذه الارقام، لابد من القيام بعمليات التعداد الشامل الدوري والكثير من العمليات الاحصائية.

التعداد العام للسكان

ان تحديد مفهوم التعداد العام للسكان (census) من الناحية الديموغرافية يتلخص في أن العملية التي يحصل بمقتضاها حصر الموارد البشرية في وقت معين بغية التعرف على عدد السكان وخصائصهم تفيد في تحقيق التخطيط للمستقبل ورسم المسار الصحيح لاي عملية تنموية.

والتعداد العام للسكان يتميز بجملة خصائص أساسية، منها الاشراف الحكومي، فلا تستطيع اية مؤسسة إجراء تعداد شامل لما يطلبه من ميزانية ضخمة، ويجري في يوم محدد في كافة انحاء الدولة مهما كانت واسعة، والتعداد النموذجي هو الذي يغطي كافة سكان الدولة دون استثناء، ويجب أن يجري هذا التعداد بصورة دورية خلال خمس سنوات أو عشر لكي يلاحظ من خلاله التطور الحاصل في السكان وخصائصهم [2]. وبهذا التحديد حاول (Peterson) أن يلخص أهم الأهداف والخصائص التي يجب ان يتميز بها التعداد العام

---

[1] ينظر :المصدرنفسه، ص١٣٤.

[2] Peterson, William : Populafion, second Edition, The Macmillan Company. London, p.30.

للسكان حيث ورد في كتاب الجيب(Hand Book) الصادر عن الدائرة السكانية التابع للامم المتحدة[1].

أهداف التعدادالعام

إن الهدف الأساسي لإجراء التعداد هو معرفة عدد السكان وخصائصهم واحوالهم وتوزيعهم المكاني والبيئي في زمن محدد، أي: كشف حالة السكان الثابتة خلال ذلك الزمن باستخدام وحدات إحصائية غالبا ما تكون الاسر المعيشية أو الافراد، وبذلك يتميز عن احصاءات حركة السكان اوكما يطلق عليها احيانا احصاءات تغيير السكان(Vital Events). اذ تختص هذه الاحصاءات بالعمليات المستمرة للتغيير الذي يؤثر في السكان، وتتناول غالبا الوقائع الحيوية مثل المواليد والزواج والوفيات والهجرة، وهى عوامل تطور السكان.[2] وبالنظرلاجراء التعدادات بصورة دورية في حقب محدودة،لكل عشر سنوات أو خمس، واصبح من الممكن تحديد الكثير من اتجاهات حركة السكان في النمو وتغيير الخصائص ضمن السلاسل الزمنية التي تحددت بحصول الاحصاءات، والتعدادات، ويمكن معرفة عدد السكان للمدة الواقعة بين التعدادين عن طريق استخدام العمليات الحسابية.

ويحصى التعداد عدد السكان الثابتين أو السكان الموجودين أو الاثنين معا وذلك وفق طريقة التعداد المتبعة. إن هذه المعلومات التي يتم تحقيقها ضرورية ولازمة لأغراض الإدارة والتخطيط الإقتصادي والإجتماعي وتحديد ملامح سياسة الدولة خلال المستقبل المنظور.

خصائص التعداد

لقد لخص (Peterson) جملة الخصائص التي يتميز بها التعداد السكاني في الوقت الحاضر، وأهمها :

١- يجب ان يتم تسجيل المعلومات الاحصائية عن كل شخص ولايمكن الاكتفاء بتلخيص المعلومات عن مجموع السكان.

---

(1) U.N. Statistical Office, Handbook of Population, Censue Methods, Studies in Methods series, F, No.s Vol. 1. New yourk, p.p.1-20.
(2) U.N. Multilingual Demographic Dictionary op. cit p. 28. .

٢- يشمل التعداد جميع الاشخاص في المجتمع (المواطنين والأجانب).
٣- لابد أن يخص التعداد منطقة جغرافية معينة.
٤- تعد المعلومات وتنظم حسب المناطق والمتغيرات المكانية.
٥- يحدد زمن معين لإجراء التعداد، ويفضل أن يبقى تاريخاً لإعادة التعداد دورياً، في كل خمس سنوات أو عشر.
٦- الحكومة هي المسؤولة والمشرفة على إجراء التعداد نظراً لضخامة المشروع.

تطور التعداد

نظراً لما يتميز به التعداد السكاني الشامل من أهمية عظيمة لتوفيره المادة الاساسية للدراسات السكانية على اختلاف مناهجها، كان لابد أن نلقي الضوء على البعد التاريخي لفكرة التعداد، ولعل تعداد السكان كان أول العمليات الاحصائية التي مارسها الانسان منذ حضارته القديمة ولأغراض متنوعة، وربما كانت لأغراض عسكرية حدثت قديماً في الصين واليابان وروما في القرنين الثامن والرابع قبل الميلاد، وكان الرومان من أوائل من استخدموا طرقا مبتكرة لتحديد إعداد السكان وتوزيعهم الجغرافي وبعض خصائصهم العامة وذلك لاغراض حربية وادارية. وينسب وضع اسس التعداد إلى (سرفيوس تاليوس) (٥٧٨-٥٣٤) ق. م وهو الملك الاسطوري السادس لروما، ويروي لنا مؤرخ التاريخ القديم (Eeanest Cary) ان هذا الملك أمر شعبه بإقامة مذابح للآلهة التي كانت تحمي مناطقهم وامرهم بالتجمع مرة كل سنة لتكريم هذه الآلهة بتقديم الاضاحي عامة، وقد جعل الملك من هذه المناسبات احتفالات رسمية. وأمر بأن يسهم جميع الافراد في مكان معين بقطع من العملة، على ان يقدم الرجال نوعا خاصا، والنساء نوعا ثانياً، والأطفال نوعا ثالثاً. وعن طريق عد هذه العملات امكن الوصول إلى معرفة عدد السكان وتوزيعهم الجنسي وبعض معالم توزيع أعمارهم.

ولتقدير اعداد السكان في المدن المختلفة وتحديدها كان يجب على الأقارب ان يدفعوا هذه العملات في خزانة (لوكينا) في حالة الولادة، وخزانة (فينوس) في حالة الوفاة، وخزينة (يوفيناتاس) في حالة بلوغ سن الرشد، وبواسطة هذه العملات كان الملك يستطيع أن يعرف في كل سنة العدد الكلي للسكان وعدد الذين بلغوا سن الخدمة العسكرية.[1]

[1] ينظر : مديرية الآثار العامة، مجلة سومر، المجلد ١٠، الجزء الاول، بغداد ١٩٥٤،ص٣٨.

وتذكر الدراسات التي تناولت حضارات العراق القديم ومصر القديمة آلة وجود دلائل لاحصاءات بشرية كانت لعد السكان في زمن البابليين والآشوريين وزمن الفراعنة، وهي ربما لأغراض حربية ولجباية الضرائب. وفي العصر البابلي المتأخر بدأ عصر ذروة الحضارة القديمة وذلك نحو (٣٣٥) ق.م. وبقيت بابل ومعابدها مراكز للبحث العلمي، ومن بين ما تذكره المصادر التي تتحدث عن الحضارة البابلية هوالعد السكاني لغرض الزراعة والحساب الإقتصادي وإعداد الجيش[١].

وشعوب مصر، هم أكثر الشعوب الذي أجري عليهم التعداد في الماضي، فمنذ أكثرمن (٥٠٠٠) سنة قام الملك (مينا) الأول باجراء تعداد كل سنتين ثم تطورت فكرته وتم التعداد كل سنة. ويعرض(برستد) في كتابه (تاريخ مصر) إلى تعدادات السكان التي كانت تحصل وإلى طريقة اجرائها.وهو يوضح سنة التعداد بالنسبة للحوادث الجارية في ذلك الوقت، فهويقول: (كان يجري كل عامين ما يشبه التعداد تحصى به ثروة البيت الحاكم من الاراضى وغيرها، وكانت الحوادث التي تحصل خلال حكم أحد الحكام تؤرخ بالنسبة إلى التعداد فيقال حدث ذلك الحادث في التعداد الأول أوالثاني اوبعده بعام وهكذا)[٢].

ويصف (برستد) الكيفية التي يحصل بها التعداد وهي طريقة (تقريبية) إذ كان على كل عائلة أن تعطي بيانات كافية عن عدد أفرادها، وذلك بعد أن يقسم رب العائلة على صحة المعلومات[٣]، وكان هدف التعداد في مصر القديمة أساسا لمعرفة الناس القادرين على القتال من ناحية وتحديد الضرائب من ناحية ثانية.

وكان الموروث السلبي لموقف الناس من التعدادات ليس فقط في وطننا العربي، بل في أنحاء واسعة من العالم. ففي أوروبا قوبلت فكرة التعداد بالتشاؤم، فكان الاوروبي يعتقد أن إجراء التعداد يؤدي إلى غضب الخالق وأخيرا يؤدي إلى وقوع كوارث سماوية، وهذا موروث سلوكي من الماضي، ولم يكن هذا موقف عموم الناس فقط بل كان المثقفون هم الآخرون ينفرون من فكرة التعداد، فقد وقف أحد النواب بمجلس المقصود من التعداد وزعم ان الحكومة لاتريد الان تعرف عدد الشباب لكي ترسل بهم إلى ميدان الحروب فيما وراء البحار او لتسخرهم للعمل في المستعمرات، ولم يقتصر النائب على مثل هذا

---

[١] ينظر : باقر / طه، مقدمة في تاريخ الحضارات،ج٢، بغداد ١٩٦٢،ص٣٥٩.

[٢] ينظر : برستد، جيمس هنري، تاريخ مصر، ترجمة احمد فخري، القاهرة ١٩٠٦، ص٤٠.

[٣] ينظر : الانصاري، فاضل، مشكلة السكان، نموذج القطر العراقي، المصدر السابق، ص٤١.

اللون من الانتقاد الا أنه هدد باستعمال القوة ضد موظف حكومي يصل داره لجمع المعلومات عن افراد اسرته[1]، لقد حصل هذا الموقف عام ١٧٥٣، ولكن في عام ١٨٠٠ تطورت الآراء واقتنع بعد ذلك مجلس العموم البريطاني بمزايا المشروع وصدر (القانون الأول) للتعداد، وبدأ اول تعدادشامل للسكان في بريطانيا بذلك التاريخ. ان هذه المقاومة لفكرة التعداد لم تكن سوى ظاهرة طبيعية، فالواقع اننا وعلى الرغم من انتشار الوعي الاحصائي لانزال نحس بالتردد من ذكر بعض المعلومات التي نحسبها شخصية، وهناك من يظن ان بعض البيانات سوف تستخدم بطريقة تضر بمصالح، مثال ذلك عدم ذكر الدخل الحقيقي، اذ قد يحاسب من قبل دائرة الضرائب. ولهذا فقد جاءت الاحصاءات الأولى التي اجريت في البلاد العربية كمصر والعراق وسوريا تؤكد النتائج غير الدقيقة.

وفي الولايات المتحدة الامريكية كان التعداد الأول الذي حصل عام ١٧٩٠ يمكن عده اول عدّه حديث، وكان عبارة عن مصادفة سياسية، ذلك ان واضعي الدستور كان عليهم ان يفضوا النزاع بين الولايات الكبيرة والولايات الصغيرة. ففي مطلع عهدالجمهورية الحديثة، عندما بدأ السياسيون بوضع الدستور، طالبت الولايات الصغيرة بان تمثل في الكونجرس بنفس عدد الاعضاء الذين تمثل بهم الولايات الكبيرة، واخيرا حسم الخلاف باعطاء كل ولاية الحق بارسال ممثلين اثنين لمجلس الشيوخ، وان ترسل لمجلس النواب عدداً يتناسب مع عدد سكانها. وتنفيذا لهذا النص الدستوري اجري التعداد الأول في الولايات المتحدة عام ١٧٩٠ وقد أجري بعد ذلك لكل عشرة سنوات، وقد اجريت على عملية التعداد لعام ١٨٠٠ عدة تعديلات.وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، قام اكثر الدول باجراء التعدادات، ونستطيع القول ان المدة (١٩٤٥-١٩٥٤) بلغت أعلى من اي وقت مضى في التاريخ، ويمكن ان نطلق عليها حقبة (التعداد العالمي)[2]، اما المدة التي تلتها فهي ليست أقل أهمية أقل عدداً، إلا أن وسائل اجراء التعداد وأساليبه قد تطورت وتحسنت بفضل الخبرة العالمية الاحصائية ومحتوياتها لخدمة الأغراض المحلية، ولتسهيل المقارنة بين نتائج التعدادات في الدول المختلفة.

---

[1] ينظر : الدلي، عبد الحميد، مقدمة في الاحصائيات الحيوية، مطبعة مخيمر، القاهرة ١٩٥٣،ص١٠.

[2] ينظر: زيني، عبد الحسين، الاحصاء الديموغرافي، منشورات جامعة بغداد، بغداد ١٩٦٩، ص١٣.

طريقة التعداد

يحصل الاختلاف بين بلدان العالم من حيث طريقة (التعداد)، إذ يتم إما على اساس تسجيل السكان الثابتين أو الموجودين أو الاثنين معا، وعلى هذا الأساس فهناك ثلاثة طرق للتعداد، هي :

١- التعداد النظري :

ويسجل فيه السكان الثابتون الذين يسكنون في مكان معين بشكل دائم والمرتبطون فيه بحكم العمل أوالدراسة أو الملكية، أوالاعالة، وعلى العموم الأشخاص الذين ليس لهم مكانٌ آخر للاقامة الدائمة، إذن التعداد النظري يقوم بتسجيل كل شخص حسب محل إقامته الدائمة. إذا صادف ان كان أحد افراد العائلة غائبا، فهو يسجل مع عائلته في المكان الذي يقيم فيه دائماً. و يظهر أن هذه الطريقة تعطي صورة واضحة للسكان ومكان اقامتهم، إلا أن هذه الطريقة صعبة ومعقدة، بسبب تحديد مكان الإقامة، وإن معرفة السكان الثابتين تفيد في الأغراض الآتية : مشاريع الاسكان، وبناء المدارس والمراكز الصحية وغيرها من المراكزالخدمية.

٢- التعداد الفعلي :

ويسجل فيه السكان الموجودون، الذين يتواجدون في المكان لحظة التعداد، سواء كان هذا المكان لاقامتهم الدائمة او انهم زائرون، ولابد من الاشارة إلى أن الموجودين يجب ان يسجلوا حسب بيوتهم، فالطبيب الخفر، أو الوجبة الليلية من عمال المعمل لايسجلون لحظة التعداد في أماكن تواجدهم في تلك اللحظة اي لايسجلون في مراكزأعمالهم بل في بيوتهم.

اذن التعداد الفعلي يسجل السكان حسب تواجدهم لحظة التعداد وهو بالأخير يقدم صورة للواقع بتسجيل البعض في غير أماكنهم الدائمة. وتعدّ هذه الطريقة أسهل من الطريقة السابقة مخالفة لها بتسجيل السكان حسب تواجدهم دون اثارة مشاكل مكان الإقامة الثابتة والمؤقتة وتحديد الاشخاص الموجودين والثابتين.

طريقة التعداد النظري / الفعلي :

وتسجل هذه الطريقة السكان الثابتين والموجودين معا، كأن تكون استمارة التعداد مقسمة إلى ثلاثة اقسام، يسجل في القسم الأول منها الأشخاص الموجودون وقت التعداد

جميعا (أي التعداد الفعلي)، وفي القسم الثاني يسجل الاشخاص الغائبون مؤقتاً من اعضاء الاسرة والاشخاص الموجودون مؤقتا مع الأسرة الذين سجلوا في القسم الأول من الاستمارة. وبعملية حسابية بسيطة يجريها القائمون على الاحصاء، يمكن ان يحدد عدد السكان الثابتين، وهكذا يكون قد تم تعداد فعلي ونظري في وقت واحد. وقد اتبع العراق هذه الطريقة في تعداد ١٩٧٧م حيث حدد الحقل رقم (٢٣) السؤال الآتي (هل كان الشخص حاضراً ام غائباً ليلة التعداد – حاضر مقيم بصورة دائمة – حاضر مقيم بصورة مؤقتة –غائب)[١].

مما تقدم بينت اهمية تعداد السكان وقيمته الاحصائية ودوره الضروري في تحديد المعلومات الدقيقة التي تحتاجها برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الاقطار النامية وبرامج التخطيط في الدول المتقدمة، وتعرفنا على حجم المهمة وتعقيداتها وكلفتها، لذلك كانت المهمة تقع على عاتق الحكومة لما تحتاجه من تشريعات.

الاحصاءات الحياتية

لاحظنا فيما تقدم كيف ان التعداد السكاني الشامل يحدد الصورة عن حالة السكان في وقت معين،إلا أن هذا التعداد لايستطيع أن يقدم صورة متحركة خلال الزمن، لذلك كان لابد من الحصول على بيانات احصائية خلال حقب زمنية قصيرة، ولايمكن الحصول على بيانات الا بالتسجيل اوالتبليغ. ومما يسهل الامر أن بعض الظواهر الحياتية المهمة في حياة الانسان كالزواج والطلاق لاتأخذ شكلها القانوني إلا بتسجيلها في سجلات خاصة، وفي هذه الحالة يمكن الحصول من هذه السجلات على بيانات يشير جمعها وإعدادها للغرض الاحصائي دون أن تتكلف الدولة في سبيلها جهدا أو نفقة، أما البيانات الأخرى كالمواليد والوفيات فلايتوفر لها هذا الوضع ولذلك لابد من الزام الناس على وجه من الوجوه بتبليغ ما يحدث منها أولا باول إلى الجهات المختصة. إن هذا التحديد يدل على ان الاحصاءات الحياتية تقدم وصفاً لعدد وخصائص الظواهر السكانية التي يحدث في مجتمع ما خلال حقب زمنية محدودة، وهذا يعني ايضا ان تعداد السكان يقدم صورة عن السكان وخصائصهم عن لحظة زمنية معينة، اما هذا الاحصاء الحياتي

---

[١] ينظر : وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء –هيئة التعداد العام والدراسات السكانية – استمارة نموذج ت /س/٢/ استمارة التعدادالعام للسكان لسنة ١٩٧٧.

فهو اداة لقياس الداينمية والحركية التي يتميز بها هذا المجتمع اما عن الظواهر الحياتية الاساسية التي يهتم بها هذا التسجيل فهي[1]:

١. المواليد الاحياء : تتضمن عادة البيانات عن المولود وجنسه وترتيبه واسمه وتأريخ ولادته ومكان الولادة وتأريخ التسجيل، كذلك يتم الحصول على أهم خصائص الوالدين مثل محل إقامتهم وتأريخ الزواج والمهنة والحالة التعليمية والديانة والجنسية والعمر.

٢. الوفاة : وتتضمن البيانات عن المتوفي و عمره و جنسه و مكان الاقامة و الحالة الزوجية و عدد الاطفال والديانة، و بيانات عن حالة الوفاة، أيضا وتأريخها و مكانها و اسبابها، وتأريخ تسجيلها.

٣. وفيات : وتتضمن بيانات مشابهة لتلك التي تجمع عن المولود الحي، بالاضافة إلى بعض البيانات عن حادثة وفاة الجنين.

٤. الزواج: وتتضمن بيانات عن مكان الزواج وتأريخه،كذلك بيانات كلا الزوجين : العمر، ومكان الاقامة، والمهنة، والحالة التعليمية، وعدد الزيجات السابقة والديانة.

٥. الطلاق : وتتضمن بيانات مشابهة لتلك التي تجمع في حالة الزواج.

٦. وبالإضافة إلى تلك الظواهر تجمع في بعض البلدان، لاسيما المتقدمة، ظواهر حياتية مثل : انفصال دون طلاق، وتبني الأطفال، وعملية الاعتراف بالطفل غير الشرعي وغيرها.

ويبدو أن تاريخ التسجيل والتبليغ لبيانات الاحصاء الحياتية يعود إلى زمن بعيد، فيذكر بعض الكتاب أن الاغريق مارسوا بعض عمليات التسجيل، وكان في أثينا نظام يوجب تسجيل أسماء العبيد وسادتهم وذلك قبل الميلاد بخمسة قرون، اما في التأريخ الحديث فقد اصدر(توماس كروميل) عام ١٥٣٨ في انكلترا تعليمات إلى رجال الكنيسة بأن يخصصوا دفاتر يسجلون فيها كل يوم أحد حالات التعميد والزواج والدفن، وبقي التسجيل في دفاتر الكنائس حتى عام ١٨٣٧، بعدها نقل إلى السلطات المدنية.

وفي عام ١٨٧٠ أصبح التسجيل إجبارياً. ومع أهمية هذه الإحصاءات وادراك أهميتها من قبل الهيئات المسؤولة والحاكمة في اقطار العالم فانها لم تتم بعد في عدد كبير

---

[1] ينظر : خليفة، عاطف محمد، مصادر البيانات السكانية / عن الاطار السكاني – جمع البيانات-التحليل الديموغرافي –السكان والتنمية / الامم المتحدة، لجنة جنوب غرب اسيا،ص٢٩.

منهـا، وبعـضها لاتـتم تـسجيلاته الحياتيـة بالدقـة. وينـشر المكتـب الاحـصائي/ الـدائرة السكانية /التابعة للامم المتحدة تقريراً إحصائياً ثلاث مرات في العام يسجل فيه ملخص للإحصاءات الحياتية في اكثر من (٢١٤) وحدة جغرافية في العالم.

وعلى اثر الادراك المتزايد لأهمية الإحـصاءات الحياتيـة، إهتمـت الـدائرة الـسكانية كثيراً بهذا الميدان منذ أوائل الخمسينات وبذلت الكثير من أجل تطوير هذه الإحـصاءات، وقد وضعت توصيات تتعلق باجراءات التسجيل[١].

تسجيل المواليد

وفي معظم اقطار العالم وربما في جميعها شرعت القوانين التي تلزم والد المولود أو مـن ينوب عنه اثناء غيابه تسجيل الولادة، وتلزم القابلة المأذونة الـتي أشـرفت علـى عمليـة الولادة، وكذلك يصل الامر في بعض الاقطار إلى الزام المختار أو رئيس البلديـة اوالعمـدة ان يقوم بابلاغ وقوع الولادة إلى مكتب الصحة أوإلى أي جهة مـسؤولة عـن ذلـك خـلال ١٥ يوماً مـن تـاريخ الميلاد. ولاشـك ان لتـسجيل مـيلاد الانـسان اهميـة كـبرى لحياتـه ومستقبله من نواحي عدة، فهو يحتاج إلى شهادة ميلاده في جميع مراحـل التعلـيم وعنـد التجنيـد، وعنـد الـزواج، وممارسـة حـق الانتخـاب والوظـائف العامـة، وتثبيـت أهليتـه للتصرف في ممتلكاته إلى غير ذلك، وأن مكان الميلاد مهـم في إثبـات الجنـسية والإقامـة للحصول على جواز السفر وإثبات الشخصية.

ولهذه الاسباب مجتمعة أصبح تسجيل المواليد أمراً مهما، ومن الصعوبة تحقيق حدود الكمال ولاسيما في الاقطار النامية.

تسجيل المواليدالموتى

يهتم الباحثون في الدراسات السكانية بالتفرقة بين المواليد الاحياء والمواليـد المـوتى. ويرى البعض أن الموتى لاضـرورة للاهتمـام بهـم، في حـين يـرى الـبعض الاخـر أن دراسـة المواليد الموتى ذات أهمية باللغة، ولـذلك فإحـصاءات المواليـد المـوتى يـصعب مقارنتهـا على نطاق دولي، فهي في غالبية اقطار العالم تفتقر إلى الدقة[٢].

---

[١] ينظر: سميث، لين، المصدرالسابق، ص٢٤٥.

[٢] ينظر : الدلي، مقدمة في الاحصاءات الحيوية،المصدرالسابق، ص٤٣.

تسجيل الوفيات

مثلما يتم تسجيل أول حادث في حياة الانسان وهو ولادته كذلك لابد من تسجيل آخر حادث في حياته وهو وفاته. وفي معظم الأقطار المتقدمة لايمكن التصريح بدفن جثمان المتوفى إلا بعد الكشف عليه لمعرفة سبب الوفاة. وفي ذلك ضمان لأن يكون تسجيل الوفيات قريبا من الكمال ولايعتريه النقص الذي يحدث في تسجيل المواليد. ولهذا اصبح تسجيل الوفيات إجبارياً في جميع البلدان المتطورة، وذلك لما له من مزايا عديدة من النواحي القانونية والإقتصادية والإجتماعية. فهويعين على منع الجرائم ويساعد على مطاردتها. وشمولية التسجيل لوحدها غير كافية لاغراض البحث والدراسة، فلابد من تسجيل الصفات الرئيسية للمتوفى (العمر و الجنس و المهنة، وغيرها) ثم تشخيص الأسباب الدقيقة للوفاة.إن الدراسات الاحصائية يعتمدها باحث السكان في دراسته فيحلل الرقم الاحصائي في إطار نظرية اجتماعية، أو واقع جغرافي أوفي ضوء تحولات اقتصادية اجتماعية، ان الاحصاء يغني فهمنا في علم الديموغرافية ويتطور بتطور طرقه وأدوات تحليله، ليكون في خدمة خطط وبرامج التنمية، والنهوض بها من خلال تطوير مسارات التنمية بكل نواحيها الإقتصادية والإجتماعية وغيرها.

دور الاحصاء في تفعيل عملية التنمية

تعد الاحصاءات والبيانات والمعلومات بمثابة العمود الفقري في أي تخطيط تنموي، فلا يمكن تحقيق التنمية المستقبلية على ارض الواقع بدون الاعتماد على البيانات الاحصائية الصادرة عن نظام احصائي وطني قوي وموثوق به كعنصر اساسي لقياس مدى إمكانية وصول الدولة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الخاصة بها. وتبرز أهمية المعلومات الاحصائية في التخطيط للتنمية، لأنها :

١- تبين حقيقة الوضع المعاشي للمجتمع، وارتباط ذلك بظواهر تنموية مهمة مثل : الفقر.

٢- توفر البيانات المطلوبة لوضع ومراقبة السياسات التنموية الفاعلة.

٣- تسلط المعلومات الاحصائية على المجالات التي تعاني من نقص في الموارد، وتوفر الوسائل لمتابعة التقدم وتقيم الآثار المترتبة على السياسات التنموية المختلفة.

٤- تؤدي إلى وجود درجة مقبولة من الشفافية والمسؤولية والمتابعة في عملية اتخاذ القرار، وذلك من خلال تمكين الحكومة من إنجاح السياسات التنموية الموضوعة وتمكين المواطنين من مساءلة الحكومة حول هذه السياسات.

٥- توفر مدخلاً جيداً لإدارة الخدمات الاساسية وتوفيرها لوضع صورة مستقبلية للتخطيط التنموي والعمل على تحقيقها. أي إن هناك حاجة للإحصاءات (المعلومات الإحصائية) للمساعدة في الدفع إلى الأمام لتحقيق الأهداف المرسومة.

٦- الضرورية هي في صناعة القرار بصفة عامة عند وضع خطة التنمية. وعلى الرغم من ضرورة الاحصاءات في تفعيل التخطيط التنموي، فان دولاً نامية كثيرة تعاني من عدم الكفاءة لانتاج المعلومات الاحصائية وتحليلها وإستخدامها(كماً ونوعاً) لتحقيق تقدم تنموي فعال. اي انها لاتستطيع الحصول على المعلومات الاحصائية بكفاءة على الرغم من شدة احتياجها اليها، الامر الذي ينعكس بدوره سلبا على رسم السياسات التنموية العامة ومساءلة الحكومة عن قراراتها، ويؤثر في تفاقم مشكلة محدودية الموارد ورشادة استخدامها في تقدم عملية التنمية.

وليس كافياً توفر البيانات اللازمة لحساب المؤشرات المختلفة، فهناك حاجة أيضا لمعرفة نوعية البيانات، وأسلوب جمعها وتحليلها، ودرجة التغطية لها، ومدى مناسبتها ودقتها ودرجة الثقة بها، ومدى الانتظام في اصدارها. وما من شك في أن البيانات تؤدي دورا مهما في تكوين المؤشرات التي تسهم بدورها في دقة وصواب القرارات لدى متخذي القرار، ولذا فان الاهتمام بموضوع البيانات من حيث خصائصها ودوريتها ودقة تعريفاتها وطرق جمعها واشكال تبويبها تصبح خطيرة ولها من الأهمية ما يجعل الباحث يصنفها في أول سلم أولويات التعامل الرقمي مع أي موضوع وأي قضية مطروحة للبحث والدراسة.[1]

وهناك بعض الملاحظات الخاصة بحساب مؤشرات التنمية البشرية، منها:

١-دورية البيانات : هناك بيانات تعتمد على التعداد الذي يتم كل عشر سنوات مثل السكان على سبيل المثال وما يتصل بها من توزيعات مختلفة من حيث التوزيع لفئات

---

[1] ينظر :الحكيم،أ. د علاء سليمان،دور الاحصاءات في تفعيل التنمية، المؤتمر الاحصائي العربي الاول، الاردن ٢٠٠٧م، ص ٢ ، ٣.

عمرية، و النوع، والحالة التعليمية، ونوع النشاط...الخ.والمطلوب قيام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء توفير هذه البيانات سنويا باستخدام طرق تقدير محددة ومعلنة.

٢- التباين في تقدير المتغيرات طبقا لتاريخ التقدير سواء في بداية العام أو منتصفه، حول التباين في عدد السكان مثلا.

٣-عدم التسجيل لبعض البيانات من المصادر الأساسية وبالأخير يتم تقديرها مما يؤدي إلى الاختلاف بين الارقام الفعلية والارقام المقدرة، فعلى سبيل المثال بيانات التعليم الجامعي والعالي على مستوى المحافظات تعتمد على تقديرات توزيع أعداد المقيدين والخريجين بالجامعات المختلفة بنسبة عدد سكان المحافظة، في حين قد تكون الاعداد الحقيقية في هذه الشريحة العمرية غير المقدرة مختلفة. والمطلوب هو ضرورة تسجيل بيانات الطلاب موزعين على محافظاتهم وضرورة توفير قاعدة بيانات، ويمكن ان تساهم مراكز دعم واتخاذ القرار بالمحافظات في إعداد هذه القاعدة.

٤-عدم توفير جميع البيانات بالتفصيل المطلوب لحساب المؤشرات اللازمة طبقا للنوع والحضر والريف (السكان وخصائصهم، قوة العمل، التشغيل، البطالة).

٥- توفر بعض البيانات مرتبط ببعض الدراسات (الفقر،بحث الدخل والانفاق، البيانات الصحية، مسح الصحة والسكان) التي تتم بصفة دورية كل خمس سنوات، ولايتم تقدير هذه البيانات في السنوات البينية، ويتم استخدام نفس الأرقام والبيانات لهذه المتغيرات دون تغيير في السنوات المختلفة.

٦- عدم وضوح بعض المفاهيم والخلط بينها، وعلى سبيل المثال:

- استحقاقات الضمان الإجتماعي ولاسيما بعد تعديل تبويب الموازنة العامة للدولة واختلاف الكثير من بنود الإنفاق فيها.

- صافي الواردات من الطاقة الأولية، لابد من تحديد واضح لحجم وقيمة الواردات والصادرات من البترول والغاز الطبيعي.

٧- تأخر نشر الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة التي ينبغي الاعتماد عليها في حساب قيمة الانفاق العام والايرادات الضريبية وعجز الموازنة وهذا يؤدي إلى الاعتماد في حساب هذه المؤشرات على الموازنة المقدرة.

٨- تعدّ ميزانية الدولة التي تقوم وزارة المالية بنشرها سنويا المصدر الرئيسي لبيانات الانفاق على التعليم، وهذه البيانات غير متاحة على مستوى المحافظات.وكذلك معدلات القيد بالتعليم الجامعي، وبيانات المسح الصحي غير متوفرة بشكل دقيق.[١]

---

[١] ينظر : المصدر السابق، ص٦.

الخاتمة

يعدّ التخطيط وسيلة مهمة ورئيسية من وسائل تحقيق التنمية، وأن التخطيط السليم لايمكن أن يقوم الا على قاعدة احصائية علمية ودقيقة وشاملة، ولايمكن في أي حال من الاحوال فصل التخطيط عن الاحصاء وفصل كليهما[1] عن التنمية، فالتنمية في العراق عموماً وإقليم كوردستان العراق خصوصا يجب أن لاتتوقف عند حدود معينة، ويجب أن لايكتفي المخطط بتأمين مستوى تنموي مقبول على أي صعيد من أصعدة النشاط الإقتصادي، و يجب ان تكون التنمية عملية مستمرة تسعى لتحقيق اهداف مطلقة خاصة في عصر العولمة وفي ظل النظام الإقتصادي العالمي الجديد.

إن سبب التخلف الإقتصادي يعود بالدرجة الأساس إلى تخلف التخطيط وعدم واقعية الأهداف لكونها تستند على بيانات غير واقعية وغير دقيقة، حيث إن تلك البيانات تعد اللبنة الأولى في البناء التنموي، فإن أي خلل أو قصور فيها يؤسس بالتأكيد خللاً وقصوراً في التخطيط التنموي، وهذا يجعل التنمية غير قادرة على بلوغ أهدافها، ولهذا يتطلب الأمر بناء جهاز إحصائي كفوء ومتطور معزز بممارسات التخطيط والإدارة العمرانية، وبدراسة واقع التنمية البشرية والمساعدة على تطويرها وتنمية منظمات المجتمع المدني لتساهم في جمع وتحليل ونشر البيانات حول مختلف الموضوعات الإجتماعية كالسكان والقوى العاملة والتعليم والنوع الإجتماعي والفقر والصحة والاحصاءات الحيوية.

فالهدف الرئيسي الذي يجب أن تتبناه الهيئات والاجهزة الاحصائية هو تطوير مجموعة من البيانات التي تتعلق بواقع التغيير الديموغرافي وتوفيرها، وتطويرخطط التنمية بشكل مترابط، سواء على مستوى إقليم كوردستان العراق او العراق بكل أرجائه، وهذا ما يتطلب القيام بتطوير وتوثيق أفضل للمعايير والمنهجيات المستخدمة في جمع وتحليل البيانات، والعمل على التغلب على مشكلات القياس والمقارنة والتجمع للأرقام والاحصاءات التي تمثل الوضع الفعلي الواقعي. ويمكن تحديد أهم متطلبات جودة

البيانات ومعايرها والمعلومات الاحصائية في إطار التخطيط للتنمية،و ذلك من خلال الأمور الآتية :

١-الاستغلال الأمثل للبيانات الاحصائية المتاحة فعلياً، وهذا يتطلب إتاحة البيانات بشكل دائم، وتجاوز العقبات، والاسراع في عملية توفير البيانات ونشرها، و ضرورة توفير المعلومات حول المنهجيات المتبعة عن جمع وتحليل البيانات الاحصائية.

٢-توثيق البيانات الاحصائية من خلال مراجعة تطبيق المعايير الدولية، والتصريح عن مصادر البيانات الجزئية، ومراعاة قواعد النشر وحقوق المصدر والالتزام بكل المعايير الاخلاقية اللازمة.

٣-الانسجام بين المفاهيم المستخدمة للمتغيرات التنموية التي تمثلها البيانات الاحصائية وبين المنهجيات والادوات الخاصة بتجميعها وتحليلها، والتنسيق بين المفاهيم المحلية والدولية، مثل مفهوم خط الفقر، وبين المنهجيات المتبعة في التحليل. وهذا يتطلب مراجعة للمفاهيم وادوات التحليل وضمان انسجامها محليا ودوليا. واعطاء الوقت الكافي عقب اجراء المسوح لمراجعة جمع المعلومات ومقارنتها وإعطاء نتائج غير متناقضة او خاطئة.

٤-التكرار الدورى للمسوح ومراجعة البيانات الاحصائية بصفة مستمرة واستكمالها بالطرق الاحصائية المناسبة، وضرورة إجراء المسوح في الوقت المناسب لبحث الظواهر والمتغيرات، وذلك لضمان دقة البيانات.

٥-تقوية الجهاز الاحصائي الرسمي للدولة، وهذه تتطلب استقلالية الجهاز الاحصائي ودعم الثقة في البيانات الاحصائية الصادرة عنه، وتنمية قدرات الكادر الذي يعمل البيانات من خلال تدريبهم وتوعيتهم بمشكلات عمل البيانات الاحصائية بصفة عامة و تستخدم في التخطيط التنموي بصفة خاصة، لكون الأداء السليم لتحقيق الأهداف المرجوة.

إن هدف هذه الرسالة هو دراسة واقع التغيير الديموغرافي لسكان إقليم كوردستان العراق، وآثار هذا التغيير في كافة النواحي الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية، وما يمثله عامل السكان من أهمية كبيرة في إعطاء الوجه الحقيقي للإقليم،.فعنصر السكان له أهمية كبيرة في تقدير القيمة السياسية للإقليم، وربما يعد من أهم عوامل القوة من حيث التأثير والفاعلية، لأن السكان هم الاساس، واغلب المشاكل السياسية والإقتصادية وغيرها التي يعاني منها العالم مرجعها دور العامل البشري، وتكمن أهمية السكان في

هذا المجال من حيث الكثرة العددية التي تؤثر في تحديد حجم القوة العاملة ومجمل الأنشطة الإقتصادية. ولها دور كبير في تبيان القوة العسكرية ومدى فاعليتها وقدرتها في حماية الكيان من العدوان الخارجي والحفاظ على مجريات الأمن الداخلي.

ويتميز إقليم كوردستان العراق بخصائص جغرافية عديدة منها بشرية ومنها طبيعية واقتصادية جعلت منه إقليماً متميزاً عن باقي أجزاء كوردستان الاخرى، وعن بقية مناطق العراق ومدنه. ويتميز أيضا بمعدلات عالية في نمو سكانه، وهذا سيزيد في حجم سكانه، ويكون قادرا على بناء قدرته الدفاعية والإقتصادية والدفاع عن مكتسباته. ويعد إقليم كوردستان الآن منطقة جاذبة للسكان المهاجرين القادمين من محافظات العراق، لآسباب عديدة، أبرزها استتباب الأمن، والانتعاش الإقتصادي، والاستقرار السياسي، وهذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع نسبة سكان الإقليم، وبالأخير تنعكس آثارها على الوضع الإقتصادي والإجتماعي. ويرافق ذلك سوء التوزيع البيئي لسكان الإقليم، حيث يتركز السكان في المراكز الحضرية. وتكون هناك مناطق موزعة بشكل غير متوازن. وارتفاع نسبة المشتغلين في القطاع الخدمي (غير الإنتاجي)، وانخفاض في نسبة المشتغلين في القطاعات االإنتاجية و الزراعية والصناعية.

إن الثروة النفطية مورد من الموارد، إن أحسن استخدامها واستثمارها في قنوات التنمية الحقيقية تحققت التنمية، اما إن كان استخدامها في غير ذلك فستظل التنمية وهما. ولعل العراق يدرك أمره في حسن استخدام و هذا المورد الناضب واستثماره من خلال منطلقات التنمية الحقيقية، وأن يتخطى حالة الاعتماد على مصدر واحد للبناء الإقتصادي، وأن يتعاطى مع الأطماع والضغوط الخارجية المحيطة به، وأن يعمل بجدية لكسر حلقة التخلف في الكثير من قطاعات المجتمع، وأن يكرس الجهود لرفع إدارة التنمية وانجازاتها في سبيل مستقبل حاضر ومشرق.

الـتوصـيـات

على ضوء ماتم التطرق اليه، أدون التوصيات الآتية :

١- الإهتمـام بالدراسـات ذات العلاقـة بجغرافيـة الـسكان و بـالهجرة والتغـييرات الديموغرافية التي حصلت في عموم العراق، بغية تشخيص المتغيرات وإيجاد الحلول اللازمـة لها.

٢- ضرورة إعادة التوزيع البيئي في عمـوم العـراق، وإقلـيم كوردسـتان بـشكل خـاص، وذلك من خلال إعادة توزيع السكان وفق أسس جغرافية – سياسية، تتلاءم مع تطـورات المرحلة والواقع الجديد، وذلك باتباع سياسـة إعـادة سـكان القـرى والأريـاف إلى ديـارهم، وإعادة تعمير القرى والأرياف وفق خطط شاملة يجب أن تكـون ضـمن أولويـات الـسياسة لحكومة إقلـيم كوردسـتان للتخفيـف مـن شـدة الـضغط والـسلبيات الـتي أحاطـت بمـدن الإقليم.

٣- الاهتمام بالاحصاءات والبيانـات الدقيقـة، لأجـل معرفـة الحجـم الحقيقـي لـسكان العراق عموماً، وسكان الإقليم للحصول على المعلومات التفصيلية عن السكان من حيث التركيب العمري والنوعي والبيئي الإقتصادي والقومي والديني، للاستفادة منه في خطط التنمية.

٤- وضع الخطط التنمويـة الرصـينة المبنيـة علـى البيانـات العلميـة الاحـصائية الـتي يحتاجها المخطط قبـل البـدء بإعـداد الخطـة، وهـذا مـا يـشجع اعتمـاد منهجيـة جديـدة متطورة لكل من العمل الاحصائي والعمل التخطيطي في وقت واحد.

٥- يجب التركيز على العلاقة الوثيقة بين المخطط للتنمية والباحث الاحـصائي، فـالأول يستقي بياناته من الثاني، ولهذا يجـب أن يـشترك الاثنـان بنظـرة موحـدة متقارنـة لبلـوغ الهدف من التخطيط التنموي المطلوب.

٦- إقامة دورات تدريبية محلية ودولية تساهم في إعداد وتدريب الملاك الاحصائي وتكسبه المهارات التخطيطية التي تساعده في التعامل مع البيانات ببعدها الحقيقي. وبالأخير يستطيع مواكبة آخر المستجدات والطرق الحديثة المعتمدة في البلدان المتقدمة

٧- ضرورة إيجاد مجلس وطني للاحصاء يضم في عضويته وزارات الدولة ذات العلاقة ومسؤولي الاجهزة الاحصائية للتوصل إلى فهم إحصائي تخطيطي مشترك على المستوى الوطني، يستطيع بناء قاعدة رصينة لجمع البيانات الاحصائية التي ترسم خطط ومسارات التنمية.

٨- ضرورة عقد مؤتمرات وندوات ومحاضرات تعرض التجارب الإحصائية العربية والدولية، وتسهم في تقديم البحوث والدراسات التي تعمل على تقويم العمل الإحصائي

٩- إعادة النظر في مناهج الدراسة في الجامعات والكليات التي تخص علم الإحصاء أو مادة التخطيط لتكون مواكبة للمناهج المعاصرة المتبعة في الدول المتقدمة.

١٠- إعادة النظر في التركيبة الإقتصادية لعموم العراق وإعطاء أهمية خاصة لإقليم كوردستان الذي كان عرضة لعملية تخريب شاملة، وهذا يتطلب إنعاش الإقتصاد في كافة المجالات، وذلك من خلال :

أ- ضمان الأمن الغذائي بالاعتماد على برنامج زراعي متطور وتشجيع الهجرة المعاكسة للريف بعد إعماره وتوفير الخدمات الضرورية لاستقطاب السكان، وتوفير الأرض ومستلزمات الإنتاج الزراعي وتسهيلات مغرية، وبناء مجمعات تسويقية كبيرة.

ب- الإهتمام بالمنتجات الزراعية ذات النوعية الجيدة، وتوفير مستلزمات التسويق وبدعم حكومي، وتحسين شبكة الطرق والنقل الرئيسية والثانوية.

ج- العمل على إنشاء وتطوير المصانع التي تسهم في إستغلال وإستثمار الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز الطبيعي.وتطوير صناعة السمنت والفاكهة والنسيج وغيرها التي تساهم في بناء قاعدة الاقتصاد الوطني.

١١- إتخاذ الخطوات اللازمة لعودة المهاجرين والمهجرين المرحلين، ووضع حد لكل الممارسات اللا إنسانية، ومحاربة كل أشكال التمييز والتخلف، والحد من الهجرة إلى المدينة. وذلك من خلال تحسين البنية الإقتصادية للمناطق الريفية.

١٢- تطوير القوى البشرية التي تعدّ حجر الزاوية في عملية التنمية ومحورها الأساسي، وذلك من خلال توسيع فرص التعليم والتدريب والتوعية وبرامج محو الأمية، لزيادة

عطائها، ورفع قدرتها الإنتاجية، والاهتمام بالمراكز السياحية عن طريق مساهمة القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص ببناء المشاريع السياحية.

١٣- تعزيز ودعم إشراك فئات المجتمع جميعها بما فيها الفئات المهمشة من الشباب والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية والتغيير الإجتماعي، مع التأكيد على إرساء مبدأ المساواة بين الجنسين.

١٤- إيلاء الاهتمام بدراسة وتحليل التحديات التي تواجه الوطن في ضوء العولمة والاهتمام في قضايا الإقليم كالصحة وحقوق الطفل والأسرة والمرأة.

١٥- تطوير برامج الرعاية الإجتماعية والضمان الإجتماعي وتقديم بعض المساعدات المالية، وتوفير القدرة لدى غير القادرين للقيام بدور فعال ومنتج، وذلك من خلال دعم الحوافز والاهتمام بالرعاية الصحية وتوفير مستلزمات الرفاهية للإنسان ليساهم في زيادة الإنتاجية، ويحمل بصدق شعار التنمية الذي يعدّ الإنسان هدف التنمية ووسيلتها في آن واحد.

١٦- وأخيراً، رفع روح التربية الوطنية وشعورها لدى الأفراد بحيث يشعر كل واحد بانتمائه الوطني، ويستشعر من خلال ذلك مسؤوليته الوطنية ويمارس من خلال المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية دوره الوطني.

هدى للمكتبات

المصـــادر

أولاً : المصادر العربية:

١. إبراهيم، د. عبدالله/ المسالة السكانية وبنية المجال العربي، دار الكتب الوطنية، بيروت ١٩٩١.

٢. إبراهيم عبدالله، آسو / السمات القومية للشخصية الكردية، دراسة إجتماعية سياسية، أطروحة دكتوراه، منشورة، لسنة ٢٠٠٣، جامعة السليمانية، المكتبة المركزية للجامعة.

٣. أبو صبيحة، كاير/ تحليل البيئة، دراسة التركيب الداخلي في المدن (مجلة دراسة العلوم الإنسانية) الجامعة الأردنية العدد (١٠٠) بتأريخ ٦/١/ ١٩٨٣.

٤. أبو عيانة، د. فتحي محمد: مشكلات السكان في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٨٧.

٥. أبو عيانة، د. فتحي محمد، دراسة في الجغرافية السياسية دار الجامعة، بيروت ١٩٨٣.

٦. أحمد، جمال رشيد وآخر، تأريخ الكرد القديم، دار الحكمة للنشر، أربيل ، ١٩٩٠.

٧. الأحمد، طالب جبار، الحياة الإجتماعية للعراقيين في المهجر بنك المعلومات العراقي ١٩٩٧.

٨. الأخرس، محمد صفوح، علم السكان وقضايا التنمية و التخطيط لها. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ١٩٧٩.

٩. إسماعيل، ريبين رسول، قراءة في أجندة أعمال إقليم كردستان، مقالة منشورة في موقع الحوار المتمدن على الإنترنيت، العدد ٢١٨٤ بتأريخ ٢/٧/ ٢٠٠٨.

١٠. الأنصاري، فاضل، مشكلة السكان نموذج القطر العراقي منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق ١٩٨٠.

١١. البارزاني. أيوب : المقاومة الكردية للإحتلال ١٩١٤- ١٩٥٨ ط٢ دار النشر حقائق المشرق، فرنسا ٢٠٠٢.

١٢. باقر. طه، مقدمة في تأريخ الحضارات – ج٢ بغداد ١٩٦٢.

١٣. باناي. رفائيل، يهود كردستان، دار ئاراس للطباعة والنشر.أربيل ٢٠٠٢.

١٤. برستد، جيمي هنري، تأريخ مصر، ترجمة أحمد فخري القاهرة ١٩٠٦.

١٥. البطيحي، د. عبدالرزاق محمد وزميله. جغرافية الريف، مطبعة جامعة بغداد، بغداد ١٩٨٢.

١٦. البلاذري : فتوح البلدان، دار النشر للجامعة، بيروت ١٩٥٨.

١٧. بيربال، سعدون،مقال مطبوع على الالة الكاتبة، تسفير الكرد الفيليين مابين القوانين العراقية ومبادئ حقوق الإنسان، السليمانية، بتأريخ ٢٢/٤/٢٠٠١.

١٨. بيركس. ج،س وزميله، السكان والهجرة الدولية في الدول العربية، اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا، النسخة العربية، مكتب العمل الدولي، بيروت، ١٩٨٠.

١٩. جاف. ليلى نامق : كركوك لمحات تأريخية، منشورات خه بات، أربيل ١٩٩٢ .

٢٠. جبار. آسو. الترحيل والتعريب والتبعيث (باللغة الكردية) مطبعة سردم للطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإعلام في كردستان ط٢، السليمانية ٢٠٠١.

هەواڵنامەی کێبڕکێ

٢١. ـــــــــــــ،الجغرافية السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية،ط٣ القاهرة ١٩٦٥.
٢٢. الجنابي، د. هيكل وآخر : الإقتصاد السياسي للتضخم في العراق ث.ج / العدد ٢٥٤، اذار ١٩٩٣.
٢٣. الجوهري. د.يسري عبدالرزاق وزميله. دراسات سكانية، القاهرة ١٩٧٩.
٢٤. الحبيب. د.كاظم : بحث بعنوان ((هل من فرصة سانحة أمام العراق لبناء إقتصاده الوطني في دولة إتحادية ديمقراطية))ندوة بولندة بتأريخ ٢٠٠٥/٩/١٢م .
٢٥. الحبيب جميل، التعليم والتنمية الإقتصادية، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٨١.
٢٦. حبيب. عبدالعزيز محمد. تغير توزيع سكان محافظة بغداد ١٩٤٧-١٩٦٥، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد ١٩٧٦.
٢٧. حدة، د. حسن، الهجرات العربية من الجزيرة الى الهلال الخصيب، دمشق ١٩٦٩.
٢٨. الحزب الديمقراطي الكردستاني – العراق، قسم الإعلام، من جرائم القتل العام في كردستان – العراق، مطبعة خه بات، مكان الطبع (بلا) ١٩٨٨.
٢٩. الحزب الشيوعي العراقي، وثائق المؤتمر الوطني السابع منشورات طريق الشعب، ٢٠٠١.
٣٠. الحسني، عبدالرزاق، العراق قديماً وحديثاً، دار اليقظة، بغداد ١٩٨٢.
٣١. حسين. د. عدنان، الجغرافية السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٦٩.
٣٢. حسين سربست، اليزيدية في تأريخ أمتهم، ط٢ (باللغة الكردية) منشورات مكتبة الفكرو التوعية، السليمانية ٢٠٠٢.
٣٣. حسين عبدالحميد، أحمد رشوان، ميادين علم الإجتماع ومناهج البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية، ١٩٨٣.
٣٤. الحكومة العراقية : القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩.
- القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤.
- القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٦.
- القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٨.
- القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١.
- القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٥.
٣٥. الحكيم. د. صاحب : التقرير الدولي عن حقوق الإنسان في العراق، مؤسسة المنار. لندن ١٩٩١.
٣٦. الحكيم – أ،د، علا سليمان، دور الإحصاءات في تفعيل التنمية، المؤتمرالإحصائي العربي الأول الأردن ٢٠٠٧.
٣٧. الحلفي، عدنان : الأزمة الإقتصادية في العراق أسباب ونتائج، المركز العراقي للدراسات والتوثيق، دمشق ١٩٩٤.
٣٨. الحمد، مقبل عايد : تحليل لبعض الإحصاءات السكانية، مطبوعات الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد ١٩٧٢.
٣٩. الحيدري، د. إبراهيم، تراجيديا كربلاء، سوسيولوجيا الخطاب الشيعي، دار الساقي، بيروت ١٩٩٩.

هەولێر بۆ کتێب

٤٠. خدا دادرم. هاشم، ملاحظات حول إعمار كردستان، ث ج، العدد ٢٤٩ دمشق ١٩٩٢.
٤١. خصباك،شاكر: بدو العرب ورعاة الأكراد، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد السادس، حزيران ١٩٧٠، مطبعة أسعد، بغداد، ص ٩٩- ١١٦.
٤٢. خصباك، شاكر : العراق الشمالي، دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية، مطبعة شفيق، بغداد ١٩٧٢.
٤٣. الخفاف، عبدالله حسن وآخر، جغرافية السكان، جامعة البصرة ١٩٨٩.
٤٤. خليفة، عاطف محمد، مصادر البيانات السكانية عن الإطار السكاني، جمع البيانات، التحليل الديمغرافي السكان والتنمية الأمم المتحدة، لجنة جنوب غرب آسيا.
٤٥. الخياط، كمال محمد سعيد، حول إقتصاديات كردستان العراق، من خلال تطبيق قانون الحكم الذاتي، والى تطويق إقليم كردستان المحررة بالحصار الإقتصادي، مطبعة جامعة صلاح الدين، أربيل ١٩٩٣.
٤٦. دائرة إحصاء محافظة السليمانية (مسح ميداني مكتوب على صفحات لسنة ١٩٩٧).
٤٧. دائرة إحصاء محافظة كركوك (مسح ميداني مكتوب على صفحات لسنة ١٩٩٧).
٤٨. الدالي،عبدالحميد، مقدمة في الإحصائيات الحيوية، مطبعة مخيمر، القاهرة ١٩٥٣.
٤٩. ــــــــــــــ، الدراسات في التكوين القومي للسكان، أربيل ١٩٩٨.
٥٠. راشد. معتصم : الأمن الغذائي تحديات اليوم وضروريات المستقبل، مجلة شؤون عربية العدد (٢) ١٩٨١.
٥١. الراوي، د. منصور، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، ط١، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ١٩٩١.
٥٢. الربيعي. صاحب، أهوار الجنوب في بلاد مابين النهرين، دار الحصاد للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق ٢٠٠٢.
٥٣. الريحاني، عبد مخمور نجم، أسباب هجرة السكان في محافظة ميسان ونتائجها، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة العدد ١١.
٥٤. زحلان. انطوان : هجرة الكفاءات العربية في السكان والتنمية في الشرق الأوسط، الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٥.
٥٥. زكي. د. رمزي : المشكلة السكانية، عالم المعرفة العدد ٨٤، الكويت ١٩٨٤.
٥٦. زيني، عبدالحسين : الإحصاء الديمغرافي، منشورات جامعة بغداد، بغداد ١٩٦٩.
٥٧. سالم، حمد عبدالحسين، الهجرة من الريف الى الحضر مع بحث ميداني بين المهاجرين في مدينة بغداد، كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٧٢.
٥٨. سراج، شوان : ترجمة، ضياء، ترحيل سكان المحاور الإستراتيجية في كردستان، مجلة القافلة، مطبعة وزارة الثقافة في كردستان، العدد (٣-٤) أربيل ١٩٩٣.
٥٩. السعد. جودت، أوهام التأريخ اليهودي، منشورات الأصلية ط١، بيروت ١٩٩٨.
٦٠. السعدي.د. صبري زايد : الثقافة الجديدة العدد ٣٢٠ لسنة ٢٠٠٧.
٦١. السعدي، د. رياض إبراهيم، الهجرة الداخلية للسكان في العراق ١٩٤٧-١٩٦٥.

٦٢. السعيدي، د.إبراهيم جواد، الإحصاءات الإقتصادية، قاعدة رصينة للتنمية، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، الأردن ٢٠٠٧.
٦٣. سلمان، حسن محمد، دراسات في الإقتصاد العراقي، الطبعة الأولى دار الطليعة بيروت ١٩٦٦.
٦٤. سماك، د. محمد أزهر سعيد، أساسيات الإقتصاد الصناعي، جامعة الموصل، الموصل ١٩٨٤.
٦٥. سميث،ت،لين، أساسيات علم السكان، ترجمة، د.محمد سيد غلاب و فؤاد إسكندر، مطبعة المكتب المصري الحديث، ط١ الإسكندرية بدون تأريخ.
٦٦. سيد، م ، محمد محسن، تنمية الأقاليم.....الى اين..... بحث منشور على الإنترنيت، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بغداد ٢٠٠٧.
٦٧. سيفن كاسلنز وجودولاكو، العمال المهاجرون والبنية الطبقية في أوروبا الغربية، ترجمة محمود فلاحة، دمشق ١٩٧٩.
٦٨. صادق، دولت أحمد وزميلها، الأسس الديمغرافية لجغرافية السكان، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ١٩٦٩.
٦٩. طالب، جزا توفيق، الوزن الجيوبولتيكى لسكان إقليم كردستان العراق، رسالة ماجستير مطبوعة في السليمانية ١٩٩٥.
٧٠. الطرزي، عبدالله، مبادئ في علم السكان، نشر دار الفرقان، بغداد بدون تأريخ.
٧١. طوخي، عبدالنبي : تنمية وتنظيم إستخدام الموارد البشرية العربية ، كمدخل للتكامل الإقتصادي العربي، المؤتمر القومي الإستراتيجي، العمل الإقتصادي العربي بغداد ١٩٧٥.
٧٢. عبدالجبار. فالح : الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمغرافي في العراق، القاهرة ١٩٩٥.
٧٣. عبدالله، ستران : نيات التعريب والترحيل، وزارة الثقافة، السليمانية ١٩٩٩.
٧٤. ــــــــــ،العراق دراسة إقليمية، ج١ بغداد.
٧٥. عرض وتقديم للطرق الإحصائية المتبعة في تقديم عدد المهاجرين،مجلة كلية الآداب : جامعة البصرة، العدد ١١.
٧٦. العطار، رياض، دراسات وموضوعات عامة في شأن حقوق الإنسان، ط٢ المديرية العامة للطباعة والنشر السليمانية ٢٠٠٢.
٧٧. علوان، د. جبار، لمحة عامة حول التعليم والتنمية الإقتصادية، ث.ج، العدد ٣١٩ لسنة ٢٠٠٦.
٧٨. علي، د. يونس حمادي، مبادئ علم الديمغرافية، بغداد بدون تأريخ.
٧٩. علي، عتيقة، النفط والتنمية العربية، منظمة الاقطار المصدرة للبترول، الكويت ١٩٧٨.
٨٠. عودة، عودة سلطان، توازن القوى والتركيب السكاني في الكويت، رسالة ماجستيرمقدمة الى المعهد العالي للدراسات القومية الإشتراكية الدراسات الدولية، رسالة غير منشورة ١٩٧٩.
٨١. الفارس، د. عبدالرزاق : الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ٢٠٠١.
٨٢. فرج، لطيف فاتح، الكرد وكركوك، منشورات سردم للطباعة والنشرالكردية السليمانية ٢٠٠٠.

٨٣. فرسون، سميح، المهنيون الأمريكيون من أصل عربي وهجرة الكفاءات في هجرة الكفاءات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨١.
٨٤. الفهداوي، د. خميس خلف موسى، التنمية الإقتصادية، جامعة الكوفة كلية الإدارة والإقتصاد، بغداد ٢٠٠٠.
٨٥. ـــــــــــ، في ضوء برنامج الحكومة الوطنية لإقليم كردستان العراق، التخطيط ضرورة لازمة في عمليات التنمية، مقال منشور على الإنترنيت، العدد ٩٩ بتأريخ ٦/٧ /٢٠٠٦.
٨٦. قيتولي ،صلاح أنور، التحليل الجغرافي لسياسة التعريب في قضاء خانقين، دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة السليمانية، ٢٠٠٧، ص٨٥.
٨٧. كرم،د. أنطونيوس، إقتصاديات التخلف والتنمية منشورات مركز الإنماء القومي الكويت ١٩٨٠.
٨٨. كوردستانى نوێ، صحيفة تصدر في السليمانية باللغة الكردية) العدد (٢١٢) بتأريخ ٦/٤/٢٠٠٠م.
٨٩. المجلة العراقية حقوق الإنسان، العدد الأول، كانون الثانى ٢٠٠٠.
٩٠. مجموعة الأساتذة : جغرافية العراق، ط١، وزارة الثقافة السليمانية ٢٠٠١.
٩١. مجموعة من المؤلفين: مجلة كركوك، مجلة ثقافية فكرية، الأعداد ١-٦، منشورات سردم للطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإعلام في كردستان، السليمانية ٢٠٠٠-٢٠٠١.
٩٢. محمد، خليل إسماعيل : مؤشرات سياسة التعريب والتهجير في إقليم كردستان العراق ط٢، مطبعة جامعة صلاح الدين، أربيل ٢٠٠٢م.
٩٣. محمد خليل إسماعيل، الكورد الفيليون بين حملات التسفير وسياسة التعريب،مطبعة جامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠٠٥.
٩٤. محمود، عبدالفضيل : مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٧٩.
٩٥. مديرية الآثار العامة، مجلة سومر المجلد ١٠ الجزء الأول، بغداد ١٩٥٤.
٩٦. مركز كربلا للبحوث : كركوك مدينة القوميات المتآخية ط١ لندن ٢٠٠٢.
٩٧. مركز لالش، مجلة لالش (مجلة ثقافية للإيزيديين في كردستان العراق، العدد ١٤ كانون الأول ٢٠٠٠ مطبعة تربية دهوك ٢٠٠٠.
٩٨. ـــــــــــ، المسيحيون في العراق، دراسة توزيعهم الجغرافي، جريدة الإتحاد، الصحيفة المركزية للإتحاد الوطني الكردستاني، العدد (١٠٣)، أربيل بدون تأريخ .
٩٩. مصدق، حبيب، التعليم والتنمية الإقتصادية، دار الرشيد للنشر، العراق ١٩٨١.
١٠٠.مصطفى، شيركو جودت : العراق قبل العاصفة ٢٠٠٣ دراسة إحصائية مقارنة، الطبعة الأولى السليمانية ٢٠٠٣.
١٠١.منصور، أنيس : الذين هبطوا من السماء، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠١.
١٠٢.منظمة العمل العربية، هجرة الأدمغة العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة، بغداد ١٩٨٠.
١٠٣.مهدي، د. فاضل عباس. التنمية الإقتصادية و التخطيط في العراق ١٩٦٠ – ١٩٧٠، دار الطليعة بيروت ١٩٧٧.

١٠٤.الموسوي، د. أحمد : التهجير والتعريب من وجهة النظر القانونية، مكتب الفكر والتوعية في الإتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية ٢٠٠٤.
١٠٥.ميدل ايست انتر ناسيونال : حملات التهجير المنسية في العراق، تشرين الثاني ١٩٩٢
١٠٦. النجار، باقر سلمان : حلم الهجرة للثروة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١.
١٠٧.مينة، أمين قادر : الترحيل والتعريب والتبعيث منشورات مركز الدراسات الإستراتيجية، وزارة حقوق الإنسان في إقليم كردستان، السليمانية ١٩٩٩.
١٠٨. نصار، هبة أحمد : التحول الديمغرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول الشرق، الأمم المتحدة ٢٠٠٦.
١٠٩. النصراوي، د.عباس :الإقتصاد العراقي والعقوبات الدولية، ث ج، العدد ٢٥٨، آذار ١٩٩٤.
١١٠. نعمة.د. هاشم : الخصوبة السكانية والمتغيرات الإجتماعية الإقتصادية في العراق، ث ج، العدد ٣٢١ لسنة ٢٠٠٧.
١١١.هاشم، جواد محمد : تخطيط الإقتصاد القومي في العراق بين التخصيص والتنفيذ، بغداد ١٩٦٨.
١١٢.هيومن رايتس ووج،.Human Rights Watch التطهير العرقي في كردستان العراق، وتصحيح آثاره، ترجمة / دارا فرج، من منشورات مكتب الإعلام المركزي للإتحاد الوطني الكردستاني، ٢٠٠٥،ص ١٥.
١١٣.ـــــــــ الواقع الإقتصادي الإجتماعي في محافظة السليمانية، مكتب الفكر والتوعية في الإتحاد الكردستاني، السليمانية ٢٠٠٠
١١٤. وردي، محمد توفيق : هجرة البارزانيين الى الإتحاد السوفيتى، مطبعة حركة المحدثين، أربيل ٢٠٠١.
١١٥. وزارة التخطيط : الجهاز المركزي للإحصاء : المجموعة الإحصائية السنوية، مطبعة بغداد ١٩٧٠.
١١٦.وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، هيئة التعداد العام والدراسات السكانية، إستمارة نموذج ت/س//٢/ إستمارة التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ .
١١٧. وزارة التخطيط: المجموعة الإحصائية السنوية العراقية لعام ٢٠٠٤، بغداد ٢٠٠٥.
١١٨.ياور. أحمد. يهود كردستان (باللغة الكردية) المطبعة الحكومية وزارة إعلام إقليم كردستان العراق، السليمانية ٢٠٠٠.

ثانياً : المصادر الأجنبية:

1- Annual report 2001, 2002 HYPERLINK "http: www.undp.org " www.undp.org
2- A.K. Merza : Accelerating Economic Development in Iraq. Balanced Growth and Crude Oil. Unpublished phd. Thesis, University of Birmingham, England 1975.
3- Arab Monetary Fund at al, Vnified Arab Economic Report 1992. Abu Dhabi, 1993.
4- Bogue Donald J : Principal of Demography. John Willey and Sons, New York 1969.
5- Christopher C. Joyner, " Sanctions, Compliance and International law: Reflections on the United Nation's Experience Against Iraq" Vol.32,No.1 Fall 1991.
6- Department of Immigration and Naturalization, US Government, AQSI, 1990.

7- Dr. Khaleel Ismael Muhammad: The Indicators of Arabization & Deportation Policy in Iraqi Kurdistan Region.
8- Encyclopaedia Britannia, 15th Edition, Vol. 5
9- Economist Intelligence Unit (E I U), Economic Review of Iraq. No.3 1981.
10- EIV. Economic Review of Iraq No.2 1990.
11- Finch, Vorner, C.& Others : Elements of Geography, Physical and Cultural, New- York 1957.
12- H. Boesch : A Geography of world Economy N. Y. 1964
13- Human Development Report, 2002, HYPERLINK http://www.unpd.org www.unpd.org.
14- ICA : Now we are here , the Iraqi Community in Britain, London 1996
15- J. Clark: Population Geography, Peramon. Press, UK 1972
16- Mohamed M. Ali etla : "Annual. Mortality rates and excess deaths of children under fire in Iraq, 1991- 1998 "Population studies. Vol 57.
17- P > A > Samuelson AND W>A> Nordhaus Economics, N. Y. Mc Graw Hill book co. 12th Ed. 1985.
18- Paul -: Land and Population Problems. New York 1945
19- Peterson William : Population, Second Edition, the Macmillan Company, London 1969.
20- Peterson, William : Population. Second Edition,The Macmillan Company' London.
21- Statistical Year book of Norway 2001
22- Statistical Year book of Netherlands 2001
23- Statistical Year book of UK 2001
24- Statistical Year book of New York 2001
25- Samuel N. Dicken and Others: Introduction to Human Geography, N10 publishing company, London 1963
26- Stephan Castles and Godula Kosack: Immigrant workers and class structure in western Europe, published for the institute of race relations, Oxford Universty Press, London 1973
27- Trewartha, Gelenn : A Geography of Population, New York 1969.
28- Trewartha, Gelenn : The Case for Population Geography, Association of America.
29- U. N. : Demographic Year Book 1982, New York 1984.
30- U. N.: Multilingual Demographic Dictionary, English Section, Population Studies, New York 1957.
31- U. N. : Population Distribution and Migration, New York 1998
32- U. N. : Statistical Office, Handbook of Population, Censue Methods, Studies in Methods, series No. 5, Voll, New York 1954.
33- U. N. Maltilingual Demographic Dictionary.
34- U. N. World Population Prospects: The 2005 Revision , VOL 1 , New York 2006.
35- U. N. World Population Prospects :The 2002 Revision. New york 2003.

ثالثاً : المواقع الالكترونية :

1-www.unhcr.org
2-www.habitat.org
3-www.undp.org
4-www.fao.org
5-www.mandaeanunion.org